



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس . مستغانم .

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل . م . د في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كلي نقدي ومالي

بعنوان:

العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري للفترة 2002-2017

تحت إشراف:
د. بوظراف الجيلالي

- من إعداد الطالبة :
بن زعمة سليمة

أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة | مؤسسة الانتماء | الصفة |
|--------------------|-----------------|------------------|--------------|
| د. بن حراث حياة | أستاذة محاضرة أ | جامعة مستغانم | رئيسا |
| د. بوظراف الجيلالي | أستاذ محاضر أ | جامعة مستغانم | مقررا ومشرفا |
| د. يسعد عبدالرحمن | أستاذ محاضر أ | جامعة مستغانم | مساعد المشرف |
| د. برياطي حسين | أستاذ محاضر أ | جامعة مستغانم | مناقشا |
| د. تفرارت يزيد | أستاذ محاضر أ | جامعة ام البواقي | مناقشا |
| د. بن زيدان ياسين | أستاذ محاضر أ | جامعة مستغانم | مناقشا |
| د. بن قدور علي | أستاذ محاضر أ | جامعة سعيدة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2019-2020

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم
إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب
اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا
برؤيتك "الله جل جلاله"؛

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور
العالمين " سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"؛

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى
من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً
قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم
وفي الغد وإلى الأبد.. أبي العزيز بلهم!

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني .. إلى بسمه
الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي
إلى أغلى الحبايب... أمي الحبيبة خيرة؛

إلى جميع أفراد العائلة الكريمة كبيراً وصغيراً؛

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى
من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة
بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن ... نبيلة.

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير على توفيقني في إتمام هذا البحث .
أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف على هذه الأطروحة
الأستاذ بوظراف الجيلالي على ما قدمه لي من إرشادات هادفة وتوجيهات
قيمة وحرصه الدائم على متابعة هذا العمل في مختلف مراحلها كما أتقدم
بشكري الجزيل للدكتور بن زيدان الحاج وكذا أساتذة اللجان أعضاء لجنة
المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه الأطروحة.
كما لا يفوتني أن أتقدم بتشكراتي الخاصة إلى الدكتور تفرات يزيد
على تشجيعاته الدائمة والمتواصلة وإلى كل من أعانني من قريب أو بعيد
لإعداد هذه الأطروحة.

1- فهرس المحتويات:

| الصفحة | قائمة المحتويات |
|--|---|
| | شكر وتقدير |
| | إهداء |
| IV | فهرس المحتويات |
| II | فهرس الجداول |
| VI | فهرس الأشكال |
| V | فهرس الملاحق |
| VII | فهرس المختصرات |
| XI | الملخص |
| أ | مقدمة |
| الأسس النظرية لسعر الصرف | |
| 2 | تمهيد |
| 3 | <u>المبحث الأول: المنهج النظري لسعر الصرف</u> |
| 3 | المطلب الأول: ماهية سعر الصرف |
| 11 | المطلب الثاني: نظريات تحديد سعر الصرف |
| 24 | المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف |
| 34 | المطلب الرابع: العوامل الرئيسية في سعر الصرف |
| 38 | <u>المبحث الثاني: مدخل إلى سوق الصرف الأجنبي</u> |
| 38 | المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي |
| 42 | المطلب الثاني: معاملات سوق الصرف |
| 47 | المطلب الثالث: أهم العملات المتداولة دولياً |
| 49 | المطلب الرابع: التوازن في أسواق الصرف الأجنبي |
| 53 | خلاصة الفصل الأول |
| الفصل الثاني: التجارة الخارجية والميزان التجاري | |
| 55 | تمهيد |
| 56 | <u>المبحث الأول: قراءة نظرية للتجارة الخارجية</u> |
| 56 | المطلب الأول: مدخل للتجارة الخارجية |
| 58 | المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية |
| 64 | المطلب الثالث: علاقة تقلبات سعر الصرف بالتجارة الخارجية |
| 66 | <u>المبحث الثاني: قراءة نظرية لميزان المدفوعات</u> |
| 66 | المطلب الأول: مدخل لميزان المدفوعات |
| 69 | المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات |

| | |
|--|--|
| 76 | المطلب الثالث: حالات ميزان المدفوعات |
| 83 | المطلب الرابع: العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات |
| 85 | <u>المبحث الثالث: المنهج النظري للميزان التجاري</u> |
| 85 | المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري |
| 95 | المطلب الثاني: تعريف الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه |
| 100 | المطلب الثالث: التوازن و الاختلال في الميزان التجاري |
| 103 | <u>المبحث الرابع: تغيرات سعر الصرف وعلاقتها بالميزان التجاري</u> |
| 103 | المطلب الأول: سياسة سعر الصرف |
| 106 | المطلب الثاني: أنواع سياسة سعر الصرف |
| 113 | المطلب الثالث: العلاقة بين سياسة التخفيض والميزان التجاري |
| 116 | المطلب الرابع: أثر تخفيض سعر الصرف على قيمة الصادرات والواردات |
| 124 | <u>خلاصة الفصل الثاني</u> |
| الفصل الثالث: تحليل وقياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري 2017-2002 | |
| 126 | تمهيد |
| 127 | <u>المبحث الأول: وضع سعر الصرف في الجزائر</u> |
| 127 | المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري |
| 133 | المطلب الثاني: سياسة سعر صرف الدينار خلال الفترة: 2000-2017 |
| 145 | المطلب الثالث: مراحل تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر |
| 148 | المطلب الرابع: انعكاسات تطور سعر الصرف على التجارة الخارجية |
| 162 | <u>المبحث الثاني: وضعية الميزان التجاري الجزائري</u> |
| 162 | المطلب الأول: تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده خلال التسعينات |
| 166 | المطلب الثاني: مجهودات الجزائر في إدارة الميزان التجاري |
| 167 | المطلب الثالث: تطور المبادلات التجارية خلال 2000-2017 |
| 186 | <u>المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري 2017-2002</u> |
| 186 | المطلب الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وتطورها |
| 192 | المطلب الثاني: اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك |
| 200 | المطلب الثالث: نمذجة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR |
| 219 | <u>خلاصة الفصل الثالث</u> |
| 221 | <u>خاتمة</u> |
| 227 | <u>قائمة المراجع</u> |
| 246 | <u>الملاحق</u> |

2- فهرس الجداول:

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|------------|---|--------|
| 01 | إيجابيات و سلبيات نظام الصرف الثابت | 28 |
| 02 | يمثل أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1994-1999) | 30 |
| 03 | إيجابيات و سلبيات نظام الصرف المرن | 30 |
| 04 | إيجابيات و سلبيات نظام سعر الصرف الوسيط | 33 |
| 05 | حالات الربح و الخسارة لخيارات الشراء و البيع عند موعد التنفيذ | 43 |
| 06 | كميات إنتاج سلعي القمح وقصب السكر في كل من الجزائر والسودان | 59 |
| 07 | وحدات العمل التي يتطلبها إنتاج السكر والشاي في كل من البرتغال وإنجلترا | 61 |
| 08 | البيانات الخاصة بلغزليونتييف | 63 |
| 09 | كيفية تبويب حسابات ميزان المدفوعات | 75 |
| 10 | الأثار الاقتصادية للفائض والعجز في الميزان التجاري | 102 |
| 11 | الفرق بين مفهومي التخفيض والانخفاض في قيمة العملة المحلية | 108 |
| 12 | أثر انخفاض أسعار الصرف على كل من الصادرات والواردات | 116 |
| 13 | سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال فترة الانزلاق التدريجي | 129 |
| 14 | بعض الدراسات التي بينت تطور أنظمة سعر الصرف الفعلية التي تبنتها الجزائر | 132 |
| 15 | تطور متاحات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2015) | 136 |
| 16 | التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 | 137 |
| 17 | البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 | 139 |
| 18 | برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) | 140 |
| 19 | مراحل تطور معدلات التعريف الجمركية في الجزائر 1992-2002 | 146 |
| 20 | قوائم السلع والمنتجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي | 148 |
| 21 | تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده خلال التسعينات (1990-2000) | 162 |
| 22 | تطور الميزان التجاري من 2000 الى 2017 | 168 |
| 23 | التوزيع السلعي للواردات الجزائرية للفترة 2000 – 2017 | 174 |
| 24 | التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 2000-2017 | 177 |
| 25 | التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية (2000-2017) | 180 |
| 26 | التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2000-2017) | 184 |
| 27 | الإحصاء الوصفي للمتغيرات | 190 |
| 28 | مصفوفة الارتباط بين المتغيرات | 191 |
| 29 | اختبارات استقرارية المتغيرات (اختبار ديكي فولير المطور ADF) عند المستوى LEVEL | 192 |

| | | |
|-----|--|----|
| 194 | اختبارات استقرارية المتغيرات (اختبار ديكي فولير المطور ADF) عند الفرق الأول First difference | 30 |
| 196 | نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية | 31 |
| 197 | اختبار استقراريه بواقي النموذج UT | 32 |
| 198 | نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى | 33 |
| 199 | نتائج اختبار استقراريه بواقي النموذج UT | 34 |
| 202 | نتائج تقدير نموذج VAR للعلاقة بين سعر الصرف والصادرات | 35 |
| 204 | نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي | 36 |
| 206 | نتائج اختبار تجانس التباين | 37 |
| 207 | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي | 38 |
| 208 | نتائج تحليل التباين Variance decomposition | 39 |
| 209 | نتائج دوال الاستجابة للصدمات العشوائية | 40 |
| 211 | نتائج تقدير أثر سعر الصرف على الواردات باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR | 41 |
| 211 | نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي | 42 |
| 212 | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي | 43 |
| 213 | نتائج اختبار تجانس التباين | 44 |
| 214 | نتائج تحليل التباين | 45 |
| 215 | نتائج دوال الاستجابة للصدمات العشوائية | 46 |
| 218 | نتائج اختبار العلاقات السببية على المدى القصير Granger Test | 47 |

3- فهرس الأشكال:

| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|-----------|--|--------|
| 01 | توازن الاقتصاد الكلي وسعر الصرف | 10 |
| 02 | تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف، نموذج ماندل فلمنج | 19 |
| 03 | نموذج Mundell Fleming | 21 |
| 04 | يمثل تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج "مندل فلمنج" في ظل ثبات أسعار الصرف وحركية رؤوس الأموال | 22 |
| 05 | تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج "مندل فلمنج" في ظل ثبات أسعار الصرف وعدم حركية رؤوس الأموال | 23 |
| 06 | تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج "مندل فلمنج" في ظل مرونة سعر الصرف | 24 |
| 07 | المستوى المستجدي زحفه مع شريط لتخفيض قيمة العملة | 31 |
| 08 | العرض والطلب على العملة | 35 |
| 09 | الطلب على الصرف الأجنبي | 49 |

| | | |
|-----|---|----|
| 50 | عرض الصرف الأجنبي | 10 |
| 51 | توازن سوق وسعر الصرف التوازني | 11 |
| 52 | أثر زيادة الدخل المحلي على توازن سوق الصرف الأجنبي | 12 |
| 84 | العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف | 13 |
| 88 | أثر التخفيض على ميزان المدفوعات منحى ج | 14 |
| 104 | التعديل التلقائي لميزان المدفوعات | 15 |
| 105 | استخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة | 16 |
| 116 | أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أكبر من الواحد | 17 |
| 117 | أثر تخفيض على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من الواحد | 18 |
| 118 | أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات عندما تكون المرونة مساوية للواحد | 19 |
| 119 | المرونة السعرية للطلب على الواردات | 20 |
| 135 | قائم الديون الخارجية الجزائرية (2000-2017) | 21 |
| 135 | هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل حسب العملات (2000-2017) | 22 |
| 150 | تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في مرحلة التخفيض الرسمي الأول | 23 |
| 151 | تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (1993-1999) | 24 |
| 152 | تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال الفترة (1989-1996) | 25 |
| 153 | تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من سنة (2000-2017) | 26 |
| 154 | تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الأورو من سنة (2000 إلى 2017) | 27 |
| 156 | احتياطي الذهب في الجزائر (2000-2017) | 28 |
| 157 | تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) | 29 |
| 157 | تطور احتياطات الصرف الجزائرية من سنة (2002 - 2013) | 30 |
| 158 | وضع احتياطي الصرف الجزائري في صندوق النقد الدولي (2000-2017) | 31 |
| 158 | حقوق السحب الخاصة الجزائرية (2000-2017) | 32 |
| 159 | الأصول في الخارج (2000-2017) | 33 |
| 160 | عوائد احتياطي الصرف الأجنبي (2000-2015) | 34 |
| 161 | معدل تغطية احتياطات الصرف الاجنبي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017) | 35 |
| 162 | تطور نسبة احتياطي الصرف الأجنبي إلى إجمالي الديون الخارجية في الجزائر (2000-2017) | 36 |
| 162 | نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للمعروض النقدي خلال الفترة (2000-2017) | 37 |
| 172 | هيكل الواردات من السلع لسنة 2017 حسب المنتجات | 38 |
| 175 | بنية التوزيع السلمي للواردات الجزائرية للفترة (2000-2017) | 39 |
| 179 | التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (2000-2017) | 40 |
| 181 | بنية الصادرات الجزائرية (التوزيع السلمي) (2000-2017) | 41 |
| 185 | التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2000-2017) | 42 |

| | | |
|-----|---|----|
| 187 | التمثيل البياني لسلسلة أسعار الصرف | 43 |
| 188 | التمثيل البياني لمؤشر الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 44 |
| 189 | التمثيل البياني لسلسلة الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 45 |
| 205 | نتائج استقرارية نموذج var | 46 |

4- فهرس الملاحق:

| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|------------|---|--------|
| 01 | سعر الصرف، الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2017) | 248 |
| 02 | تطور متغيرات الدراسة | 249 |
| 03 | الانحدار بين سعر الصرف الاسمي و الصادرات | 250 |
| 04 | الانحدار بين سعر الصرف الاسمي و الواردات | 251 |
| 05 | تطور الصادرات و الواردات | 251 |
| 06 | الإحصاء الوصفي للمتغيرات | 252 |
| 07 | مصفوفة الارتباط بين المتغيرات | 253 |
| 08 | نموذج متجه الانحدار الذاتي (النموذج الأول TCN) $EXPR = f(TCN)$ | 253 |
| 09 | تقدير بواقى (تقدير النموذج) | 255 |
| 10 | مصفوفة التباين و التباين المشترك | 255 |
| 11 | نتائج تقدير المربعات الصغرى العادية للنماذج VAR | 256 |
| 12 | دوال الاستجابة للصدمات العشوائية في نموذج VAR | 258 |
| 13 | نتائج تحليل التباين | 259 |
| 14 | دوال الاستجابة المتجمعة للصدمات العشوائية | 260 |
| 15 | تحليل التباين (مقارنة بين المتغيرات في منحني واحد) | 261 |
| 16 | نموذج متجه الانحدار الذاتي (النموذج الثاني) $IMPR = f(TCN)$ | 262 |
| 17 | نتائج تقدير المربعات الصغرى العادية | 263 |
| 18 | انتشار بواقى تقدير النموذج VAR | 265 |
| 19 | مصفوفة التباين التباين المشترك للبواقى | 266 |
| 20 | دوال الاستجابة للصدمات العشوائية في نموذج VAR | 266 |
| 21 | نتائج تحليل التباين | 267 |
| 22 | دوال الاستجابة المتجمعة للصدمات العشوائية | 268 |
| 23 | تحليل التباين (مقارنة بين المتغيرات في منحني واحد) | 269 |

| المختصرات | اللغة الأجنبية | اللغة العربية |
|-----------|------------------------------|--------------------------|
| TCN | Taux de change nominal | سعر الصرف الاسمي |
| TCR | Taux de change réel | سعر الصرف الحقيقي |
| TCNE | Taux de change effectif réel | سعر الصرف الفعلي الحقيقي |
| PPA | Parité de pouvoir d'achat | تعاادل القوى الشرائية |
| PTI | Parité des taux d'intérêt | تعاادل سعر الفائدة |
| BC | Balance commerciale | الميزان التجاري |
| EXPR | Exportations | الصادرات |
| IMP | importations | الواردات |

الملخص :

نهدف من خلال هذه الأطروحة إلى تقدير واختبار العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري للفترة 2002-2017، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وأسلوب دراسة الحالة وذلك محاولة لإسقاط الجانب النظري على أرضية الواقع مع الإشارة إلى العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار الجزائري ووضع الميزان التجاري، لقد اعتمدنا على البرنامج الإحصائي eviews9 في الجانب التطبيقي لتحليل البيانات، حيث قمنا باختبار العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مستقل، والمتغير التابع المتكون من الصادرات والواردات، وتم استخدام بيانات الصادرات والواردات كنسبة من الناتج الوطني الخام. باستخدام التكامل المشترك لأنجل غرانجر ونموذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

نتائج الدراسة القياسية أكدت لنا غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، كما أن نتائج متجه الانحدار الذاتي VAR أشارت إلى أن كل من الصادرات والواردات تتأثر بتقلبات سعر الصرف في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف، الميزان التجاري، التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، التكامل المشترك لأنجل غرانجر.

Résumé :

A travers cette thèse, nous visons à évaluer et tester la relation entre le taux de change du dinar algérien et la balance commerciale pour la période 2002-2017. Nous nous sommes appuyés sur l'approche analytique descriptive dans l'aspect théorique et sur la méthode d'étude de cas pour tenter de laisser tomber l'aspect théorique sur le terrain de la réalité par référence aux facteurs. Nous nous sommes appuyés sur les perspectives des programmes statistiques⁹ dans l'aspect appliqué de l'analyse des données, où nous avons testé la relation entre le taux de change en tant que variable distincte et la variable dépendante des exportations et des importations. et des importations en proportion du produit national brut. Angel Granger et le modèle vecteur d'auto-régression VAR. Les résultats de l'étude économétrique ont confirmé l'absence de relations d'interintégration entre les variables à long terme, et les résultats du vecteur d'autorégression du VAR ont montré que les exportations et les importations sont touchées par les fluctuations des taux de change à court terme.

Mots-clés :

Taux de change, balance commerciale, commerce extérieur, exportations, importations, modèle vecteur d'auto-régression VAR, intégration conjointe d'Angel Granger.

Summary :

Through this thesis, we aim to assess and test the relationship between the Algerian dinar exchange rate and the trade balance for the period 2002-2017. We have relied on the descriptive analytical approach in the theoretical aspect and the method of case study in an attempt to drop the theoretical aspect on the ground of reality with reference to factors. We have relied on the statistical program eviews9 in the applied aspect of data analysis, where we tested the relationship between the exchange rate as a separate variable and the dependent variable of exports and imports, and imports as a proportion of the gross national product. Using the joint integration of Angel Granger and the VAR self-regression vector model.

The results of the standard study confirmed the absence of inter-integration relationships between variables in the long term, and the results of the VAR self-regression vector indicated that both exports and imports are affected by short-term exchange rate fluctuations.

Keywords :

Exchange rate, trade balance, foreign trade, exports, imports, VAR self-regression vector model, joint integration of Angel Granger.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر النقود أداة تحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه دول العالم وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وارتفاع معدلات التبادل التجاري وتعدد العملات المتداولة، استلزم وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل باقي العملات الأخرى ويطلق على هذه الآلية بسعر الصرف، إذ يعد هذا الأخير من المتغيرات الاقتصادية المهمة فهو يؤثر على كافة جوانب الحياة الاقتصادية، حيث يمتد تأثيره إلى كل من أسواق المال، الاستثمار الدولي و التجارة الدولية و من ثم رصيد الميزان التجاري بشكل خاص و ميزان المدفوعات بشكل عام من خلال تأثيره على تكاليف و إيرادات المعاملات بالعملات الأجنبية كما تؤثر التقلبات فيه على قدرة الشركات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية.

إن دراسة الآثار المختلفة لتغيرات سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة من الموضوعات الهامة التي تتميز بقدر كبير من المعينة والتحليل من طرف صانعي السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو ما فرض على كبرى المؤسسات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تناول هذا الموضوع بدرجة من الإسهاب والتنقيح فضلا عن تبني العديد من الدراسات التي تصب كلها في السياق.

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة و مناقشة آثار تغيرات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لاسيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر، الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تغيرات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير و الاستيراد إذ أن تقلبات سعر الصرف تضفي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية وكذلك الحال بالنسبة للمستوردين، ومنذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية و المتقدمة نحو نظام الصرف المرن واتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف و التجارة الخارجية، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم السياسات التي تسعى لتحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات، حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الصلاحيات قصد مواجهة تطور الاقتصاد العالمي، حيث لجأت إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في الميزان التجاري في إطار توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، كونها أحد برامج التكيف والتعديل الهيكلي على اعتبار أنها السياسة الأكثر فعالية في معالجة الاختلالات الخارجية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية زيادة الصادرات وتخفيض الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري لها، وفي حالة الجزائر زادت الواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص.

تزرخ الجزائر بثروات طبيعية عديدة على رأسها النفط الذي يعتبر مورد استراتيجي لها، والذي يعد السبيل الوحيد لتواجدها في الأسواق العالمية بنسبة صادرات تقدر بـ 98% من إجمالي الصادرات، وهيكل التجارة الخارجية الجزائرية يجعل منها رهينة للصدمات الخارجية، والتي تنتج أساسا من تقلبات أسعار النفط نتيجة تأثيرها على حصيلة الصادرات، وفي ظل

هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الذي يتأثر برصيد الميزان التجاري خاصة وميزان المدفوعات بصورة عامة، كما أن تتبع سلوك السوق الجزائرية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الإنتاج التي لاتسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد و تكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط و متغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب، و يترتب على هذه الصعوبة اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة الواجب أن تتبعها الدولة حين تفكيرها في توسيع حجم تبادلها التجاري و التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية.

إشكالية الدراسة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من أسعار صرف عملات الدول الأخرى المتعاملة معه، هذا ما انعكس سلبا على تدهور القيمة الشرائية للدينار الجزائري، ومن هنا تؤثر تلك التغيرات في مجمل الأنشطة الاقتصادية عامة وعلى حركة التجارة الخارجية والميزان التجاري خاصة، حيث أن مقدار استجابة الميزان التجاري للتقلبات التي تحدث في سعر الصرف تتوقف على متغيرين رئيسيين هما قيمة الصادرات وقيمة الواردات ومن هنا يمكننا صياغة السؤال الرئيسي التالي:

- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين كل من سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل هناك أثر في التغيرات في سعر الصرف على الصادرات؟

2- هل هناك أثر في التغيرات في سعر الصرف على الواردات؟

3- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين كل من سعر الصرف الاسمي وكل من الصادرات والواردات؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية :

وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف ومكونات الميزان التجاري في الجزائر.

ولأجل معالجة الإشكالية الرئيسية، يمكن وضع الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: هناك علاقة عكسية بين التغيرات في سعر الصرف والصادرات؛

الفرضية الثانية: هناك علاقة طردية بين التغيرات في سعر الصرف والواردات؛

الفرضية الثالثة: هناك تكامل مشترك واضح بين كل من الصادرات والواردات وبين سعر الصرف الاسمي في الجزائر؛

أهمية البحث:

- تستمد أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد للباحثين وعلماء الاقتصاد لدراسة موضوع سعر الصرف لكونه

متغير هام ورئيسي في السياسات الاقتصادية والمالية، كما تعتبر وضعية الميزان التجاري من أهم المؤشرات

الاقتصادية لتقييم وضع الدولة المالي والاقتصادي؛

- التعرف على السبل المناسبة وفق النظريات الاقتصادية لعلاجها؛

- تقييم مدى فعالية هذه الأساليب في معالجة اختلالات الميزان التجاري للدول النامية؛

- الدراسة على وضعية الاقتصاد الجزائري وخصوصيته كونه يعتمد على مورد وحيد ألا وهو العائدات البترولية،

بالإضافة إلى اتباع الجزائر لسياسات الإصلاح الاقتصادي والزامية إلى تحرير الأسواق وانفتاحها على الخارج مما

يساعد على نقل الأثر المالي للميزان التجاري. ويتضح أكثر الغرض من هذه الدراسة من خلال إبراز تأثيرات التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي للعلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري للفترة 2002-2017.

دوافع اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ- أسباب ذاتية:

الميل الشخصي للدراسات ذات الطابع القياسي من أجل التعرف أكثر على الأساليب الكمية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات، وكذا تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد النقدي والكمي وعلاقتها بموضوع التجارة الدولية.

ب- أسباب موضوعية:

- أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي للوضع الخارجية والعلاقات الخارجية للدول؛
- الأهمية الكبيرة التي تحتلها سياسات أسعار الصرف في تخفيض العجز في الميزان التجاري؛
- معرفة آليات تنشيط الصادرات والواردات من خلال سياسات أسعار الصرف؛
- معرفة السياسات الأكثر ملائمة من أجل توسيع حجم التبادل التجاري والتوجه نحو اقتصاد مفتوح.

أهداف البحث:

يهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التطرق للإطار النظري لكل من سعر الصرف، سوق الصرف، التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والميزان التجاري ومكوناته؛
- إبراز أثر تغيرات سعر الصرف على توازن الميزان التجاري؛
- تحليل وقياس العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات.

عرض بعض الدراسات التجريبية السابقة

1- النماذج التي درست أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري

- 1- نموذج CLACK سنة 1977 حيث أشار إلى أن انخفاض الصادرات تتزامن مع فاتورة التصدير من ذلك ارتفاع سعر الصرف المحلي وذلك أن المدخلات الوسيطة في العملية الإنتاجية سترفع من تكلفة المدخلات .
- 2 - نموذج HOPER AND KOHLHAGEN سنة 1978 حيث وجد هذا الأخير أثر مفسر لعلاقة ثنائية لتغيرات سعر الصرف على كل من دالة الطلب للواردات ودالة العرض للصادرات بمعنى أن التغير ينجم عنه تغير الأسعار السلع المتاجرة و باتجاه عكسي كون انه يدخل في تكلفة الإنتاج.
- 3- نموذج CUSHMEN سنة 1983-1988 توصل إلى أن خسارة المصدر نتيجة التقلب النسبي لسعر صرف تكون اقل نسبيا مقابل ارتفاع سعر صرف المقومة بالعملة الأجنبية (عملة المستورد).
- 4- يعتبر نموذج HOPER AND KOHLHAGEN سنة 1978 من أهم الدراسات و النماذج المبكرة التي مهدت لدراسات لاحقة وأسست لها والتي تمت محاكمتها من طرف دراسات و نماذج نظرية و تطبيقية لاحقة وبعينات مختلفة التركيب و الزمان و الجغرافيا التي بحثت على اثر خطر سعر الصرف على التجارة الخارجية،

1. الدراسات السابقة:

- 1- دراسة مشهور هذلول بربور، أطروحة دكتوراه فلسفة مقدمة إلى قسم المصارف والمصارف الإسلامية تحت عنوان " العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن(1985-2006)", كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف، 2008، حيث عالج الباحث الإشكالية التالية: هل هناك علاقة بين التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الأردني وبين التحركات في الأسعار المحلية؟، قد اعتمد الباحث في تحليله على نماذج الانحدار الاتجاهي (VAR)، حيث أظهرت نتائج تحليل استجابة ردة الفعل، وتحليل مكونات التباين وجود علاقة قوية بين أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار في الأردن، وأن استجابة مؤشر أسعار تجارة الجملة للتحركات في أسعار الصرف كانت أكبر من استجابة مؤشر أسعار المستهلكين وذلك لرغبة المستوردين بامتصاص جزء من التحركات على حساب هوامشهم الربحية، كما أظهرت نتائج التحليل وجود أثر إيجابي وقوي بين أثر صدمة الطلب وصدمة العرض، على انتقال اثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن، وأن التأثير خلال الفترة الأولى والثانية مستقر، بينما تزايد الأثر خلال الفترة المتبقية. كما أن عوامل الانفتاح الاقتصادي، ودرجة التركيز السلبي للصادرات والواردات، واختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي، وعدم مرونة الأجور والأسعار، وتحركات رؤوس الأموال وتكامل الأسواق لعبت دورا في سرعة انتقال التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن.
- 2- دراسة بهلول لطيفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان " نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات- حالة الجزائر نموذجاً- "، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة 2012، شعبة العلوم الاقتصادية، حيث عالجت الباحثة الإشكالية التالية: هل يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة المرض الهولندي؟ وكيف يؤثر ذلك على قيمة العملة المحلية؟ حيث خلصت الدراسة إلى أن الدولة تعد أحد أركان النظام العالمي ودورها كان ولا يزال موجودا ومطلوبا والحديث عن الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية هو الحديث عن تحسن وترشيد أدائها الاقتصادي والحد من الآثار الغير مرغوب فيها لظواهر اقتصادية مثل المرض الهولندي، وكنتيجة هامة من هذه الدراسة هو ان الخطاب النيوليبرالي الذي يدعي عدم تحكم الدولة في الحياة الاقتصادية متناقض في جميع الاقتصاديات التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والتفاوت في نمو إنتاجية القطاعات الاقتصادية المحلية.
- 3- دراسة بن قدور علي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان " دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970-2010)", قسم علوم التسيير، جامعة تلمسان 2013، تخصص تسيير، حيث عالج الباحث الإشكالية التالية: ماهي العوامل المحددة لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر؟ وما هو المستوى الأمثل لسعر الصرف الحقيقي الذي يسمح بتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية حتى يمكن استخدامه كمرجع لمتابعة حالة تنافسية الاقتصاد الوطني؟ حيث خلصت نتائج الدراسة والتقديرية التطبيقية إلى أن

سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر أدت إلى حدوث عدم توازن كبير خلال فترة الدراسة والذي وفقا للأدبيات الاقتصادية يعتقد أنه يؤدي إلى حدوث آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري.

- 4- دراسة سي محمد كمال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان "التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر" قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان تخصص مالية ومؤسسات، 2014-2013، حيث عالج الإشكالية التالية: ما هي الآثار الكمية لكل من الدولار و الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر؟ و تبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة وجود العلاقة العكسية بين الدولار والنفط خلال العقد الأخير أدت الى الرفع من قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض الدولار أمام الأورو وهذا ما ساهم في سياسة مناوئة للإنفاق العام أدت بارتفاع كلفة الواردات كما ان انخفاض الدولار أمام الأورو عمل على رفع فاتورة الواردات بسبب أن هذا الأخير هو عملة ل50% من الواردات المتأتية من منطقة الأورو.
- 5- دراسة دوحه سلمى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه -دراسة حالة الجزائر- "، قسم العلوم التجارية، جامعة بسكرة 2015، تخصص تجارة دولية، حيث عالجت الباحثة الإشكالية التالية: ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وماهي سبل علاجها في الجزائر؟ حيث خلصت الدراسة إلى أن سياسة الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الخلل في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يركز على الصادرات من المحروقات والذي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.
- 6- دراسة برياطي حسين أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان " أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول دراسة حالة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف تخصص اقتصاد دولي 2016-2017، حيث عالج الإشكالية التالية: ماهو تأثير نظام سعر صرف الدينار على التضخم والنمو الاقتصادي الجزائري؟ وأي نظام صرف يعد ملائم لتحسين الأداء الاقتصادي الكلي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟ أثبتت الدراسة التحليلية والقياسية تأثير نظام سعر الصرف الدينار على التضخم، حيث سمح تبني الجزائر لنظام التعويم المدار واتباع سياسة نقدية حذرة تخفض معدلات التضخم والتحكم فيها، كما أثبتت وجود تأثير ضعيف لنظام سعر الصرف الدينار على النمو الاقتصادي، بحيث سجلت الجزائر معدلات نمو اقتصادي ضعيفة وتقريبا متساوية في جميع أنظمة سعر الصرف التي اتبعتها.
- 7- دراسة مختاري فتيحة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان "أثر سعر صرف الدولار الأمريكي على الميزان التجاري" دراسة حالة الجزائر-دراسة حالة الجزائر 1990-2016 " قسم العلوم الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار تخصص مالية بنوك وتأمينات، حيث عالجت الإشكالية التالية: ماهو أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على رصيد الميزان التجاري في الجزائر؟ و تبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة من خلال تحليل الاقتصاد القياسي تبين أن تغيرات سعر الصرف لها تأثير سلبي على رصيد الميزان التجاري، أي أن التغير في سعر الصرف الرسمي يرتبط بعلاقة عكسية مع الميزان التجاري وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، في حين أشارت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لأسعار النفط على رصيد الميزان التجاري ما يؤكد العلاقة الطردية التي تجمع المتغيرين، أما نتائج التكامل المشترك أوضحت أنه لا توجد أي علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له على المدى الطويل، خلصت أيضا من نتائج اختبار سببية

Granger أنه لا توجد سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما تبين من خلال اختبار دوال الاستجابة لرد الفعل ضعف استجابة رصيد الميزان التجاري لأي صدمة في تغيرات سعر صرف العملة المحلية خلال الفترة محل البحث.

7- دراسة بعلول نوفل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان " أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية"، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي 2018، تخصص مالية وبنوك، حيث عالج الباحث الإشكالية التالية: كيف يؤثر نظام سعر الصرف على ميزان مدفوعات الدولة؟ وما واقع ذلك في الجزائر مقارنة بالدول العربية محل الدراسة؟ حيث خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تصب في مجملها أنه من الجانب النظري الأكاديمي تفيد التوجهات المعرفية بأن أنظمة سعر الصرف تشكل أهم الوسائل لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، أما من الجانب التطبيقي فتفيد النتائج وجود علاقة تأثير طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع.

8- دراسة قارة إبراهيم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان " أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل"، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2019، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، حيث عالج الإشكالية التالية: ماهي طبيعة تأثير ترتيبات نظم سعر الصرف على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين أنظمة سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبية بالنسبة لدول BRICS، 8 دول من مجموعة MENA، و13 دولة من دول منطقة اليورو خلال الفترة (1990-2015)، حيث استخدم الباحث نماذج البانل الساكنة والديناميكية DOLS، المربعات الصغرى كلها FLOMS ومقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG لتقدير العلاقات في الأجل الطويل ونماذج تصحيح الأخطاء للبانل، بالإضافة إلى اختبارات العلاقات السببية DumitrescuHurlin، حيث خلصت نتائج البحث إلى تفوق نظام الاتحاد النقدي في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بأنظمة سعر الصرف الأخرى.

المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة:

المنهج المستخدم في هذه الدراسة يعتمد على أسلوبين:

الأسلوب الأول يعتمد على المنهج الوصفي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، أما الأسلوب الثاني يتمثل في الأسلوب التحليلي الإحصائي و الذي اعتمده من خلال الدراسة القياسية، وتطلب التحليل استخدام إحصائيات صندوق النقد الدولي وتقارير بنك الجزائر بالاعتماد على برنامج Eviews9 وإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري للفترة 2002-2017. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: قمنا بدراسة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري مع التركيز على حالة الجزائر؛

الحدود الزمانية: الفترة (2002-2017).

الإطار العام للدراسة

سنحاول دراسة الموضوع من خلال الهيكل التالي :

- من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع. تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري لسعر الصرف والذي تم فيه التطرق إلى تقديم أساسيات حول أسعار الصرف، وتم تقسيمه إلى مبحثين، فيما يخص المبحث الأول تمثل في دراسة المنهج النظري لسعر الصرف وكذا العوامل المؤثرة في أسعار الصرف وأهم النظريات المفسرة له وكذا أنظمتها أما المبحث الثاني أسواق الصرف الأجنبي.

أما الفصل الثاني: التجارة الخارجية والميزان التجاري حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، كمبحث أول تقديم قراءة نظرية للتجارة الخارجية أما المبحث الثاني تم تقديم قراءة نظرية لميزان المدفوعات، وأخيرا المبحث الثالث والذي تطرق إلى المنهج النظري للميزان التجاري :

وأخيرا الفصل الثالث : تحليل وقياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري 2002-2017، حيث قمنا بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: وضع سعر الصرف في الجزائر، أما المبحث الثاني وضعيية الميزان التجاري الجزائري و المبحث الثالث: تحليل وقياس العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري 2002-2017.

الفصل الأول:

الأسس النظرية لسعر الصرف

الفصل الأول : الأسس النظرية لسعر الصرف

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، كما يعبر عن المتانة الاقتصادية للدولة سواء تعلق ذلك بمدى استقرار و قابلية العملة للتحويل أو بطبيعة نظام الصرف المتبع داخل الدولة، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي في وضعية ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع بل تصل إلى أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على معظم المتغيرات الاقتصادية، ولذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار المستخدمة كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرض وفعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدولة وما يترتب على ذلك من تحقيق نتائج توسعية في مجال الإنتاج و النمو بشكل عام. وفي حال استخدام هذا السعر بشكل غير مناسب فإنه يؤدي إلى ازدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه.

إن من أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تبايع وتشتري العملات، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة، ومن هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف و كل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول أسعار الصرف تمثلت في دراسة المنهج النظري لسعر الصرف وكذا العوامل المؤثرة في أسعار الصرف وأهم النظريات المفسرة له وكذا أنظمتها وأخيرا أسواق الصرف الأجنبي.

المبحث الأول: المنهج النظري لسعر الصرف

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

لكل دولة من الدول عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها، تعد من وجهة نظر المقيمين فيها أنها كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها، ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضاً.

أولاً: تعريف سعر الصرف

"يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى، يعرف بأنه: " عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي" ومن الزاوية الثانية: " هو عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية"¹.

ويعرف أيضاً: "النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات"².

"تحظى آلية سعر الصرف بأهمية بالغة كونها نقطة مركزية في الاقتصاد المالي الدولي، ويكمن دورها في التسوية التي تجرئها على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة وتعدها، وخاصة في الدول العظمى والمتقدمة، وكما أنها الأساس الذي يتم الاستناد إليه في مبادلة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية، بالإضافة إلى قيمة العملة النقدية في دولها بالنسبة لدولة أخرى أجنبية"³. فمن خلال التعريفات نستنتج أن سعر الصرف هو المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، فهو:

- أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق (سوق الأصول، سوق السلع، سوق عوامل الإنتاج).
- أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم.
- أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.
- تسوية وتسهيل المعاملات الدولية المختلفة.

ثانياً: أشكال سعر الصرف

1. سعر الصرف الاسمي (TCN):

"هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً للطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر صرف عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة لعملات

¹ سمير فخري نعمة، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 15.

² عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 148.

³ غازي عبد المجيد الرقيبات، أحمد سالم الخزعلي، أثر سعر صرف الدينار الأردني مع العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات الأردني للفترة (1990-2015)، المجلة العربية للإدارة، قسم التمويل والمصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت المملكة الأردنية الهاشمية، المجلد 38، العدد 3، سبتمبر 2018، ص 162.

أخرى¹ وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي وسعر صرف موازي. وهذا ما يعني أنه يمكننا أن نجد أكثر من سعر صرف اسمي لنفس العملة في نفس الزمان و المكان. ويتم تسعير سعر الصرف الاسمي بطريقتين:

أ- "سعر الصرف المسعري في حالة التأكد:

هو سعر الصرف الذي يعبر عن عدد الوحدات النقدية الأجنبية الممكن الحصول عليها من خلال وحدة نقدية محلية مثال: 1 دج=€0,1".

ب- "سعر الصرف المسعري في حالة عدم التأكد:

هو سعر الصرف الذي يعبر عن الوحدات النقدية المحلية الواجب تقديمها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، مثال: 10=€1 دج، وعليه في حالة ارتفاع سعر الصرف المسعري في حالة التأكد هويدل على زيادة قيمة العملة المحلية وانخفاض قيمة العملة الأجنبية، فأغلب عملات الدول الأوروبية كانت مسعرة في حالة عدم التأكد حتى بداية التعامل باليورو في جانفي 1999، حيث اصبح اليورو مسعري في حالة التأكد².

"يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا، التدهور يعني انخفاض سعر العملة المحلية أما التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وبمعنى آخر التحسن هو ارتفاع في سعر الصرف الاسمي أما التدهور يعني انخفاض في سعر الصرف الاسمي E، كما يمكن ل TCN أن يأخذ منحى اتجاهيا مغايرا لمستواه الحالي في الأجل الطويل وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة"³.

2. سعر الصرف الحقيقي (TCR):

"سعر الصرف الحقيقي هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو يقيس القدرة على المنافسة"⁴، "حيث أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم"⁵، "فسعر الصرف الحقيقي هو سعر الصرف الاسمي آخذين بعين الاعتبار مقدار التضخم، ف TCR هو مؤشر تجاري مرجح يجمع كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم"⁶ وتعطى معادلة سعر الصرف الحقيقي على الشكل التالي⁷:

$$TCR = e \cdot \frac{P}{P^*}$$

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي؛

e : سعر الصرف الاسمي؛

¹ عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 103.
² برياطي حسين، "أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2016. 2017، الموقع: <http://dSPACE.univ-chlef.dz>، تاريخ الاطلاع: 2018/01/22، ص 17.

³ بلقاسم العباس، "سياسات سعر الصرف"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، الموقع: <http://www.arab-api.org> تاريخ الاطلاع: 2018/02/10، ص 4.

⁴ صلاح الدين حامد، "أسعار صرف العملات"، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 12، 2011، الموقع: <http://www.kibs.edu.kw>، تاريخ الاطلاع: 2018/02/09، ص 3.

⁵ عبد المجيد قدي، نفس المرجع، ص 104.

- برياطي حسين، نفس المرجع، ص 17.

⁷ -RAJAN GOVIL, "exchange rates concepts ;measuments and assessment of;comptitiveness";bangkok thailand november 28 : 2014 ;P 17 SITE:

<https://www.imf.org>consulted: 08/02/2018

P : مؤشر الأسعار المحلية:

P^* : مؤشر الأسعار الأجنبية.

كما تستعمل عدة مقاييس لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك¹. أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار p_T والسلع الغير قابلة للإتجار p_N ويعطى بالعلاقة التالية:

$$TCR = e \cdot \frac{p_T}{p_N}$$

e : سعر الصرف الاسمي

p_T : السلع القابلة للإتجار

p_N : السلع الغير قابلة للإتجار

أما المقياس الثالث فهو السعر النسبي لأسعار الواردات المقيمة بالعملة الأجنبية وأسعار الصادرات وتعطى بالعلاقة كالاتي²:

$$TCR = e \cdot \frac{p_M^*}{P_X}$$

e : سعر الصرف الاسمي

p_M^* : مؤشر أسعار الواردات بالعملة الأجنبية

P_X : مؤشر أسعار الصادرات

3- سعر الصرف الفعلي:

"وهو عبارة عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف العملة لدولة معينة بالنسبة لعدد من العملات الأخرى في زمن معين وعليه فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف لعدة عملات وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى"³.

"و يعرف أيضا أنه معدل الهندسي لمؤشرات أسعار الصرف الاسمية في دولة ما مقارنة بعملات الدول الشركاء التجاريين. ويهدف حسابه إلى:

- معرفة تطورات العملة الوطنية بدلالة عدة عملات أخرى؛"

- اختيار سلة عملات الشركاء التجاريين مع إلحاق كل عملة بمعامل؛"

- حساب معدلات سعر الصرف الثنائية (الاسمية) بالنسبة لسنة المرجعية في حالة الاقتصاد الوطني متوازن"⁴.

- ويمكن قياسه باستخدام مؤشر "لا سبيرز LASPETRES" للأرقام القياسية"⁵:

$$TCNE = \left\{ \frac{\sum_p z_p X_Q^P (e_t^p | e_t^r)}{\sum_p z_p X_0^P (e_0^p | e_0^r)} \right\} \times 100$$

¹ عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية 2011، 2012، ص 32 .

² Denise Delgey_troise "le taux de change réel définitions et interprétations" cours RMI université de renne 1, 2002, P 01 Le site: <https://perso.univ-rennes1.fr> consulte le: 09/02/2018

³ عبد الله إبراهيم نور الدين، "العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا"، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة سها، المجلد 23، العدد 2، 2013، arobie، ص 4، الموقع: <http://agr.p.alexu.edu.eg> تاريخ الاطلاع: 2018/02/16.

⁴ مولاي بوعلام، "سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 01/1990:04/2003"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص اقتصاد كمي، 2005، ص 5 الموقع: <http://dspace.univ-bouira.dz> تاريخ الاطلاع: 2018/02/11.

⁵ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 105، 106.

$$(e^{pr})_o \times 100/TCNE = \sum_p z_p (e^{pr})_t$$

$$TCNE = \sum_p z_p INER_{PR} \times 100$$

حيث: $(e^{pr})_t$: سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنة القياس.

$(e^{pr})_o$: سعر صرف العملة في سنة الأساس.

$INER_{PR}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

e_t^p : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t:

e_0^p : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة الأساس 0:

e_t^r : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t:

e_0^r : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة الأساس 0:

X_0^P : قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر

لاسبيرز:

Z_p : حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة.

"كما يتم حسابه أيضا بالطريقة التالية"¹:

$$TCNE = 100 \times \prod_{i=1}^N (S_{it}^*)^{W_i^*}$$

$$TCNE = 100 \times ((S_{1t}^*)^{W_1^*} \times \dots \times (S_{nt}^*)^{W_n^*})$$

$$S_{it}^* = S_{it}/S_{i0}$$

$$S_{it}^* = 1/R_{it}$$

$$\sum_{i=1}^n W_i^* = 1$$

$$W_i^* = \frac{W^i}{\sum_{i=1}^n W_i^*}$$

$$W^i = w_i^X v_X + W_i^M v_M$$

حيث:

$\prod_{i=1}^N (S_{it}^*)^{W_i^*}$: المنتج من أسهم سعر الشركاء التجاريين (سعر الصرف خلال الفترة قيد الاستعراض على سعر الصرف

في فترة الأساس):

R_{it} : سعر الصرف الاسمي للبلد لكل وحدة من عملة الشرك التجاري الأول في الفترة t:

S_{it}^* : هو مؤشر يحسب كنسبة من عملة الشرك التجاري الأول لكل وحدة واحدة من العملة المحلية للفترة t على سعر

صرف العملة الأجنبية من الشرك التجاري الأول لسنة الأساس:

¹- Arady Met", **Nominal effective exchange rate of the corona**," the ARRAD time series database, copyright ©Czech National Bank P3, SIT: <https://www.cnb.cz>; Consulted: 11/02/2018

- W_i^* : مجموع الأوزان الموحدة للأسهم من التجارة الخارجية للشركاء التجاريين تساوي 1؛
 W^i : المتوسط المرجح لحصة التداول الأول؛
 V_X : صادرات البلد في إجمالي قيمة التداول؛
 W_i^M : واردات الشريك التجاري الأول في إجمالي واردات البلد؛
 V_M : واردات البلد من قيمة إجمالي قيمة التداول؛
 4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي TCER:

"في الواقع يأخذ سعر الصرف بعين الاعتبار التغير الاسمي في العملة مقابل سلة من العملات المحتفظ بها"¹ يعرف هذا المؤشر على أنه معدل صرف فعلي اسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم شركائها التجاريين. ومعدل الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر صرف البلد موضع الاعتبار مقابل، ليس عملة أجنبية واحدة وإنما عملات أهم الشركاء التجاريين لهذا البلد. وأي تغير في سعر صرف هذا البلد مقابل سلة ثابتة من العملات خلال فترة زمنية، لا تعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشرا حقيقيا للتنافسية الدولية للبلد المعني² ويمكن التعبير عن هذه العلاقة ب³:

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^p(e^{pr})_i / X_0^p(e^{pr})_0}{\left(\frac{P_0^p}{P_0^r}\right) / \left(\frac{P_i^p}{P_i^r}\right)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_i}{(e^{pr})_0} \times \frac{P_i^p / P_i^r}{P_0^p / P_0^r} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p z_p IRE R_{PR} \times 100$$

P_i^p, P_0^p : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي الأساس والقياس على التوالي؛

P_i^r, P_0^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي الأساس والقياس على التوالي؛

$IRE R_{PR}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر الأسعار مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية؛

5- سعر الصرف التوازني e^* :

¹ - Bouchetayahia, "Etude des facteurs déterminants du taux de change du dinar algérien," thèse pour l'obtention de doctorat –sciences en science économiques ; option finance 2013 -2014 P 25 ;LE SITE <http://dspace.univ-tlemcen.dz> consulte le : 11/02/2018.

² لزعر علي، آيت يحيى سمير، "معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث 2012/11، الجزائر، ص 50. الموقع: <https://revues.univ-ouargla.dz> تاريخ الاطلاع: 2018/02/12.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

³ - Bouchetayahia, "Etude des facteurs déterminants du taux de change du dinar algérien," thèse pour l'obtention de doctorat –sciences en science économiques ; option finance 2013 -2014 P 25 ;LE SITE <http://dspace.univ-tlemcen.dz> consulte le : 11/02/2018.

³ لزعر علي، آيت يحيى سمير، "معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث 2012/11، الجزائر، ص 50. الموقع: <https://revues.univ-ouargla.dz> تاريخ الاطلاع: 2018/02/12.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

"يعرف سعر الصرف التوازني حسب 1989 Edwards، بأنه نسبة السلع الداخلة في التجارة إلى السلع الغير داخلة في التجارة"¹، بحيث أنه في حالة وجود قيم توازنية مثلى في المدى الطويل لبعض المتغيرات مثل الأسعار الدولية، السياسة التجارية، الضرائب، تدفقات رؤوس الأموال، التقدم التكنولوجي، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث توازن داخلي أو خارجي نفس الوقت². التوازن الداخلي هو توازن كل من السوق السلعية وسوق العمل في الأجل القصير و الطويل والذي يفترض تواجده مع تحقيق معدل بطالة الغير مؤدي إلى تسارع التضخم. أما التوازن الخارجي هو توافق القيمة المخصصة للحساب الجاري الحالي والمستقبلي مع تدفقات رؤوس الأموال"³.

"كما يعرف أيضا سعر الصرف التوازني بأنه السعر الذي يتساوى فيه عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه أي انعدام حالة الفائض أو العجز في الصرف الأجنبي ويحدث التوازن في النقطة التي يتقاطع فيها منحى عرض الصرف الأجنبي مع منحى الطلب عليه"⁴.

تحديد و قياس سعر الصرف التوازني:

يوجد عدة أساليب لتحديده هي:

أ- أسلوب تعادل القوى الشرائية PPA وطريقة القياس:

"وهو من أبسط النماذج المتبعة في تحديد سعر الصرف التوازني وينص على أن سعر الصرف متناسب مع السعر النسبي المحلي والخارجي. وبناء على ذلك فإن الفرق بين الاسعار المحلية والدولية هو السبب الرئيسي في تذبذب سعر الصرف"⁵، وبالتالي يمكن تعريف سعر الصرف التوازني بالنسبة لسعر صرف توازني في سنة الاساس كما يلي"⁶:

$$e^*(ppp) = e_0^* \frac{P^d / P_0^d}{P^{\$/P_0^{\$}}$$

P_0^d : الأسعار المحلية في سنة الأساس، $P_0^{\$}$: الأسعار الأجنبية في سنة الأساس، e_0^* : سعر الصرف الحقيقي في سنة الأساس، والذي يتحدد عندما يكون ميزان المدفوعات متوازنا أو عند مستوى اختلال طويل الأجل.

وباستعمال تعريف سعر الصرف الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية:

$$\varepsilon = e \frac{P^{\$}}{P}$$

وبالتعويض عن $P^{\$}$ و P فإننا نحصل على:

¹-Maachi Malika, An Empirical Study On Real Exchange Rate Levels And The Role Of Macro- Economic Indicators : Evidence From Algeria, Economic Development Review, University of Echahid Hamma Lakhdar, Eloued, Algeria, Issue 2 Dec 2016, P 375.

² بلحشر عائشة، "سعر الصرف الحقيقي التوازني «حالة الدينار الجزائري»" Les cahier de Mecas، العدد 07، ديسمبر 2011، جامعة تلمسان، ص 152، الموقع: <file:///C:/Users/souaad/Downloads/d9c192d3b97f> تاريخ الاطلاع: 2018/02/13.

³ محمود محي الدين و أحمد كجك، نظم وسياسات سعر الصرف "سياسة سعر الصرف في مصر"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 16. 17 ديسمبر 2002، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، ص 164، الموقع: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/> تاريخ الاطلاع: 2018/02/15.

⁴ عامر عمران كاظم المعموري و سليم رشيد عبود الزبيدي "أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية. في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005.2011)"، قسم العلوم المالية والإسلامية، جامعة كربلاء، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 12، ص 135.

⁵ راتي بديع حبيب، "دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قسم الاقتصاد المالي و النقدي، جامعة دمشق، 2014. 2015، ص 9، الموقع: <http://mohe.gov> تاريخ الاطلاع: 2018/02/15.

⁶ بلقاسم العباس، "سياسات سعر الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص 9، الموقع: <http://www.arab-api.org/i> تاريخ الاطلاع: 2018/02/10.

$$\varepsilon = \left(e_0^* \frac{P_0^\$}{P_0^d} \right) \frac{e}{e^*(ppp)}$$

ويتبين من ذلك أن سعر الصرف الحقيقي يقيس الانحراف عن سعر الصرف التوازني، فعندما يكون سعر الصرف المتوازن منخفضاً يكون سعر الصرف الاسمي منخفضاً تحت المستوى التوازني ويحدث ذلك عندما يكون التضخم المحلي مرتفعاً وتخفيض العملة غير كاف لتصحيح الاختلال. وهو لا يأخذ بالصدمات الحقيقية والاسمية التي تؤدي إلى تعديل سعر الصرف كتدفقات رأس المال.

ب- أسلوب توازن الاقتصاد الكلي:

"يتم تحديد سعر الصرف التوازني من خلال قياس التوازن الداخلي والخارجي أولاً ثم قياس اثر سعر الصرف التوازني المقابل لهما. ويمكن ان يتم قياس التوازن الداخلي على اساس معدلات البطالة والتضخم، هما التوازن الخارجي فهناك الاسلوب الضيق الناتج عن التوازن المطلق في الحساب الجاري، والاسلوب المعتمد على الادخار والاستثمار وان التركيز على هذا الاسلوب في تحديد سعر الصرف التوازني وسعر الصرف يظهر اهمية العلاقات المتواجدة بين هذين المتغيرين ومتغيرات اقتصادية واجتماعية اخرى."¹

قياس سعر الصرف التوازني وفقاً لأسلوب توازن الاقتصاد الكلي:

حيث تتشابه طريقة قياسه مع أسلوب معادلة القوى الشرائية، وهناك منهجين للقياس وفق هذا الأسلوب:

● طريقة التحليل الجزئي:

"يتم تحديد سعر الصرف التوازني من خلال المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية المختلفة لتحديد مقدار الانحراف، وتمثل هذه الطريقة في العلاقة السلوكية لمنحنى التوازن الخارجي في نموذج swan للاقتصاد الكلي، وتقدير سعر الصرف التوازني في ضوء تقديرات للحساب الجاري والقطاع الداخلي، وبعد ذلك يتم مقارنة سعر التوازن المقدر مع سعر الصرف الفعلي لتقدير الانحراف عن التوازن، وبناء على ذلك يتم إما مراجعة سعر الصرف الاسمي أو تعديل وضع الحساب الجاري بحيث يتحقق توازن الاقتصاد الكلي في ضوء سعر الصرف السائد آنذاك."²

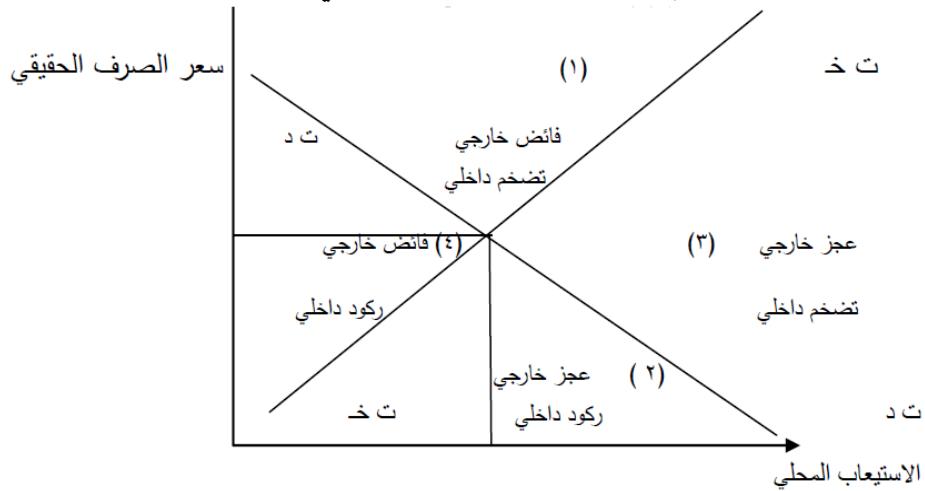
● طريقة التحليل المتكامل (محاكاة نموذج الاقتصاد الكلي):

يتحدد سعر الصرف المتوازن من خلال نموذج يعكس الأثر المتبادل بين متغيرات مختلفة ضمن علاقات اقتصادية مترابطة، ويعبر عن ذلك بالشكل التالي:

¹ رافي بديع حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 10 الموقع: <http://mohe.gov.sy> تاريخ الاطلاع: 2018/02/15.

² نفس المرجع، ص 10

الشكل رقم 1 : يمثل توازن الاقتصاد الكلي و سعر الصرف



المصدر: راقى بديع حبيب، "دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، 2014. 2015، ص11، الموقع: <http://mohe.gov.sy> تاريخ الاطلاع: 2018/02/15.

• تفسير المنحنى:

"يعبر المنحنى (ت د) عن التوازن الداخلي والذي يعرف على أنه المحل الهندسي لإحداثيات سعر الصرف الحقيقي والاستيعاب المحلي، ويكون الناتج الفعلي مساويا للناتج الممكن. ويتجه نحو الأسفل لأن الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية للبلد وبالتالي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، وللمحافظة على الناتج عند المستوى التوازني يرتفع الاستيعاب المحلي ليمتص الفائض غير المصدر. ومن خلال الشكل رقم 1 تبين لنا أن الإحداثيات التي تقع على يمين المنحنى تشير إلى أن الناتج يزيد عن الناتج الممكن، وأن جزء من الطلب المحلي ممول من داخل المنطقة 1 أو من خارج المنطقة 2."

"ويشير (ت خ) إلى التوازن الخارجي ويتجه إلى الأعلى لأن زيادة الاستيعاب المحلي تؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري وبالتالي خلل التوازن الخارجي الأمر الذي يستدعي رفع سعر الصرف للحفاظ على التوازن التوازني الخارجي، وبناء على ذلك تشير الإحداثيات الموجودة على اليمين أن سعر الصرف الحقيقي أقل من سعر التوازن، وأن هناك عجز في الحساب الجاري، بينما تشير المنطقة الموجودة على يسار المنحنى إلى أن هناك فائض في الحساب الجاري"¹.

ثالثاً: أهداف سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- 1- مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها.

¹ راقى بديع حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 11 الموقع: <http://mohe.gov.sy> تاريخ الاطلاع: 2018/02/15.

- 2- تخصيص الموارد : يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل اقتصاداً أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.
- 3- توزيع الدخل : يؤدي سعر الصرف دوراً مهماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي يمثل المواد الأولية نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.
- 4- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 م بتخفيض مهم للعملة، مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات¹.
- المطلب الثاني: نظريات تحديد سعر الصرف**

تحاول الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير و تحديد اختلافات أسعار الصرف بين الدول، و أهم هذه

النظريات:

1. نظرية تعادل القوى الشرائية:

"إن تعادل القوة الشرائية هي نظرية اقتصادية تسمح لنا بتقدير قيمة توازن على المدى الطويل لأسعار الصرف"². و"تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي "كوستاف كاسل" عندما أصدر كتابه بعنوان النقود و اسعار الصرف الأجنبية بعد عام 1914 ويرى كاسل أن سعر أي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين دولة معينة و عملة دولة أخرى يتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين."³ ولهذه النظرية صورتان:

✓ الصورة المطلقة:

"إن الفكرة التي بنيت عليها نظرية تعادل القوة الشرائية بصورتها المطلقة بسيطة وهي بأن الاسواق عندما تكون تنافسية فإن سلة معينة من السلع والخدمات التي نحصل عليها من دفع وحدة نقدية من العملة المحلية هي نفس السلة من السلع والخدمات التي نحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة الى عملة أجنبية، بشرط عدم وجود قيود جمركية وعدم وجود تكاليف للنقل بين الدول وتعتبر المعادلة التالية عن الصورة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية"⁴:

¹- حسن توكل أحمد فضل، "أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان 1980-2014"، قسم الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد غير مذكور، ص 90.

²- laharachyoucef, "estimation du taux de change réel d'équilibre du maroc", center yamama for economicstrategicstudies , avril 2005, le site: <http://cyess.e-monsite.com> , consulte le 18/02/2018,P3 .

³- سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 20 .

⁴- طارق زياد الدويري، أحمد إبراهيم ملاوي، "التحرر التجاري والصرف الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، 2015، الموقع: <https://dspace.univ-ouargla.dz/>، تاريخ الاطلاع: 2018/02/19 ص 194.

$$R = P/P^*$$

حيث أن R هو سعر الصرف الحقيقي، P مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية،

P^* مستوى الأسعار العالمية مقدرًا بإحدى العملات العالمية.

✓ الصورة النسبية للنظرية:

" لقد وجهت العديد من الانتقادات لنظرية تعادل القوة الشرائية بصورتها المطلقة ومنها اهمالها للعوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة وأثر الاختلاف في مرونة الطلب السعرية والرقابة على النقد، كما أهملت تأثير التغيرات بأذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة، ووجود قيود على التجارة بين الدول مثل: التعريفات الجمركية أو الحصص، ووجود تكاليف للنقل، مما دفع الباحثين إلى تعديل الصورة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية للوصول إلى الصورة النسبية التي تأخذ العوامل السابقة بالحسبان بالإضافة إلى عنصر الزمن. وعلى الرغم من ذلك فإن العديد من الاقتصاديين أيدوا رأي كاسل باعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس".¹

إذ إن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقدرًا بالعملة الأجنبية، وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقًا لهذه النظرية:

$$R = Pa/Pb \dots \dots \dots (1)$$

وبعبارة أخرى:

$$R \cdot Pb = Pa \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

R: هو سعر الصرف

Pa: مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية.

Pb: مستوى الأسعار العالمية مقدرًا بإحدى العملات العالمية.

إذ أن منطوق هذه النظرية يقول إن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروبًا في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو معروف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن إيضاح ذلك:

$$R1 = R \cdot Pa_0/Pb_0 \dots \dots \dots (3)$$

R1: سعر الصرف الجديد؛

R: سعر الصرف القديم؛

Pa₀: الرقم القياسي لتغير في الأسعار المحلية؛

Pb₀: الرقم القياسي لتغير في الأسعار العالمية؛

وقد تبين لنا من هذه الدراسة أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في دولتين، وأن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائيًا، وهذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات و الطلب على الصرف الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي.

¹ - طارق زياد الدويري، أحمد إبراهيم ملاوي، نفس المرجع السابق، ص 195.

ولهذه النظرية عدة افتراضات منها:

- عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) وأدوات المستهلكين (الطلب)؛

- عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، أي هناك حرية للتجارة الخارجية.

وفي ضوء هذه الفروض التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوى الشرائية فإنه يمكن توجيه الانتقادات التالية:

1. صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.

2. تهمل هذه النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الاستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد.

3. تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.

4. النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.

5. عدم اهتمام النظرية بأثر التعريف الجمركية المانعة والتي نسبتها مرتفعة جدا من قيمة السلع المستوردة في معظم الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية لبيع السلع المستوردة، ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات¹.

وبالرغم من الانتقادات السابقة فإن النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف، إذ حاول فريق من الباحثين تعديل الصياغة الأولية المبسطة لنظرية تعادل القوى الشرائية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان بحيث تجرى المقارنة بين كل من سعر الصرف، ومستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار العالمية خلال مدتين زمنييتين هما (N) و (N+1).

وفي ضوء هذا التعديل نحصل على المعادلة الآتية التي تعبر عن نظرية تعادل القوى الشرائية:

$$R2 = R \cdot N \frac{Pa \cdot n}{pb \cdot n} : \frac{(Pa \cdot n + 1)}{(Pb \cdot n + 1)} (R \cdot n + 1) \dots \dots \dots (4)$$

حيث: R2 : سعر الصرف الجديد بعد التعديل؛

RN : سعر الصرف في المدة الزمنية الأولى؛

Rn + 1 : سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية؛

Pa · n : مستوى الأسعار الزمنية الأولى؛

Pa · n + 1 : مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الثانية؛

pb · n : مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الأولى؛

¹ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 22، 23.

$Pb \cdot n + 1$: مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الثانية.

تدل المعادلة (4) على أن النسبة بين سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية (N+1) وسعر الصرف في المدة الزمنية الأولى (N) تعادل النسبة بين مستوى الاسعار المحلية في المدة الزمنية (N+1) ومستوى الاسعار العالمية في المدة الزمنية (N+1) مقسوما على النسبة بين مستوى الاسعار المحلية في المدة الزمنية (N) ومستوى الاسعار العالمية في المدة الزمنية (N) بغض النظر عن تطابق سعر الصرف في كل مدة زمنية مستقلة مع النسبة بين مستويات الأسعار. غير أن الصياغة المعدلة لنظرية تعادل القوة الشرائية تعرضت هي الأخرى للانتقاد فسعر الصرف لا يتغير فقط نتيجة لعدد من المتغيرات الذاتية المستقلة .

2- نظرية ميزان المدفوعات (نظرية الأرصدة):

"تحدث الاقتصادي "نيركسه" Nurks عن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات اذيقول ان سعرالصرف هو ذلك السعر الذي يؤثر على مدة من الزمن وعدد من السنين الى ان يجعل ميزان المدفوعات في حالة توازن ويتحدد سعرالصرف للعملة المحلية وفق الوضع ميزان المدفوعات لأن فقراته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية، ومن ثم عرض البلد لعملتها المحلية، فتعتبر هذه النظرية سعر الصرف كباقي الأسعار يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليه ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجودعجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية، وكذلك سعر الصرف يتحدد وفق المركز المالي الخارجي لميزان المدفوعات أي الكميات المطلوبة والمعروضة مشتقة من حقوق البلد ودبونه مع الخارج.

وأهم انتقاد وجه لهذه النظرية بان سعرالصرف لايتحدد بوضع ميزان المدفوعات فقط بل يتأثر ويؤثر ببنود ميزان المدفوعات أي يتوقف على الاسعار بالداخل والخارج ولاتفسر هذه النظرية تقلبات سعر الصرف و اثرها على ميزان المدفوعات"¹.

3 - نظرية تعادل معدلات الفائدة:

"تعودهذه النظرية إلى الاقتصادي "جون مينارد كينز1923" مبدأ نظرية تعادل معدلات الفائدة يقوم على سلوك المراجعة بين الاستثمارات المالية ليس بين السلع كما تفترض نظرية تعادل القوى الشرائية، فهي تستند إلى العلاقات بين أسواق الصرف الآنية والأسواق الآجلة"².

"كما أن نظرية تعادل سعر الفائدة تعني أن سعر الصرف على المدى القصير يعتمد على أسعار الفائدة النسبية بين البلدين . وأسعار الصرف المتوقعة في المستقبل"³.

"حيث تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني و سوق الصرف في الواقع، إن أي اختلاف بين معدلات الفائدة في بلدين اثنين، ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية نسبة إلى العملة الأجنبية"¹.

¹. سيماء محسن علاوي، سميرة فوزي شهاب، "العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي و الميزان التجاري للمدة 1990 - 2010"، مجلة الدنانير، العدد التاسع،

2016، الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد، ص111.

². Jérôme drunat et autres "les théories explicatives du taux de change : de cassel au début des années quatre .vingt"; revue française

d'économie 1994 numéro 9 le site: <https://www.persee.fr> consulter le 2018/09/22 P 67

³ - عامر عمران كاظم المعموري، سليم رشيد عبود الزبيدي، " أثر تقلبات اسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية-في سوق العراق للأوراق

المالية للمدة(2005 .2011)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 12، جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، ص29.

"في الربع الأخير من سنة 1960 و بداية 1961 عندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني، قامت إنجلترا في جويلية 1961 باتخاذ إجراءات عدة من بينها الرفع في سعر الخصم من 5% إلى 7% فنتج عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه، وقبل التطرق إلى عرض نظرية تعادل أسعار الفائدة نقوم بتعريف كل من السعيرين المحددين لهذه النظرية."

أ- سعر الصرف الآجل:

"وهو السعر الذي يتعلق بالتسليم المباشر حسب السعر المتفق عليه وعادات السوق وكفاءة الاتصالات ويمكن أن يحدث تأخير زمني لمدة يومين بين سعر الشراء وسعر البيع."

ب- سعر الصرف الآني (العاجل):

ويقصد بهذا السعر تبادل عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى، حيث يتم التسليم في وقت لاحق حسب السعر المتفق عليه، ويتراوح وقت التسليم من 20 - 90 يوماً أو أكثر ويحدد سعر الصرف الآجل².
"وهو سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملة الأجنبية مقابل التسليم في الحال، وهناك عدة عوامل تتحكم فيه منها: أسعار الفائدة، معدلات التضخم، موازين المدفوعات، المعلومات الاقتصادية والسياسية."

1) عرض نظرية تعادل أسعار الفائدة (PTI):

"حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين يكون معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي"³:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في السوق المحلي لمدة سنة مثال ويحصلون في النهاية على

$M(1 + i_d)$ حيث i_d هو معدل الفائدة المحلي، يجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملة صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقداً) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة أجنبي i_e وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجدداً على مبلغ بالعملة المحلية، ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضياً كما يلي:

$$M(1 + i_d) = \frac{M}{C_c} (1 + i_e) C_a \dots \dots \dots (5)$$

حيث: C_c : سعر الصرف الآجل.

C_a : سعر الصرف العاجل

i_d : سعر الفائدة المحلي الاسمي

i_e : سعر الفائدة الأجنبي الاسمي

المعادلة (5) تؤدي إلى:

$$\frac{C_a}{C_c} = \frac{1+i_d}{1+i_e} \dots \dots \dots (6)$$

¹- سماعيلي فوزي، "محاضرات غير منشورة في اقتصاد معدلات الصرف"، مقدمة لطلبة سنة جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الموقع: <http://fsecg.univ-guelma.dz>. تاريخ الاطلاع: 2018/09/25، ص 29.

²- رفاة عدنان نجم، "أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة (1970 - 2012)", مجلة دراسات إقليمية، المجلد 10، العدد 34، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، ص 233.

³- سماعيلي فوزي، "مرجع سبق ذكره"، ص 29

وبطرح المعادلة 5 من طرفي المعادلة الثانية نحصل على :

$$\frac{C_a}{C_c} - 1 = \frac{1 + i_d}{1 + i_e} - 1 \dots \dots \dots (7)$$

$$\frac{C_a - C_c}{C_c} = \frac{i_d - i_e}{1 + i_e} \dots \dots \dots (8) \quad \text{أو}$$

وإذا كان i_e معدل الفائدة الأجنبي قيمته صغيرة جداً يمكن كتابة المعادلة :

$$\frac{C_a - C_c}{C_c} = i_d - i_e \dots \dots \dots (9)$$

وكما هو ملاحظ فإن هذه النظرية تسمح بربط السوق النقدي الوطني بسوق الصرف الأجنبي .

2) تقييم نظرية تعادل أسعار الفائدة:

رغم الإيجابيات التي تمتاز بها هذه النظرية إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات منها:

- إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملاً مهماً في توجيه طريقة و سلوك المشاركين في السوق؛
- يمكن أن تحدث عملية المضاربة آثاراً تذبذبية؛
- يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال (الرقابة على الصرف)؛
- المشاركين في السوق لا يمكنهم القيام بعملية التحكيم مثلما تفترضه هذه النظرية¹.

4 - النظرية الكمية:

"إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات".

"ويرى (Fischer, and Dornbusch 1980) أنه إذا نقصت كمية النقود المعروضة وانخفضت سرعة تداولها

فيحدث العكس، أي تقل تكاليف الصادرات مما يؤدي لارتفاعها وترتفع تكاليف الواردات مما يؤدي لانخفاضها ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية"².

5. نظرية كفاءة السوق:

"لقد عرف (Delkaoui) السوق الكفاء بأنه السوق الذي يكون في حالة توازن مستمرة بحيث تكون أسعار الأوراق المالية فيه مساوية تماماً لقيمتها الحقيقية، وتتحرك بطريقة عشوائية دون إمكانية السيطرة عليه"³. ولكي يتحقق

¹-سماعيلى فوزي، مرجع سبق ذكره، ص30

² محمد ياسر زيدان النحال، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية"، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال 2016، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، الموقع: <http://library.iugaza.edu> تاريخ الاطلاع: 2018/09/28، ص 37.

³ سليمان موصلي وحازم السمان، "دراسة الكفاءة السعريّة لسوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثاني، 2013، الموقع: <http://www.damascusuniversity.edu>، تاريخ الاطلاع: 2018/09/29، ص155.

التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة، ينبغي أن تتوافر في السوق سمتان أساسيتان هما: كفاءة التسعير¹ وكفاءة التشغيل².

"و من جهة أخرى السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، كإعلان عجز او فائض ميزان المدفوعات، معدل التضخم ... الخ، وفي السوق الكفء كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها على أسعار الصرف الآنية والأجلة، تكاليف المعلومات ضعيفة، وتغيرات أسعار الصرف العشوائية".

"ففي السوق الكفء يجب أن تكون المعلومة متوفرة لكل المتعاملين الاقتصاديين سواء جديدة كانت أو قديمة، وأن جميع المتعاملين في السوق لهم نفس الفرص والامتيازات بحيث يكون لهذه المعلومة (اقتصادية، سياسية ... إلخ) تأثير على سعر الصرف الأجل أو العاجل، وتكون تكاليف المعلومة في السوق الكفء ضعيفة وتكون تغيرات أسعار الصرف عشوائية وبالتالي لا يتميز السوق بالثبات والاستقرار"³.

"ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة مسار لسعر الصرف الأجل بالنسبة لنفس فترة الاستحقاق، وتظهر بموجب ذلك عملية التحكيم بفائدة يعبر عنها رياضيا كما يلي"⁴:

$$\frac{e_{t+1}^a - e_t}{e_t} = \frac{e_a - e_t}{e_t} = i - i^* \dots\dots\dots(10)$$

e_{t+1}^a : سعر الصرف المتوقع عند t بالنسبة ل t+1؛

e_a : سعر الصرف الأجل؛

i : سعر الفائدة المحلي؛

i^* : سعر الفائدة الأجنبي؛

أما في حالة كفاءة السوق:

$$e_{t+1}^a = e^a$$

إلا أن هناك نقاش حول مدى كفاءة الأسواق الحالية فحسب اختبارات *Giddey et Duffy* في 1976 و 1975 أظهرت كفاءة الأسواق، في حين بينت دراسة سنة 1986 *Hunt و Donald Mc* في 1989 عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا، في حين أن معظم المتعاملين يرجحون نتيجة وجود كفاءة نسبية في أسواق الصرف⁵.

6. نظرية مستوى الإنتاجية :

"تهدف هذه النظرية إلى أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي و الاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة باعتبار أن حجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد

¹-كفاءة التسعير أو الكفاءة الخارجية هي سرعة وصول المعلومات الجديدة إلى المتعاملين في السوق جميعهم دون فاصل زمني كبير وأن لا يتكبدوا في سبيلها تكاليف باهظة، بما يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس المعلومات المتاحة كلها بذلك يصبح التعامل في السوق لعبة عادلة، فالجميع لديهم الفرصة نفسها لتحقيق الأرباح، إلا أنه يصعب على أحدهم تحقيق أرباح غير عادلة على حساب الآخرين.

²-كفاءة التشغيل أو الكفاءة الداخلية هي قدرة السوق على خلق توازن بين العرض والطلب، دون أن يتكبد المتعاملون فيه تكلفة عالية للسمسرة ودون أن يتاح للتجار والمتخصصين (أي صناعات السوق) فرصة لتحقيق مدى أو هامش ربح فعال فيه.

³-عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 122 123.

⁴-بغداد زيان، "تغيرات سعر صرف الأورو و الدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2012. 2013، ص ص 44 - 45 الموقع: <http://theses.univ-oran1.dz> تاريخ الاطلاع: 2018/01/27.

⁵- عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص 123.

سعر صرف العملة المحلية، ويترتب على زيادة مستوى الإنتاجية انخفاض تكلفة وزيادة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية للدولة على التصدير ومن ثم زيادة مستوى الطلب على عملة الدولة وارتفاع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، ويحدث العكس في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة¹.

7- نظرية سعر الخصم:

"تعود هذه النظرية إلى تفسير العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف، حيث يرى wichesell أن رفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى رفع القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد، حيث أن رفع سعر الخصم معناه زيادة أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي زيادة طلب الأجانب على عملة تلك الدولة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية. وعلى العكس من ذلك، فانخفاض سعر الخصم يؤدي إلى خفض سعر الفائدة بالتبعية، وبالتالي خروج رؤوس الأموال وانخفاض الطلب على العملة المحلية مما يخفض من قيمتها الخارجية".

"كما استدل wichesell على صحة هذه النظرية من تجارب البنوك المركزية التي تلجأ إلى رفع سعر الخصم للعمل على تحسين مركز العملة الخارجي، وبالإضافة إلى هذا فإن "مارشال" ذكر أهمية سلاح سعر الخصم في تحديد السعر الخارجي للعملة"².

8- نظرية تقلبات أسواق الأصول الثابتة:

"تنسجم هذه النظرية مع ظروف البلدان التي تعتمد كلياً على قوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف وميزان المدفوعات. وتقوم على أساس دراسة محددات سعر الصرف في الأجل القصير ثم ضبط المعدل الفعلي لأثر العوامل المؤقتة بهدف الوصول إلى تقدير لسعر التوازن في الأجل الطويل، ويتم دراسة هذه النظرية عن طريق أسس نظريات الاحتياطات النقدية في تحديد سعر الصرف التي تركز على الدور التوازني الذي يلعبه سعر الصرف في موازنة الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية والطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية"³.

9. نموذج ماندل فلمنج Fleming-Mundell في تحديد أسعار الصرف:

"يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس "فلمنج" وروبرت ماندل 1962".

"يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح. إلا أنه يستعمل كنموذج وأحياناً كنظرية لتحديد سعر الصرف".

"يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف ويركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبياً الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم، ومن ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيراً خارجياً".

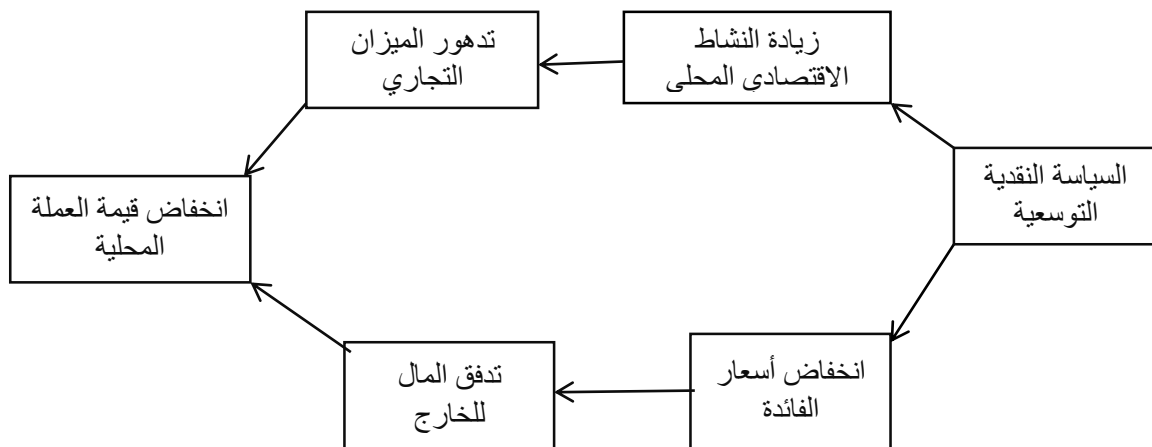
¹- حمدي عبد العظيم، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة"، دارزهراء الشرق، مصر القاهرة، 1998، ص 54.

²- يعقوبي محمد، "تأثير أسعار صرف العملات على مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف، ص 16.15.

³- صباح صابر محمد خوشناو، "تحليل وقياس أثر سعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي في العراق للمدة (2003-2015)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9 العدد 18، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، ص 76، الموقع: <https://www.iasj.net>، تاريخ الاطلاع: 2018/10/1.

"يميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات. كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية، وأن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية. يعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازنا مؤقتا وظاهريا وهو شبه توازن وحتى يتحقق التوازن الكامل لا بد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات"¹.

الشكل رقم 2 يمثل تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف، نموذج ماندل فلمنج



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 127. وبناء نموذج (MF)، يعتمد على العلاقات الخاصة بكل سوق معادلة الطلب الكلي، معادلة الطلب على النقود، معادلة عرض النقود، حيث يختلف هذا النموذج حسب نظام الصرف المتبع (مرن أو ثابت)². وعليه يعتمد بناء هذا النموذج على التوازن في الأسواق التالية:

أ. سوق السلع والخدمات:

"يمكن أن يتحلل الطلب العالمي على الإنتاج المحلي للسلع والخدمات (DG)، في اقتصاد مفتوح، إلى: الطلب على الاستهلاك الأسري (C)، والطلب على الاستثمارات التجارية (I)، والطلب على المشتريات العامة للسلع الدولة (G) وصافي الطلب على الصادرات (الصادرات ناقص الواردات (NX)). هذا يؤدي إلى العلاقة التالية"³:

$$DG = C + I + G + NX$$

"حيث يتوازن هذا الأخير عندما يكون الفرق ما بين الادخار والاستثمار مساوي الحاصل جمع فائض الميزانية وعجز الحساب الجاري ويمكن التعبير عنه رياضيا كالتالي"⁴:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 124 - 125.

² Patrick Artus, "Economie des taux de change". Edition économiya, 1997, P 17.

³ Adoukalakhdar, "modélisation de taux de change de dinar algérien a l'aide des modelés ECM", thèse pour l'obtention de doctorat Es sciences en science économique, option gestion, université de Tlemcen, 2010- 2011 le site: <https://docplayer.fr/7078657-> consulte le 02/11/2018, P 89.

⁴ رقية سهلي، "تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية فيالعشيرة الأخيرة لكل من (الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية) دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص 48.

$$I - S = (T - G) + (M - X) \dots \dots \dots (11)$$

حيث: I : الإنفاق الاستثماري S : الادخار T : الضرائب G : الإنفاق الحكومي

M : الواردات X : الصادرات

ب. سوق النقد:

"يحدث التوازن في سوق النقد المحلية عندما يتعادل الطلب على النقود مع عرضها و يتم التعبير عنها بالمعادلة التالية"¹:

$$(M^d / P = M^d(i, y) \dots \dots \dots (12)$$

$$Ly > 0; Li < 0$$

حيث: M^d : هو الطلب على النقود

P : المستوى العام للأسعار (ثابت)

L : الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

i : سعر الفائدة

y : الدخل المحلي الحقيقي.

ونحصل على عرض النقود M^S بالمعادلة التالية:

$$M^S = D + F \dots \dots \dots (13)$$

حيث: D : تمثل الرصيد المحلي (الطلب المحلي)

F : حجم الاحتياطي الأجنبي معبرا عنه بالعملة المحلية.

ونفترض وجود تغيير في M^S هذا سيحدث تغيرات على مستوى D و F وتصبح المعادلة كالتالي:

$$\Delta M^S = \Delta D + \Delta F \dots \dots \dots (14)$$

تشير Δ إلى معامل التفسير.

والمقدار ΔF يعبر عن ميزان المدفوعات و بالتالي فإن اختلال ميزان المدفوعات وسيؤثر على عرض النقود، وبالتالي فإنه في

تعريف توازن سوق النقد: هو في حالة التي يكون فيها الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية مساويا للعرض النقدي من

الأرصدة الحقيقية.

$$L = M^S / P \dots \dots \dots (15)$$

تعبّر هذه المعادلة عن العلاقة التقليدية للسوق النقدية LM و استنادا إلى شرط التوازن في السلع في النموذج الأساسي الذي

قدمه Fleming _ Mundell و يتمثل وجود موارد معطلة و ثبات كل من العوائد و الأجور و هي الافتراضات التي ينتج عنها في

ظل نموذج كينز انكماش (العرض الكلي تام المرنة)، و يتم الحصول على التوازن في سوق التوازن السلع من خلال المعادلة:

$$Y = D = A(i^-, i^+) \cdot T(q^+, Y^-) + G \dots \dots \dots (16)$$

بحيث يكون:

$$A_i < 0$$

¹ - بهلول لطيفة، "نظرية المرض الهولندي" و "سعر الصرف" في الدول المصدرة للمحروقات - حالة الجزائر نموذجا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ص 70.

$$1 > A_Y > 0$$

$$T_q > 0$$

$$T_Y < 0$$

النتيجة المحلي Y يتحدد من خلال الطلب الكلي D .

A: الاستيعاب المحلي أو الإنفاق المحلي الذي يعد دالة سالبة في سعر الفائدة عن طريق الاستثمار وتكون دالة موجبة للدخل.

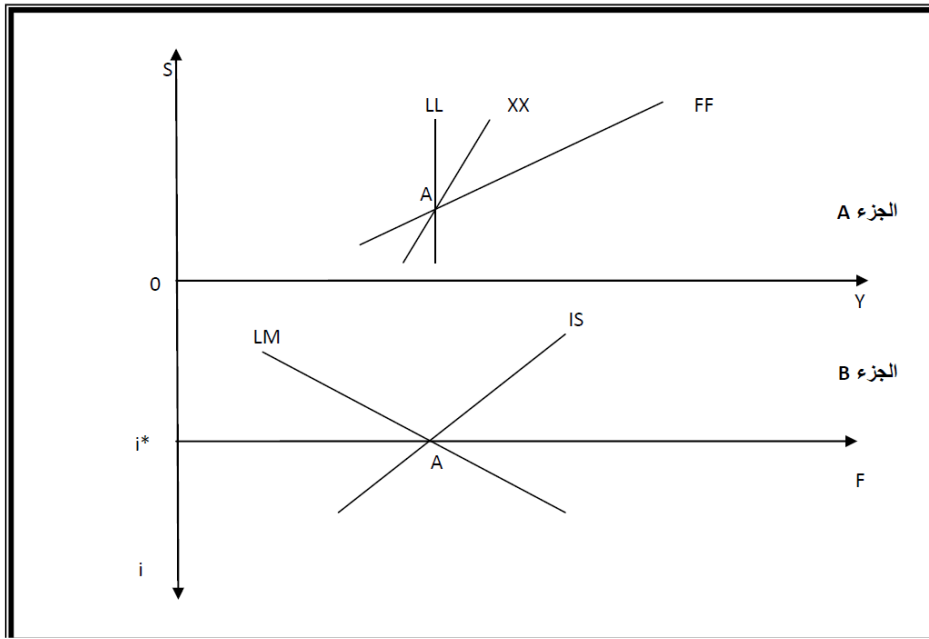
T: الميزان التجاري أوصافي الصادرات الذي يعتمد أيضاً على الدخل.

- و يفترض أن مستوى الأسعار المحلية ثابت و أيضاً مستوى الأسعار الأجنبية ثابت، و نستطيع التعبير عن P^* , P بالواحد الصحيح.

- تنافسية الدولة تحدد بمعدل الصرف الاسمي، إذا افترضنا أن T_q موجب و هذا يعكس شرط مارشال .

ولتوضيح كيفية عمل نموذج Fleming _ Mundell بالشكل التالي :

الشكل 3: نموذج Fleming _ Mundell



المصدر: بهلول لطيفة، "نظرية المرض الهولندي" و "سعر الصرف" في الدول المصدرة للمحروقات - حالة الجزائر نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص 71.

تفسير المنحنى:

"يعبر عن الرسم البياني لأسعار الصرف و مستويات الدخل التي من XX نجد المنحنى A في الجزء الأول ذو ميل موجب، لأنه عند مستوى الناتج الأعلى مع وجود XX خلالها يتحقق التوازن في سوق السلع بالمنحنى ميل حدي للإنفاق اقل من الواحد الصحيح سيؤدي ذلك إلي وجود زيادة في المعروض من السلع و هو ما يؤدي إلى حدوث انخفاض في سعر الصرف".
 "فوق المنحنى XX توجد زيادة في الطلب على السلع المحلية أما تحت ذلك المنحنى فهناك المعروض من السلع المحلية".

"يمثل المنحنى LL الرسم البياني ل S عند سعر لفائدة $i=i^*$ سيكون هناك مستوى واحد للدخل و يتحقق عنده توازن سوق النقد، على يمين المنحنى LL ينبغي حدوث انخفاض في الدخل حتى يتحقق التوازن في سوق النقد و ينبغي أن يرتفع إذا كان الدخل اقل من LL بصورة مؤقتة".

"المنحنى B : في الجزء الثاني IS يعبر عن المحل الهندسي لأسعار الفائدة و الدخل الذي يتحقق في سوق السلع و منحنى LM يمثل الرسم البياني لسعر الفائدة i عن التوليفة بين FF يعبر المنحنى Y و الدخل i الذي يتناسب Y'، مع وضع التوازن في ميزان مدفوعات ففي هذا الجزء من الشكل السابق نجد أن منحنى التوازن الخارجي تام المرونة وكذلك قدرة رأس المال على التنقل و هذا يؤدي إلى ميزان مدفوعات متوازن عندما يكون $i=i^*$ حيث أن¹ :

i : هو سعر الفائدة المحلي.

i^* : هو سعر الفائدة الأجنبي.

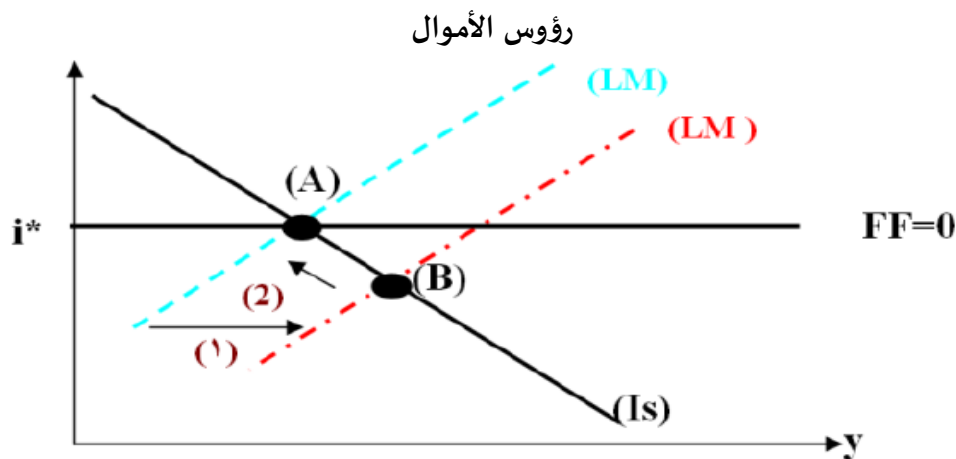
كما قام مندل فلمنج بالتمييز بين عدة حالات، فهو يرى أن فعالية السياسة النقدية أو السياسة المالية تختلف حسب نظام الصرف المتبع (ثابت أو عائم)، و سنركز فيما يلي على تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف الثابت² :

1- تأثير السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت:

أ- في حالة حركة رؤوس الأموال:

أي زيادة عرض النقود وبالتالي انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، فبعد تبني سياسة نقدية توسعية ينزاح LM إلى LM' عند النقطة B، ولكن خروج رؤوس الأموال نتيجة انخفاض أسعار الفائدة تؤدي إلى العودة إلى الوضع التوازني الأول في النقطة A وبالتالي ليس هناك تأثير والملاحظ في نظام الصرف الثابت وحركة رؤوس الأموال عدم فعالية السياسة النقدية. وهذا مايمثله الشكل التالي :

الشكل رقم 4 يمثل تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج "مندل فلمنج" في ظل ثبات أسعار الصرف وحركة



المصدر: عدالة العجال، سحنون مريم، تأثير الصدمات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد7، المجلد11، جويلية 2015، ص211.

¹ - بهلول لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

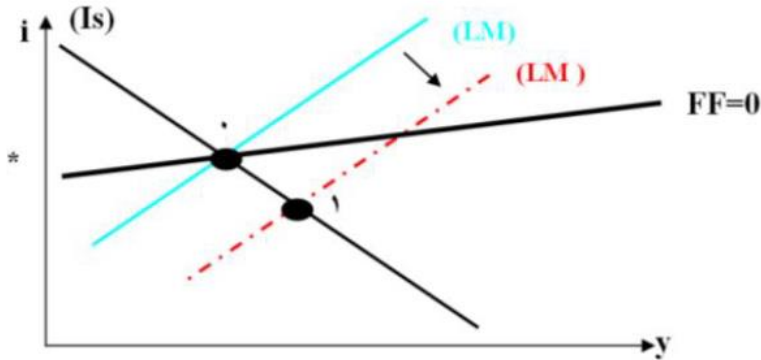
² - عدالة العجال، سحنون مريم، تأثير الصدمات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد7، المجلد11، جويلية 2015، ص ص 210-211.

ب- في حالة عدم حركية رؤوس الأموال:

في هذه الحالة يؤدي انخفاض سعر الفائدة i والزيادة في عرض النقود إلى نزوح LM إلى اليمين وصولاً إلى LM' أي من النقطة 0 إلى النقطة 1، وهذا مايمثله الشكل التالي:

الشكل رقم 5 يمثل تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج "مندل فلمنج" في ظل ثبات أسعار الصرف وعدم حركية

رؤوس الأموال



المصدر: عدالة العجال، سحنون مريم، مرجع سبق ذكره، ص 211.

فعلى المدى القصير تسمح السياسة النقدية بدخل أكبر وسعر فائدة أقل وهي حالة جيدة، ولكن على المدى الطويل فإن النقطة 1 تقع تحت المنحنى FF الذي يمثل توازن ميزان المدفوعات وهذا ما يعني أن هناك عجز في ميزان المدفوعات لأن زيادة الطلب تؤدي إلى ميزان المدفوعات لأن زيادة الطلب تؤدي إلى عجز الميزان التجاري ولا تستطيع السلطات النقدية تمويل العجز لمدة طويلة لذا فعلى المدى الطويل يعود LM' إلى وضعه الأول وتصبح السياسة النقدية غير فعالة.

✓ في حالة نظام الصرف الثابت وعدم حركية رؤوس الأموال فإن السياسة النقدية تكون فعالة على المدى

القصير وغير فعالة على المدى الطويل

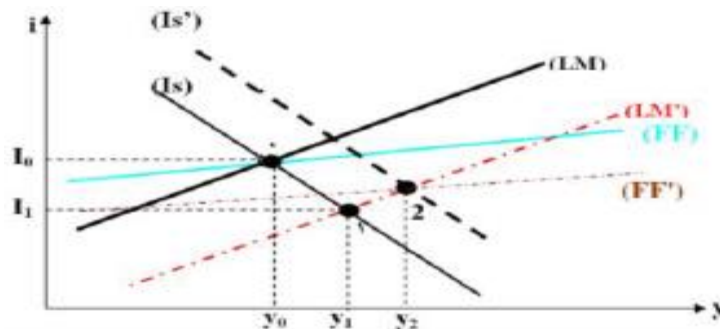
2- تأثير السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الصرف المرن:

ونموذج مندل فلمنج في نظام صرف مرن فإن تغيرات سعر الصرف هي التي تسمح بتحقيق توازن ميزان المدفوعات مما يبين أنه ستكون استقلالية في السياسة النقدية وربما فعالية عكس نظام الصرف الثابت¹.

وفي هذه الحالة فإن LM ينزاح إلى اليمين LM' ، وينتج عنه سياسة نقدية توسعية انخفاض سعر الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات وذلك من خلال خروج رؤوس الأموال نتيجة انخفاض أسعار الفائدة ونقص تنافسية الصادرات نتيجة ارتفاع الدخل والمتمثلة في النقطة (1) التي تقع تحت منحنى FF ، الذي يدل على وجود عجز في ميزان المدفوعات فهذه الحالة تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف وبالتالي زيادة تنافسية الصادرات، وبالتالي ينزاح (Is) إلى اليمين (Is') ويتجه (FF) إلى الأسفل (FF') ، ونحصل على التوازن الجديد في النقطة 2. وفي ظل مرونة سعر الصرف فإن السياسة النقدية فعالة مهما كانت درجة حركية رؤوس الأموال.

¹ - عدالة العجال، سحنون مريم، نفس المرجع السابق، ص ص 211-212.

الشكل رقم 6: يمثل تأثير السياسة النقدية التوسعية في نموذج "مندل فلمنج" في ظل مرونة سعر الصرف



المصدر: عدالة العجال، سحنون مريم، مرجع سبق ذكره، ص 212.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

أ- المنظور التاريخي لأنظمة الصرف:

"كان الرأي التقليدي بشأن اختيار نظام سعر الصرف منذ قرن مضى من الزمن غاية في البساطة. فلقد كان الاختيار من جهة بين قواعد العملات المعدنية وأسعار الصرف الثابتة، ومن جهة أخرى بين العملات الورقية والتعويم وكان الرأي السائد هو أن التقيد بقاعدة العملات المعدنية يعني التقيد بعملة مضمونة فضلا عن السلامة المالية وتجنب تكاليف المعاملات المتعلقة باستبدال عملة بعملة أخرى. وبحلول عام 1900 كانت معظم البلدان قد تخلت عن قاعدتي الفضة والمعدنين وتقيدت بقاعدة الذهب. واعتبرت العملة الورقية والتعويم خروجاً جذرياً على الاستقرار المالي والنقدي، ولم يكن يسمح بهما إلا في حالات الطوارئ المؤقتة مثل الحروب أو الأزمات المالية. وكان ينظر بعدم الارتياح إلى البلدان التي اتبعت نظام العملة الورقية وعومت أسعار الصرف على نحو دائم مثل النمسا، وهنغاريا، وإسبانيا.

وفي فترة ما بين الحربين، كانت العودة إلى قاعدة الذهب قصيرة المدى، وانتهت بالكساد الكبير، وسبق العودة إلى قاعدة الذهب، والفترة التي تلت ذلك تعويم واسع النطاق. وكان المنظور المعاصر بشأن تجربة التعويم في فترة ما بين الحربين هو أنها اقترنت بمضاربات مزعزعة للاستقرار وبتخفيض للقيمة يؤدي إلى إفقار الجار (NURKSE1944). وكان هذا التصور هو السبب الجذري لإيجاد أساس الربط القابل للتعديل والخاص بريتون وودز (Bretton Woods) في عام 1944، وكانت ترتيبات العملة التي انضمت إليها بلدان عديدة عقب بريتون وودز تقوم على الدمج بين أسعار الصرف المربوطة وسعر التعادل المحدد بالدولارات، والدولار المربوط بالذهب، والنطاقات الضيقة البالغة 2.5% حول سعر التعادل، والحق في تغيير سعر التعادل في حالة حدوث عدم اتساق أساسي، وكان من المفترض أن تجمع هذه الترتيبات بين مزايا قاعدة الذهب (العملات المضمونة) ومزايا التعويم (المرونة والاستقلال)".¹

¹ علي توفيق الصادق وآخرون، "نظم وسياسات أسعار الصرف"، وقائع الندوة المنعقدة في الإمارات العربية المتحدة في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي، أبوظبي، ديسمبر 2002، ص ص 25-26.

"لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من "نظام قاعدة الذهب"¹ إلى النظام العائم، حيث كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب، ذلك أن الولايات المتحدة كانت تقبل بتحويل الذهب لغير المقيمين بسعر ثابت : أوقية = 35 دولار وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار".

"في الستينات من القرن الماضي بدأت تظهر قوى اقتصادية كبرى كألمانيا واليابان وأصبحت تنافس الولايات المتحدة في زعامة العالم اقتصاديا، وبدأ الاقتصاد الأمريكي يعاني من العجز في ميزان المدفوعات في تعامله مع هذه الدول. وتبع ذلك ضعف الدولار الأمريكي مقابل عملات هذه الدول، وبدأ المتعاملون مع أمريكا يطالبونها بتحويل ما بحوزتهم من دولارات إلى ذهب حتى أصبحت موجوداتها من الذهب لا تكفي الدولارات التي في خارجها، فقررت في أوت 1971 بإعلان الرئيس نيكسون منع تحويل الدولار إلى ذهب، غير أن النظام في ذلك الوقت لم يكن له أي دور في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لاعتبارات السياسة الاقتصادية والنقدية الداخلية في كل دولة. ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار لنظام بريتون وودز"²، حيث وقف تحويل الدولار إلى ذهب وانتهى بذلك عصر سعر الصرف الثابت"³.

ب- مفهوم نظام الصرف:

"يعرف نظام سعر الصرف بالنسبة لدولة ما على أنه مجموعة من الأسس والقواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية، ويرتبط نظام سعر الصرف ارتباطا وثيقا بأهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

كما يمكن تعريف نظام سعر الصرف على أنه مجموعة من الأسس والقواعد التي تنظم الإطار الذي يتحدد فيه سعر الصرف لعملة محلية، والذي يمكن أن يتحدد مقابل عملة أو سلة من العملات الأجنبية أو مقابل وزن معني من سلعة ما كالذهب مثلا، وبالتالي فإن نظام سعر الصرف يعمل على إدارة تدخلات السلطات النقدية الممثلة عموما بالبنك المركزي في سوق الصرف بهدف التأثير في تقلبات أسعار الصرف أو الدفاع عن العملة المحلية أو استهداف سعر صرف محدد".

"من جهة أخرى يقصد بنظام الصرف "مجموعة القواعد التي تحدد دور المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي، حيث يتضمن النظام النقدي الدولي ثلاثة أنواع من نظم الصرف وهما نظام سعر الصرف الثابت، نظام الصرف الوسيط، ونظام سعر الصرف المرن"⁴ وهي:

ت- أنواع أنظمة سعر الصرف:

النمط الأول: أنظمة أسعار الصرف الثابتة

"تقوم أنظمة أسعار الصرف الثابتة على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع معدني أو نقدي معين، ويوجد نظام سعر الصرف الثابت تطبيقه المثالي في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب"⁵،

¹ - نظام قاعدة الذهب هو ذلك النظام حيث تكون الوحدة النقدية لكل بلد معرفة بوزنها من الذهب الصافي، وحيث يكون سعر الذهب ثابتا، وهكذا فإن ثبات هذا السعر يحد ذاته يؤمن ثبات سعر الوحدة النقدية القابلة للتحويل بالنسبة لهذا المعدن.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق الذكر، ص 115.

³ - هيثم عبد الكريم شعبان، "التحليل الاقتصادي الكلي"، محاضرة حول ميزان المدفوعات وسعر الصرف، ص 17.

⁴ - ساميه سالم المحمدي، نشوى مصطفى علي محمد، "تقلبات سعر العملة في الصين وتأثيرها على التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية"، جامعة الملك سعود، ص 5، الموقع: <https://fac.ksu.edu.sa/>، تاريخ الاطلاع: 2018/10/02.

⁵ - خليفة عزي، "سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985 - 2008) دراسة مقارنة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011 / 2012، ص 71.

"فسعر الصرف الثابت هو أن تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد، حيث يقوم البنك المركزي ببيع و شراء العملات الأجنبية به، وفي الواقع أن هذا يتم تحديده كل دولة لسعر عملتها مقابل العملة الأجنبية ويكون البنك المركزي على استعداد للتدخل في أي وقت من ناحية العرض و الطلب ليمنع تغير سعر عملته من المستوى المحدد لها"¹.

1. ترتيبات نظام سعر الصرف الثابت:

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

1. إما عملة واحدة:

"تتميز بمواصفات معينة كالقوة و الاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات كما هو في حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996"².

• 20 عملة بالدولار الأمريكي.

• 14 عملة بالفرنك الفرنسي.

2. إما سلة من العملات:

"في هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بسلة من العملات أو سلة من حقوق السحب الخاصة، وقد تبين أن هذا الترتيب أكثر استقرارا بالنسبة لسعر الصرف، ونجد أن حوالي ربع الدولة النامية تتبع هذا النظام"³.

3. ضمن هوامش محددة:

"سواء تعلق أمر التثبيت بعملة واحدة أو بسلة من العملات، وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به"⁴.

*"أهم الصور أو الحالات التي يكون عليها نظام الصرف ثابتا هي":

1) أسعار صرف ثابتة بحق (Régime de change fixe pur) :

"وفي هذه الحالة تلتزم السلطات النقدية أو البنك المركزي التزاما كليا بالحفاظ على قيمة سعر الصرف المثبتة وتتدخل بشراء وبيع العملات الأجنبية اللازمة للحفاظ على القيمة المثبتة".

2) صندوق الإصدار أو مجالس العملة (caisse d'émission) :

"وهو نظام نقدي بموجبه تلتزم دولة ما وبصفة صريحة منصوص في القانون بصرف عملتها الوطنية بمعدل ثابت

مقابل عملة صعبة، هذا التعهد أو هذا الالتزام يفرض قيودا على السلطة التي أصدرت هذه العملة من أجل

ضمان الالتزامات التي يفرضها القانون وهو يتميز بعدة خصائص أهمها:

- الكتلة النقدية المتداولة يجب أن تكون مضمونة بقيمة تفوقها أو تساويها على الأقل من احتياطات الصرف (احتياط العملة التي يتم الربط بها مثل الدولار)؛

¹ صلاح الدين أحمد يوسف، "تغيرات سعر الصرف وأثرها في الاستثمار الأجنبي في السودان (2000 - 2012)"، رسالة مقدمة للاستيفاء الجزئي لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ص 11.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 115 - 116.

³ عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011/ 2012، ص 24.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

- لا تستطيع السلطات النقدية إصدار مزيد من النقود دون أن تزيد مقابله نسبة احتياطياتها من عملة الربط، ولا تستطيع تمويل عجز الميزانية ومساعدة المؤسسات المهددة بالإفلاس"¹.

(3) اتحادات العملة (Union Monétaire):

"يعرف اتحاد العملة أو الاتحاد النقدي بأنه "منطقة يتم فيها تحديد أسعار الصرف تتميز بعلاقة ثابتة ودائمة وتسود في غياب السيطرة على رأس المال، أي سياسة نقدية واحدة".

ويعد من الحالات الأكثر ثبات وصرامة بحيث أن أسعار صرف الدول الداخلة في هذا الاتحاد تكون غير قابلة للتغير فيما بينها، فقد تكون الدولة عضوا في اتحاد نقدي أو عضو في آلية تعاون نقدي اتخذ عملة مشتركة، أي توجد وحدة نقدية تعتبر العملة الوحيدة التي يحدد بها معدل الصرف في الدولة وبالتالي يتم التنازل عن العملة المحلية وتبني عملة أجنبية أخرى مثل (الدولة).

" الدولة:

بعد انتهاء العمل بنظام بریتون وودز لأسعار الصرف الثابتة منذ حوالي أربعين عاما، ومع تزايد التكامل في التجارة العالمية وأسواق رأس المال، أدى ذلك إلى ظهور مشكلات جديدة ظهرت معها حلولا جديدة لمسألة نظام الصرف الأفضل الذي يعمل على تعزيز أهداف التنمية في كل بلد، وأحدث هذه الحلول هي الدولار الكاملة الذي يتخلى البلد المعني بمقتضاها رسميا عن عملته، ويعتمد عملة أكثر استقرارا لبلد آخر كعملة قانونية له، وهي في الغالب الدولار الأمريكي. ويتم التمييز بين نوعين من الدولار هما الدولار الرسمية أو الكاملة، والدولرة غير الرسمية أو الجزئية.

✓ تعرف الدولار الكاملة أو الرسمية بأنها: "اعتماد عملة أجنبية كعملة قانونية، وبالتالي تصبح العملة الأجنبية وسيلة المعاملات المصرح بها كمخزن للقيمة ووحدة للحساب".

وتعرف أيضا بأنها: "تغيير في النظام النقدي باعتماد عملة أجنبية توفر قاعدة قوية ومطرقة للنمو الاقتصادي، ويمكن أن ينظر إليها على أنها التغيير المؤسسي الذي لا رجعة فيه نحو انخفاض معدلات التضخم، والمسؤولية المالية والشفافية".

✓ أما الدولار غير الرسمية فهي "التداول المشترك للعملة الأجنبية - عادة الدولار - واستخدامها كوسيلة للدفع وكمستودع للقيمة، بالتوازي مع العملة الوطنية".

يتمثل عنصر الجذب الرئيسي للدولرة الكاملة في إزالة خطر الانخفاض المفاجئ والحد في سعر صرف العملة الوطنية، مما يؤدي فوراً إلى الحد من علاوة المخاطر على أسعار فائدة القروض الأجنبية، ومن محاصيل الحكومة و مستثمري القطاع الخاص على أسعار فائدة أقل، ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الاستقرار في حركات رؤوس الأموال الدولية إلى التقليل من تكلفة خدمة الدين العام وتشجيع زيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

(1) نظام مجلس العملة: يفرض بنا تحليل الدولار الكاملة إلى مقارنتها بأقرب منافسها، وتبرز هذه المقارنة الآثار الرئيسية للدولرة وكيف تختلف آثارها عن تلك التي تترتب على مجرد ربط العملة بعملة قوية أخرى، وفضلا عن ذلك فإن الفارق الأساسي الذي يميز الدولرة هو أنها تكون دائمة أو تكاد، فالرجوع عن الدولرة أصعب بكثير من تعديل نظام مجلس العملة أو التخلي عنه، والواقع أن أكبر المكاسب التي تحققها الدولرة هي المصدقية التي تنطوي عليها، لأنها تكاد تكون

¹ - برياطي حسين، زيدان محمد، "خيارات نظم سعر الصرف وتأثيرها على اقتصاديات الدول (دراسة حالة الدول العربية)"، مجلة الجزائر للاقتصاد والتسيير المجلد 10، العدد الثاني، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6892>، تاريخ الاطلاع: 2018/10/01.

غير قابلة للإلغاء ومع ذلك فإن عدم قابلية الإلغاء هذه قد تكون باهظة التكلفة بالنسبة لبعض البلدان ذات الظروف الخاصة¹.

II. إيجابيات وسلبيات نظام الصرف الثابت:

الجدول رقم 1 يبين إيجابيات وسلبيات نظام الصرف الثابت

| سلبيات سعر الصرف الثابت | إيجابيات ومزايا سعر الصرف الثابت |
|---|--|
| - في حالة الربط بعملة واحدة يمكن أن يتسبب في إضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل. | - تنشيط عمليات التجارة الخارجية وذلك من خلال تسهيل الاستثمار مع البلدان ذات نفس العملة. |
| - في حالة الربط بسلة من العملات يمكن أن تنعكس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية لبلد هذه العملة. | - التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار. |
| - في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع اختلالات في ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغير الاحتياطات النقدية وكذا الأسعار المحلية | - توفير إمكانية التحكم في إصدار كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب، وهذا ما يمنع من حدوث تضخم، حيث أنه يعزز المصدقية ويحفز النمو الاقتصادي. |
| - في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها قد لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض. | - تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف. |
| | - إحداث تغيرات في اقتصاد الدولة. |

المصدر: دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، ص ص 17-18.

النمط الثاني: أنظمة أسعار الصرف المرنة:

"في هذا النظام لا يوجد معيار يعتمد عليه لتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الصعبة، بل يتم تحديد قيمة العملة الوطنية على أساس العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بشكل حر، وأن البنك المركزي غير مجبر على التدخل في سوق الصرف قصد تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية (لكن في حالات استثنائية يتدخل البنك المركزي قصد الحد من التقلبات الحادة في قيمة العملة الوطنية)، كما يعتبر أنصار هذا النظام أن التعويم يعتبر حل نتيجة عدم وجود استقرار نقدي"².

¹ - أحمد بن خليفة، عزي خليفة، "مقاربات منهجية وعلمية حول أنظمة أسعار الصرف العالمية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 2، سبتمبر 2017، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوشرسي، تيسمسيلت الجزائر، ص ص 29-30.

² - بربري محمد الأمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر"- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 75

ترتيبات نظم سعر الصرف المرنة:

أ - التعويم المدار:

"شكل نظام أسعار صرف "السميثونيان"¹ المركزية في حقيقة الأمر مرحلة انتقالية بين انهيار نظام بريتون وودز للنقد العالمي في 15 أوت عام 1971 وانتقال الاقتصاد العالمي إلى نظام جديد للصرف الأجنبي عام 1973 عرف بنظام التعويم المدار، والذي يقوم على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف وفي نفس الوقت تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا أو شراءا للعملات الأجنبية بقصد التأثير على عملتها لتحقيق أهداف معينة، كالححد من التقلبات والحصول على ظروف عادية، أو لتمنع سعر صرف عملتها من التحرك بالزيادة والنقصان لدرجة غير مرغوب فيها"².

"فهو تعويم، لكنه يتميز بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية، إذا ما لاحظت أن سعر صرف عملتها تتجه في غير الاتجاه المرغوب. وذلك بشراء أو بيع العملات، فإذا لاحظت مثلا أن عملتها تتجه نحو الارتفاع باتجاه عملة أجنبية ما تقوم بشراء كميات من العملة الأجنبية، وهذا ما قامت به اليابان اتجاه الدولار".

"ويمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسط بين الحالتين المتطرفتين الثبات الكامل والتعويم الحر، وهو يتلاءم مع الوضع النقدي الحالي وكذا وضع التجارة الدولية، حيث تتحدد أسعار مركزية للصرف وتجعل مرونة كبيرة للتغير حولها، وذلك وفقا لظروف العرض والطلب"³.

نقاط القوة التي كان يتميز بها التعويم المدار تنحصر في أربعة نقاط أساسية هي:

- استقلالية السياسة النقدية : حيث لم تعد البنوك المركزية مجبرة على التدخل في أسواق الصرف الأجنبي من أجل الحفاظ على قيمة تعادل العملة الثابتة (الحفاظ على سعر صرف ثابت للعملة)، وإنما تتدخل من أجل الحد من التقلبات الغير مرغوب فيها للعملة وبالتالي يمكن للسياسة النقدية تحديد أهدافها الداخلية و الخارجية.
- التماثل : التماثل الكامن في نظام بريتون وودز اختفى في نظام التعويم المدار، حيث لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي التي ترسم السياسة النقدية العالمية ولكن أصبح من مقدورها التأثير على سعر الصرف كباقي الدول .
- أسعار الصرف كآلية للتوازن : إن تغيرات أسعار الصرف في السوق وفق قانون العرض و الطلب تسمح بتحقيق التوازن الداخلي و الخارجي في حالة وقوع تغيرات على مستوى الطلب الكلي .
- توازن الميزان التجاري : في ظل هذا النظام تحدد قيمة تعادل العملات في السوق، التي تسمح بمعالجة الفائض أو العجز المسجل في الميزان التجاري⁴.

"بداية من سنة 1995 تم الإعلان عن اتباع نظام التعويم المدار في الجزائر، حيث أنه أهم ماميز هذا الأخير هو ترتيبات صرف أكثر مرونة، وفي ظله عرفت أسعار صرف الدينار الجزائري تغييرا كبيرا خاصة في السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل مثلما يبينه الجدول التالي"¹:

² - السميثونيان هو اتفاق أقيم في 17 و 18 سبتمبر 1971 حيث اجتمع ممثلوا عشر دول في مبنى "سميثوميان" في العاصمة الأمريكية واشنطن لدراسة النظام النقدي بعد انهيار نظام بريتون وودز.

² - خليفة عزي، مرجع سابق الذكر، ص 92.

³ - حنان العروق، "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، ص 71.

⁴ - برباطي حسين، "أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول (حالة الجزائر)"، مرجع سابق الذكر، ص 51 - 52.

الجدول رقم 2 يمثل أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1994-1999)

| السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| سعر صرف دج / \$ | 44,85 | 54,22 | 58,62 | 60,65 | 62,93 | 69,18 |

المصدر: بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "أثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"،

مجلة العلوم الإنسانية، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 27، جوان 2007، ص 214.

ب-التعويم الحر:

"وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير ارتفاعا وانخفاضا حسب قوى العرض والطلب في السوق، دون تدخل من قبل السلطات النقدية، اعتقادا بأن أسعار الصرف تتحدد تلقائيا بفعل السياسات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي"².

1- إيجابيات وسلبيات نظام الصرف المرن:

الجدول رقم 3 يمثل إيجابيات وسلبيات نظام الصرف المرن

| سلبيات وعيوب سعر الصرف المرن | إيجابيات ومزايا سعر الصرف المرن |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> - ضرورة الاحتفاظ بجزء من الاحتياطات من العملة الأجنبية لمواجهة تقلبات أسعار الصرف بدلا من استثمارها. - تعتمد إعادة التوازن في ميزان المدفوعات على سياسات انكماشية أو تضخمية. - المشكلة التي واجهها نظام التعويم هو قيام كثير من حكومات العالم المتقدم بالتدخل في الأسواق العالمية للحفاظ على أسعار صرف معينة ومنعها من الانحرافات الكبيرة. - المشكل الحقيقي والعويص للوضع النقدي الدولي يتمثل في حقيقة التطاير لأسعار الصرف والانتكاسات التي تتعرض لها اقتصاديات الدول العظمى، فطالما ظلت الاقتصاديات الرئيسية في العالم في حالة استقرار نسبي فإن نظام التعويم سيظل قادرا على الصمود وقد ينهار إذا ما تعرضت تلك الاقتصاديات إلى مشاكل معقدة وعسيرة، وهو السبب وراء زوال الأنظمة النقدية السابقة. | <ul style="list-style-type: none"> - يعطي نوع من الثقة النسبية للمستثمرين لأنه يتقلب داخل مجال محدد. - إن نظام التعويم حقق نجاحا على الصعيد العالمي من حيث أنه استطاع أن يكون نظاما عالميا طوال تلك الفترة بدون أن يفرز مشاكل أو نتائج سيئة تلحق الضرر بصورة رئيسية في نظام النقد الدولي، مما يمكن القول أنه حقق استقرارا نسبيا. - المساعدة في الترتيب العاجل للصدمات الخارجية - مرونة السياسات النقدية والضريبية للبلدان. - عدم حاجة البنوك المركزية للاحتفاظ باحتياطات كبيرة للدفاع عن قيم العملات النقدية. |

المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على عدة مراجع

¹-بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "أثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 27، جوان 2007، ص 214.

²-عماد غزالي، محمد بولصنام، "السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة-تجارب بعض الدول النامية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 2، العدد الأول، ص 13.

النمط الثالث : نظام سعر الصرف الوسيط

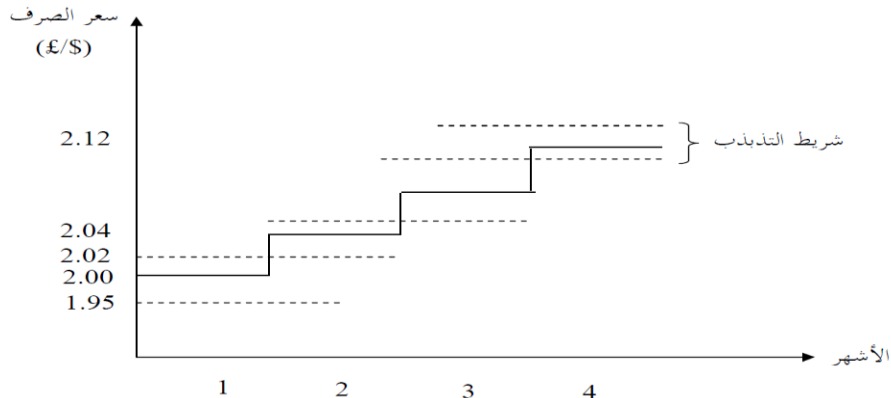
يوجد بين القطبين (نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن) أنظمة وسطية تتميز حسب هوامش التذبذب حول نسبة التعادل المرجعية التي يخصصها البنك المركزي، وحسب تردد (تواتر) التغيير في التي لا تقدر مسبقاً أي تغيير في نسبة التعادل (Currency board) نجد من بين هذه الأنظمة مجالس العملة سعر التعادل والتي تتناقض مع نظام الربط الزاحف الذي يقدر مسبقاً سلسلة من التغييرات وينسب صغيرة في نسبة التعادل عبر فترات متعددة. وكذلك النظام النقدي الأوروبي القديم والحالي يتواجدان بين هذين القطبين، حيث التغييرات في سعر التعادل ممكنة وتتم على أساس التباينات التضخمية بين الدول المعينة. ونجد كذلك نظام التعويم المدار ". ويمكن التطرق إلى بعض الأنظمة الوسطية على النحو التالي:

1- ترتيبات نظم سعر الصرف الوسيطة:

أ- نظام الربط الزاحف (crawlingpeg):

"ويسمى أيضا النظام المستجدي زحفه في ظل هذا النظام فإن قيم التعادل تتغير بمقدار صغير أو بنسب صغيرة دون سابق إعلان في فترات متعددة محددة، ولتكن مثلا كل شهر حتى يمكن الوصول إلى سعر صرف التوازن وهذا موضح في الشكل 7 لدولة تتطلب ظروفها تخفيض قيمة العملة، فبدلاً من التخفيض دفعة واحدة في قيمة العملة قدره 6% بعد ثلاثة أشهر فإن الدولة تلجأ إلى تخفيض عملتها بحوالي 2% في نهاية كل شهر لمدة ثلاثة شهور، وتستطيع الدولة أن تمنع المضاربات المؤدية لعدم الاستقرار بإحداث التغييرات المطلوبة في سعر الفائدة القصير الأجل حتى يتحقق الحياد في الأرباح التي كانت من الممكن أن تتحقق للمضاربين من المتغيرات الدولية في سعر الصرف"¹. وبالتالي فإن هذا النظام الذي تم إتباعه في المجر وبولندا له ميزتان على نظام الصرف الثابت وهما أنه يسمح هذا النظام بالتعديل التدريجي لأسعار الصرف قبل وصول الدولة إلى نقطة الغليان، كما يزيل هذا النظام الحرج السياسي من تغييرات كبيرة في أسعار الصرف.

الشكل رقم 7 : يمثل المستوى المستجدي زحفه مع شريط لتخفيض قيمة العملة



المصدر: صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف : دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بمدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، ص 27.

¹ - صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف : دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بمدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، ص 26-27.

كما يستطيع نظام المستوى الزاحف تحقيق درجة أكبر من المرونة إذا كان مصحوبا بشريط للتقلبات، ويجب على الدول التي تعترم تطبيق هذا النظام أن تحدد مقدار التكرار ومقدار التغيرات في قيم التعادل ومدى اتساع شريط (عرض الشريط) التذبذب، ويبدو أن هذا النظام مناسب أكبر للدول النامية التي تواجه هزات حقيقية ومعدلات تضخم متغيرة.

ب- أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية:

"هذه الأنظمة مشابهة للأنظمة الثابتة التقليدية ولكن هناك إمكانية أكبر للتقلب بإضافة بعض الهوامش لزيادة التقلب الاسمي أو الحقيقي حول السعر المركزي، بحيث تظل قيمة العملة في هذا الترتيب محصورة ضمن نطاقات تقلب لا تقل عن 1% ± حول السعر المركزي الثابت، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف أكثر من 2% ومن أمثلة هذا النوع من الربط آلية سعر الصرف الأوروبية في النظام النقدي الأوروبي والتي خلفتها آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية في إطار الاتحاد النقدي الأوروبي في الأول من يناير 1999، الدنمارك منذ 1990، جمهورية التشيك (1995-1997)، وكوريا (1990-1997) ويتيح هذا النظام قدرا محدودا من الصلاحية في تنفيذ السياسة النقدية تبعا لمدى اتساع نطاق التقلب، حيث تحتفظ البنوك المركزية في هذا النظام ببعض الهامش للتدخل في سوق الصرف إذا لزم ذلك لفترات ممتدة، وهو إن كان في حدود هوامش ضيقة إلا أنه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها حسب مجال ونطاق التقلب المحدد، وقد تعرض هذا النظام بشدة إلى أزمات متلاحقة وأصبح أقل جاذبية على المستوى الدولي منذ عام 2001".

ت- ترتيبات تقليدية أخرى للربط الثابت:

"وهي ربط العملة المحلية على أساس سعر ثابت بعملة بلد آخر أو بسلة من العملات، مع إعطاء أوزان ترجيحية تعكس التوزيع الجغرافي للتجارة أو الخدمات أو التدفقات الرأسمالية، و يكون السعر المركزي قابل للإلغاء و يسمح لسعر الصرف التحرك في حدود ضيقة، يحافظ من خلالها البنك المركزي على سعر الصرف الثابت من خلال التدخل المباشر في سوق الصرف الأجنبي، أو غير المباشر والاستخدام المكثف لسياسة الفائدة أو فرض قواعد تنظيمية على تعاملات النقد الأجنبي، و غالبا ما يطلق عليها باسم الربط المرن".

ث- أسعار صرف مربوطة في حدود تقلبات متحركة:

"يقوم البنك المركزي بالإعلان عن معدل دوري لخفض سعر الصرف المركزي في شكل رقم ثابت كدالة للتضخم مع المحافظة على سعر الصرف الفعلي ضمن نطاق لتقلبات معلنة عنها سابقا و التي يتدخل من خلالها البنك المركزي عن طريق سوق الصرف الأجنبي مع تحديد سعر الفائدة على تسهيلات".

ج- التعويم الموجه:

"تسعى السلطة النقدية إلى التأثير على سعر الصرف بسعر معلن عنه سلفا، و من بين هذه المؤشرات مركز ميزان المدفوعات و مستوى الاحتياطيات الدولية و تطورات السوق الموازية، و يكون تدخل البنك مباشرة أو غير مباشرة دون التزامه بأي هدف لسعر الصرف، كما يمكن له أن يقوم بتوجيه سعر الصرف حماية للقدرة التنافسية على المدى المتوسط".

ح- التعويم المستقل (الحر):

"يتمتع البنك المركزي عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي محددا أهداف السياسة النقدية، أي وفقا لقوى السوق، و يكون التدخل في سوق النقد الأجنبي على أساس إستراتيجي و دون أن يتكرر"¹.

¹ - بن حمودة فاطمة الزهراء، " أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع

نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 56 - 57

2- إيجابيات وسلبيات نظام سعر الصرف الوسيط:

الجدول رقم 4 يبين إيجابيات وسلبيات نظام سعر الصرف الوسيط

| سلبيات نظام الصرف الوسيط | إيجابيات نظام الصرف الوسيط |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> - تأخير تعديلات سعر الصرف بالنسبة للأساسيات مما ضاعف من مشاكل التنافسية/السعر، حيث كانت تعاني المؤسسات المتواجدة في المناطق التضخمية، إضافة إلى عدم التوازن في الميزان الخارجي لهذه الدول. - المضاربة كانت تأخذ أشكالاً واسعة مما كان يزيد من عدم استقرار الأسعار، حيث أن أخطار المضاربين كانت محسوبة نوعاً ما مع قناعة تدخل السلطات النقدية لإعادة التوازن، فكان ينتج عن ذلك تناظر معلوماتي، لأن المضاربين كانوا يعرفون بأن البنوك المركزية ستدافع عن أسعار صرفها. | <ul style="list-style-type: none"> - تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعاً بحدود معينة في كلا الاتجاهين. - يتوسط النظامين الثابت والحر فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني. - حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها تماشياً مع مستوى احتياطاتها من العملة الصعبة وعلى أساس يعتبر أن هذه الأخيرة لا تتصف بخاصية عدم الاستقرار رغم الأزمات، ولكن بطبيعة "Stanley Fisher" وضعيات ميزان مدفوعاتها، لأن السياسات غير المترابطة في إدارتها، وذلك كان بسبب فشل بعض الدول في تطبيق هذا النظام بفعالية. - تجربة هذا النظام دامت 20 سنة وهذا بفضل محاسنه. |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على كبداني سيد أحمد، قاسم محمد فؤاد، "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول المينا "MENA"، باستعمال معطيات بانل PANEL وتقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR"،

مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03 / 2013، ص 116.

المطلب الرابع: تحديد سعر الصرف

يتم تحديد سعر الصرف على النظام السائد أو الأسس التي تتبناها الدولة في ذلك، حيث "يتحدد سعر الصرف كأى سعر آخر من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب على العملة"¹، "بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيها مثل المضاربة و أسعار الفائدة و سعر الخصم... إلخ، وسعي الدول لتحقيق التوازن الحسابي في ميزان مدفوعاتها، ولهذا الأمر عادة ما تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية من أجل رفع صادراتها وتخفيض وارداتها"². وفي هذه الحالة فإن أسعار العملة الأجنبية مقومة بعملة الدولة الوطنية تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، إلا أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلد ما إنما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراتها و وارداتها.

أولاً: طرق تحديد سعر العملة:

أ- تحديد سعر الصرف الحر:

"في هذا الأسلوب يكون سعر العملة عائم تتحكم فيه عوامل العرض و الطلب أي عرض العملة و الطلب عليها والذي على علاقة بالطلب والعرض على السلع والخدمات بين الدول"التعامل التجاري والمالي" بينهما الطلب على العملة الأجنبية يتحدد بطلب الدولة المحلية على سلع وخدمات الدولة الأجنبية (الاستيراد). عرض العملة الأجنبية في السوق المحلي يعتمد على طلب الدولة الأجنبية من السلع والخدمات المنتجة محلياً أي بزيادة (التصدير) فإن ارتفع سعر الصرف الأجنبي يعني انخفاض القيمة الخارجية للعملة، و العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي و الطلب على العملة الأجنبية و الطلب على السلع والخدمات الأجنبية علاقة طردية . أما العلاقة بين عرض العملة الأجنبية المحلي المعتمد على طلب السوق الأجنبي على السلع المحلية و سعر العملة علاقة عكسية³.

"ينشأ سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى عموماً جراء وجود علاقات تعاقدية في السلع والخدمات وبالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات النقدية الداخلية والتي يترتب عليها عملية تسوية نقدية، هذه الأخيرة هي من تحدد قيمة العملة الأولى بالنسبة للعملة الثانية من خلال الطلب الذي تقدمه الدولة المستوردة على عملة الدولة المصدرة (مع افتراض ثبات عرض عملة الدولة المصدرة) الشيء الذي يحدد سعر صرف العملتين، وهذا ما يوضحه الشكل التالي"⁴:

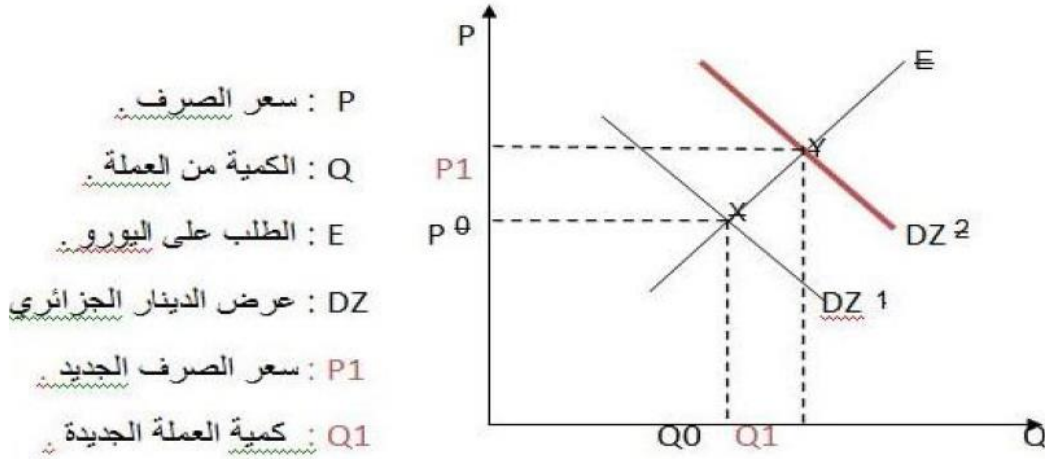
¹ -Romain BAYLE, "les déterminants de taux de change," finance internationale 02 le site: <http://public.iutenligne.net> consulte le : 01/ 11/ 2018, p 2.

² - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، عمان، ص 65.

³ - نفس المرجع، ص 66.

⁴ - لباذ الأمين، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964-2015، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 114.

الشكل رقم 8 يمثل العرض والطلب على العملة



المصدر : لباز الأمين، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964-

2015، مقال منشور بمجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 11،

ديسمبر 2016، ص 114.

يتضح لنا من الشكل أنه في ظل ثبات عرض العملة الأجنبية E مع التغير في عرض العملة الوطنية DZ1 إلى DZ2 تنتج نقطة جديدة E، فبعد أن كان سعر الصرف P0 عند مستوى عرض DZ1، تغير سعر الصرف ليصبح P1 بعد تغير مستوى عرض العملة المحلية ووصل DZ2 وهذا ما يعود أساسا إلى زيادة المعروض النقدي من العملة المحلية.

ب- تحديد سعر الصرف الثابت (السعر الرسمي):

"في ظل نظام ثبات أسعار الصرف تقوم السلطات النقدية في الدولة "البنك المركزي" من واقع الظروف الاقتصادية التي تواجهها وعلاقتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، بتحديد أسعار العملات الأجنبية مقابل عملتها الوطنية ولكن دون أن تعطي قوة الطلب والعرض الأهمية الكبرى كما هو في نظام الصرف الحر".

"وفي هذه الحالة النظام "سعر الصرف الرسمي" يكون هناك سعران للعملة - سعر شراء وسعر بيع- بحيث يكون عادة سعر البيع يزيد قليلا عن سعر الشراء (مقابل النفقات التي يتحملها البنك المركزي).

وتطبيق هذا النظام يستوجب أن تكون الدولة تتبع قاعدة الذهب أو في حالة ثنائية هي تثبيت أسعار الصرف مدة ممكنة بالرغم من اتباع نظام ورتي مستقل ويرجع ذلك إلى أن الدولة قامت بفرض رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت و بالتالي الاستقرار.

وفي ظل قاعدة الذهب أو الانظمة النقدية الحالية عادة يكون سعر الصرف ثابت أو شبه ثابت، بحيث زيادة الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف لان أسعار الصرف ثابتة ويتحقق التوازن بشكل تلقائي"¹.

ت- تحديد سعر الصرف وفق نظام المرونة المقيدة :

تعتبر الرقابة على الصرف جزء اساسي من اساسيات التخطيط الاقتصادي، فعند وضع الخطة الاقتصادية يستوجب أحكام الرقابة على الصرف الخارجي فمن الحسابات الرئيسية المطلوبة عند وضع الخطة جداول خاصة بتحليل ميزان المدفوعات لمعرفة أرصدة العملات الأجنبية ووضع الخطة لاستخدامها .

¹- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، نفس المرجع السابق، ص 66-67

و الرقابة على التجارة الخارجية و الصرف الخارجي قد تكون مباشرة أو غير مباشرة و تتمثل صور الرقابة المباشرة في نظام الحصص و تراخيص الاستيراد و التصدير و الرقابة على الصرف الاجنبي و الاتجار الحكومي المباشر أما الرقابة الغير مباشرة فيأخذ أشكال الرسوم الجمركية اعانات التصدير و تغيير القيمة الخارجية للعملة في حالة الرقابة المباشرة فان الرقابة الادارية تحل محل قوى السوق في توجيه النشاط الاقتصادي اما الحالة الثانية "الرقابة غير المباشرة"، فيبقى لقوى السوق دورها في تشكيل اتجاهات التبادل أي قوة الطلب و العرض لا تهمل في هذا المجال بشكل كبير أي ان سعر الصرف وفق هذا النظام "المرونة المقيدة"¹،

ومن الأمثلة على الدول التي تتبع هذا النظام تلك الدول التي تحدد أسعار الصرف على أساس التعادلات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي بحيث تتحدد سياسة التغيير"².

المطلب الرابع: العوامل الرئيسية المؤثرة في سعر الصرف

"تتعرض أسعار صرف العملات لجميع الأقطار المختلفة لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار سعر صرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة، ويتحدد ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها وضعفها) من خلال العوامل الرئيسية التالية"³:

أ- العوامل الاقتصادية:

اولاً: كمية النقود

"إن سعر صرف العملة يتحدد نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب عليها، وبالتالي فإن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات"⁴.

"إن الزيادة في كمية النقود (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، سرعة تداول النقود...) تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وهذا ما أكده الاقتصادي⁵ "ملتون فريدمان" والذي أخذ على عاتقه إعادة الحياة لنظرية كمية النقود التي صاغها الاقتصادي "فيشر"، حيث يرى فريدمان أن الزيادة في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا يجعل السلع المحلية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى وهو ما يؤدي لزيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات، مما يعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي لانخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل ارتفاع سعر الصرف للعملات الأجنبية"⁶.

ثانياً: سعر الفائدة

أ-التغير في معدلات الفائدة المحلية:

¹ - المرونة المقيدة يعني تحديد قوى سعر صرف العملة وفق اسس ثابتة نسبياً مع عدم اهمال دور السوق (الطلب و العرض) .

² - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، نفس المرجع السابق، ص 67-68.

³ - دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة 2014 / 2015، ص 41.

⁴ - موسى سعيد مطرو وآخرون، "التمويل الدولي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 48.

⁵ - مروان عطوان، أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، سنة النشر مجهولة، ص 80.

⁶ - رفاه عدنان نجم، "أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة (1980-2012)"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة

الموصل، العراق، المجلد 10، العدد 34، 2014، ص 234.

"إن الزيادة في الفائدة الحقيقية (وهي معدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع) سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي".

ب - التغيير في معدلات الفائدة الأجنبية:

" إن ارتفاع معدلات الفائدة لدى الاقطار الأخرى ستحفز المستثمرين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك الاقطار وذلك لاجتناء المكاسب في سوق الأجنب، وهكذا فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وبالعكس".¹

ثالثا: التضخم المحلي والعالمي:

"يؤدي التضخم دورا هاما وبارزا في تقدير قيمة عملة أي دولة وعلى سبيل المثال إذا كان معدل التضخم في الجزائر أقل نسبيا من معدلات التضخم لدى دول العالم سيؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الدينار ولذلك يمكن اعتبار انخفاض معدل التضخم من العوامل المحددة لقيمة عملة أي دولة".²

رابعا : ميزان المدفوعات

"إن الاختلال و التوازن في ميزان المدفوعات هو من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ويؤثر عن طريق ما يلي :

✓ ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات:

و يعني وضع الصادرات والواردات من السلع، فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري يرتفع الطلب على العملة وبذلك يرتفع سعر صرفها ويحدث العكس بالعكس.

✓ ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات:

وهو مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها، فانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى يزيد حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال".³

خامسا: الدخل وسعر الصرف

"الزيادة في الدخل تؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي ومن ضمن ذلك الإنفاق على الواردات فيؤدي ذلك الى زيادة الطلب على الواردات وهو بدوره يؤدي الى انخفاض الطلب على العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها مقابل العملة الأجنبية والعكس صحيح، ففي حالة انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض الطلب على الواردات بزيادة الصادرات وينتج عن ذلك انخفاض الطلب على العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي لارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية".⁴

سادسا: عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص 158 - 159.

² طلال سليمان، "أثر تقلبات أسعار الصرف في المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية للمدة (2011-2015)", مجلة جامعة البعث، كلية الاقتصاد جامعة طرطوس، المجلد 38، العدد 60، 2016، ص 121.

³ لعلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 126.

⁴ رجاء صادق بيجان، "إدارة مخاطرة أسعار صرف العملات باستخدام عقود المشاركة بالمخاطرة"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 21، 2010، ص 7.

"إن السياسة المالية تؤدي إلى إعطاء آثار متباينة على سعر الصرف، فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييدا لتحقيق فائض في الموازنة أو التقليل من العجز القائم على الأقل، فإذا ستمعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي، كما أن هذه السياسة تدفع باتجاه خفض أسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة مما يسمح بتدفق رأس المال إلى الخارج، ويتزايد عرض عملتها مولدا الضغوط لخفض القيمة التبادلية لها بزيادة سعر الصرف الأجنبي. وبذلك فإن النتيجة النهائية للسياسة المالية غير مؤكدة، كما أن الضرائب يمكن أن تكون لها ردود فعل مختلفة فإذا كان هدفها معالجة التضخم فإنها تخفض سعر الصرف، ولكن قد يكون أثرها عكسيا عندما تفرض على رؤوس الأموال الداخلة وتشكل قيودا عليها مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف."¹

ب- العوامل الغير اقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي :

أولاً: الاضطرابات والحروب:

تلعب الاضطرابات والحروب دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية مما يؤدي الى فقد ثقة البلد نتيجة زيادة معدلات التضخم.

ثانياً: الإشاعات والأخبار:

"والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف"²، وهي تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر، حيث أن سرعة تأثير سعر الصرف بتلك الإشاعات يعتمد على تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه".

ثالثاً: خبرة المتعاملين واطمئنانهم

"يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهارتهم وخبرتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وعليه فإن أسعار الصرف تتأثر بهؤلاء المتعاملين وخبرتهم"³.

المبحث الثاني: مدخل إلى سوق الصرف الأجنبي

عرفت الأزمنة القديمة أشكالاً بدائية لأسواق الصرف الأجنبي في المناطق التي شهدت نشاطاً تجارياً حيث أمتن البعض عمليات الاستبدال كما هو الحال في القدس وأثينا وكذا الإسكندرية في العهدين البطلميوسي والروماني، وفي القرون الوسطى قامت المدن الإيطالية بدور بارز في المجال المصرفي ليبدأ ظهور الأسواق الناشئة للصرف.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي

أولاً: ماهية سوق الصرف الأجنبي

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 76.

² - محمد علي الجاسم، "الاقتصاد الدولي"، الجزء الأول، دار الجاحظ، بغداد، 1996، ص 340.

³ - زاهر عبد الحلیم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم

الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 53.

"يعتبر سوق الصرف حسب Cardineau et Portier الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد، الشركات والبنوك بتبادل مختلف العملات من خلال عمليات العرض والطلب بهدف تلبية احتياجاتهم"¹.

"ومن جهة أخرى يعرف أنه السوق الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية مقابل عملات وطنية، وإذا تم هذا التبادل في نفس اليوم يسمى "فوري"، أم إذا تم الاتفاق على أن يكون الدفع في المستقبل يسمى به "الصرف الآجل"².

فهو آلية تلاقي عروض وطلبات مختلف العملات، حيث من خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، وهو أيضا الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية وأسواق الصرف الغير محددة بمكان بل تتوزع على كل المراكز المالية عبر الشبكات المعلوماتية والبنوك والمؤسسات المالية"³.

"يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية حيث أنه لا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية"⁴. "وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق، في الولايات المتحدة الأمريكية تبدأ أسواق طوكيو بالعمل، وبعد ذلك بساعتين تفتح أسواق هونغ كونغ و سنغافورة وبعدها بساعتين تبدأ أسواق نيودلبي بالعمل لتلها بعد ذلك أسواق البحرين والشرق الأوسط وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق الأوروبية بالعمل وأسواق طوكيو في الإغلاق، وفي منتصف ساعات عمل الأسواق الأوروبية تبدأ الأسواق الأمريكية في العمل"⁵.

"تتكون سوق الصرف الأجنبية من كل المواقع أو المدن التي تتبادل فيها العملة مقابل العملات الأخرى، وترتبط هذه المراكز المختلفة بشبكة تليفونية، والأفراد والمنشآت يشترون العملات الأجنبية ويبيعونها من البنوك والسماسة، والذين يتعاملون عندئذ مع البنوك والسماسة الآخرين في هذه المراكز النقدية"⁶.

"الوظيفة الأساسية لسوق الصرف الأجنبية هي تحويل قوة شرائية من قطر وعملة إلى قطر آخر وعملة أخرى، و يتحقق هذا أساسا "بالتحويل التلغرافي"⁷. وهناك وظيفة أخرى لسوق الصرف الأجنبية هي الوظيفة الائتمانية، ويقوم الائتمان عندما تنتقل السلع من البائع إلى المشتري، وكذلك للسماح لبعض الوقت للمشتري بأن يعيد بيع السلع وجعله قادرا على إتمام الدفع"⁸.

ثانيا: المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف

ويشمل هذا السوق العناصر التالية:

1- المستخدمين التقليديين:

¹ - Cardineau, et Portier, " **comment comprendre et mieux utiliser les marches des changes** ",DUNOD , paris , 1987, p 05.

² - Jean Marc Siroen , " **Finance internationale** ", amaud colin, paris,1993,P78.

³ صلاح الدين أحمد يوسف، **تغيرات سعر الصرف وأثرها في الاستثمار الأجنبي في السودان (2000_2012)**، رسالة مقدمة للاستيفاء الجزئي لمتطلبات درجة ماجيستر في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014، ص 12.

⁴ بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، 2003، ص 123.

⁵ عبد المجيد قدي، **مرجع سيق ذكره**، ص 108.

⁶ دومينيك سلفادور، "ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص 150.

⁷ **التحويل التلغرافي** هو شيك يرسل بالراديو أو البرق بدلا من إرساله بالبريد، وبه يرسل بنك ما تعليمات إلى مراسله في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع كمية معينة من العملة المحلية إلى شخص معين، أو شركة أو حساب معين.

⁸ دومينيك سلفادور، **نفس المرجع**، ص 150.

" وهم المتعاملون في مجال التجارة الدولية الخارجية، المستوردون والمصدرون للسلع والخدمات المختلفة والمضاربين في سوق الصرف الأجنبي"¹ والذين يبادلون العملة المحلية بالعملة الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، إضافة إلى التجار والمضاربين (الأفراد ومدراء الاستثمار) الذين يتاجرون بالعملة بحثا عن أرباح قصيرة الاجل .

2- البنوك التجارية:

"فالبنوك التجارية هي أيضا شركات كبيرة لها مكانة دولية، يمكن أن تتدخل في سوق الصرف الأجنبي كمستثمر"²، فهي تقوم بشراء وبيع العملات الأجنبية الى المستخدمين التقليديين و التجار و المضاربين، "كما تتدخل في السوق لتنفيذ متطلبات عملائها أو لحسابها الخاص، حيث تقوم هذه المراكز بمعرفة متطلبات العملاء، ويقومون بالمقاصات ويحولون الفائض من عرض أو طلب للعملات الصعبة"³.

3- السماسرة :

وهي المشاريع التي تتعامل بالعملات من مبلغ 1 مليون دولار فما فوق مع البنوك التجارية"⁴، فسماسرة الصرف وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين وهما نوعين:

أ- السمسار الرسمي أو المحلف BROKER :

" هو موظف ولا يحق له العمل إلا في حالة وجود مواصفات خاصة وخبرة طويلة، وذلك بعد إجراء اختبار من قبل إدارة السوق، وهو الذي يحق له تحديد السعر أو إعطاء المؤشر أو تحديد سعر الصرف، ويعتبر حلقة وصل بين المواطنين وبين السماسرة الآخرين، ولا يحق له التعامل لحسابه الخاص إلا في حدود ضيقة جدا، ويحصل بالمقابل على رسوم يطلق عليها اسم (BROKERAGE/ COURTAGE) .

ب- السمسار الحر (JOBBER/ DEALER):

"الذي هو ليس موظف وبإمكانه أن يعمل لحسابه الخاص، أو لحساب الغير، حيث تعتبر بيوت السمسرة جد هامة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن، فجزء كبير من العمليات يقوم بها الوسطاء الذين يعملون لصالح البنوك"⁵.

4- البنوك المركزية :

"يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عندما يقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية، وهو بذلك يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة ثانية ينفذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة، وهذا كله من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى، كما أن تدخل البنك المركزي يكون بصورة منتظمة باعتباره منظمة رسمية".

"وعادة ما ترتبط أسواق الصرف فيما بينها عن طريق وسائل الاتصال السريعة و المتطورة وذلك بهدف التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بأسعار الصرف السائدة للعمولات المختلفة، ويعد سوق لندن من اهم هذه الاسواق، يأتي بعده سوق نيويورك حيث تبلغ اجمالي العمليات فيه 190 بليون دولار، وسوق طوكيو وتبلغ قيمة العمليات الجارية فيه 130 بليون

¹- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 1992 ، ص142

²-xavierBruckert et autre ,le marché des changes et la zone franc ,université francophones , paris,P 40,le site: http://www.bibliotheque.auf.org/doc_num.php?explnum_id=239,consulter le 11/12/2018

³- صلاح الدين حامد، "أسعار صرف العملات، ص 3.

⁴- عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 178.

⁵- هيثم صاحب عجام، التمويل الدولي، زهران للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة، ص87.

دولار، اما المبالغ الاقل فيتم تداولها يوميا في أسواق إقليمية أصغر، وتشير الإحصائيات إلى أن هيكل هذه المعاملات يكون على الشكل التالي:

- 45% بالدولار الأمريكي، 14% بالين الياباني، 13% بالمارك الألماني، 7% بالباون الاسترليني، 10% بالفرنك السويسري، 2% بالفرنك الفرنسي، 1% بالدولار الأمريكي.

وتقوم هذه الأسواق بوظيفة رئيسية وهي تحويل الأموال او القوة الشرائية من قطر ما بعملة معينة الى قطر اخر بعملات مختلفة.

ويتسم سوق العملات الأجنبية عن غيره من الأسواق المالية بما يلي:

➤ حساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يرفع من درجة مخاطر الاستثمار فيه واهم نوع من انواع هذه المخاطرة هي تقلبات اسعار الفائدة و مخاطر السيولة والائتمان.

➤ سوق لا إطار مادي له مثلما هو الحال في سوق الأوراق المالية بل يتم التعامل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة¹.

ثالثا: الأسواق الرئيسية للعملات الأجنبية:

"تعرف العملات الأجنبية المتوفرة لدولة ما بأنها موجودات هذه الدولة من عملات الدول الأخرى والتي تشمل أوراق النقد الأجنبي والودائع تحت الطلب ولأجل بعملات هذه الدول بالإضافة إلى السندات الحكومية والذهب وحقوق السحب الخاصة. أي أنها تشمل بالإضافة إلى موجوداتها من عملات الدول الأخرى، أية التزامات مالية على الدول والهيئات الدولية والإقليمية يمكن تحويلها إلى نقود جاهزة"².

"وعلى الرغم من ان الاسواق الرئيسية للعملات الأجنبية ومن انشطها هما سوق نيويورك و سوق لندن السائدان سابقا، إلا انه في حقيقة الامر لأسباب عديدة أدى إلى حدوث تقارب كبير بين جميع الأسواق الوطنية الرئيسية الكبرى في العالم حيث أصبحت جميعها تشكل سوقا دوليا واحدا ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذا الأمر التطور الهائل في وسائل الاتصالات (هاتف، أنترنت، تليكس....). بالإضافة إلى زيادة التشابك في العلاقات الاقتصادية على كل المستويات، رغم كل هذا التطور إلا أن بعض الاسواق لازالت تعتبر أكثر الاسواق نشاطا وبعضها لازال يحتفظ ببعض الصفات التي تميزه عن غيره.ومن بين هذه الأسواق"³:

1- سوق اليورو – دولار: The Euro Dollar Market:

في أواخر الخمسينات (1957) بدأ سوق اليورو في النمو والتطور شروع البنوك الأوروبية في الاحتفاظ بالدولار الأمريكي وتوسع مفهوم هذا السوق ليشمل جميع الدولارات الأمريكية الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهم خصائصه:

- يتكون من عدد كبير من البنوك التجارية والوسطاء المنتشرين في شتى أنحاء العالم؛
- الاتصال بين مؤسساته بأجهزة التلفون و التليكس؛

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص 178 – 179.

² ماهر كنج شكري، مروان عطوان، "العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 2004، ص 191.

³ يوسف عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 51 – 52.

- البنوك لا تباع وتشتري من بعضها البعض مباشرة وإنما عن طريق الوسطاء إلا إذا كان التعامل بين البنك وعملائه في الخارج حيث يتم التعامل مباشرة؛
 - سوق الجملة أي تتم فيه عمليات و حجم الطلب العادي مرتفع.
- 2- أسواق العملات الأوروبية أو العملات الحرة:

"مع تطور سوق اليورو - الدولار تطورت أسواق مماثلة الأخرى مثل المارك والين وغيرها ومن هذه الأسواق سوق باريس، فرانكفورت، ليكسمبورغ وطوكيو وهونكونغ وسنغافورة والبحرين".

"ويلعب فارق الزمن بين هذه الأسواق دورا مهما في التعامل فيما بينها ويمكن تقسيم العالم من حيث الزمن الى ثلاث مناطق هي : منطقة أوروبا، منطقة الشرق الاقصى، منطقة امريكا"¹.

المطلب الثاني: معاملات سوق الصرف

هناك عدة أنواع من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي تتنوع حسب تنوع أغراض المتعاملين ونشاطهم، فهناك المعاملات التي تعتبر المصدر الأساسي لقيام أسواق الصرف والتي لولاها لما وجدت هذه الأسواق أصلا كعمليات المقاصة الدولية، وهناك معاملات خلقتها الأسواق نفسها و اكتشفها.

يتم التعامل في أسواق العملات الأجنبية خلال أيام الأسبوع ماعدا يومي السبت والأحد، وذلك خلال ثمانية ساعات في اليوم، أي من الساعة التاسعة صباحا إلى غاية الساعة الرابعة بعد الظهر، وفيما يخص اللغة المستعملة في أسواق العملات الأجنبية هي اللغة الانجليزية، وهناك بعض المصطلحات الإنجليزية مثل Spot- Hedging- Outright - Swap – Forward هي المستعملة دوليا حتى مع استعمال لغات أخرى².

أولا: عمليات الصرف الفورية (العاجلة) SPOT:

"سوق الصّرف الفوري هو السوق الذي يتم فيه شراء و بيع تبادل العملات الأجنبية التي يجب أن تسلم خلال يومان (48 ساعة) كحد أقصى من تاريخ إبرام الصفقة و نستثنى من هذه القاعدة الصفقات بين الدولار الكندي و الدولار الأمريكي التي يجب أن يتم التسليم فيها خلال أجل (24 ساعة)"³.

"فهي عبارة عن عقد صفقات لاستبدال عملة ما مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف أجل يتفق عليه بين الطرفين، حيث سعر الصرف الأجل للعملة هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة، وقد تنامت أهمية عمليات الصرف الأجل في سوق الصرف الأجنبي لتجنب تقلبات أسعار صرف العملات خلال الفترة الممتدة من تاريخ إبرام العقد حتى تاريخ التنفيذ"⁴.

و يتكون سوق الصرف العاجل من السوق الرسمي و السوق المستمر، حيث تتبادل فيه العملات الأجنبية بسعر صرف عاجل يتغير عبر الزمن حسب العرض و الطلب للعملات الأجنبية.

ومن تكون المعاملات في سوق الصرف الفوري(العاجل) كما يلي :

¹ - يوسف عبد الرحيم يوسف حسن، نفس المرجع السابق، ص ص 52- 53

² - سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، بدون بلد، 1994، ص 111 .

³ - Yves SIMMON ,Techniques financiers internationales, 05 Édition, économique 93 ,P 11.

⁴ - سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، 2005، ص 856.

أ- المراجعة:

"وتعتبر من أبرز العمليات التي تجرى في سوق الصرف العاجل والتي تعنى بشراء العملات في الأسواق منخفضة السعر وإعادة بيعها في الأسواق المرتفعة السعر للحصول على ربح في ظرف دقائق معدودة. والمراجعة لا تلغي إمكانية تغير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية، ومن مميزات أنها لا تحتوي على مخاطر، لأن أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين".

عمليات المقاصة:

"المقاصة هي عمليات تتم في بيت أو غرفة لتسوية الصفقات المالية بين أعضاء السوق وتسهيل تدفق الأرصدة الناجمة عن تنفيذ العقود. وتلعب غرفة المقاصة دور البائع بالنسبة للمشتري ودور المشتري بالنسبة للبائع، وهذا يتطلب من غرفة المقاصة متابعة انتقال العقد من يد إلى يد بالبيع والشراء، فعندما يتقدم المشتري الأول ببيع العقد الذي يملكه تلعب غرفة المقاصة دور المشتري وتدفع له قيمة العقد وفقاً للأسعار الجارية، ثم يتبع ذلك غرفة المقاصة بدور البائع ويحرر عقد بيع جديد باسم المشتري الثاني ولكن بالسعر الجاري، وهكذا إلخ".¹

وقليل ما يلجأ المتعاملون إلى التعامل المباشر فيما بينهم، بل يتعاملون مع البنوك المقيمة في بلد ما حيث تقوم هذه الأخيرة بعمليات البيع والشراء فيما بينهم أو مع سماسرة الصرف.

كما يمكن تلخيص حالات الربح والخسارة بالنسبة إلى خيارات الشراء والبيع في موعد التنفيذ في الجدول التالي:

الجدول رقم 5 يبين حالات الربح والخسارة لخيارات الشراء والبيع عند موعد التنفيذ

| نتيجة الخيار | خيار الشراء | خيار البيع |
|-----------------|---|---|
| الخيار المربح | سعر السوق < سعر التنفيذ تنفيذ العقد | سعر السوق > سعر التنفيذ تنفيذ العقد |
| الخيار الخاسر | سعر السوق > سعر التنفيذ لاينفذ العقد | سعر السوق < سعر التنفيذ لاينفذ العقد |
| الخيار المتكافئ | سعر السوق = سعر التنفيذ | سعر السوق = سعر التنفيذ |

المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2016،

عمان الأردن، ص 59.

ثانياً: عمليات الصرف الآجلة FORWARD:

في أسواق الصرف الآجلة يتم بيع و شراء العملات في تاريخ آجل محدد وليس على أساس فوري لمدة تتراوح ما بين 30، 60، 90 أو 180 يوماً.

"سوق الصرف الآجل هو عبارة عن إطار مؤسسي يتم فيه بيع و شراء العملات الأجنبية للتسليم المؤجل عند أسعار متفق عليها اليوم، حيث يتم تسليم العملات الأجنبية بعد 48 ساعة من عملية افتتاح الأسواق الآجلة"².
"ومن جهة أخرى هو ذلك السوق الذي يتفاوض فيه المتعاملون الاقتصاديون على شراء أو بيع العملات الأجنبية لفترة مقدمة، حيث يحدد سعر الصرف الآجل حالياً من أجل تبادل في المستقبل لأسبوع، لشهر، لسنة، أو لعدة سنوات".

¹ - مدحت صادق: البنود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 181.

² - نفس المرجع، ص ص 260-261.

هو ذلك الذي يتفق المتعاقدان فيه على شراء وبيع عملة بسعر محدد وقت إبرام العقد (الصفقة) ولكن يتأجل التسليم أو يمتد التسليم والدفع لتاريخ لاحق بحدود وقت الالتزام".

"بشبه سوق الصرف الآجل سوق البورصة لأجل، حيث أن سعر شراء أو بيع العملة هو نفسه السعر المعمول به وقت التفاوض و لكن تحويل العملات الأجنبية و الدفع يتم في تاريخ الاستحقاق أي في التاريخ المحدد في العقد. و تختلف عمليات الصرف العاجلة عن عمليات الصرف الآجلة، في أنه في الأولى يتم تسليم العملة الأجنبية فوراً لقاء دفع الثمن"¹. ولذلك يمكن احتساب سعر الصرف الآجل من اليوم الأول لتحرير عقد الصرف الآجل استناداً إلى ثلاثة عناصر:

- سعر الصرف السائد في السوق عند تاريخ إبرام عقد الصفقة.
- سعر الفائدة الذي يدفعه الزبون إذا ما اقتضت قيمة العملة المباعة التي سيتم السداد بها عند استحقاق العقد الآجل.

- سعر الفائدة الذي يحصل عليه الزبون إذا ما أودع قيمة العملة المشتراة في وديعة ثابتة لفترة العقد الآجل.

وتكون المعاملات في سوق الصرف الآجل بالعمليات التالية:

✓ التغطية:

"قد تتعرض قيمة الصادرات أو الواردات لأخطار ناجمة عن تذبذب أسعار الصرف العاجلة، باعتبار أن عملية التسديد في أغلب الأحيان تتم بعد فترة من الزمن، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد عند ارتفاع سعر الصرف، ويقلل من حصيلة الصادرات عند انخفاض هذا الأخير. لذلك وجب التغطية"² "ضد مخاطر الصرف الناجم عن العمليات التجارية والمالية من خلال إبرام اتفاق و عادة ما يتضمن شراء أو بيع كمية معينة من العملة الأجنبية في تاريخ لاحق، يتفق عليه، عادة ثلاثة أشهر من تاريخه"³.

✓ المضاربة:

"هناك تعريف تقليدي للمضاربة، أي أنه يشكل نشاطاً بشرياً يتوقع الربح فيه بسبب اختلاف محتمل بين القيمة المستقبلية (غير المعروفة) للمتغير (أي أنها العملة في أسواق الصرف الأجنبي) والقيمة الحالية (المعروفة)".

"إذا كانت التغطية تهدف إلى تجنب المخاطرة خوفاً من تحمل الخسارة، فإن عملية المضاربة تهدف إلى محاولة الاستفادة من إمكانية حدوث تذبذبات على مستوى سعر الصرف العاجل المستقبلي لعملة من العملات، فالمضارب يتقبل المخاطر ويسعى إليها بترك وضعيته بالعملة الأجنبية مكشوفة طالما أنه يتوقع حدوث تباين بين أسعار الصرف الآجلة المتفق عليها في الحاضر، والأسعار العاجلة عند تواريخ الاستحقاق، الشيء الذي يمكنه من تحقيق الربح، فيتقدم المضاربون إلى شراء كميات أكبر من العملة، التي يتوقعون ارتفاع سعرها وبيعها عندما يتحقق هذا الارتفاع، ويحدث العكس عندما يتوقعون انخفاض سعرها، إذ يتم بيعها في الحال وشراؤها بعد أن يتحقق الانخفاض، كما ظهرت عمليات أخرى من المضاربة في ظل التطورات المعاصرة لعقود خيارات العملة الأجنبية حيث يقوم المستثمر بدفع علاوة ليكون له حق الخيار الخاص بشراء (أو بيع) عملة أجنبية ما، فإذا تحركت العملة موضع الاهتمام في الاتجاه المتوقع، فإن عقد

¹ - عويشات حياة، "مخاطرة الصرف في إطار العلاقات التجارية الدولية"، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر، 2012، ص 111-112.

² - محمود يونس، "أساسيات التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص 169.

³ - دومينيك سلفادور، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الخيارات يمكن أن يباع إما بسعر أعلى أو يتم الحصول على العملة الأجنبية المتفق عليها، ثم إعادة بيعها في السوق الحاضرة".

"وتتميز المضاربة عن المراجعة، بأن الأولى هدفها الاستفادة من التباين في سعر العملة في سوق واحدة لفترات زمنية مختلفة، بينما الثاني (المراجعة) تم بالاستفادة من التباين في سعر العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة وعمليات المضاربة هي الأكثر انتشاراً في سوق الصرف، إذ تمثل نسبة نشاط المضاربة إلى جانب المراجعة 95% من الحجم السنوي لمبادلات الصرف التي تتم عبر العالم، كما تساهم المضاربة كذلك بقسط كبير في سيولة السوق". وفي ضوء ذلك يمكن حصر أوجه الاختلاف بين عمليات المضاربة وعمليات التحكيم أو المراجعة في ثلاثة نقاط جوهرية وهي:

الوقت:

"يحاول المحكم أو المراجع الاستفادة من اختلاف قائم في أسعار صرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة في وقت واحد، بينما المضارب نجده أنه يحصر نشاطه في سوق واحد، ولكن مع اختلاف الوقت بين السوق الفوري والسوق الآجل".

• درجة التأكد:

المضارب يتوقع اتجاهاً معيناً لأسعار الصرف ويأمل أن تتحقق توقعاته في المجال. أما المحكم أو المراجع فيقوم بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معلن ومحدد في أسواق الصرف المختلفة".

• تعدد الأسواق:

"تقتضي عمليات التحكيم أو المراجعة التعامل في أكثر من سوق واحد للصرف، أما عمليات المضاربة فيمكن أن تتم في سوق واحد للصرف".¹

✓ المراجعة في أسعار الفائدة:

"إن الاختلاف في معدلات الفائدة بين الدول يؤدي إلى تحويل الأرصدة السائلة من مركز نقدي ذو معدل فائدة منخفض، إلى آخر يطبق معدل الفائدة مرتفع، حيث يستدعي ذلك تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية مع القيام بعملية التغطية الآجلة ضد مخاطر الصرف، فالهدف من المراجعة على أسعار الفائدة هو توزيع الأموال بين المراكز المالية المختلفة من أجل تحقيق أعلى معدل عائد ممكن، بينما يقوم في نفس الوقت بتجنب مخاطر سعر الصرف الأجنبي".²

ثالثاً: سوق مقايضة العملات:

"تعني كلمة swap المبادلة، وقد ظهرت لأول مرة على الساحة الدولية خلال الستينات للتعبير عن طريقة لتحسين أسلوب تسوية المبادلات الدولية باستخدام ما عرف باسم عملات المبادلة swapping currencies لا سيما بين الدول النامية سواء فيما بينها أو بينها وبين دول الكتلة الشرقية".³

فالمبادلة هي التي تجمع مبادلة العملات بين العمليات الفورية والعمليات الآجلة، حيث تمثل العملية الأولى تبديل عملة في السوق الفوري، أما الثانية فهي استبدال عكسي لنفس العملة لتاريخ مستقبلي، وعمليات المبادلة الأكثر استعمالاً هي: اليوم - غدا - بعد غد - أربعون إلى 72 ساعة، 3، 6، 12، 2، 1، شهر، ويمكن أن تمتد إلى 5 سنوات.

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 42.

² - سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد ترجمة محمود حسن حسنى، " النقود والتمويل الدولي "، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 42.

³ - محمد كمال الحمزاوي، " سوق الصرف الأجنبي "، الناشر، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 232.

وبمعنى آخر فإن عمليات المبادلة تتضمن تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء وآخر عقد بيع، بحيث أن قيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية.

ويسمى الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع بسعر المبادلة أو هامش السعر الآجل، وهي قيمة العلاوة، ويعبر عنه بالنقطة، وسعر المبادلة لا يمثل سعر الصرف، وإنما يمثل الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل للعملة (فرق سعر الصرف).

"حيث يعتبر سوق مقايضة العملات امتداداً للسوق الآجل، ومقايضة العملات عبارة عن "عملية تؤمن لعون اقتصادي إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة، وبالتالي فإن عملية المقايضة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقاً، وعلى عكس أصحاب المعاملات نقداً لأجل، فإن مستخدم المقايضة لا يتحمل مخاطر الصرف.

وعملية المقايضة أداة ملائمة للتوظيف الظرفي لفائض عملة غير مطلوبة مباشرة، وبالنسبة للبنك تعتبر وسيلة مفيدة لتغطية المعاملات لأجل.

وتسمح عملية المقايضة للطرفين المتقابلين بالاستفادة من فارق النقاط (علاوة أو حسم) الناجم عنهما، ورغم أن مواعيد التسليم يتم Le taux de SWAP. ويطلق على نقاط العلاوة أو الحسم معدل المقايضة تحديدها بشكل حر فإن هناك معاملات نمطية تتم في هذا السوق، هي¹:

✓ شراء عملة (أو بيعها) نقداً ثم بيعها (أو شراؤها من جديد) في آن واحد، على أن يتم التسليم بعد أسبوع، شهر أو ثلاثة أشهر.

✓ شراء عملة (أو بيعها) على أن يتم التسليم في اليوم الموالي، وفي ذات الوقت يتم بيعها (أو شراؤها) في وقت لاحق (ثلاثة أشهر مثلاً).

✓ شراء عملة (أو بيعها) ويتم التسليم في وقت لاحق (شهران مثلاً) ثم تباع (أو تشتري) في وقت لاحق (ثلاثة أشهر مثلاً).

والعملات الهامة هي التي تكون في العادة موضوع مقايضة، وهي التي تنشط في السوق لكثرة استخدامها من قبل المؤسسات والبنوك في معاملاتها التجارية أو في عمليات التمويل مثل: الين/دولار، الأورو/دولار، الجنيه/دولار، فرنك/مارك².

رابعاً- سوق الخيارات:

"تعتبر هذه السوق أداة لتمكين صاحب وضعية الصرف المفتوحة على المخاطر من الحق في شراء (خيار شراء³) أو بيع (خيار بيع⁴) مقابل دفع عمولة وحسب سعر محدد سلفاً، خلال فترة معرفة بتاريخ استحقاق محدد. ويعرف الخيار في العملات بأنه عقد قانوني بين طرفين، الطرف الأول "مشتري الخيار" والطرف الثاني "بائع الخيار" حيث يتم بموجب هذا العقد أن يكون للطرف الأول الحق في أن يشتري إذا ما رغب من الطرف الثاني، أو أن يبيع إذا ما رغب للطرف الثاني أصلاً أو كمية معينة من عملة ما بسعر معين في تاريخ معين وخلال فترة زمنية معينة حسب الاتفاق مقابل عمولة (علاوة) يدفعها الطرف الأول للطرف الثاني⁵.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-114.

² - نفس المرجع، ص 114.

³ - خيار الشراء: هو ذلك الخيار الذي يعطي لصاحبه الحق في مبلغ معين من العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية بسعر معين وفي أجل استحقاق محدد مسبقاً.

⁴ - خيار البيع: هو ذلك الخيار الذي يعطي لصاحبه الحق في بيع مبلغ معين من العملة الصعبة مقابل العملة المحلية بسعر معين وفي تاريخ استحقاق معين مسبقاً.

⁵ - الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 110.

المطلب الثالث: أهم العملات الصعبة المتداولة دولياً

1. الدولار الأمريكي:

"الدولار عملة دولية يمكن استخدامها من قبل غير مقيم في الولايات المتحدة. وبالتالي تصبح عملة دولية عندما يتم نقلها من قبل مقيم إلى غير مقيم"¹، "حيث يعتبر الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأولى في العالم ويعزى ذلك إلى أنه أكثر العملات استعمالاً في تمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، كما أنه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية بالإضافة إلى أنه عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى"².

ويستمد هذه الأهمية من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20.7% من الناتج المحلي العالمي، 15.2% من الصادرات العالمية، ويستخدم الدولار في تسوية 51% من التجارة العالمية، وكذلك بـ 45% في إصدار السندات الدولية، ويسيطر على 50% من هيكل ديون الدول النامية و 60% من احتياطات الدول من العملات الصعبة.

2. الأورو الأوروبي:

"منذ عام 1999 تم طرح الأورو وسط توقعات بشأن دوره الدولي في المستقبل، ودخلت حيز التنفيذ إلى الأسواق عام 2002 بل أن هناك توقعات تشير إلى أنه في يوم ما سيسجل محل الدولار الأمريكي الأورو، باعتباره أكثر العملات الارتكازية أهمية، وليس هناك شك في أن بدء استخدامه كان ناجحاً تقنياً، ورسخ الأورو بسرعة وحزم وضعه باعتباره ثاني أهم عملة دولياً في العالم وأصبح بروزه الدولي لا يتجاوز تراث العملات الأوروبية التي حل الأورو محلها فحسب، ولكن يتجاوز مركز الجنيه الإسترليني والين الياباني والفرنك السويسري، وعلى الرغم من أن البنك المركزي الأوروبي لا يسعى بنشاط للترويج للأورو في الخارج إلا أنه حقق تقدماً في المعاملات المالية الدولية وأقل من ذلك في معاملات التجارة الدولية"³.

"ويأتي هذا إحلالاً للعملات الأوروبية الهامة مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 21% من احتياطات الدول من العملة الصعبة سنة 1983 وللموقع الجديد في الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تمثله أرض اليورو Euroland حيث تمثل 20% من الناتج المحلي العالمي و 7% من التجارة العالمية"⁴.

3. الين الياباني:

"هو عملة اليابان، فقد كان الين الياباني أداة ووسيلة، ومحور سياسات نقدية وتمويلية نشطة لتحقيق النهضة اليابانية الحديثة، والقائمة على التنوع والتعدد ونمو وتوسع نقدي متزايد، وتحقيق التوظيف لعوامل الإنتاج، كما يحتل الين الياباني مركزاً مكنه من جذب المستثمرين من خلال مستويات أسعار الفائدة المنخفضة كما يعتبر ذو سيولة عالية وسريع التأثير بسوق الأوراق المالية اليابانية"⁵.

"حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و 8% من التجارة العالمية"⁶.

4. الجنيه الإسترليني:

"احتل الجنيه الإسترليني عقب الحرب العالمية الأولى مكانة الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية، وما كان على

¹ - Michel LELART, "comment le dollar devient il une monnaie internationale ?", revue d'économie financière, P 266.

² - بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، سنة 2009، ص 104.

³ - أكسل بيرتوس وآخرون، "اليورو الأكثر عالمية دائماً"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 01، مارس 2007، ص 46. الموقع: <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2007/03/pdf/bertucha.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2018/12/11.

⁴ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

⁵ - محسن الخضري، "اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص 195.

⁶ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

الدول لتمويل تجارتها الخارجية إلا أن تحصل على الذهب أو الإسترليني لتسديد التزاماتها الدولية، تلك الظاهرة حققت بفضل تدفق الاستثمارات من إنجلترا وتدفق الواردات إليها، وبما تسبب لإنجلترا من ظروف داخلية وتطور اقتصادي صناعي هائل وثقة عالمية، وهذا الدور للإسترليني لم يستند أساسا إلى قدرات الجهاز الإنتاجي البريطاني بقدر استناده إلى سمعة إنجلترا وسيطرتها الاستعمارية آنذاك، كما أن الإسترليني لم يكن يستند إلى الذهب إلا نظريا، حيث كان الاحتياطي الذهبي لبنك إنجلترا ضئيلا بالنسبة لحجم إصدار الإسترليني، ومع الحرب العالمية الأولى برزت الظروف الخالقة لعدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي في إنجلترا، مما دفع تلك الدول إلى الخروج عن قاعدة الذهب وفشلت العودة إلى تلك القاعدة ما بين 1930-1931 وانتهت نهائيا إمكانية تحويل الإسترليني إلى ذهب، وأصبح عملة ورقية بحتة، ثم في أعقاب الحرب العالمية الثانية تعرض الإسترليني لآزمات متعاقبة نتيجة للخسائر التي تحملتها إنجلترا ونتيجة للأعباء الإضافية للحرب، مما نتج عنه هبوط الرصيد الذهبي لإنجلترا وتحويلها إلى دولة مقترضة، وانخفضت قيمة الإسترليني الذي توالى عليه التخفيضات الرسمية في عام 1947-1967، كل ذلك أثر في النهاية على المركز الفني للإسترليني كعملة ارتكازية وكوسيلة أساسية للدفع، وأجبره على التخلي عن مكانة الصدارة لصالح الدولار الأمريكي¹.

فهو لا يزال خارج العملات المنظمة لليورو وتظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار حيث 1 جنيه إسترليني = \$1.58 أمريكي.
5. الفرنك السويسري:

"وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دوليا، فضلا على كون سويسرا ساحة مالية كبيرة، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية وابتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية حيث 1.16 فرنك سويسري = \$1 أمريكي. وهناك عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي، الدولار الأسترالي والريال السعودي²."

يمكن عرض التسعيرة عملة مقابل عملة أخرى، ويمكن أن يتم عرض التسعيرة بشكل متقاطع والتي يتم حسابها بمقارنة تسعيرة عملتين بالنسبة لعملة أخرى تؤخذ كأساس، وتكون في العادة الدولار الأمريكي.

مثلا: 1 دولار = 5,358 فرنك فرنسي.

1 دولار = 1,307 فرنك سويسري.

إذن يحسب سعر صرف الفرنك السويسري بالنسبة للفرنك الفرنسي على النحو التالي:

1 فرنك سويسري = $1,307/5,358 = 4,307$ فرنك فرنسي.

المطلب الرابع: التوازن في أسواق الصرف الأجنبي

"يتحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي عند مساواة الطلب على عملة معينة مع عرضها مقارنة بعملة أجنبية أخرى"³.

أ- الطلب على الصرف الأجنبي:

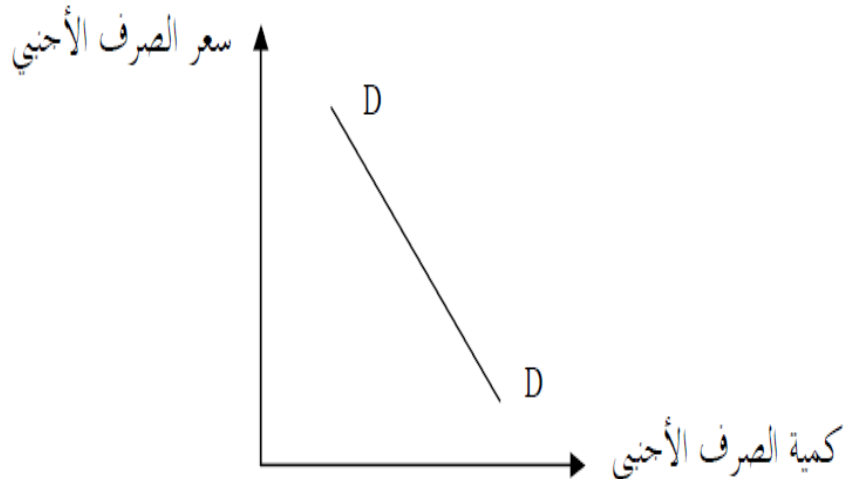
¹ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص ص 158-159.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

³ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 311.

"يتضح الطلب على الصرف الأجنبي باختلاف الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية عند أسعار الصرف المختلفة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية على سعر الصرف وكما هو الحال في جميع السلع فإن الكمية المطلوبة من عملة معينة في لحظة زمنية معينة سوف تزداد بانخفاض السعر، أي بانخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى، وبذلك فإن منحنى الطلب سيكون متجهها نحو الأسفل ليعبر عن هذه العلاقة العكسية"، وهذا ما يوضحه التالي:

الشكل رقم 9 يمثل الطلب على الصرف الأجنبي



المصدر: مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، داروائل للطباعة و

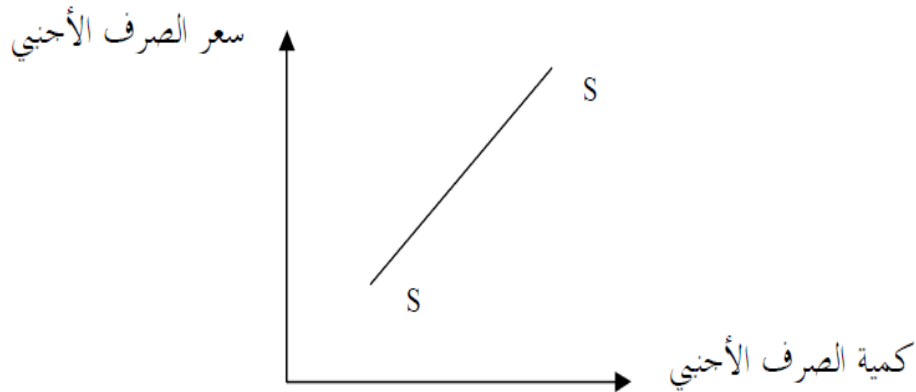
النشر، عمان، 2004، ص 383

ومنه نلاحظ أنه هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الأجنبي و كمية الصرف الأجنبي فكلما زاد سعر الصرف الأجنبي تنخفض قيمة الكمية المطلوبة والعكس صحيح.

ب- العرض من الصرف الأجنبي:

يمثل العرض الأجنبي الكميات المختلفة من الصرف الأجنبي التي ستعرض عند أسعار الصرف المختلفة بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على العرض، وتمثل مصادر العرض العمليات التي تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، ويعتمد العرض من هذه المصادر إلى حد كبير على قرارات الدول من السلع والخدمات التي ترغب الدول الأخرى في استيرادها، وكذلك تعتمد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتمويلات إلى داخل البلد على القدر الذي ترغب الدول الأخرى في تقديمه إلى هذه الدولة.

الشكل رقم 10 يمثل عرض الصرف الأجنبي



المصدر: مجيدعلي حسين وعفاف، مرجع سبق ذكره، ص 384

يوضح الشكل أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي وبين الكمية المعروضة منه، بحيث كلما زاد سعر الصرف الأجنبي في دولة ما تزيد الكمية المعروضة منه في تلك الدول. وهذا يعني أن ارتفاع سعر الصرف في دولة ما يترتب عليه انخفاض سعر الصرف في الدول الأخرى، وبالتالي تصبح أسعار السلع والخدمات في هذه الدول أرخص بالنسبة للدول الأخرى، وبذلك يطلب المزيد من هذه السلع من قبل الأجانب، وتزيد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي، وبذلك يكون منحنى عرض الصرف الأجنبي متجه نحو الأعلى ليوضح العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والسعر.

أ- توازن سوق الصرف الأجنبي:

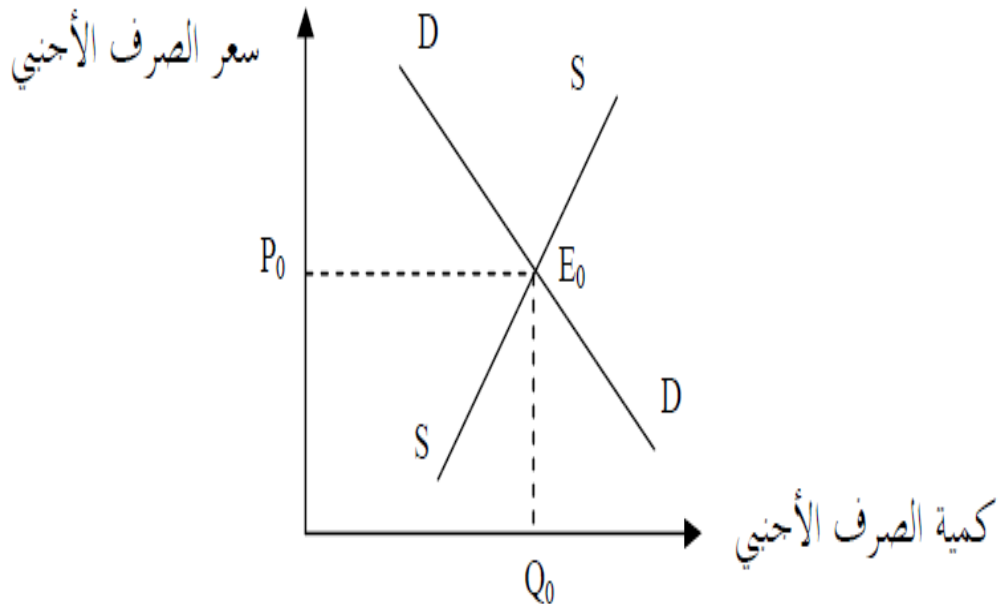
"سعر الصرف التوازني هو توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة"¹.

"حيث أنه يمكن الوصول إلى المستوى التوازني في سوق الصرف الأجنبي وذلك بتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند سعر معين للصرف الأجنبي يعرف بسعر الصرف التوازني. ويقصد بسعر الصرف التوازني: " ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب في السوق عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات، بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية"². وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹- بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

²- حمدي عبد العظيم، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة"، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص 39.

الشكل رقم 11 يمثل توازن سوق وسعر الصرف التوازني

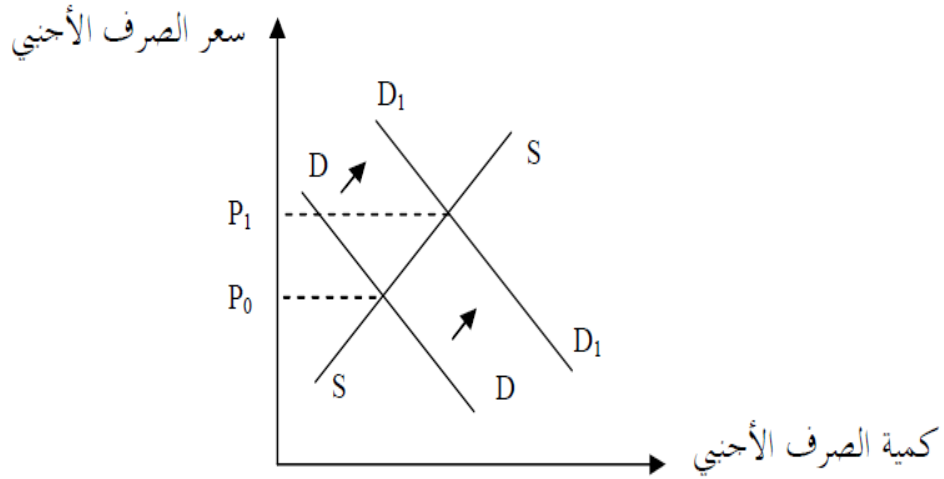


المصدر: مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 385

عند تقاطع منحنى العرض من الصرف الأجنبي والطلب من الصرف الأجنبي في النقطة E_0 عند سعر الصرف التوازني P_0 والكمية المعروضة والمطلوبة من الصرف التوازني Q_0 يتحدد السعر التوازني والكمية التوازنية من الصرف الاجنبي.

إذا افترضنا تغير أحد العوامل التي افترضناها ثابتة وليكن زيادة الدخل المحلي في الدولة مما يترتب عليه زيادة في الطلب على الواردات، ومن ثم زيادة الطلب على العملة الأجنبية، مما يترتب عليه انتقال منحنى الطلب إلى الأعلى إلى جهة اليمين وهذا سوف يوصلنا إلى نقطة توازن جديدة وسعر وكمية توازن جديدة كذلك، حيث تزيد الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي على الكمية المعروضة منه، وسوف تستجيب السوق الحرة لفائض وعند هذا الطلب على العرض الأجنبي وذلك بارتفاع سعر الصرف حتى يصل إلى السعر التوازني الجديد P_1 وعندها يعود السعر إلى التوازن في سوق الصرف الأجنبي مرة أخرى، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 12 يمثل أثر زيادة الدخل المحلي على توازن سوق الصرف الأجنبي



المصدر: مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 386

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف من المفاهيم التي نتجت عن التبادل التجاري بين الدول وحاجتها في تقييم سلعها وخدماتها لتسهيل العمليات الاقتصادية فيما بينها حيث ظهرت العديد من أنواع سعر الصرف مع مرور الوقت، تم تحديدها وتقييمها بالعديد من العوامل الكلية التي تؤثر عليها، كما أن اختيار نظام صرف عن آخر لا يتم نظرياً على أساس سلبيات وإيجابيات كل نظام وإنما تحكمه الظروف الداخلية والخارجية لكل دولة، حيث يكون النظام المعتمد يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة.

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب ثم نظام الرقابة على الصرف وانتهت اليوم إلى نظام الصرف العائم،

أما سوق الصرف للعملات فهو سوق غير منظم، أي سوق موازي يقصد بذلك أنه لا يوجد مكان محدد يتم فيه التعامل على العملات المختلفة، إذ يجري التعامل من خلال شبكة اتصال عالمية للتجار الأساسيين في تلك السوق وهي عادة البنوك التجارية الكبيرة والبنوك المركزية، ومن أبرز المراكز نيويورك ولندن وطوكيو وباريس وسنغافورة وهونغ كونغ، ومع هذا يوجد استثناء على تلك القاعدة ففي أوروبا يوجد عدد محدود من الأسواق المنظمة للعملات، بما يفي وجود مكان محدد يتم فيه التعامل. وتكمن الوظيفة الأساسية لسوق الصرف الأجنبي في أنها تحوي الأرصدة النقدية أو القوة الشرائية من قطر وعملة إلى قطر آخر وعملة أخرى.

الفصل الثاني:

التجارة الخارجية والميزان التجاري

الفصل الثاني: التجارة الخارجية والميزان التجاري

تمهيد:

شكلت التجارة منذ القدم محور اهتمام وتفكير الحكومات والاقتصاديين الأوائل على المستوى الإقليمي والدولي، حيث ساعدت الأحداث المتعاقبة كتقدم وسائل النقل والمواصلات، وظهور الثورة الصناعية وكذا ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على نمو وتطور التجارة الخارجية. ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها هذه الأخيرة لما لها من علاقة وطيدة مع جميع المتغيرات، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فقد سعت دول العالم للتوسع فيها والتوجه نحو الاتحاد والتكامل الاقتصادي عن طريق اتباع سياسات تجارية من شأنها زيادة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والمدفوعات الدولية والتخصص الإنتاجي، ونتيجة لذلك فقد أصبح من الضروري التعامل بحذر مع هذه التحولات، وذلك بتبني سياسة اقتصادية تقوم على أسس سليمة لمواجهة أي صدمة قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

إن هذه العلاقات الاقتصادية التبادلية القائمة بين الدولة وبقية العالم الخارجي، ينتج عنها استحقاقات مالية ونقدية يتعين تسويتها عاجلا أو آجلا، سواء كانت هذه الدولة دائنة أو مدينة، يهملها أن تعرف مالها من حقوق و ما عليها من التزامات اتجاه العالم الخارجي. وقصد ترتيب أمورها وتنظيم كل عملياتها التي تمت بينيا وبين الطرف الخارجي، فلا بد عليها أن تعد بصفة دورية سجلا وافيا يبين لها جميع حقوقها وديونها الناشئة عن علاقتها الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، والتي يمكنها من اظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، والمساعدة في ادارة الاقتصاد بصورة فعالة، وكل هذا يسمى بميزان المدفوعات.

يعتبر الميزان التجاري جزء من أجزاء ميزان المدفوعات حيث يعبر عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي. ويلعب دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي والخدماتي. وترتبط التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات لاسيما من المواد المصنعة عالية التقنية ونصف المصنعة والمواد الغذائية، أو بالصادرات لاسيما من المحروقات. إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي وارتبطت تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات (البتروال والغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان، فالميزان التجاري مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وبالتالي رفع رصيده كان أهم أهداف الإصلاحات التي ارتبطت بها لأن رصيده يمثل أساس رصيد ميزان المدفوعات.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الثاني من الدراسة النظرية وذلك من خلال تقديم قراءة نظرية للتجارة الخارجية وكذا ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

المبحث الأول: قراءة نظرية للتجارة الخارجية

المطلب الأول: مدخل للتجارة الخارجية

أولاً: تعريف التجارة الخارجية

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها.

تعريف 1: "تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات"¹.

تعريف 2: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة والمتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"².

تعريف 3: "هي اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أو حماية) وتعبّر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق"³.

تعريف 4: إن التعريف الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية، هو أن التجارة الخارجية تمثل أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة، ويعتبر هذا التعريف المحدد لاستقلالية التجارة الخارجية كأحد فروع علم الاقتصاد، كذلك يبين تأثير التجارة الخارجية على مكونات الاقتصاد من خلال دراسة فروعها المختلفة، ودراسة تأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أما الصفقات التجارية التي تشملها التجارة الخارجية، يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- تبادل السلع الملموسة: كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية؛
- تبادل الخدمات: كالخدمات السياحية، خدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية؛
- حركة رؤوس الأموال: المعاملات المالية الدولية المتعلقة بالقروض والاستثمارات الأجنبية؛
- تبادل عناصر الإنتاج المختلفة: المتمثلة بانتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر سواء باستقطاب الكفاءات، أو بالهجرة الاختيارية بحثاً عن عمل بأجر مرتفع.

• الفرق بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية:

✓ التجارة الخارجية: تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجارياً، أو بين مجموعة من الدول فيما بينها.

✓ أما التجارة الدولية: تشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة⁴.

¹ - حسام علي داود وآخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2002، ص 13.

² - بن عبد العزيز سمير وآخرون، "أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية دراسة تحليلية للفترة 2001-2016"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، ص 121.

³ - فراس الأشقر، مقدمة في التجارة الدولية، المحاضرة الأولى حول التجارة الدولية لطلاب السنة الثالثة، جامعة حماة كلية الاقتصاد، 10/03/2017، ص 3.

⁴ - حسام علي داود وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 14-15.

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها:

- ✓ تلعب دوراً هاماً في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محلياً من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير؛
- ✓ تؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي¹؛
- ✓ تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض؛
- ✓ تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار²؛
- ✓ ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية باعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري؛
- ✓ تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص والتقسيم الدولي للعمل؛
- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب³.

ثالثاً: أسباب قيام التجارة الخارجية

- إن دول العالم ترتبط فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ من خلال تبادل السلع والخدمات، وإذا ما أردنا أن نبحث عن الأسباب التي أدت إلى قيامها فيمكننا أن نرجع إلى الأسباب الآتية:
1. تحقيق الاكتفاء الذاتي : عند قيام الفرد أو المجتمع بإنتاج سلع معينة وجد بأن هناك قسماً منها يسد حاجته ويزيد عنها لذا أخذ يفكر في كيفية التخلص منه، وبالتالي نشأت الحاجة إلى التبادل، فبقدر ما يوجد فائض في سلعة معينة عند فرد أو مجتمع معين فإنه يوجد فائض أيضاً في سلع وخدمات أخرى لدى المجتمع أو الفرد في المقابل، فأصبحت عملية مبادلة السلع والخدمات الفائضة لدى كلا الطرفين تحقق مصلحة كلا الطرفين باعتبارهما يحصلان على سلع جديدة ويحصلان من الفائض في نفس الوقت وبالتالي زيادة الإشباع من السلع؛
 2. الحاجة في العلاقات الاقتصادية الخارجية : بما أن هناك توزيع غير متكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة بما فيها الظروف المناخية (الأمطار، درجات الحرارة، ونوع التربة) والموارد المعدنية والبشرية والرأسمالية والمستوى

¹ - طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 14

² - رشاد العصار وآخرون، "التجارة الخارجية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000، ص 1.

³ - محمد مبارك مصطفى الإمام، "قيمة العملة المحلية في السودان وأثرها على الميزان التجاري للفترة 2005-2014"، كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا، جامعة

الخرطوم السودان، الموقع الإلكتروني: http://www.alshargahlia.edu.sd/journal/pdf/ver_4/s4_1.pdf، تاريخ الاطلاع: 2019/02/02 ص 8.

التكنولوجي والكفاءات الإدارية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرات الدولة على الإنتاج (اختلاف ظروف الإنتاج) إذ أن هذه الاختلافات بين الدول تجعل هنالك اختلافات في إمكانيات الدول في إنتاج السلع والخدمات بمعنى أن أي دولة لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي. فمنطق الحاجة هنا يفترض نفسه في أغلب الأحوال التي تتجلى فيها رغبة أي دولة في الحصول على سلع عن طريق استيرادها ومن ثم رغبة أي دولة في تلقي الطلبات على سلعها عن طريق تصدير الفائض من إنتاجها إذ يمكن القول ان التجارة الخارجية تتيح لكل دولة أن تستغل مواردها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة أي الحصول على أكبر ناتج ممكن من خلال استعمال هذه الموارد؛¹

3. التخصص الدولي: يرجع التخصص في جانب منه إلى عوامل جغرافية تتمثل في اختلاف ظروف الطقس والمناخ والتربة، واختلاف الموارد الطبيعية وتوزيعها بين الدول، إذ إن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كميّاً في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التوزيع المتكافئ للثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يجب على كل دولة أن تختص في إنتاج تلك السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف نسبية أقل وبكفاءة عالية:

4. اختلاف تكاليف الإنتاج: إن تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دفع لقيام التجارة بينها وبالذات الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير.²

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

التجارة الحرة هي الليبرالية المطبقة على التجارة الخارجية، فهي تتعلق بإزالة العقبات التي تحول دون تداول الثروة بما في ذلك الرسوم الجمركية المرتفعة، الحصص، دعم الصادرات. هذه النظريات ترى أن البلدان يجب أن تتخصص في الإنتاجات التي تكون التكاليف أقلها. فتقسيم العمل الدولي الناتج يجعل من الممكن الوصول إلى الوضع الأمثل". يمكن عرض أهم النظريات كالآتي:

➤ أولاً: نظرية التجارة الخارجية الكلاسيكية

أ. نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

"يعتبر (آدم سميث 1723-1790) أول اقتصادي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، وأظهر أن درجة تقدم الدول يتوقف على الدخل القومي، وأعتبر التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، وفقاً لنظرية القيمة المبنية على العمل. والفرضية الضمنية هنا: أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد، وبالتالي فإن تكلفة العمل تقيس تكلفة الإنتاج الإجمالية"³.

وقد أبرز آدم سميث فوائد التخصص والتبادل الدولي، ويرتكز تحليله على المزايا المطلقة للتكاليف التي قد تمتلكها دولة ما في بلد آخر، أي بلد له مصلحة في التخصص في إنتاج السلع التي تكون تكاليف تصنيعها أقل منها في الخارج وفي

¹ - سعد علي الجبوري، علي فارس مانع العزاوي، تحليل أثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة (2005-2015)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، الصادرة عن جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد الثالث، من سنة 2017، ص 223.

² - نفس المرجع، ص 223-224.

³ - علي حاتم القريشي، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الضياء للطباعة، العراق، الطبعة الأولى، 2014، ص 63.

الاستيراد تلك التي تكون تكاليفها أعلى، وهذا التخصص يسمح بتحقيق إنتاج على مستوى عالمي حيث يتم إنتاج السلع حيث تكون التكاليف هي الأدنى، ويضع تقسيما دوليا للعمل بين الدول المختلفة¹.

مثال 1: لدينا الجدول التالي يمثل كميات إنتاج سلعتي القمح وقصب السكر في كل من الجزائر والسودان كالآتي:

الجدول رقم 6 يمثل كميات إنتاج سلعتي القمح وقصب السكر في كل من الجزائر والسودان

| القمح X | قصب السكر Y | |
|---------|-------------|---------|
| 80 | 50 | الجزائر |
| 40 | 80 | السودان |

المصدر: من إعداد الباحثة

✓ لإيجاد الميزة النسبية نقارن إنتاج السلعة في الدولتين.

- الجزائر لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح لذلك تخصص في إنتاج وتصدير القمح X.

- السودان لديها ميزة مطلقة في إنتاج قصب السكر لذلك تخصص في إنتاج وتصدير قصب السكر Y.

مكاسب العالم من التجارة:

✓ قبل قيام التجارة

- الجزائر: 130

- السودان: 120

ومنه إنتاج العالم هو 250.

✓ بعد قيام التجارة

- الجزائر: $160=2 \times 80$

- السودان: $160=2 \times 80$

ومنه إنتاج العالم هو 320.

✓ المكاسب: هي 70 ومنه نلاحظ أن الإنتاج العالمي تزايد والتبادل التجاري عاد بالفائدة على الجميع.

ب. نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو 1772-1823:

لقد كانت بداية نظرية الميزة النسبية على يد (ريكاردو) عام 1772-1823 في كتابه "الاقتصاد السياسي والضرائب" حيث يرى

ريكاردو أن اختلاف النفقات المطلقة ليس كافيا لقيام التجارة الدولية وأنه يلزم اختلاف النفقات النسبية "لقيامها" حيث

أن قيام التجارة الدولية يكون على أساس تباين التكاليف النسبية وليس المطلقة¹.

¹ -Razafindramanana Olivaso Miaranirainy, "variabilité du taux de change, flux commerciaux, croissance économique: le cas de Madagascar", thèse pour l'obtention du grade du docteur en sciences économiques, spécialité économie monétaire –économétrie, université de pau et des pays de l'Adour, académie de bordeaux, 2015, P 43-44

² - النفقات النسبية يقصد بها أحد معنيين مترادفين (أ) النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين أو (ب) النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل البلد الواحد

"ينص مبدأ الميزة النسبية على أن كل دولة ستستفيد إذا تخصصت في إنتاج وتصدير السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبياً وبالعكس ستستفيد كل دولة إذا ما استوردت السلع التي تنتجها بتكلفة أعلى نسبياً، وبالتالي هذه النظرية هي بسيطة في جوهرها، وهي تنطبق على أي تخصص، وليس فقط على التجارة بين دولتين أو شعبين، وكمثال على هذا، حالة أخذ أفضل محامية في المدينة التي هي في الوقت نفسه أفضل طابعة في المدينة فكيف يجب أن تقضي هذه المحامية وقتها؟ هل يجب عليها أن تكتب مرافعتها القانونية وتطبعها بنفسها؟ أم تترك الطباعة لسكرتير، من الواضح أنه يجب على المحامية أن تركز على النشاط القانوني، حيث أن الإفادة من مهاراتها النسبية أو المقارنة أكبر، رغم تفوقها المطلق في كلا المجالين أو أنظر إلى الموضوع من زاوية السكرتيرة، فهي طابعة جيدة، لكن القيام ببحث قانوني سيحتاج لجهد كبير في أفضل الأحوال أو مستحيلاً في أسوأ الأحوال، فهي قطعاً أقل كفاءة من المحامية سواء في البحث القانوني أو الطباعة، لكنها أكثر كفاءة نسبياً أو مقارنة في الطباعة. وفق هذا السيناريو يتحقق أكثر قدر من الكفاءة حين يتخصص المحامي في العمل القانوني وتركز السكرتيرة على الطباعة، إن أفضل الأنماط الإنتاجية في التخصص وأكثر نسبياً أو مقارنة من الدولة الأخرى فيها، وهذا يفترض ضمناً أن قطعاً أقل كفاءة من الآخرين بعض الناس أو الدول قد يتخصصون في مجالاً بالتأكيد فإن كل شخص أو بلد سيجد إفادة نسبية في بعض السلع وعدم إفادة نسبية في سلع أخرى، وعندما يتخصص كل فرد أو كل بلد بالمهنة التي يعملان فيها تستفيد الأطراف كلها من خلال التخصص والتبادل التجاري"².

وقامت هذه النظرية على جملة من الفروض نذكر منها:

- التجارة الدولية بين دولتين وقائمة على سلعتين فقط؛
 - العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد في العملية الإنتاجية، ووحدات العمل متماثلة في كلا الدولتين؛
 - تعد المنافسة كاملة في كل من الصناعتين وفي كل من الدولتين؛
 - حرية انتقال عامل الإنتاج من صناعة إلى أخرى داخل الدولة، وعدم إمكانية انتقاله من دولة إلى أخرى؛
 - عدم وجود تكاليف نقل بين الدولتين وقيود مفروضة على حركة المبادلات الدولية؛
 - الإنتاج في الدولتين خاضع لثبات التكاليف؛
- وان كانت نظرية (ريكاردو) قد أوضحت طريقة التبادل، إلا أنها لم تحدد النسبة التي يتم بها تبادل السلع بين الدول، فقد ركز على جانب عرض التكاليف في التجارة الدولية، ولم يول اهتماماً لجانب الطلب.

¹- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003، ص 73.

²- عزيزي أحمد عكاشة، الأجهزة والإجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 4، ص ص 245-246.

مثال 2:

الجدول 7 يمثل وحدات العمل التي يتطلبها إنتاج السكر والشاي في كل من البرتغال وإنجلترا

| الشاي y | السكر x | |
|---------|---------|----------|
| 90 | 80 | البرتغال |
| 100 | 120 | إنجلترا |

المصدر: من إعداد الباحثة

أ. وفقا لأدم سميث لا تقوم التجارة، لأن البرتغال لديها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين (العمل أكثر كفاءة في البرتغال) ففي الجدول ساعات عمل والساعات الأقل تعني ميزة مطلقة وكفاءة أعلى.

ب. تخصص كل دولة والميزة النسبية: لإيجاد الميزة النسبية نقارن التكلفة الأقل في الدولتين.

0,9=90/80 تكلفة إنتاج وحدة من x في البرتغال.

1,12=100/120 تكلفة إنتاج وحدة من x في إنجلترا.

1,12=80/90 تكلفة إنتاج وحدة من y في البرتغال.

0,83=120/100 تكلفة إنتاج وحدة من y في إنجلترا.

ج. مكاسب كل دولة من التجارة:

البرتغال: تخصصت في إنتاج X تكلفها 80 ساعة عمل

استوردت Y كانت ستكلفها 90 ساعة عمل

ومنه وفرت 10 وحدات عمل

إنجلترا: تخصصت في إنتاج X تكلفها 100 ساعة عمل

استوردت Y كانت ستكلفها 120 ساعة عمل

ومنه وفرت 20 وحدة عمل

نلاحظ أن دافيد ريكاردو افترض أن:

- شروط التبادل التجاري بين الدولتين تتم على أساس 1:1؛

- السلعة التي يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاجها هي نفس السلعة التي تكلف عمل أقل؛

ج. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806 – 1873) (Jon Stuart Mill):

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو التبادل الدولي، فوفقا لهذه النظرية التي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية.

ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب، ويتحدد معدل التبادل الدولي هذا بحددين:

- الحد الأول: هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى؛
- الحد الثاني: هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، وبطبيعة الحال فإن كل معدل من هذين المعدلين الداخليين إنما يتكون على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة الواحدة¹.

"لم تنطرق نظرية الميزة النسبية لريكاردو إلى تحديد قيمة كل من السلعتين المتبادلتين دولياً، وإلى كيفية توزيع المكاسب بين الدول، وهذا هو مضمون نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل، حيث شرح نظريته بافتراض وجود حجم معين من العمل في كل دولة تنتج أحجاماً مختلفة من الناتج، وبالتالي فمناقشته تتركز حول الكفاءة النسبية للعمل، وتعتمد صياغة هذه النظرية على أساس الطلب المتبادل وهو طلب كل دولة على سلع وخدمات الدولة الأخرى ولقد ركز جون ستيوارت ميل على معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل، كما نبه إلى ضرورة التفرقة بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي"².

➤ ثانياً: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

"إذا كانت نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية قد تركت الأساس الذي قامت عليه في الميزة المطلقة، لتتركز على الميزة النسبية التي بدأها ريكاردو وأضاف عليها أسلافه الكثير من التعديلات، فإن النظريات التي اعتاد الاقتصاديون أن يسمونها بالنظريات الحديثة في التجارة الخارجية التي قامت على أساس العنصر الإنتاجي الوفير، لم تتحرر تماماً من الأسس التي وضعها الكلاسيكيون باستثناء الاعتماد على عنصرين من عناصر الإنتاج هما: العمل ورأس المال بدلاً من العمل بوصفه عنصراً إنتاجياً وحيداً كما فعل كل من آدم سميث و David Ricardo و Jon Stuart Mill"³.

"اقتصرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية فاختلاف تلك النفقات يدعو إلى قيام التبادل الدولي، إلا أنها لم تتعرض للأسباب التي تدعو إلى اختلاف النفقات بين الدول مما استدعى وجود نظرية جديدة يرجع الفضل في صياغتها إلى الاقتصادي السويدي أولين وإن كان قد اعتمد على أفكار مواطنه هكشر مما أدى إلى تسمية هذه النظرية إلى نظرية هكشر-أولين".

1. نظرية "هكشر-أولين": وقد بنى أولين نظريته على أساس فكرة التخصص الدولي والذي أرجعه إلى توفر عاملين⁴:

العامل الأول: وفرة وندرة عوامل الإنتاج

تختلف الدول فيما بينها من ناحية توفر عناصر الإنتاج المختلفة، فتوفر الأرض في بعض الدول دون توفر العدد اللازم من الأيدي العاملة والقدر اللازم من رؤوس الأموال، ومن البلاد ما تتوفر لديها نسب من العمال ورؤوس الأموال والموارد

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 14-15.

² عبدات مراد، التبادل الدولي بين طروحات نظريات التجارة الدولية وواقع المتغيرات الاقتصادية العالمية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 14، العدد 1، ص 42.

³ رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 17، 2013، ص 128.

⁴ أشرف أحمد العدلي، "التجارة الدولية"، مؤسسة طبعة للنشر والتوزيع، مصر القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 29-30.

الطبيعية، واختلاف نسب عناصر الإنتاج في الدول المختلفة يؤدي إلى اختلاف الأجور والمكافآت التي تحصل عليها عوامل الإنتاج.

العامل الثاني: تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج

رأينا أن اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في الدول المختلفة يؤدي إلى اختلاف الأجور والمكافآت التي تحصل عليها تلك العوامل وهذا بدوره يؤدي إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، وبالتبعية أثمان السلع مما يؤدي إلى قيام التبادل. "ومع ذلك فقد تقوم التجارة الخارجية بين بلاد لا تختلف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في كل منها، ويرجع ذلك إلى أن الانتاج قد يتخذ أشكالاً مختلفة في كل دولة فبعض الدول تتوسع في إنتاج بعض السلع- وعلى الاخص من المنتجات الصناعية- وبعض الدول تطبق التكامل الرأسي والأفقي مما يؤدي إلى تمتعها بمزايا الإنتاج الكبير وما يسببه من وفورات داخلية وخارجية. فتنخفض نفقات إنتاج السلع وبالتالي تنخفض أثمانها، ولا تلائم الظروف في بعض الدول الأخرى الإنتاج الكبير مما يؤدي إلى ارتفاع نفقات الإنتاج، وبينما نجد أن اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج يؤدي إلى قيام التبادل الخارجي بين دول تختلف في الموارد الزراعية أو الثروة المعدنية أو درجة كثافة السكان، نجد أن اختلاف حجم المشروعات وبالتالي نفقة الإنتاج يؤدي إلى قيام التبادل بين الدول الصناعية"¹.

2. لغز ليونتييف LEONTIEF :

قام الاقتصادي الأمريكي واسيلي ليونتييف بأول محاولة لاختبار نظرية هكشر أولين في عام 1953 باستخدام بيانات للولايات المتحدة تعود للعام 1947. وقد قام ليونتييف بقياس كميات العمل ورأس المال المستخدمة لإنتاج 1 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة، وإنتاج 1 مليون دولار من واردات الولايات المتحدة في جميع الصناعات.

ولاحظ في دراسة هيكل الصادرات والواردات الأمريكي ارتفاع الكثافة الرأسمالية في الواردات الأمريكية، وارتفاع

الكثافة العمالية في الصادرات الأمريكية، وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية هكشر-أولين، وقد عرف هذا باسم لغز ليونتييف².

الجدول 8 يبين البيانات الخاصة بلغز ليونتييف

| الواردات | الصادرات | |
|-------------|-------------|-------------------------------------|
| \$3,091,339 | \$2,550,780 | رأس المال (بأسعار 1947) |
| 911 | 182 | العمل (عمل رجل في السنة الواحدة) |
| 18200 | 14000 | رأس المال/العمل |

المصدر: الوليد نور الهدى كنة، "برنامج الاقتصاد الإسلامي" الاقتصاد الدولي"، منشورات جامعة السودان المفتوحة،

الطبعة الأولى 2014، ص 72.

¹ - أشرف أحمد العديلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

² - الوليد نور الهدى كنة، "برنامج الاقتصاد الإسلامي" الاقتصاد الدولي"، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الأولى 2014، ص 72.

✓ إن النتائج التي توصل إليها ليوننتف كانت في إطار نظرية (هكشر_ أولين) نفسها، كما أن النتيجة التي توصل إليها بأن الأذواق كانت متحيزة نحو السلع كثيفة رأس المال فارتفع سعرها، ودفع بالولايات المتحدة لتصدير سلع كثيفة العمل هذا يتعارض مع الافتراض الأساسي لنظرية هكشر- أولين في تماثل ظروف الطلب (تماثل الأذواق) كما أن ليوننتيف لم يأخذ في حسبان رأس المال البشري، واقتصر تفسيره على رأس المال المادي، كما أنه لم يقوم بحساب كثافة رأس المال في الواردات على أساس السلع المنتجة محلياً التي تنافس السلع المستوردة، كما لم يضع في اعتباره الموارد الطبيعية النادرة في الولايات المتحدة؛

✓ لا توجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع، والخدمات لسد الحاجة المحلية وإن وجدت، مثل هذه الدولة فإن التخصصية والتبادل سيزيدان من رفاهية الشعب¹؛

- فالتجارة الدولية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال، فطبقاً لتلك النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة وتنظيم، و إن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال ولذلك فإن أمريكا تصدر سلعاً ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعاً ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل².

3. نظرية رأس المال البشري (فيندلي و كيرزكوفسكي (FENDLEY/KIERKOWSKY) :

تتمثل إحدى المحاولات لتفسير ما لاحظه ليوننتيف من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، عبر استثمار رأس المال البشري من خلال تدريب اليد العاملة والسماح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل، الأمر الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالاً ماهرين، وعليه فالبلد الذي يوجد فيه رأس المال وافر نسبياً سيصدر سلعاً كثيفة من حيث العمالة الماهرة، في حين أن البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبياً سيصدر سلعاً ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة³.

المطلب الثالث: علاقة تقلبات سعر الصرف بالتجارة الخارجية

ظهرت مدرستان في الفكر الاقتصادي حول البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها فرضية التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف على التبادل التجاري، وتبنت المدرسة الأولى أسلوب التحليل الكلي لمناقشة هذه العلاقة، في حين تبنت المدرسة الثانية أسلوب التحليل الجزئي متخذة من الشركة التصديرية عينة لتحليل العلاقة وتعزيز فرضية التأثير السلبي⁴.

1) تقلبات سعر الصرف وفقاً للتحليل الكلي (المدرسة الأولى)

يرى أنصار هذه المدرسة أن ارتفاع التقلبات في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، مما يعني أن كلما ازدادت التقلبات في سعر الصرف كلما انخفض حجم التبادل التجاري؛

¹ - الوليد نور الهدى كنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

² - علي حاتم القريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة، العراق، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 72-73.

³ ، نفس المرجع، ص 73.

⁴ - محمود زنبوع، راقى بديع حبيب، تأثير تقلبات سعر الصرف الاسمي على حجم التبادل التجاري في سورية خلال الفترة (1990-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 6، سنة 2016، ص ص 345-346.

2) تقلبات سعر الصرف والتجارة وفقاً لأسلوب التحليل الجزئي (المدرسة الثانية)

تمثلت هذه المدرسة بنماذج عدة في مقدمتها النماذج الكلاسيكية ومن أبرزها نموذج كلارك 1973 الذي قام بتطوير نموذج الشركة التصديرية التي تقوم بإنتاج سلعة واحدة تواجه سوقاً تسودها المنافسة الكاملة، وتبيع إنتاجها في السوق الخارجية وتستند إلى فرضية أن الشركة لا تستخدم مدخلات مستوردة، وسعر السلعة المصدرة مقيم بالعملة الأجنبية التي تعد متغيراً خارجياً وتتحدد قيمته خارج النموذج، بالإضافة إلى أن حجم الإنتاج ثابت.

وبناء على هذه الفرضيات فإن التقلبات الحاصلة في سعر الصرف تؤدي إلى نشوء مخاطر بالنسبة للعوائد المستلمة بالعملة المحلية، ويتوجب على الشركة أن تخفف من حجم الصادرات آخذة بعين الاعتبار المخاطر الناشئة عن تقلبات سعر الصرف. وهناك نموذج هوبر وكوهلج 1978 والذان ناقشا الافتراض القائل أن التقلبات هي المصدر الوحيد لعدم التأكد، حيث اعتقدا بأنها مصدر رئيسي ولكن ليس الوحيد للمخاطر، بالإضافة إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر في جزء من أرباح المصدر، وأن المصدر يعرف حجم الطلب على منتجاته في السوق، وبالتالي فإن تقلبات أسعار الصرف ستقلل من الطلب نحو اليسار وسيتمدد حجم انخفاض الطلب على مرونة الطلب ودرجة تجنب الخطر، وبذلك فقد تبني هذا النموذج فرضية أن زيادة تقلبات سعر الصرف تخفف التجارة؛

وقد أعادت هذه الفرضيات التي اعتمدها النماذج الكلاسيكية والتي لا تنسجم مع الواقع في معظمها نحو إمكانية إدخال إصلاحات على أسلوب التحليل الكلي المحدث وأبرز من يمثل هذا الأسلوب نموذج اختبار هيلتون 1984.

3) تقلبات سعر الصرف والتبادل التجاري وفق أسلوب التحليل الكلي المحدث

تعد النقاشات حول فرضية التأثير السلبي وإيجاد المبررات الاقتصادية الكلية المحور الرئيسي للنموذج اختبار هيلتون في عام 1984، الذي اعتمد مبدأ مناقشة إدخال تقلبات سعر الصرف بوصفها متغيراً رئيسياً في دالة الكمية المطلوبة والمعروضة، وإهمال إمكانية التغطية الأجلية التي ادعاها أنصار أسلوب التحليل الجزئي، حيث اعتقدا بأن كثيراً من البلدان النامية تفتقد إلى أسواق العقود الأجلية، وبالتالي فإن المصدر سيكون في مواجهة حتمية لتقلبات أسعار الصرف والنقطة الرئيسية في تحميل هذا الأسلوب أن أنصار أسلوب التحليل الكلي الكلاسيكي وقعوا في خطأ فادح عندما جمعوا أشكالاً مختلفة للصادرات تحت بند إجمالي الصادرات واعتقد هيلتون أن هذا سبب رئيسي لفشل أسلوب التحليل الكلي في تعزيز فرضية التأثير السلبي. افترض نموذج (هيلتون) أن السوق الخارجية تسودها المنافسة الكاملة وأن منحى العرض والطلب للسلع المصدرة والمستوردة ذو مرونة عالية تجاه الأسعار فضلاً عن تركيز الباحثين على تقلبات سعر الصرف الحقيقي بالرغم من إدراكهم أن قسم كبير منها يعود إلى سعر الصرف الاسمي وتحت هذه الافتراضات توصلوا إلى أن هناك تأثيراً عكسياً لتقلبات سعر الصرف في تجارة عدد من الدول الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إنجلترا) وهذا يعزز فرضية التأثير السلبي. وتم انتقاد هذه الدراسة من حيث أسلوبها وطبيعتها تحليلها والذي يتفق مع ظروف الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية التي يزداد حجم الصادرات الصناعية في إجمالي صادراتها، في حين لا ينسجم وطبيعة اقتصاديات العديد من الدول النامية التي لا تزال الصادرات التقليدية تهيمن على صادراتها.

4) الاتجاه الحديث في تفسير العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة

ظهر خلال العقد الماضي تيار يدعو إلى رفض نظرية التأثير السلبي ويؤكد أنصار هذا التيار أن تأثير تقلبات سعر الصرف في التجارة قد يكون سلبياً أو إيجابياً بحسب السلوك السيكولوجي والنفسي للمصدرين وكذلك المستوردين، إذا أن تقلبات سعر الصرف هي طرف في فرضية التأثير العكسي والتي تتضمن كذلك المخاطر والأخيرة هي دالة السيكولوجي للمصدرين والمستوردين.

ويرفض ماكيزي 1999 فرضية التأثير السلبي حيث يرى بأن تأثير التقلبات قد يكون إيجابيا أو سلبيا مؤكدا أهمية المتغيرات الأخرى المؤثرة في التجارة واختلاف سلوكياتها بين البلدان فضلا عن استجابة المصدرين والمستوردين لتقلبات سعر الصرف داخل البلد نفسه.

كما يرى ونكوب واستيشا 2000 أن استقرار سعر الصرف لم يكن يوما حافزا لزيادة التجارة إذ أن التجارة تتأثر بمصفوفة من المتغيرات مثل الدخل الذي يؤدي أيضا إلى زيادة حجم التجارة بغض النظر عن استقرار سعر الصرف أو تقلباته. وبالتالي يمكن القول أن لتقلبات سعر الصرف تأثيرا على حجم التجارة وقد يكون هذا التأثير سلبيا أو ايجابيا وهذا يتبع بقية المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة واتجاهاتها فضلا عن سلوكية المصدرين والمستوردين واختلاف هيكل التجارة والإنتاج حيث إن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف في الدول الأخرى.

المبحث الثاني: قراءة نظرية لميزان المدفوعات

المطلب الاول: مدخل لميزان المدفوعات

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

تعددت التعاريف لميزان المدفوعات كل حسب وجهة نظره كالآتي:

- حسب صندوق النقد الدولي فيعرف ميزان المدفوعات على أنه " سجل يعتمد على القيد المزدوج و يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد و كذا التغيرات في قيمة و مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم"¹.
- تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، أي أنه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة"².
- سجل الأساس الذي يتم فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطني وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية لمدة زمنية معينة عادة سنة واحدة"³.
- "كشف لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة و الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، تنقسم المعاملات إلى قسمين: معاملات تؤدي إلى زيادة في التدفقات الداخلة وتسجل في الجانب الدائن، وأخرى ناتجة عن تدفقات خارجة وتسجل في الجانب المدين من الميزان"⁴.
- "ميزان المدفوعات هو الإطار المحاسبي الذي يغطي كل معاملات تبادل السلع و الخدمات إلى جانب انتقال رؤوس الأموال وغيرها من التغيرات في الأصول و الخصوم الخارجية للمقيمين الناتجة عن العمليات الاقتصادية"⁵.

¹- زبير عياش، نوفل بعلول. اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الدينار ورسيد ميزان المدفوعات "دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة 2000-2015"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد2، جوان 2017، ص95.

²-Josette Peyrard, *Gestion Financière Internationale*, 5eme édition, Vuibert, Paris, 1999, p 40.

³- أحمد هادي سلمان، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة، العدد 21، 2009، ص8.

⁴- تماضر جابر البشير الحسن، " قياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970-2013)"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص 64.

⁵-David Eiteman et autres, *gestion et finance internationales*, 10 edition, person education, France, 2014, p55.

- "سجل منظم ومبوب للمعاملات الاقتصادية"¹ "التي تحدث بين المواطنين المقيمين محليا في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دول أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة"².
 - "هو طريقة وأسلوب للتسجيل الشامل لجميع المعاملات الحقيقية والنقدية والمالية التي تحدث بين الوكلاء الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين لفترة محددة (عادة ما تكون سنة واحدة)، يتم تقديم هذا السجل الإحصائي في شكل محاسبة يمنحه طابعا صارما ومنطقيا"³.
 - "حساب جميع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي"⁴.
 - "كشف إحصائي يوضع في فترات منتظمة، الهدف منه تصوير بشكل حسابي مجموع تدفقات الأصول الحقيقية المالية والنقدية، بين المقيمين لاقتصاد وطني وغير المقيمين، خلال فترة محددة"⁵.
 - "سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيما مزدوجا لخالصة المقبوضات receipts و المدفوعات payments اللتين تترتب عليهما حقوق دائنية والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة".
- ويتضمن هذا التعريف العناصر الآتية:

- ✓ سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا: وهو يعد حسب أصول المحاسبة وبما يجعله مرجعا للمعلومات يعتمد من قبل صانعي القرارات و الباحثين المختصين والمتابعين النقديين و الماليين، خاصة و أن السجل المعني يصدر عن مؤسسات رسمية و في مقدمتها البنوك المركزية و يوثق أيضا من قبل صندوق النقد الدولي FMI.
- ✓ القيد المزدوج: و الذي يتضمن كافة التدفقات الداخلية إلى البلد كمقبوضات و التدفقات الخارجة منه كمدفوعات فتقابل حقوق البلد المكتسبة من المعاملات الاقتصادية الدولية ديون عليه، و لا يعني القيد المزدوج تعادل الأرقام فيما يخص البنود (أو الفقرات الأساسية أو التفصيلية) بل المسألة تتعلق بالحسابات الختامية و إن ما يتبقى من فروقات بين طرفي المقبوضات و المدفوعات يتم تلاقيه من خلال بند أو فقرة التصحيح أو التعديل.
- ✓ المبادلات الاقتصادية و التحويلات الخارجية: و هي تسجل حسب تصنيفها المعتمد سواء اتخذت صيغة علاقات تبادلية مثل الصادرات مقابل الاستيرادات أو أخرجت كتحويلات خارجة للدول و التي تتحقق كتدفقات متقابلة بشكل أدنى أو من قبل طرف واحد مثل الهبات و التعويضات و تحويلات العاملين في الخارج و بعض الضرائب و الرسوم.
- ✓ المقيمون من الأشخاص الطبيعيين و القانونيين في دولة ما: "و بذلك ترتبط حسابات ميزان المدفوعات بثلاث وقائع، إحداها المقيمون و حسب المفهوم المعتمد على المستويين المحلي و الدولي، و الثانية الأشخاص الطبيعيين

¹ - احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007 ص48.

² - عوض طالب محمد، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، الطبعة الأولى، 1995، ص318.

³ -Farid BOUKERROU, Samira DJAALAB, **Balance des paiements, taux de change et dévaluation de la monnaie en Algérie**, revue sciences humaines, N 40; Décembre 2013; P 58.

⁴ - Bernard Guillochon et Annie Kawecky, **Économie internationale commerce et macroéconomie**, DUNOD, Paris, 2009,p188.

⁵ - برنييه و سيمون، ترجمة د عبد الامير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1989، ص87.

كأفراد وأسر والأشخاص القانونيون كتنظيمات مرخصة اقتصادية و غير اقتصادية حكومية أو خاصة أو دولية أو أجنبية، و الثالثة هي الدولة كبناء سياسي متكامل (أرض، شعب، سياسة، حكومة) وبالتالي فإن ميزان المدفوعات الدولية لا يرتبط بأي من هذه المكونات على انفراد وقد أثرت تساؤلات عديدة بشأن تحديد الحقوق و الديون على دولة ما ضمن ميزان مدفوعاتها فمثلا أن الشخص الذي يقيم أقل من سنة يعتبر أجنبيا و الذي يقيم أكثر من سنة يعتبر مقيما كأى مواطن بينما تعتبر المنظمات الدولية و الإقليمية مثل مكاتب (صندوق النقد الدولي) منظمات أجنبية أما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فإن موقع إقامتها يتحدد بقر تسجيلها الرسمي¹؛

✓ فترة زمنية معينة: "لا توجد قاعدة ثابتة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي تكون في الغالب سنة فبعض الدول تحدد بداية السنة الميلادية وبعضها الهجرية وبعض الدول تبدأ سنتها في الاول من أفريل مثل اليابان أما الولايات المتحدة فإن تقديرات ميزان مدفوعاتها كل ثلاثة شهور وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقية الوضع الاقتصادي بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة"².

ثانيا- أهمية ميزان المدفوعات:

تعكس بياناته والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد أهمية بالغة من خلال:

- أنه يعكس قوة الاقتصاد الوطني من خلال حجم كل من الصادرات و المنتجات و غير ذلك؛
- يعكس القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض و الطلب على العملات الأجنبية و كذا هيكل التجارة الخارجية من خلال حجم المعدلات و نوع سلع التبادل؛
- يعتبر مرجع المعلومات و تتخذ على أساسه القرارات النقدية و المالية؛
- يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي دولة ما في الاقتصاد العالمي؛
- لا يكشف الصورة الأنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما بل انه يتحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة عادة ما تكون سنة ؛
- إما هيكل هذه المعاملات هي تعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته للمنافسة و درجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الانتاج و العوامل المؤثرة فيه من حجم الاستثمارات، درجة التوظيف و مستوى الأسعار و التكاليف.... الخ³.

ثالثا- محددات ميزان المدفوعات:

يتأثر طابع ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني، لذا أنه يتأثر بالمتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد ونذكر منها ما يلي:

¹ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص ص 235-236.

² - مادة العلاقات الاقتصادية الدولية، الصف الثالث /كلية العلوم السياسية، الموقع: <http://cpos.tu.edu.iq/psd> ، تاريخ الاطلاع: 2019/03/22.

³ - عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي var خلال الفترة 1990-2015، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المجلد1، العدد4، أكتوبر 2017، ص179.

- أ. التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتتخفض الصادرات وترتفع الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة لمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية؛
- ب. معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل، إذ ينخفض الطلب على الواردات؛
- ج. سعر الفائدة الحقيقي: إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثراً على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين؛
- د. سعر الصرف: يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تراجع سعر الصرف إلى زيادة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين¹.

المطلب الثاني : طرق حساب ميزان المدفوعات

أولاً- طريقة حساب الدخل:

ميزان المدفوعات محسوباً بطريقة الدخل، يتضمن كل مبلغ تتلقاه الدولة أو دفعته بوصفه دخلاً، أي أن استلامه لا يزيد مديونية الدولة ولا ينقص رأس ماله، ودفعه لا ينقص مديونة البلد ولا يزيد رأس ماله، وعندئذ تعتبر الإيرادات كالدخل والمدفوعات كالإنفاق؛

ولا يتضمن الميزان بهذه الطريقة كل المدفوعات والإيرادات، وإنما ينطوي فقط على:

1. ميزان التجارة المنظورة؛
 2. ميزان التجارة غير المنظورة: ويشمل على الخدمات والمدفوعات الاختيارية كالهدايا والإجبارية كتعويضات ملزمة؛
 3. ميزان الفوائد والأرباح ؛
- عندئذ يتبقى رصيد سلبي (عجز) أو إيجابي (فائض)، وهذا الرصيد يحدد ما يسمى (حساب رأس المال)، فحساب رأس المال يتحدد بصافي حساب الدخل. فإذا كان هذا الرصيد إيجابياً (+500). ويتمثل حساب رأس المال في هذه الحالة في ثلاث عمليات:

✓ اكتناز النقود: ويمكن الاستدلال عليه بصادرات وواردات الذهب، فاستيراد الذهب مثلاً يزيد الاكتناز.

✓ -الاستثمار المباشر في صورة مشروعات يشرف عليها أصحاب رأس المال؛

✓ الاستثمار غير المباشر في صورة قروض وأموال موظفة؛

ثانياً: طريقة الحساب الجاري

¹ - صرامة عبد الوحيد، نوفل بعلول، قياس العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات - دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2016، مجلة

المالية وحوكمة الشركات، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2018، ص 49-50

هناك طريقة ثانية لحساب ميزان المدفوعات قريبة من الدخل، ففيها يقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين: قسم العمليات الجارية، وقسم العمليات الرأسمالية، والعمليات الجارية شبيهة بحساب الدخل، والعمليات الرأسمالية شبيهة بحساب رأس المال. لهذا يمكن أن تسمى هذه الطريقة باسم طريقة الحساب الجاري¹.

(1) العمليات الجارية:

تقيد في حساب العمليات الجارية قيمة كل المدفوعات والإيرادات الناتجة عن عمليات جارية، مثل شراء وبيع السلع، والحصول على الخدمات، وتقديم الفوائد وبصفة عامة تدخل كل العمليات الدولية إلا تلك التي تحدث تغييرا في مركز البلد كدائن أو مدين، وإلا عمليات الذهب كنقد، فالعمليات الجارية عمليات تقع على المنتجات دون أن تمس مصادر الإنتاج وهكذا تتضمن: السلع والذهب غير النقدي + الخدمات + الفوائد والأرباح.

(2) العمليات الرأسمالية:

تقيد في حساب العمليات الرأسمالية كل العمليات التي يكون من شأنها تغيير مركز البلد بوصفه دائنا أو مدينا، أو التغيير في حركات الذهب النقدي، فهي تتعلق برأس مال البلد لا بإنتاجه، ولهذا تتضمن: رأس المال + الذهب النقدي + الهبات والمنح. وعندما تضاف العمليات الرأسمالية إلى العمليات الجارية يصبح ميزان المدفوعات متعادلا. فحساب العمليات الرأسمالية هو حساب يبين الاستعمال الذي خصص للعجز أو الفائض في ميزان العمليات الجارية².

المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات

أولاً: الحساب الجاري

وهو ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات المنظورة والغير المنظورة من ملكية المقيمين (وتقيد قيمتها في عمود دائن)، وكذلك العمليات الخاصة بانتقال هذه السلع والخدمات المنظورة والغير منظورة من ملكية غير المقيمين، (وتقيد قيمتها في عمود مدين)، سواء كان ذلك بمقابل أم بغير مقابل وعليه فإن الحساب الجاري سيصبح ثلاث بنود رئيسية هي (السلع والخدمات، الدخل، التحويلات الخارجية بدون مقابل) وتسجل بالقيم الإجمالية.

ويحتل هذا الحساب أهمية كبيرة كمؤشر للتعرف على التغيرات في الطلب على الصادرات والاستيرادات والتي تؤثر بدورها على حركات أسعار الصرف، كما يوضح التغيرات التي تحصل في حقوق الدولة (القطاع الخاص والحكومي) على الثروة الأجنبية وتأثيرها على سعر الصرف، طالما أن هذا التغير سيؤثر على طلب المواطنين على الموجودات بالعملة المحلية³.

➤ ويقسم هذا الحساب الى قسمين هما:

1- الميزان التجاري: ويطلق عليه ميزان المعاملات المنظورة، اذ يتضمن تسجيل (حركة تبادل السلع بين الدولة والعالم

الخارجي، وتقيد الصادرات السلعية في الجانب الدائن من الميزان اذ انها تمثل ايرادات للدولة، بينما تقيد الواردات

¹ - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-167.

² - نفس المرجع، ص ص 168-169.

³ - سمير فخري نعمة، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،

ص2011، ص72.

السلعية في الجانب المدين من الميزان اذا انها تمثل مدفوعات او التزامات على الدولة. وسنتطرق إلى شرحه بالتفصيل في المبحث الموالي.

2- ميزان الخدمات: ويسمى ميزان المعاملات غير المنظورة، وتسجل فيه حركة تبادل الخدمات بين الدولة و العالم الخارجي، وقد سمي بميزان المعاملات غير المنظورة لأنه لا يتضمن انتقال السلع كما الحال في الميزان التجاري، وتسجل الخدمات التي تؤديها الدولة الى بقية دول العالم في الجانب الدائن من الميزان، فهي تعتبر صادرات غير منظورة و تمثل ايرادات الدولة، بينما تسجل خدمات العالم الخارجي للدولة في الجانب المدين فهي تعتبر واردات غير منظورة وهي تمثل التزامات على الدولة.

➤ وقد يتكون ميزان الخدمات من بنود عديدة لعل اهمها:

➤ النقل: إن قيام دولة ما باستخدام وسائل النقل (البرية، أو البحرية، أو الجوية) الخاصة بالدول الأخرى سواء في ذلك سفر أفرادها الى الخارج او نقل سلعها المصدرة الى الخارج بواسطة وسائل النقل الاجنبية، إنما هو بمثابة واردات يتطلب من الدولة القيام بدفع مبالغ الى الدول الاجنبية، بينما استخدام دول العالم الخارجي لوسائل النقل الخاصة بدولة ما هو بمثابة صادرات غير منظورة يترتب عليها حصول الدولة على إيرادات من الخارج.

➤ السياحة: يقوم سائحو أي دولة في بقية دول العالم، بالإقامة في فنادق الدول الاجنبية او شراء السلع من تلك

الدول، وهذا الانفاق يعتبر واردات غير منظورة، وكذلك فإن السائحين الاجانب القادمين لأي دولة يقومون بإنفاق مبالغ للحصول على السلع والخدمات المختلفة، ففي هذه الحالة فان السلع التي اشترتها السائحون الاجانب والخدمات التي قدمت لهم انما تمثل صادرات غير منظورة¹.

➤ خدمات البنوك أو التأمين: تقوم البنوك الاجنبية بتقديم الخدمات المصرفية لبنوك احدى الدول، كما قد تقوم شركات التأمين الأجنبية بإصدار بوالص التأمين لأفراد هذه الدولة، كل هذه الخدمات انما تعتبر واردات غير منظورة لتلك الدولة تتطلب منها القيام بدفع مبالغ مقابل هذه الخدمات وفي الوقت نفسه، فإن بنوك هذه الدولة وشركات التأمين فيها تقوم بتقديم خدمات الى بنوك وأفراد الدول الاخرى، ففي هذه الحالة تعتبر هذه الخدمات صادرات غير منظورة يترتب عليها حصول هذه الدول على إيرادات من الخارج.

3- ميزان التحويلات: وهي كافة المدفوعات المحولة من بلد الى آخر من دون ان يقابلها اية مشتريات سواء كانت (سلع او خدمات او أصول وقد تكون هذه التحويلات حكومية أو خاصة وتشمل الهبات والمساعدات والمنح.... الخ، ويتكون ميزان التحويلات من:

✓ حسابات التحويلات من جانب واحد:

¹ - سيماء محسن علاوي، سميرة فوزي شهاب، "العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي و الميزان التجاري للمدة 1990 - 2010"، مجلة الدنانير، العدد 9، 2016،

الجامعة العراقية كلية الإدارة و الاقتصاد، ص ص 112-113.

تشمل هذه التحويلات الهبات، الإعانات، التعويضات وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب عنها على الدولة أي التزام بالسداد،¹ "فالتحويلات هي جزء من سلعة أو خدمة، وليست نقدية ويمكن تقسيمها إلى قطاعات التحويلات العامة وقطاعات التحويلات الخاصة"²، وهي:

أ- تحويلات خاصة: التي ينتمي فيها طرفي المعاملة إلى القطاع الخاص وتتمثل في تدفق المال أو السلع الحاصلة خارج العمليات العادية للبيع والشراء من قبل الأفراد والمنظمات، بالإضافة لتحويلات العاملين المغتربين لجزء من أموالهم إلى أسرهم في بلدهم الأصلي، وتحويلات المهاجرين، وتوزيع الموارث، تعويضات عن الأضرار غير المغطاة بوثيقة التأمين وتعويضات من أجل إنهاء العقد، ضرائب ورسوم... الخ³؛

ب- تحويلات رسمية: تشمل المعاشات والمنح والتعويضات (نقدية أو عينية)، والمقدمة أو المستلمة من الحكومات، مثل المنح التي تقدم لتعزيب برنامج التنمية الاقتصادية، أو الاغاثة من الكوارث الطبيعية... الخ.

ثانياً: حساب رأس المال

تسجل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيراً في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك تدفقات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر. وينقسم هذا الحساب إلى قسمين:

- المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل:

والتي تزيد فترتها عن عام واحد الشكل الأول يتمثل في الاستثمارات المباشرة لهذه التدفقات أما الشكل الثاني لهذه التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل فهو القروض طويلة الأجل وأقساط سدادها، ويمكن أن يكون مصدر هذه القروض الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي أو من المصادر الخاصة.

وبالنسبة للطريقة التي تقيد بها القروض الرأسمالية طويلة الأجل، فيتم تسجيل القروض الرأسمالية الأجنبية الآتية من الخارج وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية المقرضة للخارج وكذلك الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب في البلد، كلها تسجل في الجانب الدائن في حساب رأس المال لأنها تمثل أرصدة من العملات الأجنبية تتدفق إلى داخل البلد. ويحدث العكس في حالة القروض المقدمة للخارج، وأقساط سداد القروض الأجنبية التي اقتضت من جانب المواطنين، وكذلك الاستثمارات التي يقوم بها مواطنونا في الخارج، كلها تسجل في الجانب المدين في حساب رأس المال. وهكذا فإن أي معاملات يترتب عليها تحقيق متحصلات، أو مقبوضات واردة إلينا من الخارج، تسجل في الجانب الدائن بينما تقيد في الجانب المدين أي معاملات يترتب عنها قيامنا بمدفوعات للخارج.

- المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل:

وهي التي يقل طول فترتها عن سنة مثل شراء الأسهم والسندات أو أذون الخزانة أو الإيداع في البنوك للاستفادة من اختلاف سعر الفائدة بين الدول المختلفة، وتقيد رؤوس الأموال قصيرة الأجل الداخلة إلى البلد في الجانب الدائن بينما تلك الخارجة فتقيد في الجانب المدين.

¹ - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 367.

² - Ghufuran Hatem Alwan AL-juboori , The Analysis of the Relationship between the Public Budget and the Balance of Payment in Iraq for the period (1991 to 2008), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences , Vol. 4, No. 8, 2012 ;P410

³ - Claude DUFLOUX, Michel KARLINE , La balance des paiements, Economica, Paris, 1994, p45.

وتنقسم حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى قسمين:

❖ تلك التي تتم بصفة تلقائية لأسباب اقتصادية بحتة للاستفادة من فروقات أسعار الفائدة بين الدول والتوقعات المتعلقة باتجاه معدلات صرف العملات في المستقبل؛

❖ تلك التي تتم بغرض تسوية أو تمويل بنود أخرى في ميزان المدفوعات.

وتتأثر حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية بالعوامل التالية:

- التضخم وما ينتج عنه من هبوط في قيمة رأس المال؛
- التغيرات في سعر الفائدة في المراكز المالية المختلفة؛
- عامل المضاربة إن كان هناك مؤشرات تدل على تغير في القيمة الدولية لعملة وطنية ما تتحول رؤوس الأموال إلى الدولة المعنية لشراء مقادير من عملتها قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي، ثم يبادر إلى بيع العملة بعد ارتفاع سعرها¹.

ثالثاً- حسابات التسويات الرسمية:

يسجل صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي، لأن ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي.

أ. السهو والخطأ أو التناقض الإحصائي:

" كثير من المعاملات الاقتصادية قد تسقط من التسجيل كلية في ميزان المدفوعات وفي بعض الأحيان قد يسجل الجانب المدين فيما لا يسجل الجانب الدائن (أو العكس) ولهذا قد يحدث عدم تساوي كل من الجانب المدين والجانب الدائن، وعليه يجب إدخال قيد تصحيحي يسمى (بالسهو والخطأ) أو التناقض الإحصائي يجعل الجانبين متساويين. على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ، تنشأ الاختلالات من الناحية العملية نتيجة قصور البيانات"².

" وتستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة الميزان من الناحية الحسابية، ويعود السبب في ذلك هو أن كل عملية تجري، إنما تسجل مرتين في الميزان، مرة في الجانب المدين "Débit" وأخرى في الجانب الدائن "Crédit" نظراً لاتباع طريقة القيد المزدوج (Double Entry Accounting System)، وتستخدم هذه الفقرة لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل أي عدم توازن Disequilibrium بين القيدين ويحصل ذلك في حالة:

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة الاختلاف في أسعار صرف العملات؛
- الخلل الناجم من تغير القيمة الخارجية لعملة احد البلدين المتعاملين تجارياً؛
- قد تقتضي ضرورة الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد، وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقرة السهو والخطأ. وهناك قواعد للتسجيل، التي تم الإشارة إليها حيث أن كل عملية في الميزان تسجل

¹ - الوليد نور الهدى كنة. مرجع سبق ذكره، ص ص 197-198.

² - الشاذلي عيسى حمد، أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات السوداني 1990-2011، مجلة النيل الأبيض للدراسات والأبحاث، العدد 3، مارس 2014، ص 6.

مرتين وهما الدائن والمدين... وأن هناك مقابله نقديه في قيام المعاملات الاقتصادية تتساوى في القيمة وتتعاكس في الاتجاه (الحساب)¹.

ب. حساب القيد الاحتياطي الرسمي:

"لقد تم تجاهل الاحتياطات الأجنبية في حساب رأس المال وذلك لتخصيص قسم خاص بها، حيث يتكون الحساب المالي من الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة والمشتقات المالية بالإضافة إلى الأصول الاحتياطية التي تتوافق مع الاحتياطات الدولية الرسمية للبنوك المركزية، فالبنوك المركزية لكل الدول تحتفظ باحتياطات رسمية تتشكل أساساً من الذهب حالياً، احتياطات البنوك المركزية تحتوي على نسبة كبيرة من الأصول المالية الأجنبية هذه الاحتياطات تسمح للبنوك المركزية بشراء أو بيع أصول في أسواق رأس المال، حيث عندما يشتري أو يبيع بنك مركزي أصول أجنبية تسجل في الحساب المالي بنفس الطريقة كما تسجل للفرد"².

ج. المعاملات الحكومية:

"تؤثر الحكومة تأثيراً كبيراً على المناخ الاقتصادي داخل الدولة من خلال تطبيقاتها للسياسة المالية أو النقدية أو أي سياسات أخرى، وهذا بدوره يكون له تأثير غير مباشر على ميزان المدفوعات من خلال تأثيراته على الحوافز و المعاملات الخاصة، وللحكومة أيضاً تأثير على ميزان المدفوعات من خلال معاملاتها الدولية المباشرة.

يمكن تقسيم المعاملات الحكومية إلى نوعين، يسمى الأولى بالمعاملات الحكومية المعتادة، والتي تشمل كل مشترياتها ومبيعاتها الدولية من السلع والخدمات والأصول غير تلك التي خصصت للتأثير على مستوى سعر الصرف، والثاني يسمى بالمعاملات الرسمية أو الحكومية، وهو ما نسميه بالتدخل الحكومي في سعر الصرف"³.

د. ميزان تمويل العجز أو الفائض:

وتتم عن طريق هذا الميزان تسوية رصيد ميزان المدفوعات ككل فائضاً أم عجزاً، عن طريق تحركات الذهب والعملات الحرة. فإذا كان الرصيد يمثل فائضاً فإنه يمكن الدولة حينئذ شراء كمية من الذهب معادلة لهذا الرصيد من الخارج، أما إذا كان الرصيد يمثل عجزاً فإننا يمكن أن نتصور عدداً من الوسائل التي يمكن بها زيادة الاستيراد على التصدير مثلاً فقد يتوفر لدى الدولة أرصدة متراكمة من العملات الأجنبية أو الذهب يمكن السحب عليها لتمويل هذا العجز، أو تحاول الحصول على قرض من الخارج لتمويل الزيادة، وفي بعض الأحيان تنشأ الدولة التزاماً عليها لعملتها المحلية لحساب المصدر الأجنبي، أو تستخدم فائض الاستيراد لتسديد قروضها المستحقة على الدول الأخرى أو تحصل عليها كهبّة أو معونة⁴. ويخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان من حيث الدائنية والمديونية إلى القاعدة نفسها، أي أن كل عملية تؤدي إلى حصول البلد على إيرادات (نقد أجنبي) تسجل في الجانب الدائن، ككل عملية تؤدي إلى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين. وهذا ما يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم 9 يمثل كيفية تبويب حسابات ميزان المدفوعات

¹ عباس الفياض، مجموعة مؤلفات في قضايا معاصرة التمويل والإدارة وإدارة الأعمال الدولية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ص 10، الموقع: <http://www.ao-academy.org/ar/2008/2/1525.html>، تاريخ الاطلاع: 2019/03/29.

² محمد صقر، مضر شيجا، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سوريا خلال الفترة (2000-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد الثالث، 2018 ص 288.

³ الشاذلي عيسى حمد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

⁴ نفس المرجع، ص 7.

| ميزان المدفوعات | | |
|--|------|------|
| البن | دائن | مدين |
| أولاً- الحساب الجاري | | |
| 1-الميزان التجاري: | | |
| <ul style="list-style-type: none"> - تصدير السلع المنظورة - استيراد السلع المنظورة | | |
| 2-ميزان الخدمات: | | |
| <ul style="list-style-type: none"> - تصدير خدمات غير منظورة (خدمات تأمين، صيرفة، سفر..خدمات أخرى)؛ - استيراد خدمات غير منظورة (خدمات، تأمين صيرفة، سفر..خدمات أخرى). | | |
| ثانياً: حساب التحويلات من جانب واحد | | |
| 1-استلام من الخارج (من غير مقيمين) | | |
| <ul style="list-style-type: none"> - هبات كمنح كعطايا ومساعدات رسمية. - هبات كمنح كعطايا ومساعدات غير رسمية. - تحويلات من العاميين في الخارج. | | |
| 2-دفع إلى الخارج (إلى غير مقيمين): | | |
| <ul style="list-style-type: none"> - هبات كمنح كعطايا ومساعدات رسمية. - هبات كمنح كعطايا ومساعدات غير رسمية. - تحويلات من العاميين في الخارج. | | |
| ثالثاً: حساب رأس المال | | |
| 1-حساب رأس المال طويل الأجل | | |
| ○ القروض طويلة الأجل: | | |
| <ul style="list-style-type: none"> - المستلمات من الخارج (من المقيمين) - المدفوعات إلى الخارج (إلى المقيمين) | | |
| ○ الاستثمار المباشر | | |
| <ul style="list-style-type: none"> - الأجنبي الوافد إلى البلد - الوطني المتجه إلى الخارج | | |
| ○ أقساط الدين المستحقة: | | |
| <ul style="list-style-type: none"> - المستلمة من الخارج - المدفوعة إلى الخارج | | |
| 2- حساب رأس المال قصير الأجل (الموجودات البنكية السائلة) | | |
| <ul style="list-style-type: none"> - صافي شراء كبيع الأسهم والسندات قصيرة الأجل (+/-) | | |

| | | |
|--|--|--|
| | | - حركة الودائع الجارية |
| | | - أرصدة البنوك الوطنية من الودائع الأجنبية (زيادة، نقصان) |
| | | - أرصدة البنوك الأجنبية من الودائع الأجنبية (زيادة، نقصان) |
| | | رابعا: ميزان الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي |
| | | خامسا: فقرة السهو والخطأ |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على يسين سي لآخضر غربي، علاقة سعر صرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية 1970-2015)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، شعبة علوم اقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، 2018/2019، ص ص 122-124.

المطلب الثالث: حالات ميزان المدفوعات

"يمكن القول أن هناك خلل في ميزان المدفوعات إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين أي وجود فائض، حيث أن وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعتبر أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي، كما يمكن أن يكون هناك خلل في ميزان المدفوعات عندما تكون قيمة الجانب المدين أكبر من قيمة الجانب الدائن أي وجود عجز"¹.

أولاً: الاختلال في ميزان المدفوعات

أ- مفهوم الاختلال:

"يقصد بالاختلال حالي الفائض و العجز، مما يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان أو العكس"².

"فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة، ولا ينتج عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات توازنا حقيقيا بهذا المعنى في نهاية سنة الحساب، بل من المنطقي حدوث اختلال من سنة لأخرى بين جانبي الميزان بالزيادة أو بالنقصان³. فعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، ولديه صورتان⁴:

الصورة الأولى (حالة العجز): عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو إنه زيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية، وهي أخطر حالات ميزان المدفوعات، حيث يكون التدفق النقدي إلى الخارج أكبر منه إلى الداخل، ويكون الرصيد سالبا أي أن المدفوعات للخارج أكبر من المتحصلات، وهذا يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تنتج، مما يزيد مديونيتها تجاه الخارج، وكذلك يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وزيادة البطالة وانخفاض الانتاج الوطني.

أما الصورة الثانية (حالة الفائض) فائض ميزان المدفوعات الذي يشير إلى زيادة الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية أو زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية، وهناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

¹ - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008، ص 300.

² - نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلفيس، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص 218.

³ - محمود طنطاوي الباز، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، الدار الجامعية، 1984، ص 288.

⁴ - علي عبد الرضا حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص 4

ويكون الرصيد بين التزامات الدولة وحقوقها موجبا، أي أن المتحصلات من العام الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي، أو الفائض المطرد يؤدي بمرور الوقت إلى زيادة الكتلة النقدية وبالتالي يؤدي إلى التضخم¹.

ب- قياس العجز والفائض في ميزان المدفوعات:

عرفنا أنه إذا فشلت التسجيلات الفعلية أو المقدرة للمعاملات في أن تتطابق بالضبط، فإن البند الموازن (السهو والخطأ) سيتكفل بتحقيق ذلك. وهكذا فإن فكرة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات ككل تكون مستحيلة حسابيا لأنه يجب أن يتوازن حسابيا دائما كيف يمكن إذن التعرف على حالة المركز الاقتصادي الخارجي للدول؟

إن التعادل الحتمي بين كل من مجموع البنود المدينة ومجموع البنود الدائنة في ميزان المدفوعات ليس له أي مغزى اقتصادي على الإطلاق ولا يخبرنا عن حالة المركز الاقتصادي الخارجي للبلد، لهذا يتعين علينا أن ننظر إلى الحسابات الفرعية داخل الميزان وأن نحلل أسباب أي عجز أو فائض قد يوجد بها. وهكذا فالفائض أو العجز يعرف بدلالة مجموعات معينة من البنود داخل حسابات ميزان المدفوعات ويقوم قياس الفائض والعجز في ميزان المدفوعات على أساس تقسيم لبنود الميزان إلى مجموعتين يفصل بينهما خط أفقي: مجموعة توضع فوق الخط وتؤخذ على أنها تمثل (البنود الأصلية) في الميزان، ومجموعة أخرى توضع تحت الخط، وتؤخذ على أنها تمثل (بنود التسوية)، ومن الواضح أنه يمكن استخدام إما العجز (الفائض فوق الخط) أو الفائض (العجز المقابل تحت الخط) لوصف مركز ميزان المدفوعات ككل. وهناك أكثر من معيار لتصنيف بنود ميزان المدفوعات بين (بنود أصلية) تعكس الفائض أو العجز في الميزان (وبنود تسوية) تعكس الطريقة التي يتم بمقتضاها تسوية الفائض أو العجز وموازنة الميزان حسابيا².

ج- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

- الاختلال المؤقت:

"وهو الذي يحدث نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي التي تحدث خلال السنة وقد لا تتكرر في السنة الموالية أو فيما يليها من السنوات الأخرى"³.

- الاختلال العارض أو العشوائي:

و يحدث الاختلال العارض نتيجة لبعض الظروف الطارئة التي قد تصيب الاقتصاد مثل حدوث عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما نتيجة انخفاض صادراتها من محصول القطن في هذا العام نتيجة تعرض محصول القطن للآفات الزراعية، أو بسبب حدوث بعض الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين أو الفيضانات أو الحروب أو الأوبئة لا قدر الله أو قد يرجع هذا الخلل إلى تغيير مفاجئ في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى. وتجدد الإشارة إلى أن الاختلالات العرضية تعود إلى أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وهذا الخلل له طبيعة وقتية فيزول بزوال السبب الشكلي تلقائي.

- الاختلال الموسمي:

و يحدث بسبب تقلبات في إنتاج بعض المحاصيل خلال فترة معينة من السنة، ولكن هذا الخلل يزول بمرور الوقت و حلول موسم آخر، فانخفاض الصادرات في فترة معينة من السنة سوف يعوضها الزيادة في فترة أخرى من السنة نفسها.

¹ - صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، "أثر التغيرات في سعر الصرف على التضخم المحلي دراسة حالة الجزائر 1990-2016"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد الثاني، جوان 2018، جامعة الأغواط، ص ص 169-170.

² - ميراندا زغلول رزق، "التجارة الدولية"، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، 2010، ص ص 84-85.

³ - عبد الرحمان يسري احمد، "الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 216.

ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام¹.

- الاختلال الدوري:

و يحدث هذا الاختلال بسبب الاعتماد المتبادل بين الدول و خصوصاً بين الدول الرأسمالية، فزيادة الصادرات أو انخفاضها بالنسبة لدولة ما، هي نفسها عبارة عن زيادة أو انخفاض واردات العالم الخارجي، و واردات العالم الخارجي (الدول المستوردة) تتوقف حالات التوظيف و التشغيل السائد بها و اقتراب الظروف الاقتصادية بهذه الدول من حالات الرواج أو الكساد. ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات و من ثمة تزيد صادرات الدول الأخرى، و يحدث العكس أن يتحقق العجز بسبب انخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي في حالات الركود و الكساد. و يعني ذلك أن التقلبات الدورية في اقتصاديات العالم الخارجي سوف تنتقل إلى الدول الأخرى و ترتبط باختلالات في موازين المدفوعات و هذا الانتقال يتم من خلال عمل مضاعف التجارة الخارجية.

- الاختلال الهيكلي :

وهو الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث أنه تزداد الواردات زيادة كبيرة خلال الفترات الأولى للتنمية، في حين يقابلها انعدام القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، ويرجع السبب في زيادة الواردات هو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي ويمكن معالجة هذا الخلل عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وبهذا فإن هذا الاختلال يكون نتيجة النمو طويل الأجل الذي يخضع له اقتصاد ما².

- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

إن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات و الذي يؤدي عجزه إلى أضرار في الاقتصاد الوطني، مما سيؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية و المالية لمعالجة الخلل.

و توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل و لعل أهمها:

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات .

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك فإن هذه الاختلالات غالباً ما ينتج عنها ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

- أسباب هيكلية :

¹- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 58.

²- شقري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان 2012، ص 214.

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

- أسباب دورية :

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والأجور والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فننكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها¹.

- الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات البلد كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا أو دوليا فهذه الحالات ستؤثر على صادرات البلد المعني الشيء الذي ينجم عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدره بالنقد الأجنبي وخصوصا عندما يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

- أسباب أخرى :

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمن إذ أنه يزداد سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنيا في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما².

¹- خالد حسين علي المرزوك، أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، الموقع الإلكتروني: <http://business.uobabylon.edu.iq/>، تاريخ الاطلاع: 2019/03/28.

²- نفس المرجع.

و- طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة، ووجود أي خلل فيه خاصة في حالة حدوث عجز يعد مؤشرا على ضعف الأداء الاقتصادي لتلك الدولة، ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، ويمكن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال:

- التصحيح عن طريق آلية السوق:

تتم تسوية الاختلال عن طريق آليات السوق وذلك بالاعتماد على تحليل النظرية التقليدية، النظرية الكينزية و النظرية الحديثة.

يرى رواد النظرية التقليدية أن لجهاز الثمن القدرة على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أي إن هذا التوازن يحدث نتيجة لتغيرات الأثمان في الخارج و الداخل، وقد استند الاقتصادي كينز إلى تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أي التغيرات الحاصلة في الدخل وأثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة.

- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان؛
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي؛
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيراد مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية... الخ؛
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج؛
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي¹.

- التصحيح عن طريق السياسات النقدية والمالية الانكماشية:

¹ - بسدات كريمة، "دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 5، ص 247-248.

"يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب على السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة، ففي حالة وجود عجز مثلا: يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية، وهذا يؤدي زيادة إلى الصادرات المحلية وانخفاض الواردات المحلية، مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات. أما في حالة الفائض فهي عكس ذلك"¹.

"كما نعرف أن إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية يؤثر على حجم الإنفاق والدخل القومي، وهذا يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات. نفترض مثلا أن إحدى الدول التي تعاني عجزا مستمرا في ميزان مدفوعاتها، فتخفض عرض النقود، وتزيد الضرائب، وتخفض الإنفاق الحكومي، وتحاول تخفيض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، في هذه الحالة سينخفض الإنفاق المحلي مباشرة ومع الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة، والانخفاض في الإنفاق المحلي قد يخفض الطلب المحلي للتصدير، وعلاوة على ذلك قد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج المحلي إلى بعض الانخفاض في الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية، مسببا تحويل إنفاق كل من المواطنين والأجانب من السلع والخدمات الأجنبية إلى تلك المنتجة محليا، ونتيجة هذه العمليات كلها يحدث تحسن في ميزان المدفوعات، على الرغم من أنه سيصطحب بانخفاض في الدخل والتوظيف، إلا أن هذه السياسة الانكماشية ستكون ملائمة إذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل ولديها عجز في ميزان المدفوعات.

إن تطبيق إجراءات نقدية ومالية انكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد على السلع والخدمات، وهذا الأثر في حد ذاته كفيل بأن يخفض الواردات ويشجع الصادرات. خلاصة القول أن أفضل علاج لمحاربه التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات هو تخفيض الإنفاق الكلي، والسياسة النقدية يمكن أن تساعد في خفض ضغط الطلب، فهي تعمل في التحكم في تكلفة وإتاحة الائتمان، ففي أثناء التضخم يستطيع البنك المركزي أن يرفع تكلفة الاقتراض وأن يخفض مقدره البنوك التجارية على خلق الائتمان والنتيجة ستكون انخفاض في حجم الإنفاق، ودور السياسة النقدية من خلال تحديد أسعار أعلى للخصم، أو متطلبات أعلى للاحتياطي أو عمليات السوق المفتوحة، أو القيود النوعية على الائتمان أو تنظيم الائتمان الاستهلاكي².

واشترط هوامش متغيرة للضمان، أما بالنسبة للسياسة المالية للحكومة، فيمكن أن تساهم أيضا للسيطرة على التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات، أما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص، أو عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي، أو مزج كلا العنصرين، وهكذا ففي فترات التضخم ينبغي على الحكومة أن تكبح إنفاقها هي وأن تزيد أسعار الضرائب لخفض الإنفاق الخاص، حيث أنه من المناسب أن تخطط لتحقيق فائض الميزانية أثناء فترات التضخم. وهكذا فالإجراءات المالية تتألف من خفض الإنفاق الحكومي، فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القديمة لتقليل حجم الدخل الممكن التصرف فيه في أيدي الناس وخفض مقدار الفجوات التضخمية، تشجيع الادخار أو إدخال مشروعات للادخار الاجباري وإدارة الدين العام بحيث ينخفض عرض النقود. ولتفعيل هذه الإجراءات الانكماشية في تحسين الحساب الجاري بميزان المدفوعات هناك عاملين أساسيين هما:

✓ مدى قدرتها على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات:

¹- هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي، ص ص 13-14.

²- ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، 2010، ص ص 109-110.

✓ مدى ما ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات.¹

ثانياً: التوازن في ميزان المدفوعات

مفهوم التوازن:

يعرف التوازن على أنه:

✓ "حالة من التعادل بين القوى المتعارضة، يتميز بالاستمرار ذاتيا حتى يحدث اختلال خارجي، حيث لن يوجد اتجاه للتغير في العلاقات القائمة بين القوى الداخلية للنظام".²

✓ "يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى، يشمل التوازن ميزان المدفوعات مفهومين التوازن الحسابي و التوازن الاقتصادي".³

✓ "التوازن هو الحالة الاقتصادية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، وإذا ما توفرت شروط و ظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره، و كذلك حالته بعد الاختلال ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات و التأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي إلى حالته الأولى".⁴

وينقسم إلى قسمين:

أ- التوازن المحاسبي: "ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، وميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأن طريقة تنظيمه و تسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين أي تنشأ حقوق لطرف (أي دائنية) ومستحقات على الطرف الآخر (أي مديونية)".⁵

ب- التوازن الاقتصادي: "إن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة يجب أن يتساوى و يتعادل حسابيا خلال سنة. و لكن فكرة التوازن الحسابي لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فقد يكون الميزان في حالة فائض أو عجز أي أن التوازن الاقتصادي يركز على مجموعة محددة من البنود وليس كل بنود ميزان المدفوعات".⁶

المطلب الرابع: العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

من المعروف أن عرض الصرف الاجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الاجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد

¹ نفس المرجع، ص 111.

² أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص 174.

³ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004، ص 121.

⁴ محمد السريني و آخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 13.

⁵ علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة النهضة الشرق، 1990، ص 100.

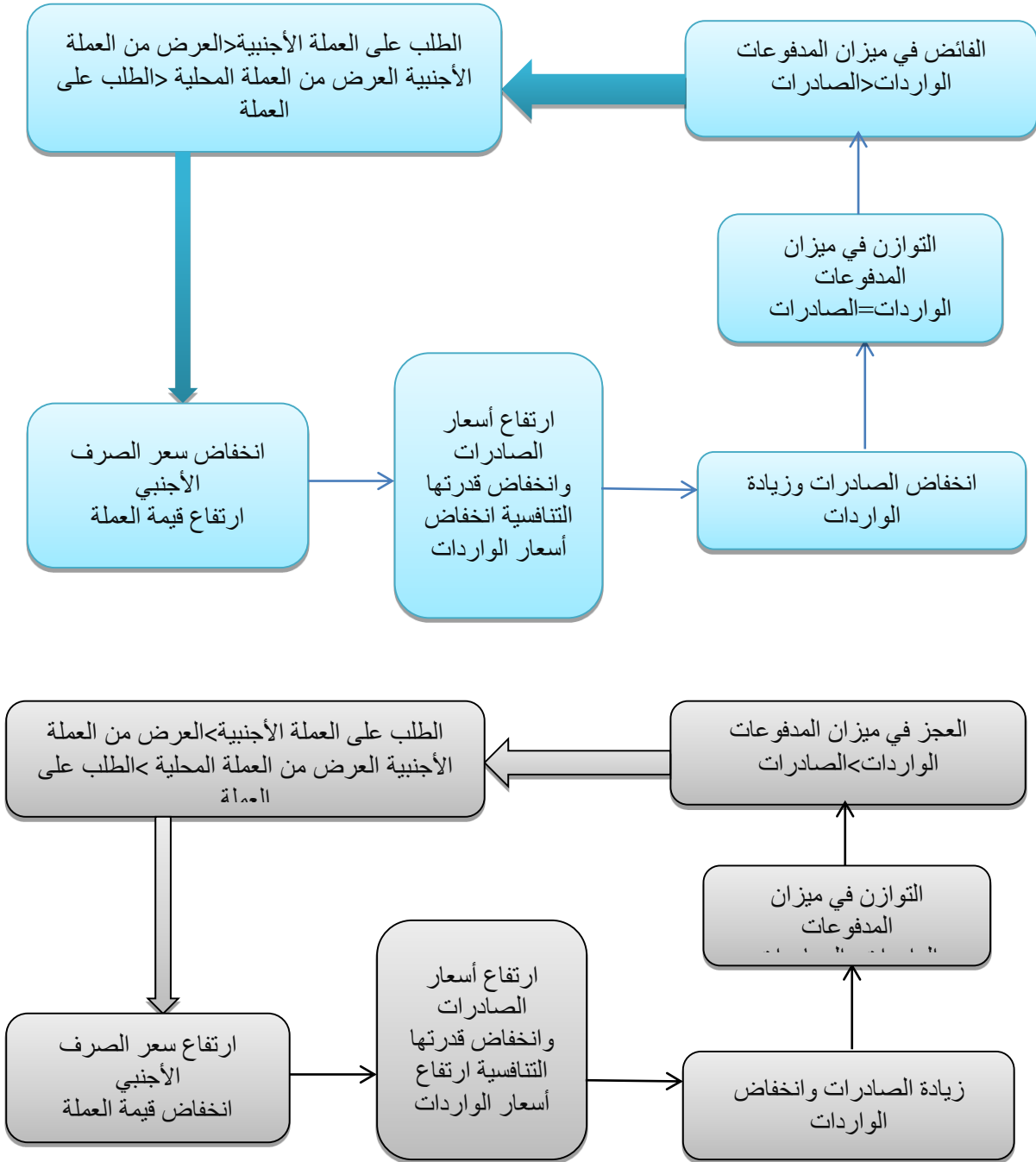
⁶ عيدي عبد النبي، "ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي"، البنك المركزي العراقي المديرية - العامة للإحصاء - والأبحاث، ص 5-6.

مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقاً لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصده دولية حيث يمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها، ويعطي بدوره ميزة تنافسية "للسلع والخدمات" و "الأصول المالية" التي تصبح أرخص نسبياً فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفى العجز. وبالمثل في حالة الفائض الذي يمثل فائض طلب على العملة الوطنية، حيث يفترض استمرار الذي يعطي ميزة ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، حتى يختفى الفائض ويستعيد الميزان توازنه¹.

ويمكن توضيح هذه الآلية بالرجوع إلى الرسم التوضيحي التالي :

¹ - ميراندا زغلول رزق، نفس المرجع السابق، ص 136-137.

الشكل رقم 13 يمثل العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف



المصدر: ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، 2010، ص138

هذا من الناحية النظرية، ولكن التجربة العملية لهذا النظام على المستوى الدولي وذلك بعد الحرب العالمية الأولى عندما خرجت الدول المتحاربة عن قاعدة الذهب وأخذت بنظام النقد الورقي الإلزامي قد أبرزت فشله في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات وعجزه عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بسبب سياسة التوسع النقدي التي اتبعتها الدول من أجل إعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب والتي زادت من الضغوط التضخمية مما ساعد على تفاقم العجز في موازين المدفوعات. ولم يعد الانخفاض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية قادرا على تصحيحه، إلى جانب ذلك تزايدت حدة المضاربة على العملات

التي تتدهور قيمتها مع عدم تدخل السلطات النقدية من أجل مسانبتها وهكذا تسبب تطبيق نظام أسعار الصرف المرنة خلال تلك الفترة في عدم استقرار أسعار الصرف مما عرقل التجارة الخارجية¹.

المبحث الثالث: المنهج النظري للميزان التجاري

المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

1- نظرية المرونة:

"جوهر هذا الرأي هو أثر الإحلال بين الاستهلاك والانتاج الناجم عن تغير السعر النسبي (المحلي مقابل الاجنبي) نتيجة تخفيض قيمة العملة، وهذا النموذج يوفر شرطا كافيا لتحسين الميزان التجاري عند خفض قيمة أسعار الصرف. وبشكل محدد ينص شرط مارشال ليرنر على التأثير الايجابي لتخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، وأن القيمة المطلقة لمجموع مروونات الطلب على الصادرات وعلى المستوردات يجب أن تتجاوز الواحد الصحيح، وحسب شرط مارشال ليرنر، إذا كان سعر الصرف أعلى من نقطة التوازن يحدث فائض عرض للنقد الأجنبي وعندما يكون سعر الصرف أقل من نقطة التوازن نحصل على فائض طلب على النقد الأجنبي، وأصبحت شروط مارشال ليرنر حجة لمؤيدي تخفيض قيمة العملة كوسيلة لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي أو لتحسين الميزان التجاري"².

نظريا في حالة انخفاض قيمة العملة، فإن ذلك يفيد قطاع التصدير، فمع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة القدرة التنافسية للسلع التصديرية في الأسواق الخارجية، ولكنه يتسبب في زيادة أسعار الواردات، مما يؤدي إلى وجود ضغوط تضخمية ولا سيما في الدول التي تعتمد على استيراد مستلزمات الإنتاج، والاحتياجات الصناعية، ومصادر الطاقة، والسلع الاستهلاكية وقد استخدم خفض سعر الصرف في الدول المتقدمة لدعم قطاع التصدير، ففي هذا السياق يؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، مما ينتج عنه زيادة الفائض التجاري للدولة، وبالتالي زيادة الطلب الإجمالي ويحتمل أن يسمح بمستوى دخل أعلى. ومن هنا فإن تأثير تخفيض سعر العملة على الميزان التجاري يعتمد على عنصران: الأول: أن الدولة تمتلك إمكانات تصديرية وهبوط قيمة العملة يجعل أسعار السلع التصديرية أقل في الأسواق الخارجية، الثاني: أن خفض القيمة يكون مدعوما بتوافر أساسيات الاقتصاد الشامل، ويمكن أن يحافظ على القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، أي أن الاقتصاد لديه القدرة على تقديم المزيد من المنتوجات التصديرية، والنظرية الاقتصادية تشير إلى خفض قيمة سعر الصرف يجب أن تؤدي إلى وجود ميزان تجاري أفضل³.

تعتمد هذه النظرية على صياغة مارشال ليرنر، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات ما يلي⁴:

ولاشتقاق النظرية فإنه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، بافتراض ما يلي:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية؛

¹ - ميراندا زغلول رزق، مرجع سبق ذكره، ص 139.

² - خالد محمد السويعي، "محددات الميزان التجاري الأردني نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموسعة"، المؤتمر العلمي الدولي العاشر حول استشراق

مستقبل التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة العالمية، للفترة 3-4 كانون الاول 2014، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الزرقاء، ص 7.

³ - محمد عبد الحميد شهاب، تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري المصري، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 107، العدد 521، جانفي 2016، ص

ص 48-47.

⁴ - محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المروونات، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية

والتحولات الاقتصادية -الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004 ص 337.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية؛

P: سعر الصرف؛

B: رصيد الميزان التجاري؛

e_x : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف؛

$$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}}$$

حيث: ΔX : التغير في الصادرات، ΔP : التغير في سعر الصرف.

وتعني e_x قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

$$e_x = \frac{\partial X}{\partial P} \times \frac{P}{X}$$

e_m : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{M} \times \frac{P}{M}$$

حيث: ΔM : التغير في الواردات، ΔP : التغير في سعر الصرف.

وتعني قيمة e_m : قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

وإذا ما اعتبرنا أن الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_m = \frac{\partial M}{\partial P} \times \frac{P}{M}$$

وبما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي MP: وبالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B = X - MP$$

وتسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B نجري التغير الرياضي (اشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف على النحو التالي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = \frac{\partial X}{\partial P} - \left(\frac{\partial M}{\partial P} P + M \right)$$

وبإخراج M عامل مشترك نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left(\frac{\partial M}{\partial P} \frac{1}{M} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right)$$

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left(\frac{\partial M}{\partial P} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right)$$

وحيث أنه تم الانطلاق من ميزان تجاري متوازن أي: $B - X = MP$ أو $X - B = MP$ لذلك فيمكن كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left(\frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{X} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right)$$

وبتعويض 2 و4 في المعادلة 7 مع مراعاة أن مرونة الواردات تكون سالبة نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M(e_x - (1 - e_m)) = M(e_x + e_m - 1)$$

وتعني المعادلة 8 أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$M(e_x + e_m - 1)$$

ولكي يكون هذا المقدار موجبا أي حصول زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$$e_x + e_m > 1$$

أي مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد وهو الشرط المعروف بشرط مارشال-ليرنر.

أما إذا كان: $e_x - e_m = 1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان التجاري نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.

وفي حالة: $e_x - e_m < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري هي الصيغة الأولى أي أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط لمارشال ليرنر¹.

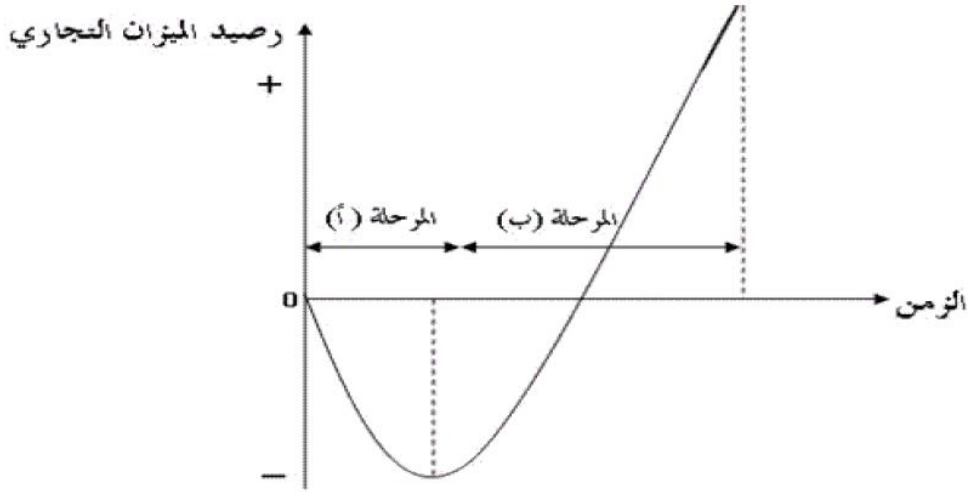
1- تشكل المنحنى (J):

يرتبط بحقيقة أن تقديرات المرونة يجب أن تكون مختلفة على مدار المدة الزمنية قصيرة أو طويلة الأجل، فإذا كان الطلب على السلع التجارية غير مرن في الأجل القصير لكنه يكون مرنا في الأجل الطويل. إذن خفض قيمة العملة سوف يؤثر تأثيرا عكسيا في الميزان التجاري في الاجل القصير ويتحسن في الأجل الطويل.

¹ - محمد راتول، "تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية

-الواقع والتحديات، ص 339.

الشكل رقم 14 يمثل أثر التخفيض على ميزان المدفوعات منحني z



المصدر: زاوي الحبيب، "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2007)"، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 2، العدد الأول، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 41

من خلال المنحنى نلاحظ حدوث زيادة في عجز الميزان التجاري مباشرة في أعقاب تخفيض قيمة العملة (تخفيض سعر القيمة الخارجية للعملة) أي الجزء النازل من حرف z، وهذا راجع لعاملين رئيسيين هما:

العامل السعري: وذلك عن طريق التغير في أسعار الصادرات والواردات، حيث ترتفع أسعار الواردات المقومة بالعملة الوطنية بعد التخفيض، بينما تنخفض أسعار الصادرات المقومة بالعملة الأجنبية، حيث يصبح البلد يصدر بأسعار أقل ويستورد بأسعار مرتفعة فيتأثر رصيد الميزان التجاري سلبا كما هو موضح في المرحلة (أ) من الشكل رقم 14.

العامل الكمي: وذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المستوردة نظرا لارتفاع أسعارها بعد التخفيض، ويرتفع الطلب على السلع المصدرة (السلع المحلية) نظرا لانخفاض أسعارها في السوق الأجنبية، فتصبح الدولة تصدر أكثر مما تستورد وهذا ما يؤدي إلى إعادة التوازن في رصيد الميزان التجاري ويتحسن وضع الميزان التجاري لاحقا مثلما هو موضح في المرحلة (ب) من الشكل¹.

2- الانتقادات الموجهة لنظرية المرونة:

- الشروط التي تقوم عليها النظرية ليست ملائمة في حالة استهداف معالجة الاختلال الدائم في الميزان التجاري باستخدام سياسة التخفيض؛
- هذا التحليل هو تحليل جزئي ساكن، حيث يهمل متغيرات اقتصادية هامة تتأثر بتصحيح سعر الصرف ولها آثار عكسية على الميزان التجاري مثل الدخل الوطني والدخول الأجنبية؛
- إهماله لأهمية مرونة العرض، في حين أن معظم السلع الداخلة في التبادل الدولي هي سلع قليلة المرونة لأنها سلع ضرورية كالسلع الزراعية والغذائية والمواد الأولية؛

¹ - زاوي الحبيب، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2007)، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 2، العدد 1، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر ص ص 41-42.

- افتراضه أن مروونات عرض الصادرات والواردات لانهائية، وهذا ما يتنافى مع الواقع خاصة في الدول النامية التي تتميز بجمود في جهازها الإنتاجي.

لكن هذه الانتقادات لا تلغي الأهمية البالغة للنظرية في توضيح الآثار الإيجابية المتوقعة لسياسة التخفيض والتي عادة ما يكون أثرها على المدى الطويل، وعلى الرغم من ذلك لا بد من اتباع سياسات مالية ونقدية مرافقة من أجل تفادي الآثار السلبية التي لم يأخذها المنهج بعين الاعتبار من أجل العودة إلى التوازن في الميزان التجاري¹.

3- تقييم منهج المروونات وإمكانية تطبيقه:

يمكن استخلاص بعض النقاط التقييمية لمنهج المروونات ومعرفة مدى إمكانية تطبيقه كالتالي:

- يشترط مدخل المروونات لنجاح سياسة التخفيض أو رفع سعر الصرف في علاج العجز في الميزان التجاري أن يتميز كل من الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة. وهذا لا ينسجم في أغلب الأحيان مع ظروف البلدان النامية التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية، ويعد إجراء التخفيض بهدف تصحيح العجز في الميزان التجاري أمرا غير مجد لعدم قدرة صادراتها السلعية على المنافسة في الأسواق العالمية، حتى ولو انخفضت أسعارها؛
- من جهة ثانية، فإن المروونات السعيرية للطلب على الواردات في معظم البلدان النامية ضعيفة، وبالتالي فإن إحلال بدائل الواردات يكون محدودا في الأجل القصير، وعلى هذا فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات بدلا من انخفاض كميتها، مما يؤدي إلى آثار عكسية على ميزان المدفوعات؛
- يقوم منهج المروونات على افتراض حالة المنافسة الكاملة في الأسواق، هذا افتراض لا يمكن حدوثه في الوقت الحاضر الذي ازدادت فيه حركات التجارة وصور الرقابة على الصرف بشكل هائل، وبالتالي فإن صورا أخرى من المنافسة أصبحت سائدة في هذا الوقت وهكذا فالصادرات والواردات أصبح يتم تحديدها بناء على اعتبارات أخرى أكثر من الأسعار النسبية².
- من خلال ما سبق، يمكن القول أن منهج المروونات لا يمكن اعتماده لتحليل سياسة تخفيض قيمة العملة للبلدان النامية، والتي تعاني من اختلالات في الموازين التجارية بل من اختلالات اقتصادية هيكلية، انعكست في أزمة حقيقية لسعر الصرف، تمثلت في بروز ظاهرة التقييم المرتفع للعملة.

// منهج امتصاص الدخل (الاستيعاب):

"قدم هذا النموذج أول مرة من طرف البروفسور ألكسندر من معهد ماسا شوستن للتكنولوجيا بأمریکا في سنة 1952، الذي ينبني على النموذج الكينزي بعد توسيعه ليشمل الصادرات والواردات"³.

¹ - أسماء محمد عطية طه وآخرون، الآثار التوزيعية لتخفيض قيمة العملة المحلية : دراسة حالة بوليفيا مع التطبيق على حالة مصر، الدراسات البحثية الاقتصادية، بالمركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا المنشور بتاريخ 13 يونيو 2017، على الرابط: <https://www.politics-dz.com>، تاريخ الاطلاع: 2019/03/30، على الساعة: 10:00.

² - خضير سفيان، صالح حميداتو، "تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة الامتياز لبحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 2، 2017، ص ص 208-209.

³ - كامل بكري، الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية - الاسكندرية، 2001، ص 381.

"في بداية الخمسينات من القرن الماضي برز منهج مختلف لميزان المدفوعات عندما تحول التحليل الاقتصادي إلى التركيز على ميزان المدفوعات عرف بمنهج الاستيعاب الذي " يعرف على أنه مجموع الاستهلاك والاستثمار"¹، وجوهر هذا المنهج هو الافتراض القائل بأن أي تحسن في الميزان التجاري يتطلب زيادة الإيرادات المحلية على النفقات الإجمالية، وعلى وجه الخصوص الآثار المباشرة لتغيرات سعر الصرف على الأسعار النسبية والدخل والامتصاص، وبالتالي على الميزان التجاري"².

يهتم تطبيق منهج امتصاص الدخل (الاستيعاب) عند دراسة أثر خفض قيمة العملة على الميزان التجاري من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القومي، وتبدأ هذه الطريقة بفرض أن نفقات الدولة تنحصر في أربعة أنواع: الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الواردات وإجمالي الإنفاق هنا يعبر عن الاستيعاب (الامتصاص) الداخلي:

$$A = C + I + G + M$$

على الجانب الآخر فإن الدخل الحقيقي للدولة يساوي نفقاتها على الناتج (المخرجات)

$$Y = C + I + G + X$$

ورصيد الحساب الجاري للدولة يساوي الفرق بين الدخل الحقيقي والإنفاق (الاستهلاك الداخلي)، أي أن:

$$Y - A = X - M$$

وهذا يدل على أن الميزان التجاري يتحسن فقط إذا كان النمو في الناتج أكبر من الاستهلاك الداخلي، وهذا يعمل في الاقتصاد الذي يتسم بزيادة في الطاقة الاستيعابية حيث تعمل المضاعفات الكينزية³.

$$Y = A + (X - M) \quad \text{لدينا من المعادلة السابقة:}$$

$$BC = X - M \quad \text{حيث أن:}$$

$$Y = A + BC \quad \text{ومنه}$$

$$BC = Y - A \quad \text{أي}$$

حيث: Y : الناتج المحلي الإجمالي، A : الامتصاص المحلي، X : صادرات البلد، M : واردات البلد، G : الإنفاق

الحكومي، I : الاستثمار، C : الاستهلاك، أي BC : رصيد الميزان التجاري

يمكن القراءة من المعادلة الأخيرة ما يلي:

✓ من زاوية الدخل:

إذا كان الدخل الوطني أكبر من الاستيعاب أي الدخل الوطني ينمو بوتيرة سريعة من الاستيعاب فإن الميزان التجاري يكون موافق للبلد والعكس نقول أن نفقات البلد تفوق إنتاجه.

✓ من زاوية الأسعار

¹ - Bernard GUILLOCHON, économie internationale, 2eme édition, dunod 1998, p: 217.

² - خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

³ - محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

منهج الاستيعاب يتوقع أن خفض قيمة العملة يسمح بتحسين الميزان التجاري إلا إذا كان الإنتاج الوطني يفوق الاستيعاب¹. في الصيغة الأخيرة لهذه المعادلة يمكن إدراك أن الميزان التجاري سوف يحقق فائضا إذا وكان الناتج المحلي يفوق الامتصاص المحلي يحقق عجزا إذا كان الامتصاص المحلي يفوق الناتج المحلي، وسوف تكون التجارة في حالة توازن إذا كان الامتصاص المحلي مساوي للناتج المحلي.

- تقييم منهج الاستيعاب وإمكانية تطبيقه:

يمكن استخلاص بعض النقاط التقييمية لمنهج الاستيعاب ومعرفة مدى إمكانية تطبيقه كالتالي:

- أن هذا التحليل ينطبق فقط على الميزان التجاري، ويهمل المعاملات التي تتم في حساب رأس المال، ويفترض بأن التحسن في الميزان التجاري ينجم عنه تحسن في ميزان المدفوعات، ويمكن تفسير ذلك من خلال القول بأن معظم هذا التحليل قد تم في فترة زمنية كانت تخضع فيها حركات رأس المال دوليا لقيود صارمة، فنجد من الصعوبة إهمال حركة رأس المال ومشاكل العجز في هذا البند المهم من بنود ميزان المدفوعات، مما يجعل منهج الاستيعاب غير مناسب في أحيان كثيرة؛
- يرتكز المنهج على العوامل المؤثرة في الميزان التجاري نتيجة التغيرات المباشرة والمؤثرة في الدخل والإنفاق الكلي، وهذا يعني أن المنهج غير قادر على تحديد التغيرات النقدية ذات التأثير المباشر في معدلات الأسعار والصراف، كما يهمل دور النقود في التحليل، مما يجعل عملية إهمالها تكتنفها الكثير من عدم الدقة في التحليل؛
- إهمال ردة فعل العالم الخارجي لتخفيض قيمة العملة وحالة ميزان المدفوعات في البلد المخفض، حيث يفترض أن باقي دول العالم سوف تتكيف للتخفيض ولظروف الميزان التجاري في البلد المخفض وفي الواقع فإن تغير الميزان التجاري في دولة واحدة سوف ينعكس في شكل تغيرات متناسبة في الموازين التجارية لباقي دول العالم ولكن في الاتجاه العكسي وذلك نظرا للعلاقات المتشابكة لموازين مدفوعات الدول؛
- من ذلك يمكن القول أن النماذج الكلية للتخفيض المستوحاة من منهج استيعاب غير قادرة على التكيف مع ظروف البلدان النامية على وجه الخصوص ذات هياكل إنتاجية محددة، وعليه فقد ظهر منهج حديث يعرف بالمنهج النقدي².

///- المنهج النقدي:

"في نهاية الخمسينات ظهرت وجهة النظر النقدية لميزان المدفوعات التي تتعلق بالمنهج النقدي الذي يعتبر أن ميزان المدفوعات هو في الأساس ظاهرة نقدية، ويتم تحليل سلوك ميزان المدفوعات من وجهة نظر العرض والطلب على النقود، وبعبارة أخرى عندما يكون الطلب على النقود أكبر مما يعرضه البنك المركزي سيحدث فائض طلب على النقود عن طريق تدفقات الاموال من الخارج، وفي هذه الحالة يتحسن الميزان التجاري ومن ناحية أخرى عندما يعرض البنك المركزي نقودا

¹-رملي محمد، دربال عبد القادر، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري تحقيق تجريبي لحالة الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، العدد الثالث، 2017، ص13.

²- خضير سفيان، صالح حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص ص 209-210.

أكثر مما هو مطلوب ويتم التخلص من فائض عرض النقود بالسماح للنقود بالتدفق إلى دول أخرى، وهذا سوف يؤدي إلى تفاقم حالة الميزان التجاري"¹.

يشير المنهج النقدي إلى أن تخفيض قيمة العملة يجب أن يتم النظر إليه في سياق نقدي، وتخفيض قيمة العملة له تأثير على ميزان المدفوعات فقط من خلال تأثيره على المعروض النقدي الاسمي، وبفشل تخفيض قيمة العملة هذا تبعه زيادة في المعروض النقدي الاسمي والتي تعيد التوازن الأصلي باختصار، عندما تقوم الدولة بخفض قيمة العملة، فإن القيمة الحقيقية للمعروض النقدي تنخفض بسبب الزيادة في أسعار السلع التجارية والخدمات المقاسة بالأسعار الداخلية. والحكومات لديها مجموعة من السياسات المتاحة لتحقيق سعر صرف حقيقي تنافسي، ومن المحتمل القيام بخفض حقيقي للعملة ومن الامثلة على ذلك تشمل: ضبط أوضاع المالية العامة في ظل وجود مستوى منخفض من الاستهلاك الخاص، وتطبيق وسائل للسيطرة على تدفق رأس المال، وتحرير خروج رأس المال، وعمليات التدخل المستهدفة في اسواق الصرف الخارجية، وخفض القيمة الاسمية المرتبطة بسياسات مقاومة التضخم مثل الاعتدال في الأسعار والأجور.

ويرى Rodrik 2009 أن خفض القيمة الحقيقية للعملة يدعم النمو الاقتصادي، ويزيد الربحية في قطاع السلع التجارية، ويؤدي إلى زيادة اتساع حصة السلع التجارية في القيمة المضافة المحلية، حيث يرى أن قطاع السلع التجارية في الدول النامية يمكن أن يكون أصغر من اللازم، لأنه يعاني من كثير من السلبيات المؤسسية، وإخفاقات السوق مقارنة بالسلع الغير تجارية، وخفض قيمة سعر الصرف الحقيقي يمثل واحدا من أفضل السياسات لتعويض الآثار السلبية لهذه الأبعاد بتعزيز ربحية القطاع، وأن الربحية الأكثر ارتفاعا تزيد الاستثمار في قطاع السلع التجارية الذي يتوسع بعد ذلك ويدعم النمو الاقتصادي².

➤ تقييم المنهج النقدي وامكانية تطبيقه:

يمكن استخلاص بعض النقاط التقييمية للمنهج النقدي ومعرفة مدى إمكانية تطبيقه كالتالي:

- يقوم هذا المنهج على افتراض اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي، ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية لصادراته و وارداته ويتميز أيضا بانخفاض مرونة العرض الكلي، وهو ما يتلاءم إلى حد كبير مع ظروف البلدان النامية، التي تعد بمثابة قابلة للأسعار الدولية في أسواق صادراتها و وارداتها، وبالتالي ليس من المنتظر أن يحدث التخفيض تأثيرا يذكر في مقدرتها التنافسية؛
- قدم هذا المنهج تحليلا لتصحيح اختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت، على أساس أن معظم الدول كانت قد ثبتت عملاتها في ظل سعر صرف ثابت مع أحد العملات القيادية، كما أن المنهج كان قد قدم افتراضه ضمن سعر صرف ثابت، إلا أن ذلك لا يعني أنه دعى إلى التمسك بهذا السعر، فالمنهج النقدي ينصح في حالة زيادة عرض

¹ - خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص7.

² - محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

النقد بأن عملية التمسك بسعر صرف ثابت مسألة غير مجدية، وعليه يستدعي ضرورة المراجعة المستمرة لسعر الصرف للوصول إلى التقييم الحقيقي للعملة:

- أهمل المنهج النقدي لميزان المدفوعات دور الموازنة الحكومية ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات، على الرغم من الارتباط القوي والمباشر بين ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية، لأن الاختلال المحلي المتمثل بعجز الموازنة يعكس اختلالاً خارجياً يظهره ميزان المدفوعات، وذلك من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة ويرجع السبب في هذا الإهمال إلى تركيز المنهج النقدي على دور النقود في إحداث التوازن في ميزان المدفوعات:

- يفترض المنهج النقدي أن السلطات النقدية تستطيع السيطرة على العرض النقدي، وهو أمر يصعب تصوره في البلدان النامية وخاصة التي تدفعها الظروف مثل ضيق سوق المال المحلي وانفصاله عن أسواق رأس المال الدولية إلى الاعتماد على الجهاز المصرفي من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة¹.

IV- التركيب بين نموذج مضاعف التجارة الخارجية ونموذج المرونات:

"تم اعتماد هذا النموذج من طرف كلا من Laursen and Metzler سنة 1950 وينحصر هذا النموذج في معادلتين فهو يقوم بتحديد الدخل الوطني من جهة وسعر الصرف من زاوية و الميزان التجاري من جهة أخرى. وتكتب المعادلتين من الشكل التالي:

$$BC = X(e) - eM(e, y) = 0$$

$$Y = A(Y, e) + X(e) - eM(e, y)$$

$$dBC = \frac{s}{s + m} X(E_X + E_M - 1) \frac{de}{e}$$

إن تحسن الميزان التجاري يعطى بالقيمة وليس بالإنتاج مباشرة بعد التخفيض، وتجدر الإشارة انه عندما يكون أسلوب المرونات وقوة الاستيعاب محققين فإن العودة إلى حالة التوازن لا تتم على الفور، تكون هناك فجوة زمنية بين تخفيض قيمة العملة عندما يتم تنفيذ ذلك وعندما يتحسن الميزان التجاري².

V- نموذج Fleming-Mundell :

"تم اعتماد هذا النموذج من طرف كلا من Robert Mundell و Marcous Fleming (1962-1963) بهدف تحليل كيفية تحقق التوازن الخارجي وفقه يتم تعديل ميزان المدفوعات من خلال اخذ حسابين هما الميزان التجاري وحساب رأس المال، ويفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة"³.

VI- سياسة إحلال الواردات:

¹ - خضير سفيان، صالح حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص ص 210-211.

² - رملي محمد، دربال عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

³ - نفس المرجع، ص 15.

وهي واحدة من السياسات التي تتبعها الدول لتخفيض وارداتها (تقليل الضغط على الاحتياطيات من العملات الصعبة) ، وتقوم هذه السياسة علي إيجاد بدائل للواردات وذلك عن طريق التصنيع المحلي للسلع التي تستورد من الخارج وتتبع الدول لتحقيق هذه السياسة عدد من الاجراءات المتمثلة في :

- فرض رسوم جمركية باهظة علي السلع المستهدف إنتاجها محليا؛
- دعم المنتجين المحليين وتحفيزهم لقيام الصناعات البديلة للواردات؛
- تجهيز السوق المحلي الكافي لمقابلة هذه المنتجات البديلة؛
- اتباع وسائل تودي لتخفيض تكلفة المنتجات البديلة للواردات وتقوم الدولة في هذا المجال بالإعفاء الضريبي، وتخفيض الرسوم الجمركية للمواد الخام التي تأتي من الخارج لقيام هذه الصناعات؛
- قيام الدولة بإنشاء عدد من المصانع حتى توفر المنتجات البديلة وبالتكاليف المناسبة¹.

VII- سياسة التصنيع للصادرات:

تقوم هذه السياسة علي قيام مصانع محلية تكون مهمتها القيام بالتصدير وذلك لزيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة. غالبا ما يتم في مثل هذه السياسة التركيز علي القطاع الحديث لدعم الصادرات (القطاع الصناعي ، الخدمي) وقد لجأت العديد من الدول النامية في عقد الستينيات لاتباعها وذلك للاستفادة من الموارد المحلية المتوفرة والايدي العاملة المأهولة، ولمواجهة احتياجاتها المتزايدة من العملات الصعبة وخصوصا ان هذه الدول في تلك الفترة كانت ذات طبيعة صناعية بدائية وبني تحتية بسيطة لذلك عملت على إيجاد صناعات تقوم علي زيادة إنتاجها وتحسين مستواها الاقتصادي الداخلي والخارجي. إن أغلب الصناعات التي تقوم من أجل التصدير في الدول النامية هي صناعات تحويلية تقوم على تصنيع المواد الاولية إلى منتجات صناعية وتصديرها إلى الخارج وقد حصلت الدول التي اتبعتها علي العديد من المزايا منها :

- زيادة الصادرات من السلع الصناعية بدلا عن الصادرات التي تكون في شكل مواد اولية؛
- زيادة حصيلة البلاد من العملات الاجنبية وذلك لارتفاع الاسعار العالمية للمنتجات الصناعية بدلا عن المنتجات الزراعية؛
- جذب الكثير من رؤوس الاموال الخارجية للاستثمار في الصناعة المحلية؛
- توفير فرص عمالة للمحليين في البلاد التي اتبعت سياسة التصنيع للصادرات وبالرغم من كل هذه المزايا فان سياسة التصنيع للصادرات تواجهها بعض المشاكل منها:

- إن الدول التي اتبعتها هي دول نامية وبالتالي فان النشاط الصناعي بها يكون ذو طابع بدائي يقوم علي الصناعات التحصيلية وبالتالي تحتاج هذه الدول الي المزيد من العمالة الاجنبية لاستيراد الآلات والمعدات التي تقوم بالإنتاج؛
- أن معظم الدول التي اتبعتها أهملت القطاع الزراعي والخدمي وركزت علي القطاع الصناعي مما أوجد تقسيم واضح للسكان أو بالتالي الاختلال في مستويات المعيشة لدي معظم سكان الدولة².

¹ - مبارك برعي مبارك، دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري في السودان في (2007-2016)، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، أوت 2018، ص24.

² - نفس المرجع، ص25.

المطلب الثاني: تعريف الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه

أولاً- تعريف الميزان التجاري:

1) مفهوم الميزان التجاري

مما سبق يتضح أن الميزان التجاري من أهم الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات مؤشر لقوة الاقتصاد وهو سجل يسجل فيه الحقوق والديون بين البلد والعالم الخارجي، وله أهمية في إعطاء صورة لهيكل البلد واستقراره والخلل فيه يعتبر مشكلة أساسية في زيادة الديون الخارجية وتراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية، لقد تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري إلا أن مجملها تصب في سياق واحد:

✓ يعرف أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جية والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينة، اصطلاح على أن تكون سنة ميلادية، وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال -ويسمى ميزان المدفوعات¹.

✓ يعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع والأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة².

✓ كما يعرف على أنه " البيان الذي يشمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات فهو يبين في معناه الضيق قيمة الصادرات والواردات المنظورة خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة. كما ان الميزان التجاري وحده يمثل نوعاً من المعاملات الجارية وهي المبادلات السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا ازدادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول هناك عجز في الميزان التجاري"³.

✓ يمكن كذلك تعريف الميزان التجاري على أنه الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (x)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}$$

عند حساب الرصيد قد تكون النتيجة موجبة أو سالبة ولذلك فإن الحالة الأولى تعني أن هناك فائض في الميزان التجاري بمعنى صادرات البلد من السلع والخدمات أكبر من وارداته، أما في الحالة الثانية فيكون هناك عجز في الميزان التجاري ذلك لسبب أن واردات هذا البلد أكبر من صادراته من السلع والخدمات⁴.

¹ يوسف جزان وآخرون، أثر تعويم الروبل في الميزان التجاري الروسي (تحليل الميزان التجاري الروسي خلال الفترة 2010-2016)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 5، 2017، ص 184.

² قاسم جبار خلف، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2016)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 41، سنة 2018 ص 479

³ تمار أمين، اختبار سيبية TODA-YAMAMOTO بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 9، جوان 2018، ص 254.

⁴ مانع سهام، محمد حداد، أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11، العدد الأول، 2018، ص ص 213-214.

فالميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات السلعية و الخدمية خلال مدة زمنية محددة.

(2) أقسام الميزان التجاري:

الميزان التجاري السلعي: ويصطلح عليه كذلك ميزان التجارة المنظورة، " ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات و الواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية

الميزان التجاري الخدمي: ويسمى كذلك ميزان التجارة غير المنظورة، " ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل

خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي

يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل¹.

(3) أهمية الميزان التجاري:

للميزان التجاري أهمية بالغة تتمثل في:²

✓ الميزان التجاري كمحور من محاور ميزان المدفوعات يؤثر ويتأثر بوضع ميزان المدفوعات ولذلك الاقتصاد الداخلي يتأثر بإجمالي المعاملات الخارجية، والمعاملات الخارجية تحتاج إلى آليات غير التي تعمل بها في الاقتصاد الداخلي وهنا تبرز أهمية ميزان المدفوعات) الميزان التجاري(أنه يعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع المتغيرات التي تحدث في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة على حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الاسعار والتكاليف؛

✓ الميزان التجاري يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض للعملة الاجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل؛

✓ يشكل الميزان التجاري أداة مهمة تساعد السلطات العامة على التخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة لسبب هيكله الجامع كتخطيط التجارة الخارجية في الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية؛

✓ المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجها في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

ثانيا: العوامل الاقتصادية المؤثرة على الميزان التجاري

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري تتمثل في ما يلي:¹

¹ - بورحلي خالد وآخرون، " فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1986-2014)", مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، 2015، ص177.

² - خالد الحبيب التجاني عبد الرحمن، سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها في الميزان التجاري السوداني(1993-2012)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التمويلي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، نوفمبر 2014، ص ص 21-22..

- **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً؛
- **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات؛
- **الاختلاف في أسعار الفائدة:** يبدي التغير في سعر الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعريين؛
- **سعر الصرف:** يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

(4) هيكل الميزان التجاري:

ورد في التعريف السابق للميزان التجاري مصطلحين أساسيين الصادرات والواردات وهما يشكلان هيكل الميزان التجاري، وفيما يلي يتم التعرض لهما:

1- تعريف الصادرات:

"تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزء من الطلب على الناتج المحلي الإجمالي فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات حيث يعد التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الإنتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية. وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتعدت درجة تركيزها، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي. أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطاً بتصاعد درجة تركيزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي فضلاً عن حالة التخلف².

"إن تتبع أهمية الصادرات بالنسبة للدول النامية يتضح من واقع الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه ميزان المدفوعات إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وبالتالي ضعف قدرتها على الاستيراد.

¹ - مختاري فتيحة، بلحاج فراحي، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL للفترة (1990-2015)", مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 8.

² - قاسم جبار خلف، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للفترة (2010-2016)، ص ص 480-481.

فالتصدير قرار مهم يمكن الاعتماد عليه لتوفير النقد الأجنبي بشكل منظم، كما أن بعض الدراسات توصلت إلى فعالية التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية¹.

أنواع الصادرات:

يمكن تقسيم الصادرات كما يلي:

الصادرات المنظورة: والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، ويمكن لهذه الأخيرة معاينة السلع وإحصائها؛

الصادرات غير المنظورة: وتتمثل في صادرات الخدمات، ويلاحظ أن صادرات الخدمات أمر صعب كثيراً عن صادرات السلع من حيث جمع البيانات عنهما؛

الصادرات المؤقتة: وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها؛

الصادرات النهائية: وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد².

2- تعريف الواردات:

تعرف على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق

استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، و تصب قيمة

هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات

المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات

المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود البلد أن تحليل الهيكل

السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي و درجة ارتباطه وتبعيته للخارج، فإنه يعبر كذلك عن

حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعي، ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة

والها، حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين³.

يقصد بالواردات كافة السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة أو المقيمين بها من الدول الأخرى أو المقيمين بها، مقابل

سلع وخدمات أو مقابل ذهب أو عملات أجنبية تلقى قبولاً دولياً تدفعها الدولة أو المقيمين بها أو مقابل تعويضات ومنح

معينة⁴.

3- الارتباط بين خطر سعر الصرف و الميزان التجاري (الصادرات والواردات):

"إن الصادرات تعمل على توفير القوة الشرائية التي تتيح لدولة ما استيراد سلع أخرى، وبعبارة أخرى تقوم الدولة

بتصدير سلعها لتمكن من الحصول على منتجات دولة أجنبية، فإذا لم تستورد دولة ما من دول أخرى فإن تلك الدول لن

¹ - محمد عطا الله عليما، إبراهيم بطاينة، أثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني، Global Journal of Economics and Business، المجلد 4، العدد

الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت الأردن، ص 363.

² -لقمان معزوز، انعكاسات تقلبات أسعار صرف العملات الإرتكازية على الموازين التجارية لدول شمال إفريقيا، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية تخصص: مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2012/2011، ص 39.

³ - قاسم جبار خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 480-481.

⁴ - راتول محمد، مطبوعة الاقتصاد الدولي، الجزائر، 2005/2006، ص 51

تحصل على القوة الشرائية التي تمكنهم من شراء لمنتجات التصديرية لتلك الدولة، وعلى ذلك فإن هناك ارتباطاً قوياً بين الصادرات والواردات لأي دولة ما¹.

وباعتبار الميزان التجاري يمثل العلاقات التجارية الدولية للدولة وفي خصم ذلك تكون الدولة أكثر عرضة للتقلبات الخارجية، وتعتبر تقلبات أسعار الصرف أحد أهم المخاطر التي يتعرض لها الميزان التجاري:

1- الصادرات وخطر سعر الصرف:

تكون الصادرات معنية بخطر سعر الصرف عندما تبرم الصفقات والعقود بالعملة الأجنبية، فانخفاض قيمة عملة الفوترة بالنسبة للعملة الوطنية للمصدر، فيما يعني إليه أن هذا الأخير سوف يتلقى قيمة أقل من القيمة المنتظرة والمتوقعة من إبرام العقد، وبقدر ما تكون قيمة الصفقة المبرمة معتبرة، تكون قيمة خسارة الصرف مهمة، وخطر سعر الصرف ينشأ ابتداءً من يوم إمضاء العقد، فقيام الدولة بتصريف منتجاتها من خلال التصدير يجعلها عرضة لخسائر الصرف وذلك نتيجة صعوبة تحديد على وجه الدقة قيمة المدخلات المتأتية والتي تتوقف على اتجاهات معدلات الصرف من بدء فترة التعاقد وصولاً إلى فترة التسوية وعلى الخصوص في ظل المحيط الدولي الذي يتميز بحالة عدم اليقين².

2- الواردات وخطر الصرف:

المستوردون ملزمون لقبول عملة المصدرين، ما يفسر أن الواردات معنية أكثر بخطر الصرف مقارنة بالصادرات، ويفرض على المستورد الأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات الأسعار.

إن السعر بالعملة الأجنبية الذي قبل على أساسه المستورد العرض الذي قدمه المورد والذي من خلاله قدم المستورد طلبيته، فهذا السعر بمثابة المرجع الذي يعتمده المستورد في تحديد أسعار البيع (بالعملة الوطنية مع هامش الربح) في السوق المحلية ويدرج ضمن السعر قيمة الحقوق الجمركية، حيث تعتبر هذه الأخيرة تكلفة تضاف إلى سعر الشراء وهي تختلف من دولة لأخرى وحسب طبيعة كل سلعة، ففي بعض الدول التي تشجع الاستيراد في منتجات معينة لتنمية إحدى الصناعات تتيح تسهيلات وتحفيزات للاستيراد في حين تكون الحماية عقبة تعيق بعض المستوردين وعند مرحلة التسوية يقوم المستورد بالخضوع لسعر الصرف الذي على أساسه يتم التسديد الفعلي لقيمة وارداته. وتبنى القرارات التي يتخذها كل من المصدرين والمستوردين استناداً على توقعاتهم حول اتجاهات الصرف وهي ذات طبيعة متنافية، حيث إذا توقع المصدر مستقبلاً ارتفاع قيمة عملة الفوترة (عملته الوطنية) فإنه يسعى إلى تأجيل تحصيل حقوقه للاستفادة من معدل صرف مناسب وإيجابي، بينما في الحالة العكسية للتوقع تتجه قرارات المصدر نحو تسريع التسوية على أمل الاستفادة من تطورات سعر الصرف الجاري، أما المستورد فقراراته تتجه نحو الإسراع بتسديد قيمة وارداته عندما تكون توقعاته حول اتجاه قيمة عملة الفوترة نحو الارتفاع مستقبلاً أما التوقع الآخر فيجعله يسعى لتأجيل التسوية³.

المطلب الثالث : التوازن والاختلال في الميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فعندما تزداد قيمة الصادرات على قيم الواردات نقول أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً، وفي الحالة العكسية يحدث عجز على مستوى الميزان التجاري فقد تزداد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرًا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى مثلاً: عندما يصبح الأورو

¹ - سامح عوض محجوب حمد الله، أثر الأزمة المالية على الميزان التجاري في السودان (1999-2008)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم 2017، ص 19.

² - لقمان معزوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

³ - نفس المرجع، ص 43.

قادرا على شراء عدد وحدات أكبر من الدولار الأمريكي، فيقال هنا أن الأورو قد ارتفعت قيمته بالنسبة للعملة الأجنبية فانقلت قيمة الأورو من $1\text{€}=1,24\text{\$}$ إلى $1\text{€}=1,33\text{\$}$ ¹.

"يؤثر الفائض أو العجز في الميزان التجاري مباشرة في سعر الصرف، فزيادة الصادرات على الواردات تعني زيادة في عرض القطع الأجنبي في السوق المحلية، وبالتالي تحسن قيمة العملة المحلية، والعكس صحيح، ففي حال العجز، تزداد الواردات على المستوردات، وبالتالي زيادة عرض العملة المحلية لشراء القطع الأجنبي لزوم تسديد فاتورة المستوردات، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وهذا يسمى بسعر الصرف الاسمي. أما سعر الصرف التوازني، فهو الناجم عن توازن ميزان المدفوعات، وهو السعر الذي يدافع عنه المصرف المركزي. ويتأثر سعر الصرف الحقيقي بالتوازن في ميزان المدفوعات وفق المعادلة التالية:

$$S - I = X - M$$

يعني ذلك أن صافي الادخار الناجم عن طرح إجمالي الاستثمار من الادخار $S - I$ بمعنى أن عجز الادخار يجب أن يساوي صافي الصادرات $X - M$ بمعنى أن العجز الادخار يجب أن يساوي فائض الميزان التجاري، ليستقر سعر الصرف الحقيقي. الصادرات

أي أن العجز في صافي الادخار يعني أن الاستثمار أكبر من الادخار، وبالتالي الاستثمار يساهم في إنتاج السلع والخدمات التي يجب أن تصدر أو تحل محل ما يورد منيا، وبالتالي ينتج فائض في الميزان التجاري، واستقرار في سعر الصرف الحقيقي، أما الخلل في هذا التوازن، كتسجيل عجز تجاري، فهذا يعني انخفاض في قيمة العملة، واذ ترافق بعجز أيضاً مع عجز في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، وخروج الاستثمارات والمدخرات خارج البلد، تتطلب من المصرف المركزي التدخل عبر شراء العملة المحلية من السوق وبيع العملات الأجنبية، للحفاظ على استقرار سعر الصرف، وهذا يتطلب وجود احتياطي كبير من العملات الأجنبية أو أن تلجأ الحكومة إلى تغيير نظام سعر الصرف، وهو ما ركزت عليه المناقشات الدولية بعد الأزمة المالية العالمية وما رافقها من اختلالات تجارية، إذ برزت أهمية مرونة أسعار الصرف في تيسير تصحيح تلك الاختلالات².

تركز مناقشات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين خلال اجتماعهم في مدينة مكسيكو سيتي في تشرين الثاني 2012 على أهمية تعديل نظم سعر الصرف لمواجهة الاختلالات التجارية، وجاء خلال الاجتماع أن معدل النمو العالمي الضعيف يعكس أيضاً ما أحرز من تقدم محدود نحو الطلب العالمي وإعادة توازنه وفي هذا الصدد نؤكد مجدداً التزامنا بالتحرك بخطى أسرع نحو نظم سعر صرف أكثر ارتباطاً بالسوق وأسعار صرف أكثر مرونة بما يعكس الأساسيات الاقتصادية الرئيسية.

أثبتت دراسة لخبراء صندوق النقد الدولي حول علاقة أسعار الصرف بتصحيح الاختلالات في الحساب الجاري، ففي نظم سعر الصرف الموعوم على عكس نظم الصرف المربوطة، يكون تصحيح حالات الفائض والعجز في الميزان التجاري الثنائية الضخمة أسرع كثيراً من الاختلالات الأصغر حجماً. كما يتسق اتجاه تحركات أسعار الصرف مع تصحيح الاختلالات، ففي البلدان التي تشيد عجزاً في ميزان التجارة الثنائية، ينخفض سعر الصرف الحقيقي الثنائي، في حين تشيد بلدان الفائض ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي³.

¹ - عقبه مخنان، أميرة مخنان، قياس وتقييم محددات سعر صرف الدينار الجزائري 1990-2014 دراسة قياسية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 2017، 5، ص ص 276-277.

² - يوسف جزان وآخرون، أثر تعويم الروبل في الميزان التجاري الروسي تحليل الميزان التجاري الروسي خلال الفترة 2010-2016، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 39، العدد 5، 2017، ص 185.

³ - يوسف جزان وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 185.

- الأثر الاقتصادي للميزان التجاري:

للميزان التجاري أثرتين هما العجز والفائض وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءاً من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات و الأموال ويعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي؛ "يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة وما حظيت به مؤخراً من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين، تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها عالياً وأن بضاعتها المنافسة سعراً وجودة في السوق المحلي، وفي السوق الخارجي، ومما يصاحب ذلك من زيادة الإنتاج المحلي وزيادة نسبة التوظيف وزيادة الأجور، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الانفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب. ولكن مع ذلك فإن هنالك فترات نمو معين والتي يصاحبها قوة عملة الدولة نتيجة لقوة اقتصادها، مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى، فقد يكون عجز الميزان التجاري أمراً مفهوماً على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين التأثير يعتبر طردي مع كل من العملة ومؤشرات الأسهم؛

فالفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات، مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد، وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة، وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان، فإنه يحتاج لشراء عملة هذه البلد مما يزيد من الطلب عليها ويرتفع سعر العملة ولكن مع ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك إلى حد يصبح فيه قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد، مما يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري؛

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات، مما يؤدي إلى تدفق نقدي إلى الخارج أقل مما يدخل الدولة، فإن كان العجز مستمر ومرتفعاً، فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالاً على الاقتصاد.

وعلى العكس من حالة الفائض في الميزان التجاري، فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات اجنبية لتغطية ثمن الواردات.

إجمالاً تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم، ويكون تأثير الفائض عليهما إيجابياً أكثر من أن يكون عجزاً، لكن في حال هنالك عجز في الاقتصاد، فهذا لا يعني أن الاقتصاد ليس جيداً في حالة تحسن وارتفاع الفائض في الميزان التجاري يعني ذلك المزيد من الإنتاج والوظائف والاستثمارات، وهذا في النهاية يؤدي إلى ارتفاع العملة وانخفاض التضخم¹.

¹-مبارك برعي مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

الجدول رقم 10 يبين الآثار الاقتصادية للفائض والعجز في الميزان التجاري:

| آثار الفائض | آثار العجز |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> - طاقة إنتاجية واسعة وفائضة عن الحاجات الداخلية. - فترة تزاممية للسلع المصدرة. - إنتاجية عالية مرتبطة بالكفاءة والجودة وملائمة الأذواق والتنافسية. - تطور الاحتياطات من العملة الصعبة الداعمة للأنشطة الاستيرادية. - عملة قوية في أسواق الصرف الدولية. | <ul style="list-style-type: none"> - قصور في الطاقة الإنتاجية في تلبية الحاجات الداخلية. - نزعة استيرادية عالية. - إنتاجية واطئة لا تلي احتياجات الإنتاج والتنافسية. - نقص في الاحتياطات من العملة الصعبة يتبعه ضعف في تسديد أقسام الالتزامات الخارجية ونمو مؤشرات الاستدانة. - انخفاض مستمر في قيمة العملة يتبعه أزمات اقتصادية واجتماعية. |

المصدر: مهدي صالح داوي، عمر محمود عكاوي، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية - دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2012، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، السنة 38، العدد 105، من سنة 2015، ص4.

المبحث الرابع: تغيرات سعر الصرف وعلاقتها بالميزان التجاري:

قبل التطرق إلى كيفية تأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري سنتطرق إلى المفاهيم المتعلقة بتغيرات سعر الصرف.
المطلب الأول: سياسة سعر الصرف

أولاً- مفهوم سياسة سعر الصرف:

"لم يكن سعر الصرف يوماً أداة فردية في يد الأفراد والمؤسسات، بل كان دائماً عبارة عن إرادة جماعية توجهها الحكومات من خلال هيئات رسمية لها القدرة على فهم المتغيرات المحيطة به، الشيء الذي يجعلنا لانستطيع الكلام على سعر الصرف دون أن نعرج على مصطلح السياسة الذي يعني في مفهومه الواسع قيام الشخص أو الهيئة برعاية أمور المجموعة حيث يستطيع أن ينتقل هذا المصطلح بين عديد العلوم والمجالات"¹، وفي هذا الصدد نستطيع القول أن سياسة سعر الصرف "تعبّر عن مجموع التوجيهات والتصرفات التي تبديها السلطات النقدية في مجال الصرف لتحقيق أهداف اقتصادية معينة"²، فهي جزء من السياسة الاقتصادية التي تهدف بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي"³.

¹ - لباؤ أمين، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر (دراسة تحليلية للنظم والنتائج 1964-2015)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 113-114.

² - الجوزي جميلة، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، 13 ماي 2013، ص91.

³ - Jean Langaut et autres, Economie Général, Dunod, Paris, p: 384.

ثانياً: أدوات سياسة سعر الصرف

تستعمل السلطات العديد من أدوات والوسائل لتحقيق وتنفيذ سياسة سعر الصرف أهمها:¹

1- تعديل سعر صرف العملة:

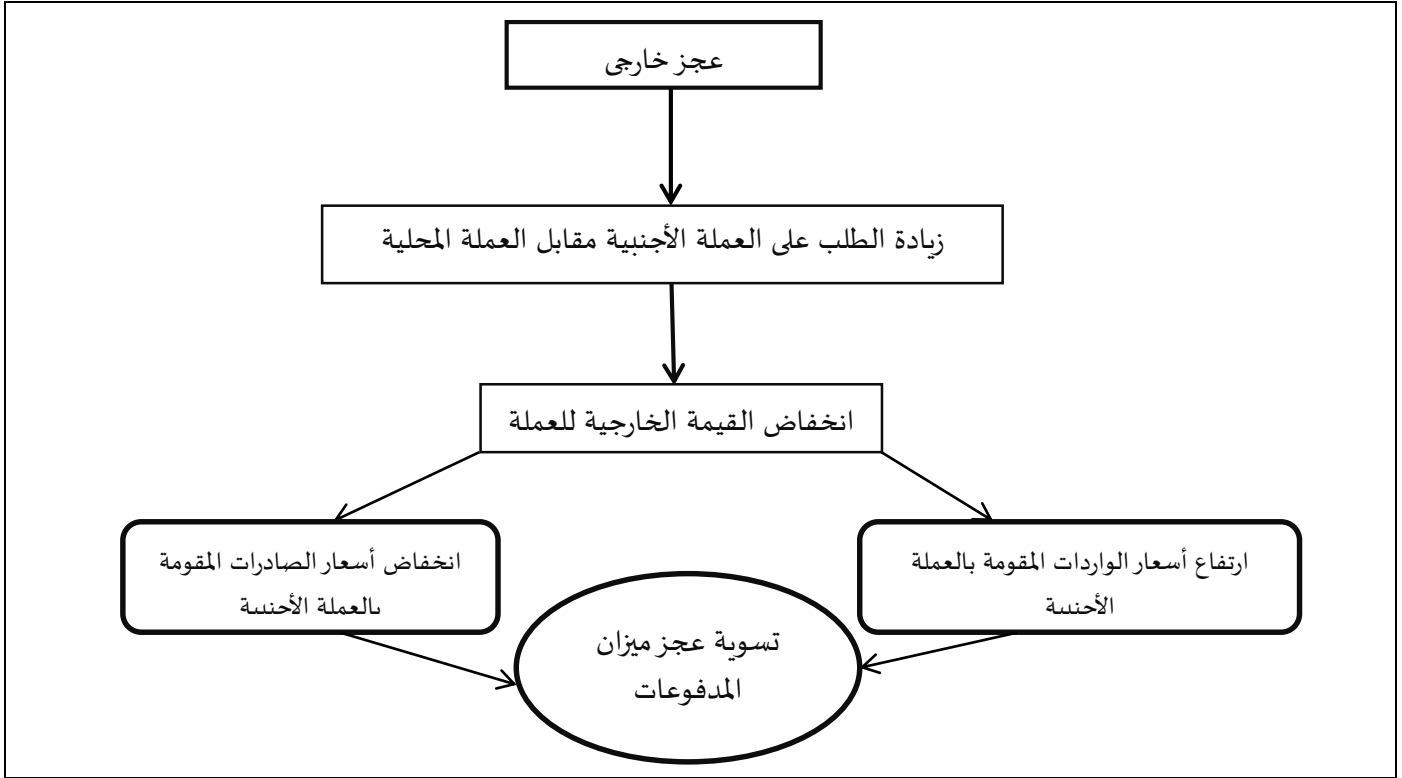
إن السلطات النقدية عند قيامها بتعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقييمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور قيمة العملة. إن تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي إلى انخفاض أسعار سلعها مقومة بوحدة النقد الأجنبية مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، وتتوقف النتيجة النهائية لسياسة تعديل سعر صرف عملة ما على مدى مرونة طلب وعرض صادراتها ووارداتها، فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرناً وكان العرض من منتجاتها المعدة للتصدير مرناً فإن قيمة تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات.

ويشترط هنا عدم قيام الدول الأخرى خاصة التي تبادلت معها بإجراءات مماثلة لتخفيض قيمة عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن تخفيض قيمة العملة، كما يشترط عدم تردد الشرك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر إذا حدث هذا نزول المزايا التي تحصل عليها الدولة المخفضة². والمخطط النظري للتعديل التلقائي في ميزان المدفوعات هو كما يلي:

¹- أمين صيد، "سياسة الصرف (كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات)"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 62

²- بنين بغداد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015/2016، ص34.

الشكل رقم 15 يمثل التعديل التلقائي لميزان المدفوعات

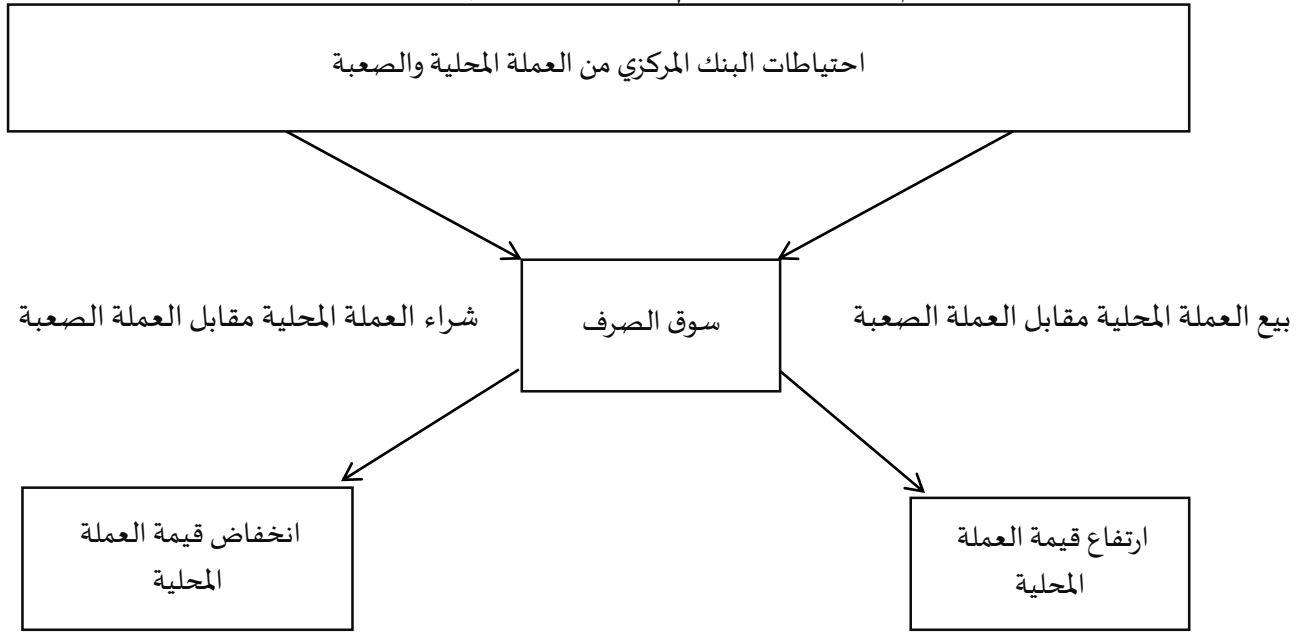


المصدر: بنين بغداد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2016/2015، ص35

2- استخدام احتياطات الصرف

"ويتم ذلك في أن أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة حتى تحافظ السلطات النقدية على سعر صرف عملتها، فعند انهيار العملة المحلية تقوم ببيع العملات الأجنبية المتواجدة في احتياطاتها و عندما تتحسن تقوم بعملية الشراء، أما إذا كانت الاحتياطات غير كافية يلجأ البنك المركزي إلى إجراء تعديل في العملة".

الشكل رقم 16 يمثل استخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 67.

3- مراقبة الصرف

تقتضي سياسة الرقابة على الصرف إخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخص خاصة حيث تستخدم لمقاومة خروج رؤوس الأموال في حالة المضاربة على العملة.

4- استخدام سعر الفائدة:

يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة وهذا في حالة كون العملة ضعيفة فارتفاع سعر الفائدة يعود بعدد مهم من التوظيفات حيث أنه يقوم بجذب رؤوس الأموال الأجنبية ويقلل من خروج رؤوس الأموال المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها بمعنى أن استخدام أسعار الفائدة أصبح مهما من أجل جذب حركة رؤوس الأموال التي تبحث عن توظيفات أكثر ربحا.

5- إقامة سعر صرف متعدد

يرمي نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، وهناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المفضلة والواردات الأساسية بسعر صرف محدد إداريا، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة، ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي .

6- إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف:

"يقصد بها إقامة مستويين أو أكثر لأسعار الصرف، يتناسب كل منهما مع طبيعة النشاط الذي يستخدم فيه، ويهدف سعر الصرف المتعدد إلى تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية والحد من بعضها الآخر تحقيقاً لأهداف اقتصادية محددة"¹. ويمكن أن يكون هذا السعر مرتفعاً لطالبي العملات الأجنبية لغرض استيراد السلع الكمالية ومنخفضاً أو مشجعاً لطالبي العملة لغرض استيراد السلع الضرورية كالغذاء والدواء، إلا أنه يؤخذ على هذا الأسلوب صعوبة إدارته لأنه يضع عدة أسعار صرف للعملة، وهذا أصعب من اعتماد سعر صرف واحد².

المطلب الثاني: أنواع سياسة سعر الصرف

أ. سياسة تخفيض قيمة العملة

"يقصد بسياسة التخفيض ذلك الإجراء الرسمي لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة به إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج"³.

"تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الاقتصادية الأكثر شيوعاً عندما يواجه البلاد الخلل في الميزان التجاري عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والواردات أكثر تكلفة من حيث العملة المحلية، ولقد ارتبطت إلى حد كبير هذه السياسة مع برامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى خفض كبير في الاختلالات الخارجية خاصة للبلدان النامية"⁴.

ب. تعريف تخفيض العملة:

"في البداية لا بد من التفريق بين التخفيض **Dévaluation** وعكسها الرفع **Réévaluation** وبين الانخفاض أو التدهور وعكسها الارتفاع أو التحسن **Appréciation** فالتخفيض هو ذلك الإجراء الرسمي الذي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها المحلية تجاه قاعدة نقدية معينة **Etalon monétaire** (كالذهب، عملات صعبة، ...) وهو يعمل بصفة عامة في نظام الصرف الثابت. أما الانخفاض فهو يخضع لتفاعل قوى العرض والطلب ولا يقع ضمن سيطرة البنك المركزي غير أنه يمكن لهذا الأخير التدخل للتأثير في قيمة العملة ضمن هامش محددة وهو يعمل في ظل نظام الصرف المرن.

"إن تخفيض قيمة العملة هو عملية تبادل لتغيير قيمة تعادل العملة الوطنية مقابل عملة من النظام النقدي الدولي. يتم تخفيض قيمة العملة عندما يتغير سعر الصرف. يجب إعطاء عدد أكبر من وحدات العملة الوطنية للحصول دائماً على نفس وحدة العملة الأجنبية"⁵.

¹ - سميرة إبراهيم أيوب، "صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية"، مطبعة سامي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 80.

² - نواز عبد الرحمن البيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص: 151

³ - بورحلة خالد وآخرون، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1986-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، 2015، ص: 177.

⁴ - عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد الثالث، 2016، ص: 10.

⁵ - Farid BOUKERROU, Samira DJAALAB, **Balance des paiements, taux de change et dévaluation de la monnaie en Algérie**, revue sciences

humaines, N 40; Décembre 2013; P 58.

وتلجأ الدول النامية خاصة إلى عملية تخفيض العملة كإجراء نهائي عندما لا تجد الوسائل الأخرى في معالجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات ويفضلها الاقتصادي James Meade عن القيود الأخرى التي تفرض على التجارة الخارجية¹.

"ويُفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، أما انخفاض قيمة العملة فهي حالة تلقائية تحدث نتيجة ظروف اقتصادية معينة كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي، ويتعلق التخفيض بالمعاملات في سوق الصرف الأجنبي فقط في حين يمتد الانخفاض إلى السوقين سوق الصرف والسوق الداخلي للسلع والخدمات، حيث تكمن فكرة تخفيض الدولة لسعر صرف عملتها في علاج العجز في ميزان المدفوعات كما يهدف التخفيض إلى زيادة دخول بعض الفئات المنتجة عن طريق تسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الأجنبية أو حماية بعض الصناعات المحلية، ويتوقف نجاح سياسة التخفيض على بعض الشروط أهمها:

- حالة المرونة السعرية للطلب: "الذي له تأثير مباشر على معدل النشاط الاقتصادي إذ يؤدي إلى زيادة الدخل في حين يؤثر سلباً على حجم المديونية الخارجية ويؤثر التخفيض على الواردات وبالتالي التأثير على تكاليف الإنتاج، ويتجه سلوك الوحدات الاقتصادية التي تستند في قراراتها على وضعيات سعر الصرف إلى التعجيل برفع أسعار منتجاتها في السوق المحلية ولكن بأقل حدة من حركة أسعار الصرف، إضافة إلى سياسة التخفيض يوجد أيضاً التدخل المباشر والغير مباشر سواء عن طريق شراء أو بيع العملة أو عن طريق تغيير معدل الفائدة كذلك اللجوء إلى الرقابة على الصرف أو نظام الحصص التي تعتبر من السياسات الفعالة في إحداث آثار مباشرة على الصرف وبالتالي تحقيق السياسة المستهدفة"².
- الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة المحلية: يشترك المفهومين في أنهما تدهور لقيمة العملة المحلية لكن كل واحد بطريقة، وسنوجز أهم نقاط الاختلاف للفرق بينهما في الجدول التالي:

¹ - محمد عبيدة، وليد لوشان، محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتشجيع الصادرات، مجلة المدير، العدد6، جوان 2018، ص81.

² - عبد الرحمن علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد4، العدد3، سبتمبر 2015، ص 14-15.

الجدول رقم 11 يمثل الفرق بين مفهومي التخفيض والانخفاض في قيمة العملة المحلية

| التخفيض Dévaluation | الانخفاض Dépréciation |
|---|--|
| هو عبارة عن عملية إرادية ومقصودة من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة، ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة؛ | *هو عبارة عن حركة تلقائية وعفوية، دون تدخل للسلطات النقدية، وإنما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية؛ |
| *يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام به؛ | *قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن العرض في العملات الأجنبية؛ |
| *يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي؛ | *قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي، كما يحدث في سوق السلع والخدمات الداخلية؛ |
| *لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثابتة والتعويم المدار)؛ | *يحدث في ظل اقتصاد حر، يتيح لآلية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف الذي يحقق الاستقرار؛ أي نجده في ظل أسعار الصرف العائمة؛ |
| *يكون في حدود معينة؛ | *الانخفاض لا يكون في حدود معينة؛ |
| *يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة تقويم الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلال بين العرض والطلب؛ | *يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية، أي زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض عن المطلوب من العمليات الأجنبية؛ |
| *التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة مؤقتة)؛ | *التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض والطلب (ظاهرة مستمرة)؛ |
| *التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي. | *الانخفاض يعني الرفع أو الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي. |

المصدر: حنان العروق، "سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي" دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مكملة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،

2005/2004، ص ص 108-109.

وعادة ما تكون هناك أهداف محددة تبتغيها السلطات من وراء تخفيض قيمة عملتها يأتي في مقدمتها تشجيع الصادرات والحد من الاستيرادات ويترتب على هذا الهدف الرئيس جملة من الأهداف المشتقة وهي:

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات؛
- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة: أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار ومنطقة الفرنك... الخ، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات؛

- تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية، بحيث يمكن للمواطن شراء بضائع وخدمات في البلد الأجنبي مساويا لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية¹. كما أنه يمكن تخفيض قيمة العملة نتيجة الأسباب التالية:²
 - زيادة الصادرات: تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة المحلية إلى رفع قيمة الصادرات، بحيث تعتبر ذات ميزة تنافسية في السعر الذي يظهر متدنيا مقارنة بالسلع الأجنبية، إلا أن هذه العملية تكون فعالة في حالة مرونة الجهاز الإنتاجي؛
 - إدارة الموازنة العامة: في شقها المتعلق بإيرادات الجباية البترولية، وذلك من أجل تحصيل جبائي عند التحويل إلى العملة المحلية، بحيث تعتمد السلطات تخفيض قيمة العملة، حتى تتمكن من تحصيل مبالغ مالية أكبر، وهذا نتيجة انخفاض تدفق العملات الصعبة؛
 - الحد من خروج العملة الصعبة: تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة للحد من خروج العملة الصعبة، من خلال التقليل من حجم العملة الصعبة عند الصرف، خاصة للشركات الأجنبية والتي تقوم بتحويلات كبيرة تنعكس سلبا على الاقتصاد المحلي. كما أن الدول ذات العمالة الأجنبية تقوم بتحويلات ضخمة من شأنها التأثير على الاحتياطات الأجنبية للصرف، وعليه تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة من أجل الحد من خروج العملات الأجنبية؛
 - إدارة الميزان التجاري: تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة المحلية، بغرض زيادة الصادرات، على اعتبار أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية من شأنها رفع الصادرات، بحيث تصبح السلع المحلية منخفضة السعر مقارنة بالأجنبية. يتم اللجوء إلى هذه العملية لمعالجة الاختلالات في الميزان التجاري؛
 - التوازن الاقتصادي الكلي: عبر التوجه نحو جعل العملة المحلية ضعيفة في ظل شح السيولة وسياسة الطلب الكلي للحكومة، ناهيك عن عدم كفاءة السوق المالي؛
 - إدارة آثار تفكيك التعريفات الجمركية: تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل إدارة ومواجهة انخفاض المداخيل الناتج عن تفكيك التعريفات الجمركية، بفعل التكتلات الاقتصادية، أو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- وعليه فإن الدولة ستقدم على إجراء عملية تخفيض قيمة العملة تحت مجموعة من الشروط:³
- استقرار مستويات الأسعار المحلية؛
 - تحقق شرط مارشال ليرنر Marshall-Lerner والذي يقضي بان يكون مجموع مرونة الطلب على الاستيرادات ومرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد؛

¹ - موسليم مريم، أثر سعر صرف الدولار-الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016/2017، ص10.

² - ميلود وعيل، محمد هاني، تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي، مجلة أوراق اقتصادية، العدد2، جوان 2018، ص ص 6-7.

³ - عبد الحسين جليل الغالي، ليلى بديوي مطوق، صدمات أسعار الصرف الثابتة الأسمية ومقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة بطريقتي تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري (دراسة تقويمية لدقة قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول)، كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد19، السنة العاشرة، 2016، ص 93-94.

- لابد وان يكون هناك طاقات إنتاجية معطلة تسمح بزيادة التصدير للاستفادة من عملية التخفيض؛
- عدم قيام الشركاء التجاريين بإجراء مماثل بتخفيض عملاتهم.

ولكي تنجح سياسة تخفيض العملة في تحقيق الأهداف المنشودة، هناك عدة شروط لابد من توفرها لقد حدد 1937 J.Robinson، في حالة توفر المرونات الأربعة: ¹

1- المرونة المحلية للطلب على الاستيرادات The Home Elasticity of Demand

إذا كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات منعومة، في هذه الحالة يؤدي تخفيض العملة المحلية إلى الزيادة في قيمة الواردات باعتبار أن سعرها الخارجي يبقى ثابتا وحجمها لن يتغير، بينما يزيد سعرها المحلي وبالتالي قيمتها الإجمالية بالمقدار الذي انخفضت به قيمة العملة المحلية، أما إذا كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات تؤول إلى ما لا نهاية فإن قيمة الواردات تتجه نحو الصفر، بفعل أن الكمية المطلوبة من الواردات تتناقص بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع في أسعار الواردات، مما يؤدي إلى انخفاض محسوس في القيمة الإجمالية للواردات بدلالة العملة الأجنبية.

2- مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات The Foreign Elasticity of Demand For Exports

إن الطلب الأجنبي على صادرات الدول يجب أن يتمتع بقدر كاف من المرونة في هذه الحالة، نجد أن درجة مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات لها علاقة مباشرة بالأسعار، وبالتالي على استقرارها وعلى فعالية التخفيض؛

3- مرونة العرض المحلي للصادرات Exportable Goods

يتطلب نجاح التخفيض في زيادة الصادرات ضرورة تمتع العرض المحلي لسلع التصدير بدرجة عالية من المرونة، وهذا الشرط هو ضرورة قابلية الانتاج المحلي لسلع التصدير للزيادة عقب حدوث التخفيض لكي لا يواجه النمو المتوقع في حجم الصادرات، أما إذا كانت السلع المصدرة تدخل في صناعاتها مواد مستوردة قد تزيد من تكلفة هذه السلع وبالتالي في أسعارها؛

4- المرونة الأجنبية لعرض الاستيرادات The Foreign Elasticity of Supply For Imports

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية في ظل مرونة منعومة للعرض الأجنبي للواردات، يؤدي إلى انخفاض الطلب الداخلي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض السعر الخارجي للواردات بالمقدار الذي انخفضت به القيمة الخارجية للعملة، إذ أنه كلما قلت مرونة العرض الأجنبي للواردات كلما قل تأثير التخفيض على حجم الواردات أما إذا كانت هذه المرونة أكبر من الواحد فان ذلك يساعد على نجاح سياسة التخفيض، ومنه فإن فعالية التخفيض بالنظر إلى التأثير الذي تمارسه في الضغط على الواردات، نلتمسها في حالة ما إذا كانت مرونة الطلب الداخلي للواردات ومرونة العرض الخارجي للواردات مساويا لما لا نهاية.

ووفقا لهذه المرونات الأربع سيكون أثر التخفيض: ²

- ✓ ستكون زيادة الصادرات كبيرة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي عليها كبيرة، أما إذا كان الطلب الأجنبي عليها غير مرن فلن تزيد الصادرات؛
- ✓ ستنخفض الصادرات بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة إذا كانت مرونة العرض المحلي معدومة، أما إذا كان العرض المحلي مرن فان الصادرات سترتفع؛

¹ - بوشري عبد الغاني، منصورى حاج موسى، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الجزائرية بالصادرات خارج المحروقات

1985-2014 باستعمال منهج ARDL، ص ص 96-97.

² - عبد الحسين جليل الغالي، ليلى بدوي مطوق، مرجع سبق ذكره، ص 94.

- ✓ التخفيض سيكون فعالا إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات تامة ومرونة العرض المحلي تامة أيضا؛
- ✓ لن يؤثر التخفيض إذا اتسمت المرونتان بالجمود.

ج- سياسة الرفع من قيمة العملة:

إن عملية رفع قيمة العملة معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة، فعملية رفع القيمة تشير إلى زيادة المحتوى الذهبي الرسمي المحدد للوحدة النقدية، وبالتالي فهو يعني زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية القيادية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة، أي إعادة تقييم العملة فتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع الصادرات بينما رفع قيمة العملة يؤدي انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة المحلية لقاء السلع المصدرة بالمقارنة مع عائداتهم قبل رفع قيمة العملة¹.

د- أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة:

يمكن أن تغير الدولة سعر صرف عملتها صعودا وهبوطا كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، فمن أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها نذكر:

- وجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات؛
- من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية؛
- من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوروبية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار الأمريكي، عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها².

و- آثار رفع القيمة الخارجية للعملة

تتعد آثار رفع القيمة الخارجية للعملة على الاقتصاد الوطني و التي تتمثل في:

أولاً: الأثر على الصادرات و الواردات:

إن تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلبا على صادراتها، و لكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبيا مقارنة مع منافسها، فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز للإنتاج من أجل التصدير وبدائل الاستيراد، وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصا بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية، كون جزءا هاما من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية، بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير فعملية الرفع في قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة و الاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يزيد في تنافسيتها، حيث أن تزايد تنافسية الواردات محليا سيعمل على تزايد طلبات الحماية ضد المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات الحكومية

¹ - عرفان تقي الحسني: "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص 154.

² - نفس المرجع، ص 155.

إلى رفع التعريفات على السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة وانغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات وبالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي¹.

ثانياً: انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الاقتصاد

إن لتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية آثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع الإنتاجية التي تستطيع منافسة الواردات، حيث تتجه إلى تخفيض الإنتاج مبدئياً نتيجة الرفع في قيمة العملة، وإذا استمر الرفع في سعر الصرف سوف تضطر إلى اتخاذ قرار بتوقف الإنتاج.

ثالثاً: ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي

يؤثر تقييم العملة بأعلى من قيمتها على سلوك المستهلك الذي سيتجه للحصول على الواردات ذات الثمن الأرخص بدلاً عن الصادرات مرتفعة الثمن، مما يؤثر على ميزان المدفوعات و معدل التبادل الدولي أو الأسعار محلياً مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة. كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و بالتالي التأثير سلباً على الاستثمار و أسواق المال المحلية، بالإضافة إلى الأثر على وضع الميزان التجاري، حيث أنه غالباً ما يتم تخفيض الضغوط المفروضة عليه عن طريق القروض الخارجية و التسهيلات الائتمانية لتمويل الاستيراد مما يزيد من أعباء خدمة الدين و يؤدي في النهاية إلى عجز تسديد الالتزامات ما يزيد من الضغط على سعر صرف البلد الذي يعاني من سعر صرف مقيم بأعلى من قيمته، يحقق فائض في الاستيراد إذا كان التوظيف و الاستخدام للموارد المتاحة محلياً مرتفعاً إذا استطاعت السلطات النقدية للبلد أن تحافظ على هذا الوضع بتطبيقها إحدى سياساتها النقدية أو من خلال استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية. وفي الحالة العكسية إذا كان الهدف هو تحقيق فائض تصدير فيتوجب تخفيض سعر الصرف و إلا استوجب على الحكومة أن تتقبل و تواجه الانكماش في نشاطها الاقتصادي و ما يتبعه من تأثيرات على سلبية على الاقتصاد الوطني².

رابعاً: الأثر على الأسواق المالية و المحلية:

"إن لرفع القيمة الخارجية للعملة تأثير سلبي على الأسواق المالية و المحلية من خلال تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية في الأسواق المالية لارتفاع ربحيتها ما يزيد من حصيلة أفراد الدولة من العملات الأجنبية مما يترتب على الحكومة تحمل نفقات و تكاليف باهظة لتوفير الاستقرار في النظام المالي، كون عمليات المضاربة تؤثر على أداء البنوك و الكثير من القطاعات الصناعية نتيجة لرفع قيمة العملة، مما يؤدي إلى اتجاه التجار إلى محاولات للاقتراض بالعملة المحلية توقعاً لانخفاض قيمتها في المستقبل، و ذلك من أجل تمويل الواردات و الذي يؤدي بدوره إلى حصول اضطرابات قطاع الصادرات، و يترتب على ذلك ارتفاع أسعار الفائدة المحلية الأمر مما ينعكس سلباً على قطاع الاستثمار، و هذه الآثار من رفع قيمة العملة يمكن أن تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات"³.

خامساً: الأثر على الإنتاج الزراعي:

إن التقييم المرتفع لسعر صرف العملات قد يلحق أضراراً بالزراعة و ذلك من خلال التأثير على الحوافز الزراعية و الناتج الزراعي خصوصاً إذا تخلت الحكومة عن سياسة دعم الأسعار الزراعية، و من ناحية أخرى فإن الرفع في سعر الصرف الرسمي قد يؤدي إلى تشجيع الهجرة من الريف إلى المدينة و يزيد من الطلب على المواد الغذائية المستوردة بدلاً من السلع المحلية فيزيد الضغط على ميزان المدفوعات.

¹ - دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية

تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 84

² - نفس المرجع، ص 85.

³ - نفس المرجع، ص ص 86-87.

سادسا: تفاقم أعباء الدين العام الداخلي

إن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل التزامات مالية يتوجب على الدولة سدادها لإعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي، فالكثلة النقدية المتداولة في اقتصاد البلد و التي تمثل ديننا داخليا على الدولة التي رفعت قيمة عملتها الخارجية تجاه العالم الخارجي لا يمكن أن تنخفض كميتها إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي و السعر الحقيقي، إلا إذا قامت الدولة بسداد التزاماتها بالنقد الأجنبي، وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية.

سابعا: ظهور سوق موازية

يرافق التقييم المرتفع لسعر الصرف للعملات ظهور سوق موازية حيث تكون الأسعار أكثر ارتفاعا من الأسعار الرسمية، حيث يجد أصحاب العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق الموازية بدلا من بيعها إلى البنك المركزي، وهذا ما يدفع بالمستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملية المحلية في سبيل الحصول على العملة الأجنبية التي لا يستطيعون الحصول عليها نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية طلبات الاستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله.

ثامنا: زيادة الرقابة على الصرف

لكي تحافظ الدولة على مستويات الصرف المرتفعة عن مستواها التوازني تعمل على تطبيق سياسة نقدية تقييدية ما قد يتسبب في أزمة كساد حاد، فالسياسة النقدية و السياسة الضريبية الهادفة للضغط على سعر الصرف ذات تأثيرات مضادة على الاستثمار و الإنتاج، كما أن الانفصام بين السعر الحقيقي و السعر الفعلي استخدام الدولار الأمريكي بدل العملة **Dallorization** لسعر صرف العملة قد يؤدي إلى ما يعرف بالدولة الوطنية في تسوية المعاملات الداخلية مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملية الوطنية، هذه الظاهرة لها آثار خطيرة، أبرزها تهميش السياسة النقدية المحلية ناهيك عن الآثار السياسية من خلال المساس بأحد رموز السيادة و نعني به العملة الوطنية بالإضافة إلى أثر الحلقة المفرغة و التي من خلالها لا تؤدي سياسة الرفع إلى التحسن المرتقب.

المطلب الثالث: العلاقة بين سياسة التخفيض والميزان التجاري

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تغير الميزان التجاري، حيث تنخفض الواردات نتيجة ارتفاع قيمتها وزيادة حجم الصادرات لانخفاض قيمتها في الأسواق الخارجية، أي زيادة تنافسية الصادرات مقابل الواردات، وهذا ما نصت عليه نظرية المرونات الحرجة ولتبيان ذلك نستعرض منهج المرونات كما يلي¹:

نفرض أن الاسعار مقومة بالعملية الوطنية، أي أن الصادرات تقوم بالعملية المحلية والواردات تقوم بالعملية الأجنبية مقسومة على سعر الصرف المحلي، فنتحصل على قيمة الواردات بالعملية المحلية:

$$P_m = \frac{P_e}{e}$$

حيث: $P_x = P$

P_m : قيمة الواردات بالعملية المحلية؛

P_e : سعر الواردات بالعملية المحلية؛

¹ بورحلي خالد وآخرون، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، 2015، ص ص 177-179.

e : سعر الصرف المحلي؛

P : سعر الصادرات بالعملة المحلية؛

P_X : سعر الصادرات؛

إذن انخفاض العملة المحلية بوحدة واحدة مئوية يؤدي إلى ارتفاع سعر الواردات في الأسواق المحلية بـ ε_m % وانخفاض قيمة الصادرات بـ ε_x %، نعتبر الاختلال الحادث نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية ضعيفا، بحيث يمكننا الموازنة بين قيمة الصادرات مع الواردات الكلية، أثر تغير الكميات والأسعار على الميزان التجاري تعطى بمعادلة الميزان التجاري التالية:

$$BC = P_X X - P_m M$$

حيث أن:

X : قيمة الصادرات

M : قيمة الواردات

الأثر السعري: 1% 0%

الأثر التنافسي: P_m % P_X %

الشرط اللازم حتى يكون الانخفاض ايجابيا، هو أن تكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد، ولإظهار هذه العملية نقوم بالمفاضلة معادلة الميزان التجاري (2) فتصبح:

$$\partial BC = \partial(P_X X - P_m M) = (P_X \partial X - P_m \partial M) + (X \partial P_X - M \partial P_m)$$

حيث:

$P_X \partial X - P_m \partial M$: التغير الحاصل نتيجة تغير الأحجام؛

$X \partial P_X - M \partial P_m$: التغير ناتج عن معدل التبادلات؛

إذا قمنا بقسمة طرفي المعادلة السابقة نتحصل على أثر تخفيض العملة على أسعار وأحجام التجارة الخارجية: ارتفاع حجم الصادرات:

$$\partial X = -\varepsilon_x X \frac{\partial e}{e}$$

ارتفاع حجم الواردات:

$$\partial M = -\varepsilon_m M \frac{\partial e}{e}$$

ارتفاع سعر الواردات بالعملة المحلية:

$$\frac{\partial P_m}{P_X} = -\frac{\partial e}{e}$$

ثبات أسعار الصادرات:

$$\partial P_X = 0$$

بتعويض المعادلات السابقة في معادلة الميزان التجاري، نتحصل على المعادلة التفاضلية للميزان التجاري التالية:

$$\partial BC = P_m M (\varepsilon_x + B \varepsilon_m - 1) \left(\frac{\partial e}{e} \right)$$

نسبة تغطية المبادلات الخارجية معطاة:

$$B = \frac{X \cdot P_x}{M \cdot P_m}$$

نلاحظ أن إذا كان معامل مرونة الصادرات مساويا للواحد فإن أثر التخفيض يكون وفق الشروط السابقة (شرط مارشال ليرنر)، بالإضافة إلى هذا يكون شرط نظرية المرونات الحرجة أكثر قيودا كلما كان معامل مرونة الصادرات أقل من 1. في الخانة السابقة افترضنا أن أسعار التجارة الخارجية مقومة بالعملة المحلية، فإذا ألغينا هذه الفرضية، أسعار وأحجام الصادرات والواردات تخضع في التحديد إلى المعادلات التالية:

$$M = (Q_m)^{a_m} \left(\frac{P_m}{P}\right)^{-a_m}$$

$$P_m = \left\{\frac{1}{e}, P_e\right\}^{a_m} (P)^{1-a_m}$$

$$X = \left\{\frac{1}{e}, P_e\right\}^{a_x} (P)^{1-a_x}$$

$$P_x = \left\{\frac{1}{e}, P_e\right\}^{a_x} (P)^{1-a_x}$$

نقوم بإدخال اللوغاريتم النبري عليها حتى تصبح خطية ثم تفاضل نسبة تغطية المبادلات الخارجية فنحصل على المعادلات التفاضلية التالية:

$$\frac{\partial B}{B} = \frac{\partial X}{X} - \frac{\partial M}{M} + \frac{\partial P_x}{P_x} - \frac{\partial P_m}{P_m}$$

نعوض المعادلتين P_x و P_m في المعادلة الأخيرة نتحصل على معادلة تفاضلية موضح فيها أثر كل متغيرة على معدل تغطية التجارة الخارجية:

$$\frac{\partial B}{B} = \left[a_x \frac{\partial Q_\varepsilon}{Q_\varepsilon} - a_m \frac{\partial Q}{Q} \right] + [\varepsilon_x(1 - a_x) + a_m \varepsilon_m] \left[\frac{\partial P_\varepsilon}{P} - \frac{\partial e}{e} - \frac{\partial P}{P} \right] + [a_x - a_m] \left[\frac{\partial P_\varepsilon}{P_\varepsilon} - \frac{\partial e}{e} - \frac{\partial P}{P} \right]$$

بتقسيم نسبة تغطية المبادلات الخارجية على نسبة تغير سعر الصرف نتحصل على العلاقة الرياضية التالية:

$$\frac{\partial B}{B} = -\frac{\partial e}{e} [\varepsilon_x + \varepsilon_m - 1]$$

وبالتالي انخفاض العملة المحلية بنسبة واحد بالمائة يؤدي إلى:

الجدول رقم 12 يبين أثر انخفاض أسعار الصرف على كل من الصادرات والواردات

| العملة الأجنبية | العملة المحلية | |
|-----------------|----------------|----------------|
| $-(1 - a_m)$ | a_m | أسعار الواردات |
| $-(1 - a_x)$ | a_x | أسعار الصادرات |

المصدر: بورحلي خالد وآخرون، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، 2015، ص 179.

المطلب الرابع: أثر تخفيض سعر الصرف على قيمة الصادرات والواردات

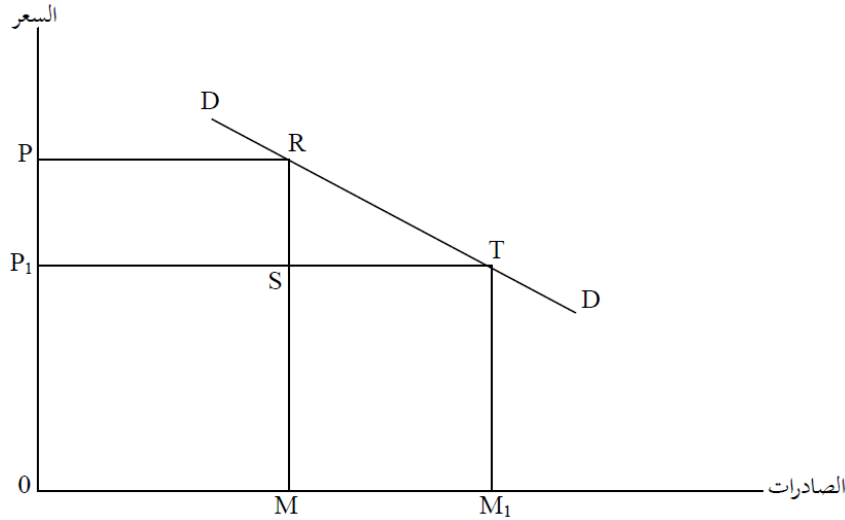
1- أثر التخفيض على الصادرات:

إن أثر التخفيض على الصادرات سواء بالزيادة أو بالنقصان يعتمد على درجة مرونة الطلب على صادرات ذلك البلد، فيمكن أن تكون المرونة أكبر من الواحد أو أصغر من الواحد أو مساوية للواحد.

الحالة الأولى: مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد

هنا في هذه الحالة يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة عائد الصادرات حيث أن المرونة السعرية للطلب على الصادرات أكبر من 1، في هذه الحالة عند انخفاض أسعار السلع بنسبة $a\%$ ، سوف ينتج عنه زيادة في الكمية المطلوبة من الصادرات بمقدار أكبر من 1 بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة العائد الإجمالي للصادرات¹. وهذا ما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم 17 يمثل أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أكبر من الواحد



المصدر: بن عيني رحمة، "سياسة سعر الصرف وتحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014، ص 132.

OP: سعر الصادرات بالعملة الأجنبية قبل تخفيض قيمة العملة المحلية؛

OP1: سعر الصادرات بالعملة الأجنبية بعد تخفيض قيمة العملة المحلية؛

¹ بن عيني رحمة، سياسة سعر الصرف وتحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014، ص 132.

M0: إجمالي الصادرات قبل تخفيض العملة؛

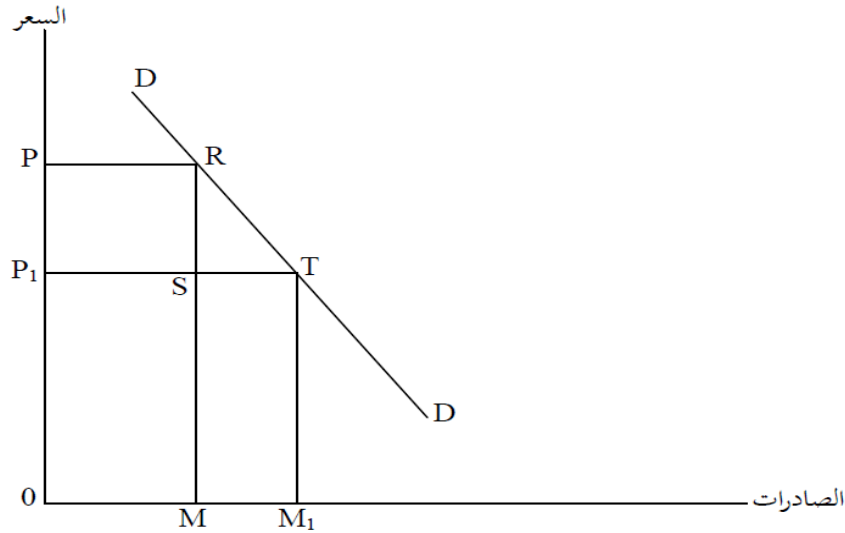
0M1: إجمالي الصادرات بعد تخفيض العملة؛

يلاحظ من الشكل أن انخفاض الأسعار المحلية نتيجة تخفيض قيمة العملة يترتب عليه خسارة في العملة الأجنبية مقداره PP1 لكل وحدة مصدرة من السلعة وإجمالي الخسارة من العملة الأجنبية بالنسبة للكمية 0M هو PP1SP ومن جهة أخرى انخفاض الأسعار المحلية الذي جاء نتيجة لتخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة الصادرات من 0M إلى 0M1 وعليه فإن MM1TS تمثل العائد الإضافي من العملة الأجنبية من جراء الزيادة الإضافية في الصادرات MM1 ويلاحظ كذلك أن الزيادة في العملات الأجنبية MM1TS من جراء زيادة الصادرات أكبر خسارة PP1SR الناجمة عن انخفاض الأسعار المحلية، ومنه فإن الأثر النهائي لتخفيض قيمة العملة في هذه الحالة هو الزيادة في العائد الإجمالي للصادرات.

الحالة الثانية: مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد

إذا كان مرونة الصادرات أقل من الواحد، فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى إنقاص العائد الإجمالي للصادرات، في هذه الحالة انخفاض الأسعار بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة في الكمية المطلوبة بأقل من 1% ما يترتب عليه انخفاض في إجمالي عائد الصادرات، وفي الشكل التالي يتبين ذلك:¹

الشكل رقم 18 يمثل أثر تخفيض على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من الواحد



المصدر: بن عيني رحمة، نفس المرجع السابق، ص 133.

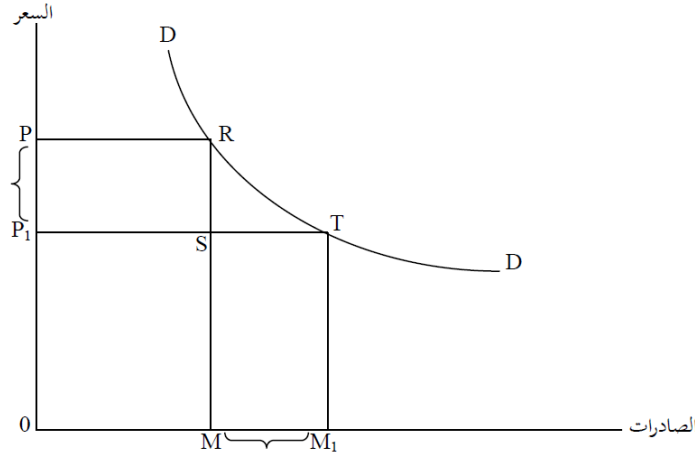
من الشكل أعلاه يلاحظ أن العائد الناجم عن زيادة إضافية في الصادرات مقداره MM1 هو MM1TS أما الخسارة الإجمالية في قيمة الوحدة من الصادرات نتيجة للتخفيض فهي PP1SR وبما أن MM1TS أقل من PP1SR، فإن الأثر الصافي للتخفيض في هذه الحالة هو انخفاض في إجمالي العائد للصادرات المحلية، وعلى هذا الأساس فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى نقص في إجمالي عائد الصادرات إذا كانت المرونة السعرية لطلب الأجانب على صادرات البلد أقل من الواحد.

¹ - بن عيني رحمة، نفس المرجع السابق، ص 133.

الحالة الثالثة: المرونة تساوي الواحد

إن تخفيض قيمة العملة لن يؤثر على العائد للصادرات إذا كانت المرونة السعرية للطلب على الصادرات تساوي الواحد¹، حيث أنه في هذه الحالة يؤدي انخفاض الأسعار بمقدار $\alpha\%$ إلى زيادة في الطلب بنفس النسبة مما يترتب عليه عدم تغير العائد الإجمالي للصادرات¹.

الشكل رقم 19 يمثل أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات عندما تكون المرونة مساوية للواحد



المصدر: بن عيني رحمة، نفس المرجع السابق، ص 134.

نلاحظ من الشكل 19 أن إجمالي الخسارة في عائد الصادرات للخسارة في سعر الوحدة منها هو $PP1SR$ بينما إجمالي العائد من الصادرات الإضافية $MM1$ هو $MM1TS$ ومن هذا يتضح أن $MM1TS = PP1SR$ ومنه فإن تخفيض قيمة العملة لا يؤثر على العائد الإجمالي للصادرات في الحالة التي تكون فيها المرونة السعرية للطلب الأجنبي على صادرات البلد تساوي الواحد، وكان عرض الصادرات مرنا بدرجة كافية تمكنه من تغطية الطلب.

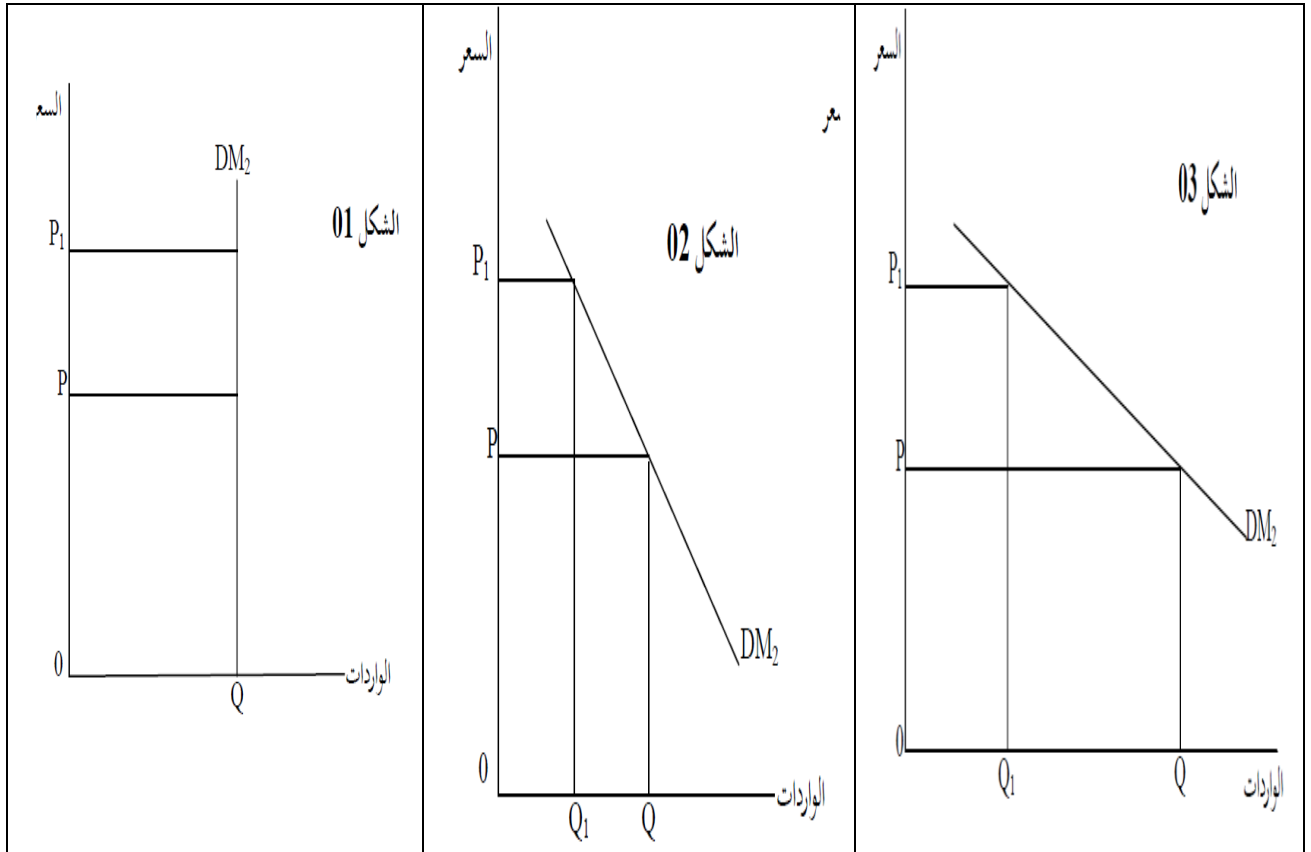
2- أثر التخفيض على الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للبلد المخفض لقيمة العملة، ويلاحظ أن هذا الارتفاع في أسعار الواردات سيكون بالعملة المحلية فقط دون العملة الأجنبية حيث أن تخفيض قيمة العملة لن يؤثر على أسعار عرض الواردات مقومة بالعملة الأجنبية.

إن مدى انخفاض في حجم الواردات والتوفير المقابل له في الصرف الأجنبي يعتمد على. كما هو مبين في الأشكال التالية:

¹ بن عيني رحمة، نفس المرجع السابق، ص 134.

الشكل رقم 20: المرونة السعرية للطلب على الواردات



المصدر: بن عيني رحمة، نفس المرجع السابق، ص 135.

يوضح الشكل رقم 20 الحالة التي تكون فيها المرونة السعرية للواردات تساوي صفراً، وفي هذه الحالة يفشل تخفيض قيمة العملة في تحقيق أي انخفاض في حجم الواردات، وعليه فإن قيمة الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة المحلية) للبلد لن تتأثر بتخفيض قيمة العملة.

وفي الشكل 02 مرونة الطلب على الواردات أكبر من الصفر وأقل من الواحد، بدعت آخر منحى الطلب DM_1 غير مرن نسبياً، بالرغم من أن أسعار عرض الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية لم تتغير نتيجة للتخفيض، فإنه يلاحظ أن انخفاض الأسعار المحلية المترتبة عن عملية التخفيض أدى إلى هبوط حجم الواردات من الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) سوف تنخفض نتيجة لانخفاض في حجم الواردات.

الشكل 3: يلاحظ أن منحى الطلب DM_2 مرّن نسبياً، ونظراً لأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع الواردات، فإنه يلاحظ انخفاض حجم الواردات من OQ إلى OQ_1 وتظهر أهمية الانخفاض في حجم الواردات بمقدار OQ_1 عند مقارنته بالوضع في الشكل السابق ويتضح لنا مما سبق أن مقدار التوفير من العملة الأجنبية الناجم عن تقليص الاستيراد بسبب تخفيض قيمة العملة يعتمد على المرونة السعرية للطلب على الواردات.

3- تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات

لتخفيض قيمة العملة اثار كبيرة على الميزان التجاري ولكن قد تختلف هذا التأثير ربما بسبب مستوى التنمية الاقتصادية، فبالنسبة لمعظم الدول يساهم الحساب الجاري عادة بالقسط الأكبر من إجمالي مركز المدفوعات الخارجية، ولهذا فإنه يحتل المكان الرئيسي في مناقشة اثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع الاسعار الداخلية وذلك للعديد من الأسباب منها ارتفاع أثمان المواد الأولية المستوردة أي ارتفاع

التكاليف وارتفاع الواردات الاخرى مؤديا بارتفاع نفقة المعيشة الامر الذي يجعل العمال يطالبون بزيادة اجورهم، مما يؤدي ايضا الى التأثير في الدخل ويحفز على التضخم، وليس معنى ذلك ان تخفيض قيمة العملة ليس له اية فعالية في علاج عجز ميزان المدفوعات، ففي الفترة القصيرة فان عدم مرونة الطلب على الواردات قد يوازها عدم مرونة عرض الصادرات كما انه في الفترة الطويلة ان يتكيف الاستهلاك و الانتاج مع التغيرات في الأسعار النسبية مما يؤدي الى زيادة كل من مرونة الطلب ومرونة العرض، وهذا يزيد من فاعلية هذه الطريقة بالإضافة الى انه في الفترة الطويلة يعمل الاقتصاد الدولي بطريقة اكثر كفاءة، حيث انه كلما كانت اعتماد الدولة المخفضة لقيمتها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض¹.

4- التخفيض وأثره على حركة رؤوس الأموال:

من ضمن الأسباب الرئيسية التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو التخفيض، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض أو للبحث عن الأرباح.

5- التخفيض وأثره على عبء القروض الخارجية:

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائئا أو مدينا وكما هو مبين أدناه:

➤ في حالة كون البلد المخفض لعملته دائئا، فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه وفوائد هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملته الوطنية فإنه سوف يدفع نفس المقدار الذي أقرضه ولا يتأثر في هذه الحالة:

➤ في حالة كون البلد المخفض لعملته مدينا، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية سدادا لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع دينه بعملته الوطنية، فإنه سوف يدفع نفس المقدار من الديون والفوائد بعملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض².

6- أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الداخلي:

أ- التخفيض وأثره على الدخل والتوظيف:

من النتائج المهمة لزيادة الصادرات ونقص الواردات هو زيادة الدخل القومي والتوظيف، وذلك لأن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافي للدخل القومي مما يؤدي إلى زيادته وفقا لنظرية مضاعف التجارة الخارجية فإن زيادة الدخل القومي عادة ما يصاحبها زيادة في الإنفاق على الاستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الاستيراد طبقا للميل الحدي

¹ - عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

² - صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، من سنة 2011، ص 92.

للاستيراد، أما بالنسبة للبلدان التي لم تقم بعملية التخفيض في قيمة عملتها المحلية فالمتوقع حصول زيادة في وارداتها من البلد الذي أجرى التخفيض وكذلك يحدث انخفاض في صادراتها مما يترتب على ذلك انخفاض في الدخل والتوظيف¹.
يمارس تخفيض سعر الصرف في الدخل من خلال:

✓ "في الموارد المعطلة: إذ أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فإذا كانت هناك طاقات عاطلة في الاقتصاد فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في الصناعات التصديرية ومن ثم الصناعات الاستهلاكية المحلية ويتأثر مضاعف التجارة الخارجية بزيادة الدخل كنتيجة لتوظيف الموارد العاطلة في الاقتصاد؛
✓ في شروط التجارة: إن الارتفاع الحاصل في حصيلة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية سيكون بنسبة أقل من التخفيض في حصيلة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية ومن ثم ينتج تدهور في شروط التجارة بالنسبة للبلد المخفض، ويقسم الكسندر استجابة شروط التجارة للتخفيض في قيمة العملة الى أثرين، أثر مبدئي من خلال تغيرات الأسعار وثانوي من خلال التغير في الطلب الكلي.

ب- أثر تخفيض سعر الصرف في الاستيعاب:

فيتم من خلال زيادة مستوى الأسعار الذي قد يسبب انخفاض الاستيعاب من الدخل الكلي من خلال توزيعه من المجموعات ذات الميل الحدي للاستهلاك أعلى إلى مجموعات ذات الميل الحدي للاستهلاك أدنى أي من حاصللي الأجور إلى حاصللي الأرباح ومن دافعي الضرائب إلى الحكومة"².

د. التخفيض واثره على مستوى الأسعار:

"إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدرا لارتفاع الاسعار المحلية من خلال ما يلي:

- إذا كانت نسبة مهمة من الانتاج مستوردة من الخارج، وإذا ما كانت عملية إحلال مستلزمات الانتاج المحلية محل الاجنبية، سنستغرق وقتا طويلا وفي غير صالح العملية الانتاجية فان الاسعار سترتفع؛
- بما أن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الاستيرادات اعلى من السابق اما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلعا ضرورية للمواطن المحلي مثلا مواد غذائية، ادوية، وقود،...، ويصعب الاستغناء عنها فإن هذا سوف يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار ويترتب عليه اعباء جديدة على المواطن؛
- إن ارتفاع اسعار المستوردات وانخفاض اسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على المنتجات الوطنية سيكون على جانبيين وهما:
➤ الجانب الاول: أن الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الاستيرادات التي ارتفعت اسعارها.
➤ الجانب الثاني: أن الطلب على المنتجات الوطنية سترتفع ايضا بعد ان اصبحت ارخص من السابق"³.

7- أثر تخفيض قيمة العملة في إعادة توزيع الموارد المحلية:

¹ صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، نفس المرجع السابق، ص 93.

² عبدالله خضر عبطان السبعواي، "أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات إيران نموذجا"، مجلة دراسات إقليمية، الصادرة عن جامعة الموصل، العدد 33، سنة 2014، ص ص 238-239.

³ صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، نفس المرجع السابق، ص 92.

يعمل كل من أثري الدخل والسعر المطلق لتضاد اثر السعر النسبي فيما يتعلق بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ولكن التخفيض في قيمة العملة يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد إذ يحقق المصدرون مكاسب كبيرة ناتجة عن تحسن موقفهم التنافسي في الخارج من خلال انخفاض أسعار السلع المصدرة مقومة بالعملة الأجنبية وارتفاع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية أي سيكون هناك تغير مهم في أسعار السلع المتاجر بها لاسيما الموجهة للتصدير هذا يدفع المنتجين وهذا يجعل الاقتصاد أكثر كفاءة ويكون للتخفيض تأثير واضح على صافي العمليات الخارجية، وذلك من خلال:

- زيادة الصادرات وجعلها أرخص والحد من الاستيرادات بعد ارتفاع أسعارها ومن ثم معالجة العجز في الميزان التجاري،
- و ان هذا الهدف لا يتحقق بسهولة فهناك عدة شروط لابد من توفرها حتى يؤدي تخفيض قيمة العملة كامل فعاليته في معالجة العجز في الميزان التجاري ويجب لفت النظر إلى عامل المرونة لأنه العامل الأساسي الذي يجب النظر إليه قبل المضي قدما في تطبيق هذا الإجراء. فالتخفيض سيحسن من الحساب الجاري فحسب إذا كان مجموع المرونات السعرية للطلب على الاستيرادات والصادرات أكبر من الواحد الصحيح المعروف بشرط مارشال ليرنر.
- وعند مقارنة المنافع والتكاليف لتخفيض قيمة العملة نجد هناك ثلاثة جوانب تتعلق بالتكاليف:
 - الأول: التضخم الذي غالبا ما يكون مصاحبا لتخفيض قيمة العملة؛
 - الثاني: يتمثل في إعادة توزيع الموارد الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي ولاسيما في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة الى العالم الخارجي؛
 - الثالث: يتمثل في تدهور شروط التبادل التجاري الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في مستوى المعيشة.

8- أثر تخفيض قيمة العملة في التوازن الخارجي

"إن عملية التخفيض في البلد الذي يعاني من عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انتقال البلد فيها من السلطة الدولية إلى السلطة المحلية وانخفاض الواردات وينتقل العرض من السلطة المحلية إلى السلطة الدولية نسبيا وبالعكس في البلد ذو الفائض فيؤدي التخفيض إلى انتقال الطلب فيها من السلطة المحلية إلى السلطة الدولية (زيادة الواردات) وانتقال العرض من السلطة الدولية إلى السلطة المحلية (انخفاض الصادرات) وهكذا يؤدي تغيير سعر الصرف إلى تحسين ميزان المدفوعات بشرط أن تتوفر القدرة على الإحلال في الاستهلاك والإنتاج بين السلطة الدولية والمحلية".

أ- أثر التخفيض في المدفوعات من العملة الأجنبية:

"إن تخفيض قيمة العملة يجعل سعر الواردات أعلى مقومة بالعملة المحلية مع بقاء سعرها بالعملة الأجنبية دون تغيير وبما أن المستهلكين المحليين يستعملون العملة المحلية فإن حجم الواردات سوف يتقلص بالنظر إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم تتقلص المدفوعات بالعملة الأجنبية ويعتمد تخفيض الواردات بالعملة الأجنبية إلى درجة حساسية المستهلكين المحليين للتغير في أسعار الواردات أو مرونة الطلب السعرية للواردات كما يعتمد تخفيض الواردات على مدى وجود البدائل للواردات والمنتجة محليا ويكون في الدول ذات الاقتصاد الكبير والمتنوع".

ب- أثر تخفيض قيمة العملة في المقبوضات من العملة الأجنبية:

"إن المدفوعات من العملة الأجنبية سوف تنخفض بانخفاض قيمة العملة لكن الأثر في المقبوضات من العملة الأجنبية غير مؤكد ويعتمد على استجابة المستهلكين الأجانب للانخفاض في الأسعار، ودمج المقبوضات مع المدفوعات من العملة

الأجنبية نحصل على الأثر الصافي لانخفاض قيمة العملة المحلية والهدف النهائي هو تخفيض حاصل الواردات وزيادة حاصل الصادرات وحتى لو انخفضت المقبوضات فإن الحساب الجاري يمكن أن يتحسن إذا ما انخفضت الواردات بمقدار أكبر وقد بين هذا شرط مارشال ليرنر، وهو شرط ضروري لنجاح سياسة تغيير سعر الصرف في علاج الخلل في ميزان المدفوعات، ويتمثل في كون المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من واحد"¹.

¹ - عبدالله خضر عبطان السبعواوي، نفس المرجع السابق، ص243.

خلاصة الفصل:

تبقى التجارة الخارجية هي السبيل الأمثل لتصريف المنتجات من السلع المنتجة وغير منتجة في الدول الأخرى مهما تعددت تعاريفها وأهدافها، فبتوسع المبادلات التجارية وزيادة عدد الصفقات الاقتصادية، نمت التجارة الخارجية وصارت تلعب دورا هاما في اقتصاد الدول، أما ميزان المدفوعات فهو يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، إذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون متوازنا اصطناعيا، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي. إن لم يكن الميزان متوازنا، فهو حتما في وضعية اختلال، ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال وكذلك محاولة علاجه بعدة طرق. أما الميزان التجاري هو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانیه. فهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

وتعتبر سياسة سعر الصرف إحدى أهم السياسات المرتبطة بالإصلاح وتنمية الاقتصاد الكلي للدولة، بل وربما أكثرها تأثيرا على أرض الواقع، فسعر الصرف أصبح أحد أهم الوسائل أو الأدوات التي تستخدم لزيادة معدل النمو، فبواسطته يمكن تحديد المعدل العام للأسعار داخليا ومقدار كمية الصادرات وكمية الواردات، وكذلك تقليل العجز وتحقيق فائض في الميزان التجاري بميزان المدفوعات، ولا ننسى أيضا أنه عامل مهم في تنمية المشاريع الصغرى والمتوسطة داخل الدولة، والأهم من ذلك أنه محدد رئيسي لتنافسية اقتصاد الدولة في منظومة التجارة الدولية، وله تأثير كبير على مستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وأيضا على القوة الشرائية للعملة المحلية، وفي الوقت الذي تسعى فيه بعض الدول إلى الحفاظ على قيمة عملتها مرتفعة، فإن دولاً أخرى تسعى وعن عمد لتخفيض قيمة عملتها أمام بعض العملات الأخرى لدول ذات اقتصاد منافس، وتقوم مثل هذه الدول باتباع سياسة التخفيض كسياسة مصاحبة لسياسات أخرى إصلاحية تنموية وليس عبر سياسة إفرادية.

الفصل الثالث:

تحليل وقياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري 2002-2017

الفصل الثالث: تحليل وقياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري 2002-2017

تمهيد:

إن دراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري ليست أحادية الاتجاه، لأن الميزان التجاري يؤثر على سعر الصرف، وكذلك سعر الصرف يمكن أن يؤثر على الميزان التجاري، ففي حالة حدوث عجز في الميزان التجاري لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية، مما يؤدي إلى تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد والعكس صحيح في حالة حدوث فائض في الميزان التجاري، لذلك فإن لهذا الأخير علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة وبين سعر صرفها، إذ أن زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي لانخفاض سعرها بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها، خاصة وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) ونقص في حجم الواردات ونقص في عرض العملة المحلية، لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات التجارية وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف) إذ أن هناك إمكانية زيادة الطلب والعرض على العملة لعرض العملة الوطنية بأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات، فتحركات رأس المال قد تكون مصدرا وطلبها في سوق العملات الدولية، ففي حالة رغبة الأجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني يلجأ المواطنون إلى الحصول على العملات الأجنبية.

وفي هذا الفصل سوف نقوم بتقديم صورة أكثر واقعية لتوضيح هذه العلاقة وذلك بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الدراسة القياسية للعلاقة بين سعر الصرف على الميزان التجاري بشقيه الصادرات والواردات في الجزائر عن طريق استخدام أساليب التحليل الكمي لمحاولة بناء نموذج قياسي يقدر العلاقة بين الميزان التجاري والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه بوجه عام وسعر الصرف بوجه خاص من خلال تطبيق طريقة التكامل المشترك التي ظهرت في أواخر الثمانينات وأصبحت أكثر شيوعا واستعمالا لتقدير معادلات نماذج الانحدار الذاتي كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية المدروسة في الحسبان مما يجنبنا الوقوع في الانحدار الزائف، وذلك لاختبار وجود علاقة في المدى القصير والطويل، وبغية تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: وضع سعر الصرف في الجزائر، أما المبحث الثاني وضع الميزان التجاري الجزائري والمبحث الثالث: تحليل وقياس العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري 2002-2017.

المبحث الأول: وضع سعر الصرف في الجزائر

المطلب الأول تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري

أولاً- نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة 1962-1973:

بعد الاستقلال مباشرة كانت الجزائر تابعة لمنظمة الفرنك الفرنسي، وكانت العملة قابلة للتحويل ولكن ضعف

الاقتصاد وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج جعل الجزائر تلجأ إلى مراقبة الصرف، وذلك عن طريق (الاستقلال المالي والنقدي)، حيث تم تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، ثم تم إصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري) في 10 أبريل 1964، حيث حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غرام من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي، وهو نفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، لأن الدينار كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي، واستمر ذلك إلى غاية سنة 1969 في حدود يتقلب فيها الدينار \pm 1%. أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، وذلك لتعرضه لهجمات مضاربة حادة عقب أحداث 1968، حيث انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت من 1969 من 4.93 فرنك فرنسي لكل دولار إلى 5.55 فرنك فرنسي لكل دولار.

رغم هذا التخفيض في قيمة الفرنك الفرنسي استمر ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك ولم يتبعه في التخفيض، وذلك بسبب شروع الجزائر خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي الأول 1967-1969 وهو ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات، ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)¹.

إن خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقاً في كل دول العالم الثالث، وتعني الرقابة على الصرف و تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقاً للمصالح الوطنية، كما أنها تتطور وفقاً للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية، هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها: الحرية، نظام الحصص، الاحتكار وإبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان وعقب انهيار نظام بريتون وودز في سنة 1971، وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب، أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد².

ثانياً- نظام تثبيت صرف الدينار بسلة من العملات (1974-1987):

"أمام انهيار نظام بروتون وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، قصد الاحتفاظ على استقراره وكذا استقلاله عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية كما يعتبر هذا النظام وسيلة تضمن استقرار قيمة

¹-خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة 2011/2012، ص ص 128-129.

²- نفس المرجع، ص ص 128-129.

الدينار و إبعاد كل تقلبات وسائل الدفع الخارجية، ويسمح بالتدخل الفوري من طرف السلطات النقدية في حال ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة"¹.

هذا بالإضافة إلى تحقيق هدف مزدوج :

- "توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وذلك بغرض تخفيف عبء التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل المؤسسات الناشئة؛
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤات على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري؛
- واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي العملات الأخرى، حيث يتم حساب سعر صرف الدينار بإتباع الخطوات التالية:
- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛
- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري؛
- باستعمال طريقة أسعار الصرف المتقاطعة، يمكن حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي الجزائري والمتضمنة في سلة العملات.

إن هذا النظام تزامن مع انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 الذي اعتبر برنامجا مكتملا للمخطط السابق، حيث تم تأمين جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج، ثم جاء البرنامج الذي غير من السياسة الاقتصادية المتبعة سابقا "سياسة الخماسي الأول 1980-1985"، حيث اعتمد على النمو المتوازن التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية مرفقة بإصلاحات هيكلية، مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي، مع إدخال مرونة على نظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية، ولكن كان لهذا البرنامج آثار عكسية، كونه شجع الاستهلاك على حساب الاستثمار والتصنيع، وزادت معه الديون الخارجية من أجل تغطية تكاليف البرنامج الخماسي، وكان كل هذا تحت غطاء إيرادات البترول، حتى عام 1986 أين عرف العالم تدهورا كبيرا في أسعار البترول، وكذا تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية. مما وضع الاقتصاد الجزائري أمام الواقع، وانكشف ضعفه وهشاشته في مواجهة الصدمات الخارجية. وأمام هذا الوضع، استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، فأعلن عام 1986 عن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، حيث أصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار تحسب على أساس معدل الصرف السائد في عام 1974 وهذا ما اعتبر تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987"².

ثالثا -مرحلة تعديل الدينار الجزائري(1988-1994)

¹ - بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية (حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 24، العدد الأول، ص 259.

² -خليفة عزي، نفس المرجع السابق، ص 129.

"إن دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة ميزان المدفوعات، حيث تزامن مع هذا العجز التدهور الشديد في النشاط الاقتصادي، أدى كل هذا إلى التفكير في إدخال إصلاحات هيكلية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني مع التركيز على امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي، ولتحقيق هذا الهدف تم بداية سنة 1987 تعديل سعر الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية وهذا وفقا لتنظيم "انزلاق تدريجي"¹.

- الانزلاق التدريجي (الربط الزاحف):

جاء تزامنا مع أزمة 1986 وانخفاض أسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، نتج عن كل ذلك تراجع في السيولة النقدية وبدأ الدينار الجزائري يعرف تخفيضات متتالية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وأمام الصعوبات الخارجية التي تواجه الجزائر طالب الدائنين الخارجيين معايير تثبيت الدينار الجزائري إضافة إلى ضغوطات المنظمات الدولية². من هنا تم اعتماد سياسة تخفيض الدينار مقابل الدولار وفقا لمنهج المرونات تحت ما يسمى بسياسة الانزلاق التدريجي وهو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبته، وهذا طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى بداية 1991، ويعود سبب اللجوء إلى عملية الانزلاق إلى:

- ضعف احتياطات الصرف المتاحة؛

- زيادة ثقل خدمة الدين.

ويمكن تتبع عملية الانزلاق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 13 يبين سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال فترة الانزلاق التدريجي

| تاريخ عملية الانزلاق | سعر صرف الدينار مقابل الدولار | الملاحظات |
|----------------------|-------------------------------|---|
| ديسمبر 1988 | 6,636 | بداية عملية الانزلاق التدريجي |
| ديسمبر 1989 | 8,112 | |
| سبتمبر 1990 | 9,3 | مواصلة عملية الانزلاق سيرا مع الإصلاحات الهيكلية |
| أكتوبر 1990 | 9,5 | |
| نوفمبر 1990 | 10,1 | |
| جانفي 1991 | 13,581 | |
| فيفري 1991 | 16,33 | استمرار الانزلاق بهدف استقرار الدينار وتحجير التجارة الخارجية |
| مارس 1991 | 17,142 | |
| أكتوبر 1991 | 22,64 | استقرار عند المستوى لمدة 6 أشهر، تخفيض الدينار 22% بموجب اتفاق FMI واستمرار التخفيض إلى غاية 1994 |

المصدر: لباز أمين، "مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر" دراسة تحليلية للنظم والنتائج 1964-2015"، مقال منشور في مجلة رؤى الاقتصادية،

المجلد 06، العدد الثاني، ديسمبر 2016، ص 124.

¹ - بلقاسم ليندة، مرجع سبق ذكره، ص 259.

² - Adouka Lakhdar، « Modélisation du taux change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM, » thèse pour obtention de doctorat ES- sciences Economique, option : Gestion, université de Tlemcen, 2010-2011, p 134.

من خلال الجدول رقم 13 يتضح أن عملية الانزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990 وهي المرحلة التي طبعتها الإصلاحات الاقتصادية مكثفة وسريعة، والهدف من وراء ذلك هو بلوغ مستوى مقبول يمكن الدينار من استقراره في بداية سبتمبر 1991 بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% للدولار ليصل إلى 22,5 دج/دولار ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة.

أدى الانزلاق والتخفيض الاسمي إلى انخفاض قيمة الدينار بشكل قوي ولأن هذا التخفيض كان عبئا ثقيلا على الشركات وأيضا المستهلكين، حيث قررت السلطات إعطاءه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى تسيير إداري للعمليات الرسمية وذلك بتثبيت سعر الصرف الاسمي في قيمته المحددة في نهاية 1992 ب 23 دينار / دولار تقريبا ومعادلته في السوق الموازي للعمليات سنة 1993. كما اقترح صندوق النقد الدولي من جهة أخرى متابعة تعديل سعر الصرف من أجل تقليص الفارق الناتج في التضخم بين الجزائر والشركاء التجاريين بشكل مقبول.

رابعا- تطور نظام التعويم المدار للدينار الجزائري من سنة 1994 إلى 2017:¹

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي، وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب، بداية من أواخر سنة 1994، وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

1- نظام جلسات التثبيت:

مع بداية أكتوبر 1994 أصبح الدينار الجزائري يتحدد وفق قواعد العرض والطلب، ليتزامن ذلك مع إلغاء نظام الربط الذي تبنته السلطات النقدية منذ عام 1974، حيث أصبح الدينار يسعر عن طريق جلسات أسبوعية (سرعان ما أصبحت يومية) تجمع ممثلي البنوك التجارية ببنك الجزائر لتحديد سعر الصرف من خلال المناقصة والمزايدة، ويتم ذلك عن طريق عرض بنك الجزائر المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك التجارية بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديله عن طريق المزايدة والمناقصة، إلى أن يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، وما ساعد على إنشاء هذا النظام ما يلي:

- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي (فعالية في مجال الضبط النقدي)؛
- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض؛
- تحسن مستوى الاحتياطيات من العملة الصعبة؛

حيث سمحت هذه الطريقة بتبيان القدرة على إشباع طلب المتعاملين على العملات الصعبة، ووفرت للبنوك فرصة لتعميق معارفهم وإدراك تأثير المعلومات السياسية والاقتصادية والمالية على سلوك سعر الصرف، كما مكنت من التحضير لإعداد التنظيمات والإجراءات والموارد البشرية الضرورية لإنشاء سوق الصرف، لكن الأهم من ذلك أنها مكنت من تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب قريب من سعر الصرف الموازي في السوق غير الرسمية، واستمر هذا النظام إلى غاية 31 ديسمبر 1995، لتترك المجال إلى سوق الصرف البيئية في تحديد الدينار.

2- سوق الصرف البيئية:

¹ - خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص 132

كان من نتائج المرحلة السابقة بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر، فكان لا بد من ترك المجال لسوق الصرف البنينة في تحديد قيمة الدينار. وفي هذا الإطار جاء برنامج التصحيح الهيكلي الذي يغطي الفترة الممتدة بين أبريل 1995 ومارس 1998، وإيماننا بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية ودورها في تأمين عمليات عرض وطلب العملات، ومن ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، أصدر بنك الجزائر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 والتي تتضمن إنشاء سوق صرف بينية، يتدخل فيها يوميا جميع البنوك "اللائحة رقم 95-08" بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية، وذلك من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري. وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة حيث تم شرح كيفية عمل هذه الأسواق في الفصل الأول. وانطلق نشاطه رسميا في 02 جانفي 1996 وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل؛
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البنينة للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

خلال عام 1996 حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998 و 2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002 وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 5,7% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.36 و 91.30 بالنسبة للأورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.64 بالنسبة للدولار و 91.24 بالنسبة للأورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة.

منذ تبني هذا النظام كانت سياسة الصرف في الجزائر تهدف إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي مستقر، وبتدخله في سوق الصرف، فإن بنك الجزائر يؤثر بقوة على سعر الصرف الاسمي كي يحقق هدف سعر الصرف الحقيقي، ومن الناحية العملية فإن بنك الجزائر يحتفظ بمقابل كل المعاملات في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لتضافر ثلاثة عوامل:

- حساب صادرات النفط والغاز تمثل لأكثر من 95% من إجمالي الصادرات؛
- إيصالات صرف العملات الأجنبية من صادرات النفط والغاز لا بد من تحويلها إلى الدينار الجزائري مباشرة في البنك المركزي؛
- معاملات حساب رأس المال تخضع لضوابط صارمة؛

أما فيما يتعلق بأنظمة سعر الصرف الفعلية التي تبنتها الجزائر وبينتها بعض الدراسات، يمكن أيضا تلخيصها في الجدول التالي¹:

الجدول رقم 14 يبين بعض الدراسات التي بينت تطور أنظمة سعر الصرف الفعلية التي تبنتها الجزائر

| نظام سعر الصرف | الدراسة |
|--|--|
| - سعر الصرف المربوط إلى سلة من العملات - تعويم غير نقي الربط الزاحف 1994 - التعويم 1995 - تعويم غير نقي (الربط الزاحف) 1996-1997 - التعويم 2000 | Levy_yeyati Federico stuzenegger 1974_2000 |
| - الربط بسلة من العملات 1993-1990 - التعويم المدار 1994-2000 | Bubuta_orker_Robe 2000 |
| - النطاق $\pm 5\%$ ، الدينار الجزائري يحل محل الفرنك الفرنسي، بداية التحكم في النقد الأجنبي عام 1967، قسط السوق الموازية في نطاق 30-70% (أفريل 1964-أوت 1972) - التعويم المدار/السوق المزدوجة النطاق $\pm 5\%$ ، قسط السوق الموازية يبلغ 469% في أفريل 1985، سعر الصرف يثبت إلى سلة من العملات غير معلنة مسبقا. - السوق الموازية (جانفي 1988-مارس 1994) - الهبوط الحر/التعويم المدار (أفريل 1994-جانفي 1995) - النطاق $\pm 2\%$ (فيفري 1995-ديسمبر 2007) | Reinhart_Rogoff 2008 |

المصدر: مورد تهتان، إسماعيل صاري، اختيار نظام الصرف بين الثبات والمرونة في ظل استدامة عجز الحساب

الجاري-حالة الجزائر من 1980 إلى 2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، أفريل 2017، ص 240.

¹- مورد تهتان، إسماعيل صاري، اختيار نظام الصرف بين الثبات والمرونة في ظل استدامة عجز الحساب الجاري-حالة الجزائر من 1980 إلى 2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، أفريل 2017، ص 240

المطلب الثاني: سياسة سعر صرف الدينار خلال الفترة: 2000-2017:

"تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و2017 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وانهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وبالتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية، وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة".

أولاً: الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2000-2017:

شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية، وفي هذا السياق وقبل تحليل تطور سياسة سعر صرف الدينار يجب معرفة، تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي أنجزتها.

1- الديون الخارجية والداخلية للجزائر

"إن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية و الخاصة (الدين التجاري) بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي، و بذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية كما يلي"¹:

أ- التسديد المسبق للديون الخارجية :

حيث كان الدفع المسبق للديون على النحو التالي²:

أول عملية دفع مسبق للديون الخارجية تم سنة 2004 حيث تمكنت من سداد 12 قرض للبنك الإفريقي للتنمية، ما وفر ما مقداره 187 مليون دولار، إضافة إلى سداد 22 قرض للبنك العالمي و هو ما وفر 121 مليون دولار.

ب- توقيع اتفاق مع نادي باريس:

لقد أدت الطفرة المالية التي عهدتها أسعار النفط الجزائري، والتي وصلت إلى حدود 75 دولار للبرميل سنة 2006، إلى سعي السلطات النقدية للتخلص من تبعات المديونية، وذلك من خلال الدخول في مفاوضات مع الأعضاء الدائنين وعلى رأسهم نادي باريس، حيث طلبت الجزائر رسمياً في شهر مارس 2006 من البلدان الأعضاء في نادي باريس التسديد المسبق لديونها الخارجية التي أعيد جدولتها إلى حدود 8 مليار دولار من مجموع الديون الخارجية المقدرة ب 15.5 مليار دولار في نهاية سنة 2005، ولقد كان جزء كبير من هذه الديون المعنية بالدفع المسبق ديون متوسطة الأجل تتراوح نسبة الفائدة عليها من 8 إلى 11%، وتعتبر الجزائر ثالث دولة تتفاوض مع نادي باريس من أجل الدفع المسبق لديونها، إذ تفاوضت البيرو على دفع مسبق لقيمة 2 مليار دولار، فيما قدمت روسيا طلباً بالدفع المسبق ل 15 مليار دولار، وفعلاً نجحت الجزائر في ذلك، ووقعت مع نادي باريس يوم 2006/05/11 على اتفاق متعدد الأطراف للتسديد المسبق للديون الجزائرية والتي أعيدت جدولتها. وهكذا اقتربت الجزائر من التحول من دولة مدينة إلى دولة دائنة بعد اتخاذها قراراً استراتيجياً بالتوقف عن الاستدانة من الخارج، وسداد كل ديونها والتي انخفضت إلى 5,57 مليار دولار خلال سنة 2007، وجاء هذا القرار التي اتخذته الجزائر سنة 2004، تماشياً والوفرة المالية التي عهدتها الاقتصاد الجزائري، حيث أقدمت الجزائر على سداد ما يقارب 117,9 مليار دولار من مديونيتها الثقيلة، والتي تراكمت ما بين سنوات 1985 و2005، حيث لم تتعدى أصولها 84 مليار دولار فيما بلغت قيمة خدمة الديون 34 مليار دولار، وبالتالي تخلصت الجزائر من ديونها المستحقة لهذا النادي، والبالغة 7,9 مليار دولار خلال سبعة أشهر، وكان عدد البلدان الدائنة للجزائر في نادي باريس 17 بلداً.

¹ - دردوري لحسن، لقلبي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مقال منشور في مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد الأول، مارس 2017، ص131.

² - نور الدين عباس، بوراس أحمد، الخيارات الائتمانية في استخدام احتياطات الصرف الأجنبي "دراسة حالة الجزائر"، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، ديسمبر 2016، ص285.

ج- إلغاء ديون الجزائر من قبل روسيا:

بلغت التزامات الجزائر اتجاه روسيا وفقا للتقارير الرسمية حوالي 7,4 مليار دولار، وتعود في معظمها إلى فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، حيث تمثل ديون روسيا على الجزائر ما نسبته 29% من إجمالي الديون الخارجية، أي حوالي 7.4 مليار دولار، حيث تمكنت الجزائر من توقيع اتفاقية مع روسيا يتم بموجبها إلغاء تلك الديون المترتبة عليها مقابل التزام الجزائر بشراء سلع وخدمات تعادل قيمة الديون الملغاة مع روسيا.

د- الاتفاق مع نادي لندن:

لقد أدت التفاوضات المضنية التي قادتها السلطات المالية الجزائرية، إلى الدخول في اتفاقيات مماثلة مع نظيرتها لنادي لندن، بشأن التسديد المسبق للديون الخارجية، والمقدرة حوالي مليار دولار، علما أن هذه الديون المتفق على سدادها لا تدخل ضمن الديون التي دفعتها الجزائر مسبقا لروسيا، والمقدرة ب 4,7 مليار دولار مقابل عقد صفقة شراء السلاح الروسي بقيمة 7,4 مليار دولار¹.

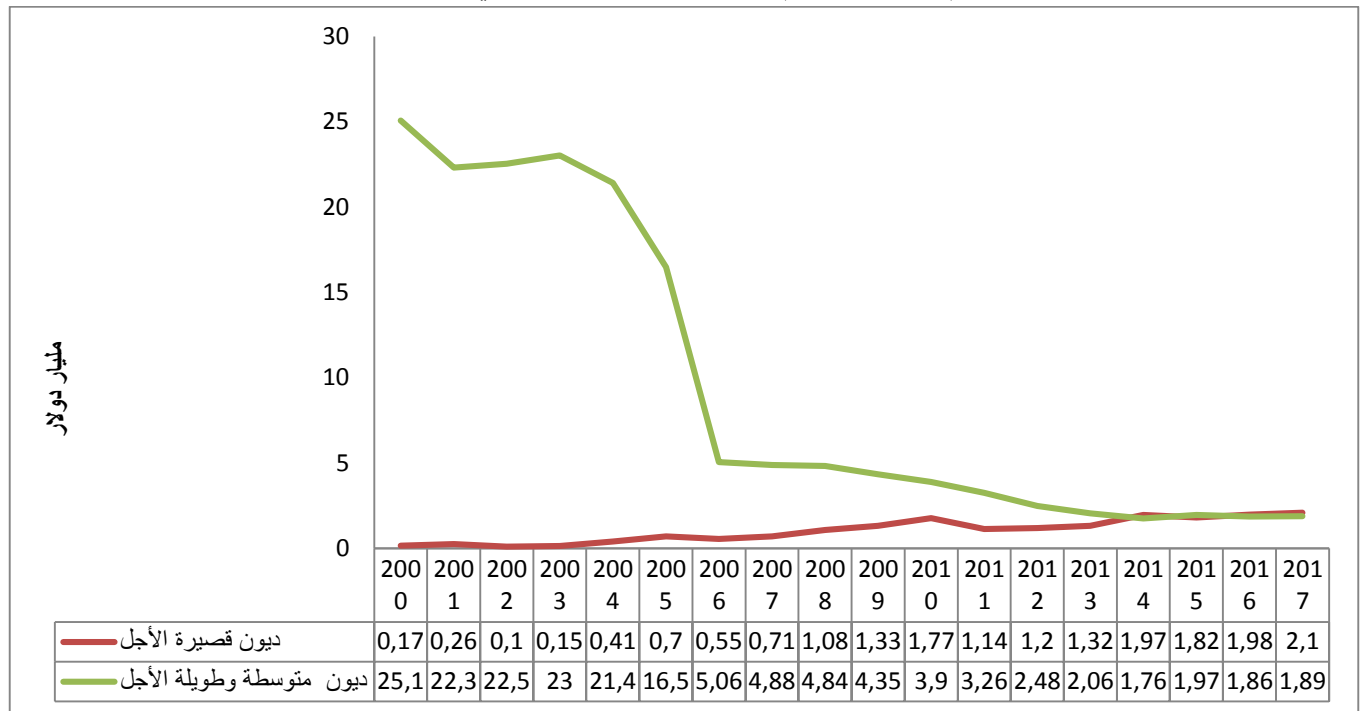
2- هيكل الدين الخارجي:

واصل الدين الخارجي تراجعته حيث بلغ سنة 2006 ما مقداره 5.06 مليار دولار فقط مقارنة بسنة 2000 أين بلغ 25.08 مليار دولار، كما هو موضح في الشكل رقم 21 و الذي يبين قائمة الديون الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2017، ثم استمر هذا الانخفاض إلى أن بلغ 1,89 مليار دولار سنة 2017، كديون متوسطة و طويلة الأجل، في حين ارتفع قائمة الديون قصيرة الأجل إلى أن وصل سنة 2017 إلى 2,096 مليار دولار، مقارنة بسنة 2000 أين كان فقط 0.17 مليار دولار، و هذا راجع إلى زيادة الواردات الجزائرية².

¹ نور الدين عباسية، بوراس أحمد، نفس المرجع السابق، ص ص 285-286.

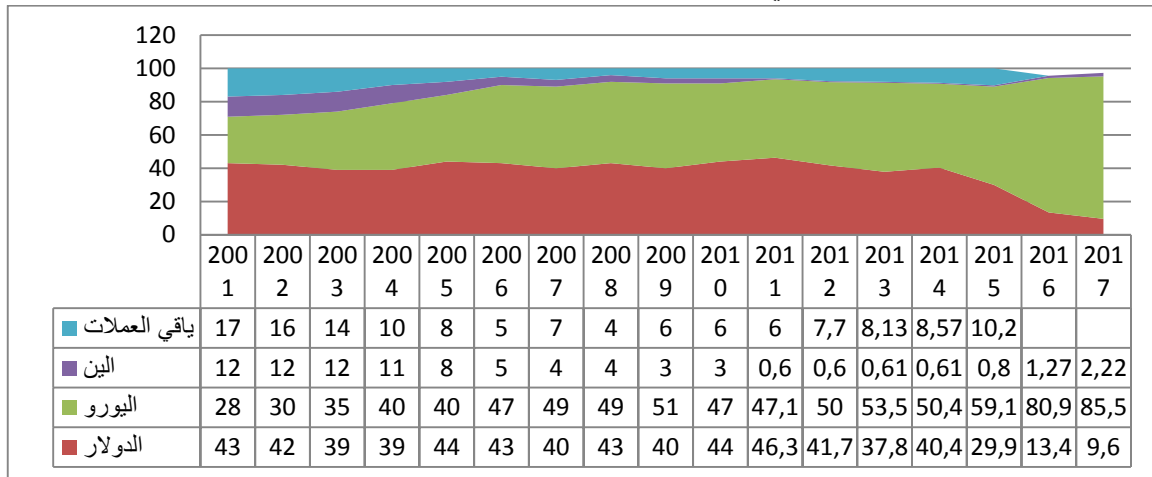
² محمد العيد صلوح وآخرون، آليات إدارة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000-2015)، مقال منشور في مجلة الباحث، المجلد 18(العدد1)، جانفي 2018، الجزائر، ص 217.

الشكل رقم 21 يمثل قائم الديون الخارجية الجزائرية (2000-2017)



المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على بنك الجزائر

و الشكل رقم 22 يوضح هيكل العملات المشكلة للدين الخارجي خلال الفترة 2000-2015، حيث نلاحظ أن عمليتي الدولار و اليورو تشكل مجتمعة أكثر من 86% في حين بقية العملات بما فيها الين الياباني تشكل مجتمعة ما نسبته كمتوسط 14% و هذا ما يبين مدى تبعية الجزائر و تركيز صادراتها و واردتها للولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي. الشكل رقم 22 يمثل هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل حسب العملات (2000-2017) الوحدة (بالنسب %)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

3- إنشاء صندوق ضبط الموارد:

نظرا لتقلبات أسعار البترول و مدى تأثير ذلك على المداخل من العملة الصعبة و التي تؤثر مباشرة على تراكم احتياطات الصرف، فإن السلطات الجزائرية قررت إنشاء صندوق لضبط الموارد بهدف امتصاص الجباية البترولية التي تفوق تقديرات قانون المالية المعد سنويا. و لقد أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، و هو صندوق ينتهي إلى

الحسابات الخاصة " حساب تخصيص خاص رقم " 302 - 103 " بعنوان صندوق ضبط الموارد و قد حددت وظائف الصندوق فيما يلي :

- امتصاص فوائض الجباية البترولية الناتجة عن الفارق بين الجباية البترولية المحصلة و تقديرات قانون المالية؛
- تمويل عجز الخزينة الذي قد ينشأ نتيجة انخفاض المداخيل البترولية عن تقديرات قانون المالية؛
- تسديد الدين العمومي.

و الجدول رقم 15 يوضح تطور متاحات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2015، حيث نلاحظ ارتفاع رصيد الصندوق من 232.1 مليار دينار سنة 2000 إلى أن بلغ ذروته سنة 2012 ليصل إلى 5563.5 مليار دينار و هذا بالرغم من استخدامه في تمويل عجز الخزينة و سداد الديون العمومية، و هذا راجع لارتفاع فائض الجباية البترولية و الذي انتقل من 453.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 2535.3 مليار دينار سنة 2012، ثم ما لبث هذا الرصيد أن انخفض بشكل كبير، ليصل سنة 2015 إلى 2072.2 مليار دينار بنسبة تراجع تقدر بـ 168.48 % مقارنة بسنة 2012 و هذا جراء تراجع فائض الجباية البترولية، حيث بلغ 550.6 مليار دينار مقارنة بـ 2535.3 مليار سنة 2012¹.

الجدول رقم 15 يبين تطور متاحات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2015)

| السنوات | رصيد السنة السابقة | فائض الجباية البترولية | المتاحات قبل الاقتطاع | سداد الدين العمومي | سداد تسبيقات بنك الجزائر | تمويل عجز الخزينة العمومية | رصيد الصندوق في نهاية السنة |
|---------|--------------------|------------------------|-----------------------|--------------------|--------------------------|----------------------------|-----------------------------|
| 2000 | 00 | 453.2 | 453.2 | 221.1 | 00 | 00 | 232.1 |
| 2001 | 231.1 | 123.9 | 356.0 | 184.5 | 00 | 00 | 171.5 |
| 2002 | 171.5 | 26.5 | 198.0 | 170.1 | 00 | 00 | 28.0 |
| 2003 | 28.0 | 448.9 | 476.9 | 156.0 | 00 | 00 | 320.9 |
| 2004 | 320.9 | 623.5 | 944.4 | 222.7 | 00 | 00 | 721.7 |
| 2005 | 721.7 | 1368.8 | 2090.5 | 247.8 | 00 | 00 | 1842.7 |
| 2006 | 1842.7 | 1798.0 | 3640.7 | 618.1 | 00 | 91.5 | 2931.0 |
| 2007 | 2931.0 | 1733.8 | 4669.9 | 314.5 | 608.0 | 531.9 | 3215.5 |
| 2008 | 3215.5 | 2288.2 | 5503.7 | 465.4 | 00 | 758.2 | 4280.1 |
| 2009 | 4280.1 | 400.7 | 4680.7 | 00 | 00 | 364.3 | 4316.5 |
| 2010 | 4316.5 | 1318.3 | 5634.8 | 00 | 00 | 791.9 | 4842.8 |
| 2011 | 4842.8 | 2300.3 | 7143.2 | 00 | 00 | 1761.5 | 5381.7 |
| 2012 | 5381.7 | 2535.3 | 7917.0 | 00 | 00 | 2283.3 | 5633.8 |
| 2013 | 5633.8 | 2062.2 | 7696.0 | 00 | 00 | 2135.5 | 5563.5 |
| 2014 | 5563.5 | 1810.3 | 7373.8 | 00 | 00 | 2965.7 | 4408.1 |
| 2015 | 4408.1 | 550.6 | 4958.7 | 00 | 00 | 2886.5 | 2072.2 |

المصدر: محمد العيد صلوح وآخرون، أليات إدارة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000-2015)، مقال منشور في مجلة الباحث، المجلد 18 (العدد 1)، جانفي 2018، الجزائر، ص 222.

¹ - محمد العيد صلوح وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 217-218

4- البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2000-2017:

تعتبر هذه البرامج من أهم التغيرات التي حدثت في الجزائر، وجاءت لإعطاء نفس ودفعة جديدة للاقتصاد وقد تجسدت في:

أ - برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

أقر هذا البرنامج في أبريل 2001 عبر هذا البرنامج عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب سجل قبل إضراره سنة 2000، والمقدرة ب 11,9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط لتحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المميرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

حيث يهدف هذا البرنامج لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

• الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي؛

• توفير مناصب شغل والتقليل من البطالة؛

• دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

يتمحور طول الفترة 2000-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذلك ما يخص التنمية المحلية و البشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الانعاش حوالي 15947 مشروعاً وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم 16 يبين التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

| القطاعات | عدد المشاريع المدرجة |
|---|----------------------|
| الري الفلاحي و الصيد البحري | 6312 |
| السكن، العمران و الأشغال العمومية | 4316 |
| تربية، تكوين مهني و تعليم عالي و بحث علمي | 1369 |
| هياكل قاعدية وثقافية | 1269 |
| أشغال المنفعة العامة و الهياكل الادارية | 982 |
| اتصالات وصناعة | 623 |
| صحة، بيئة ونقل | 653 |
| حماية اجتماعية | 223 |
| طاقة و دراسات مدنية | 200 |

المصدر: مصراوي منيرة، يوسف رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مقال منشور في

مجلة دفاتر بوا داكس، العدد 7، مارس 2017، جامعة مستغانم، ص 152.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد

العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، ومن نتائج هذا البرنامج:¹

¹ - دردوري لحسن، فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 31 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي؛
 - نمو مستمر يساوي في المتوسط % 3,8 طوال السنوات الخمس بنسبة 6,8% في سنة 2003 ؛
 - تراجع في البطالة من 29% إلى 24%؛
 - إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.
- لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6,8% واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة في سنة 1999.
- ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:
- "لقد قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8,705 ملايين دينار أي ما يعادل مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1,216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لا سيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في بداية 2009 فقد قدر بـ 9,680 مليار دينار، حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.
- ولقد شكلت الانتخابات الرئاسية لـ 8 أبريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمية الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو، ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات.
- وعملت الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، واستكمال مخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن، وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، وذلك بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحة وغير ذلك من الإصلاحات"¹.
- في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي وتضمن محورين رئيسيين الأول يقوم على بعث برنامج تضمن 5 محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 60 مليار دولار للمحاور الخمس الأساسية وهي: تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال، والتي يمكن حصرها في الجدول التالي:

¹- نفس المرجع، ص372.

الجدول رقم 17 يمثل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

| النسبة % | المبلغ مليار د.ج | القطاعات |
|----------|------------------|-----------------------------------|
| 45.4 | 1908.5 | تحسين ظروف المعيشة |
| 40.5 | 1703.1 | تطوير المنشآت الأساسية |
| 8 | 337.2 | دعم التنمية الاقتصادية |
| 4.9 | 203.9 | تطوير الخدمة العمومية وتحديثها |
| 1.2 | 50 | تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال |
| 100 | 4202.7 | المجموع |

المصدر: مصراوي منيرة، يوسف رشيد، نفس المرجع السابق، ص 153

من الجدول نلاحظ أنه تم تخصيص ما يقارب 85.9% فقط لكل من برنامج تحسين الظروف المعيشية والإسكان، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي 3611,6 مليار دينار جزائري ما يعادل 52 مليار دولار أمريكي وسبب اهتمام السلطات الحكومية راجع الى الضرر الذي مس الحياة الاجتماعية من جراء البطالة والفقر، والتأكيد على إعادة التوازن الاجتماعي، أما في المقام الثالث فقد خصص لمحور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة و الصناعة والصيد البحري والسياحة و هي قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي من شأنها أن تحن من قدراتها الإنتاجية وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي.

ج- برنامج توظيف النمو 2010-2014:

جاء في برنامج توظيف النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج:

➤ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛

➤ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار؛

حيث تتلخص أهداف هذه المشاريع في ثلاث نقاط أساسية:

✓ تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية؛

✓ دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية؛

✓ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا وفق خمس مجالات كما يلي:

الجدول رقم 18 يبين برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

| المبلغ مليار د.ج | القطاع |
|------------------|---|
| 9386.6 | التنمية البشرية |
| 379 | الخدمة العمومية |
| 6447 | المنشآت القاعدية |
| أكثر من 895 | الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية |
| 250 | البحث العلمي والتكنولوجيا للاعلام والاتصال |

المصدر: مصراوي منيرة، يوسف رشيد، نفس المرجع السابق، ص 154

من خلال الجدول نلاحظ أن برنامج توطيد النمو الاقتصادي يخصص ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار د.ج، فيما يتعلق بالصناعية فقد خصصت أكثر من 2000 مليار د.ج من القروض البنكية المسيرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار د.ج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب العمل جديدة على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار د.ج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم و استعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المواقف العمومية¹.

ح- برنامج التنمية الخماسي (2015-2019):

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث تم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 5,600 مليار د.ج، وديون خارجية منعدمة تقريبا².

وتمثلت المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 والذي رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في الآتي:

➤ **تطوير الاقتصاد الوطني:** وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص

تدرجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج

الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي

وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

¹ مصراوي منيرة، يوسف رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مقال منشور في مجلة دفاتر بواوكس، العدد 7، مارس 2017، جامعة مستغانم، ص ص 154-155.

² عقون شراف وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مقال منشور في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد الثاني، أبريل 2018، ص ص 205-206.

- ترقية وتحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها، مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان بشكل دائم واثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.
- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية: وفي هذا المجال يهدف إلى:
 - ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال؛
 - تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية؛
 - تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية؛
 - تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة؛
 - العمل على إشراك المجتمع المدني في تسير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.
- وتهدف محاور برنامج التنمية 2015-2019 إلى تحقيق ما يلي:
 - العمل على إحداث نمو قوي للنتائج الداخلي الخام؛
 - تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
 - استحداث مناصب شغل؛
 - استهداف بلوغ نسبة 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
 - إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
 - تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
 - ترقية حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحروقات و التكنولوجيا القوية وحجم المؤسسات المصغرة؛
 - تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاصة (محلي أو أجنبي)؛
 - عصنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج تطلب تحقيق ما يلي:
 - عصنة المنظومة المصرفية والمالية: في هذا الإطار فإن أهم العمليات التي يجب تجسيدها تتمثل فيما يلي:
 - تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛
 - الاستمرار في تحديث منظومة الدفع؛
 - تدعيم وتحديث المنظومة الإعلامية للبنوك؛
 - تحسين حكامة البنوك العمومية من خلال اعتماد المزيد من الصرامة في تسييرها؛
 - تفعيل سوق القرض.
 - توسيع وعصنة القطاع الصناعي: ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهل على تحقيق ما يلي:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الإسمنت والفوسفات وصناعة الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها؛
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة؛
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

➤ تطوير النشاطات الفلاحية:

- لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال :
- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛
 - الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة؛

- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدلانية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.
- تسير المنشآت القاعدية وتوسيعها:

من أجل تعزيز الإنجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي :

- توسيع شبكة الطرق والطريق السيار من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم؛
- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها؛
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة من مناطق الجنوب والهضاب؛
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة؛
- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة وهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها¹.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي، بادرت السلطات الجزائرية إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016 ، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية 2017-2019، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق ، كما صاحب

¹ - عقون شراف وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 207.

ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل¹.

خ- نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ويرتكز على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة 2016-2019 وعلى أفاق لتنوع وتحويل بنية الاقتصاد في أفق 2030 ويزر نموذج النمو في عنصر موازنته ثلاثة أهداف رئيسية لسنة 2019:

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير؛
- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خلال الفترة 2020-2030:

- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5,3% عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030؛
- تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنوع الصادرات؛
- التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030 وذلك بإعطاء سعر عادل لاستهلاك الطاقة و اقتصاد عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره؛
- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6,5%، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2.3 مرة؛
- تنوع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:

- 1- مرحلة الإقلاع (2016-2019): وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
- 2- المرحلة الانتقالية (2020-2025): هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.
- 3- مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030) : والتي في نهايتها يستنفد الاقتصاد قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

ولتنفيذ مسار مستدام للموازنة يتطلب إجراء تعديلات على هذه الأخيرة، وتوجيه ثلاثة استراتيجيات للعمل لتتماشى مع الاتجاه الجديد للسياسة الاقتصادية للبلاد وتحقيق أهداف نموذج النمو الجديد².

- 5- تقييم البرامج التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2000-2017

¹- عقون شراف وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 207.

²- نفس المرجع، ص 208.

خلال فترة 17 سنة الماضية تمكنت الجزائر مستندة إلى أربعة برامج خماسية و تطور إيجابي لسوق النفط الدولية من تعزيز أسس تنميتها المستقبلية بفضل سياسة ركزت على تأسيس مرافق تحتية اقتصادية و اجتماعية، وتبين الأرقام المتوفرة أن الجزائر أنجزت خلال السنوات الماضية من السكنات بمختلف الصيغ أكثر مما أنجزته خلال كامل الفترة السابقة، وتوج سجل قطاع الأشغال العمومية بدوره بأكبر الخطوات من خلال الطريق السيار شرق-غرب مع 1.132 كلم منجزة لتبلغ شبكة الطرقات الوطنية سنة 2013 مجموع 117.500 كلم أي زيادة (13.000 كلم مقارنة بسنة 2000) في قطاعات أخرى لا تقل أهمية سجلت البيانات و الأرقام زيادات بلغت ضعفها أو ثلاثة أضعافها بين مرحلة و أخرى و تشمل هذه الأرقام شبكة السكك الحديدية (من 1.769 كلم سنة 2000) إلى (4.286 سنة 2013) و ربط الأسر بنظام الإنارة (7,9 مقابل 3.7 مليون) و معاهد التكوين المهني (101 مقابل 54) و العيادات متعددة الخدمات (1.616 مقابل 497) و المركبات الرياضية الجوارية (561 مقابل 43) و دور الثقافة (46 مقابل 22)، وفي الوقت ذاته راحت احتياطات الصرف تزداد سنة بعد سنة لتبلغ (194 مليار دولار في نهاية 2013) (1,530 + مقارنة بسنة 2000) كل هذه الأمثلة تدل على انطلاقة مثالية على الأقل على المستوى الكمي حققها قطاعات ترتبط نشاطاتها بالحاجيات الأساسية للسكان¹.

6- أثر برامج الإنفاق على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر :

لدراسة الأثر الإنفاقي على متغيرات قطاع التجارة الخارجية سوف نتطرق إلى الأثر الذي ترتب من جراء الإنفاق على أربع متغيرات في قطاع التجارة الخارجية الجزائرية وهي : الصادرات و الواردات و الميزان التجاري و الانفتاح التجاري. وبالتالي معرفة كيف ساهمت الدولة الجزائرية من خلال سياستها المتبعة في تنوع صادراتها خارج قطاع المحروقات، وكيف قللت من وارداتها السلعية بحيث ساعدت على استقرار ميزانها التجاري، كيف ساهم كل ذلك على الانفتاح التجاري للتجارة الخارجية الجزائرية؟²

أ- "أثر برامج الإنفاق على الصادرات :

يمكن القول أن برامج الإنفاق العام التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2000 لم يكن لها أثر واضح و دقيق على الصادرات الجزائرية نحو الخارج، بل نلاحظ أمر وحيد في قضية الصادرات الجزائرية وهو التطور المستمر لصادرات المحروقات حيث تصدر الجزائر اليوم حوالي 98,99% من المحروقات بينما الباقي يصدر من السلع والخدمات الأخرى، الأمر الذي يؤدي بنا إلى الحكم أنه لم يكن لسياسة رفع صادرات خارج المحروقات مكان ضمن البرنامجين الإنفاقيين في هذه الفترة وذلك واضح من خلال مضمون البرنامجين، حيث لا نجد بند ينص في البرنامجين على رفع الإنتاج أو زيادة التصدير خارج المحروقات بل جاء البرنامجين لتحسين المستوى المعيشي للمواطن فقط.

ب- أثر برامج الإنفاق على الواردات :

بطبيعة الحال الدولة الغنية بمواردها الطبيعية (كالبترول والغاز وغيرها...) يكوف لها موارد مالية ضخمة وبالتالي سوف يصاب اقتصادها بمرض يقال له (العلة الهولندية أو المرض الهولندي، لعنة الموارد...). وإذا نخر هذا المرض في اقتصاد ما فسوف يعرقل الإنتاج وروح المبادرة في هذا الاقتصاد وبالتالي يعتمد على حاجياته من عند الغير أي يعتمد على الاستيراد، والجزائر حالها هكذا في نظرنا، وبالتالي كل سياسة إنفاقية سوف يكوف لها الأثر الإيجابي على الواردات من السلع والخدمات، وحسب ما توضحه الدراسات إن للبرنامجين الإنفاقيين السابقين أثر جد معنوي و إيجابي على الواردات الجزائرية من السلع

¹ - عقون شراف وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 132

² - مراس محمد، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR.

مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2015، ص 36.

سواء السلع الغذائية أو التجهيزية لأن الجزائر أطلقت ضمن هذين البرنامجين مشاريع جد ضخمة لإنجاز الهياكل القاعدية من جامعات ومستشفيات ومدارس وغيرها وبالتالي تحتاج إلى تجهيز هذا ما رفع من فاتورة الاستيراد إضافة إلى التحويلات العمالية التي شهدها البرنامج وكذا التحويلات الاجتماعية شجع على الاستهلاك. وبالتالي زاد الاستهلاك أي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية من غداء وملبس ومسكن كما زيادة الطلب على السلع التجهيزية من سيارات وهواتف وأجهزة إعلام آلي وهذا ما لا ينتج في الجزائر وبالتالي هناك أمر ضروري لارتفاع الواردات".

ت- أثر برامج الإنفاق على الميزان التجاري:

من المنطقي أن يكون هناك أثر للإنفاق العام على الميزان التجاري لأن الإنفاق العام هو جزء من الدخل بل حتى الجزء الأخر الممثل للاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات سوف يصبح دخل عن طريق قنوات التعاملات والدخل أو الإنفاق على الدخل هو مكون من مكونات الميزان التجاري وبالتالي كل نفقة إلا وتظهر آثارها على الميزان التجاري، وبالعودة إلى حالة الاقتصاد الجزائري ما يفسر هذا الأثر هو أن الميزان التجاري يشهد فائض في كل فترات الدراسة.

ث- أثر برامج الإنفاق على الانفتاح التجاري:

بطبيعة الحال الانفتاح التجاري هو نتيجة التصدير والاستيراد، وبما أن كان للإنفاق العام لهذه الفترة أثر على الاستيراد خاصة، وأثر على التعاملات الخارجية عامة بالإيجاب أي بزيادة التعاملات من حيث ارتفاع نسب التصدير وكذا ارتفاع نسب الاستيراد الأمر الذي أدى مباشرة إلى انفتاح تجاري يسمح بالتعاملات الخارجية، وبالتالي كان للإنفاق العام أثر على الانفتاح التجاري¹.

المطلب الثالث: مراحل تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر

1- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية

عمدت السلطة الجزائرية غداة الاستقلال إلى تبني فكرة الرقابة على التجارة الخارجية، ولتأمين هذه الرقابة اعتمدت الدولة على ثلاث آليات رئيسية هي:²

أ- التعريف الجمركية:

حيث أنشأت التعريف الجمركية بموجب المرسوم المؤرخ في 28/10/1963 والذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز، حيث يميز أولاً بين سلع التجهيز، ويمنح لها الأفضلية، وسلع الاستهلاك ويفرض عليها تعريفات جمركية مرتفعة، كما يميز ثانياً بين السلع من حيث المنشأ، حيث يمنح للمنتجات المستوردة من فرنسا معاملة تفضيلية وهذا نظراً لدرجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الفرنسي، والتعريف الجمركية المشتركة وتخص الدول المرتبطة مع الجزائر باتفاقيات تجارية، وأخيراً باقي دول العالم لا تتوافر فيها شروط التعريف الخاصة. حيث قامت السلطات الجزائرية بتخفيض في معدلات التعريف الجمركية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

¹- مراس محمد، نفس المرجع السابق، ص 37.

²- بلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، ص 153.

الجدول رقم 19 يبين مراحل تطور معدلات التعريف الجمركية في الجزائر 1992-2002

| السنوات/المعدلات | 1992 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2001 | 2002 |
|------------------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|
| 1 | %3 | %3 | %5 | %3 | %5 | %5 | %5 |
| 2 | %7 | %7 | %15 | %15 | %15 | %15 | %15 |
| 3 | %15 | %15 | %25 | %25 | %25 | %25 | %30 |
| 4 | %25 | %25 | %45 | %45 | %45 | %40 | _____ |
| 5 | %40 | %40 | _____ | _____ | _____ | _____ | _____ |
| 6 | %60 | %50 | _____ | _____ | _____ | _____ | _____ |

المصدر: شتاتحة عمر، عبد الحفيظي امحمد، "أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية-

الجزائر نموذجا- مقال منشور في مجلة البديل الاقتصادي، العدد 3، ص153.

"كما وقعت الجزائر اتفاقيات ثنائية ومتعددة إقليمية ودولية في سبيل تحقيق تحرير تجاري، حيث وقعت اتفاقات مع كل من تونس ومصر وغيرها من دول الجوار لغرض إعطاء حرية أكثر للتبادل التجاري مع تحديد قائمة من المواد المعفية من مضمون القرار لأسباب صحية ودينية واقتصادية.

ويعتبر انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر سنة 2004 والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2009، وكذا اتفاق الجزائر مع الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2002 والذي دخل حيز التنفيذ في 2005 مؤشرا قويا على رغبة الجزائر في مسيرة التطورات الحاصلة خارجيا دون الأخذ في الحسبان انعكاس هذا التحرير على الواقع الاقتصادي الداخلي"¹.

ب- الرقابة على الصرف:

بعد إنشاء البنك المركزي بمقتضى القانون رقم 62/144 المؤرخ في 13/10/1962 والذي يعتبر حسب قانونه الأساسي هيئة إصدار، وله أيضا صلاحية الرقابة على الصرف، بحيث يتولى مهمة مراقبة حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، وفرض رقابة مسبقة على أي تبادل خارجي ذو صلة بالسياسة النقدية والمالية للدولة، إلا أن افتقاد هذه الرقابة إلى سلطة اتخاذ القرار والاستقلالية جعلها مجرد إجراء شكلي ليس له أي تأثير على قرارات الاستيراد، كما أن علاقة البنك المركزي مع التجمعات المهنية للمشتريات لم تكن واضحة المعالم نظرا لغياب نص قانوني ينظم حركة رؤوس الأموال.

ت- آلية النظام الموقفي:

تم اعتماد النظام الموقفي للواردات بموجب المرسوم رقم 63/188 المؤرخ في 16/05/1963 والذي هو عبارة عن تنظيم خاص يظهر في شكل قوائم محددة تحتوي على المواد المحظور استيرادها، وقائمة المواد المرخص باستيرادها من حيث الكمية والنوعية.

كما عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، استناداً إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية للرقابة على التجارة الخارجية و كان الهدف من هذا الإجراء:

- إعادة توجيه الواردات؛

¹ شتاتحة عمر، عبد الحفيظي امحمد، "أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية-الجزائر نموذجا-". مقال منشور في مجلة البديل الاقتصادي، العدد 3، ص153.

- كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة؛

- حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

2- مرحلة احتكار التجارة الخارجية 1970-1989:

بعد مرحلة الستينات، جاء المخطط الرباعي الأول 1970-1973 ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، وابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه، كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، و كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.

3- مرحلة تحرير التجارة الخارجية :

لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر ب (3,1-)% أما عجز الميزانية فقد بلغ 1,7% من PIB كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره 1825 مليار دج، في حين بلغ حجم المديونية 25,32 مليار دولار أمريكي.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية. وفي المقابل وكما تم الاتفاق عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى 60% كحد أقصى.

فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية، وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد ائتمانيات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية، حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996 وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغاؤها، وبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية.

4- اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية:

حيث عبرت الجزائر عن رغبتها في إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نهاية 1993 حيث شرع الطرفان في مفاوضات طويلة مرت بعدة مراحل والتي انطلقت رسميا في مارس 1997.

- اتفاق الشراكة: تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر في 22 أفريل 2002، ودخل حيز

التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، ويسعى هذا الاتفاق من الجانب التجاري إلى إقامة منطقة تجارة حرة خلال فترة

انتقالية لمدة 12 ساعة منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويمكن تلخيص مبادئ هذا الاتفاق في النقاط التالية:

- إلغاء القيود الكمية على الواردات؛

- لا يمكن تطبيق رسم جمركي جديد أو قيد جديد أو رفع ما هو مطبق بعد سريان الاتفاق؛
- في حالة أو عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الرسوم المطبقة على وارداتها من الاتحاد ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام، وإذا حدث وتم تخفيض التعريف بعد الانضمام إلى المنظمة فإن هذا المعدل هو الذي يطبق؛
- تعتمد حرية انتقال السلع ضمن إطار اتفاقية الشراكة على الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات الصناعية خاصة، وفيما يتعلق بتحرير المبادلات في المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري فيتم ذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وهذا ما يبينه الجدول التالي¹:

الجدول رقم 20 يبين قوائم السلع والمنتجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي

| القائمة | وتيرة الإلغاء | نوع المنتجات | الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي % |
|---------|---|---|--|
| (1) | إلغاء فوري | المواد الأولية (معدل الحماية يتراوح ما بين 5_15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1,1 مليار دولار | 23% |
| (2) | سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ تمتد إلى 5 سنوات أي بنسبة 20% سنويا | المنتجات النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي | 35% |
| (3) | يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية تمتد إلى 10 سنوات، أي 10% سنويا | المنتجات تامة الصنع وتمثل 40% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي | 40% |

المصدر: أقاسم قادة، كبير سمية، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013، ص15

المطلب الرابع: انعكاسات تطور سعر الصرف على التجارة الخارجية:

أدت التغيرات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري على منظومة التجارة الخارجية بانعكاسات متعددة ويمكننا

ايضاها على النحو الموالي:

أ- تطور سعر الصرف الجزائري قبل سنة 2000:

¹ - أقاسم قادة، كبير سمية، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013، ص14.

لقد عرف نظام الصرف عدة تطورات متتالية، منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت، إلى نظام التعويم الموجه، ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك. فمن جملة الإجراءات المتفق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي هو إقامة سوق صرف بين البنوك، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار 08/95 المؤرخ في 1995/12/23.

منذ بداية الإصلاح في سوق الصرف كانت هناك مرحلة أولى تحضيرية وقائية بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية، وتتميز هذه المرحلة في إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة، وبدأ في تطبيق هذا البرنامج سنة 1990 ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الثانية التي تتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للدينار ومر تخفيض الدينار بالمراحل التالية:

1- التخفيض الزاحف (المنحدر):

هو مقياس تم اتخاذه من طرف السلطات النقدية والغرض منه التخفيض المستمر وغير المعلن لقيمة العملة الوطنية، حيث أن سعر صرف الدينار انتقل من 4,85 دج للدولار الواحد في الثلاثي الثاني من عام 1987 إلى 12,2 لعام 1990، أي تخفيض بنسبة 160%، مقارنة بعام 1987.¹

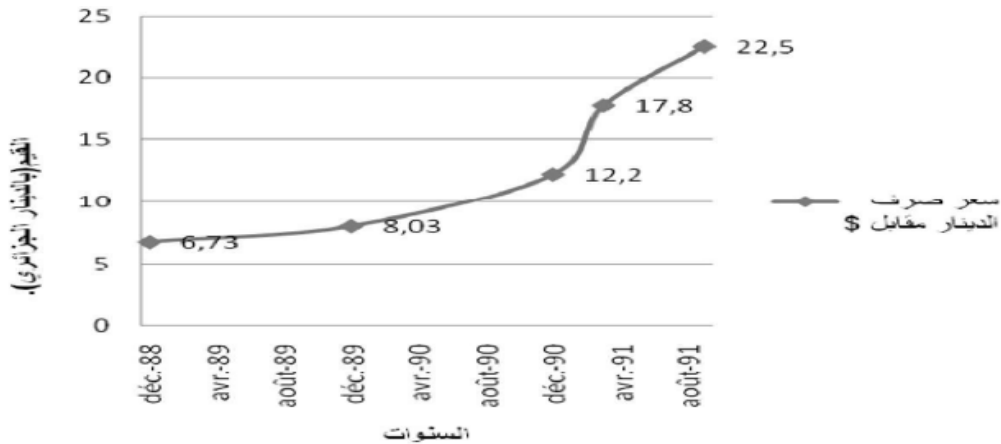
2- التخفيض الرسمي الأول:

نظرا لتدهور الحالة الاقتصادية للجزائر، قامت السلطات الجزائرية لعام 1991 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث في سبتمبر 1991 قامت السلطات النقدية بأول تخفيض رسمي للدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 22%، حيث انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 18,5 دينار للدولار الواحد إلى 22,5 من نفس السنة، وقد كان برنامج التثبيت يهدف إلى تخفيض 25% من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، وبعبارة أخرى تخفيض الدينار كان يهدف إلى جعل 1 دولار أمريكي يعادل 31 دينار جزائري، وبالموازاة مع ذلك كان الاتفاق يهدف لتحقيق قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسات التجارية وهذا ما يمثله الشكل التالي:²

¹ -Salima Benzaama, Djilali Boudraf, *Analytical reading of the impact of the exchange rate of the dollar and euro on foreign trade (case of Algeria 2005-2016)*, Dialogue Méditerranéen, Vol.10 (n°1) Mars 2019, P11 .

² - بن طبرش عطا الله، كافي عبد الكريم، *تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثره على تطور قيمة الكتلة النقدية M2*. مجلة البديل الاقتصادي، العدد الأول، ص122.

الشكل رقم 23 يمثل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في مرحلة التخفيض الرسمي الأول



المصدر: بن طيرش عطا الله، كاكي عبد الكريم، تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثره على تطور قيمة الكتلة النقدية M2، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الأول، ص 123.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 23 أن الدينار الجزائري فقد قيمته بنسبة 234,3%، من 6,73 دينار جزائري سنة 1999 إلى 22,5 دينار جزائري سنة 1998، والسبب راجع إلى سياسة إصلاح سعر الصرف في إطار برنامج التثبيت الهيكلي الذي عقدهت الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

3- التخفيض الرسمي الثاني:

"بعد التخفيض الرسمي الأول جاء التخفيض الرسمي الثاني بنسبة 40,17% سنة 1994، وتعتبر هذه السنة مرحلة التحرير الفعلي للدينار الجزائري، والتي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية (Fixing) بداية من 1994/10/01، و Fixing نظام للتسعير من خلال المزاد العلني والقائم على أساس حصص يومية تجمع البنوك التجارية تحت إدارة بنك الجزائر، وعمليا تتم عملية هذا النظام لعملة واحدة وهي الدولار الأمريكي حيث يقوم بنك الجزائر كل جلسة افتتاح باقتراح أدنى معدل لسعر الصرف (plancher)، وحجم معين من العملة (الدولار) المتاحة للعرض، فكل بنك يقدم المبلغ الذي يريد شراءه (الطلب) وبالسعر الذي يكون على استعداد لقبوله، فإذا كان المبلغ المعروض من طرف بنك الجزائر يساوي أو أكبر من الطلب الإجمالي للبنوك المشاركة، فإن سعر الدينار يقف خلال هذه الحصة (التثبيت)، ويكون السعر الأدنى المقدم أدنى سعر صرف مقترح، وبالعكس يحدث إذا كان عرض بنك الجزائر أقل من طلب البنوك التجارية، فإنه لتحقيق أدنى سعر صرف مقترح، والعكس يحدث إن كان عرض بنك الجزائر أقل من طلب البنوك التجارية، فإنه لتحقيق أدنى سعر صرف مقترح، يتم القيام بعدة جولات من خلال نظام المناقصة بين الأفراد، عن هذه العملية سمحت أكثر بتحديد القيمة الأجنبية للعملة المحلية لعوامل العرض والطلب.

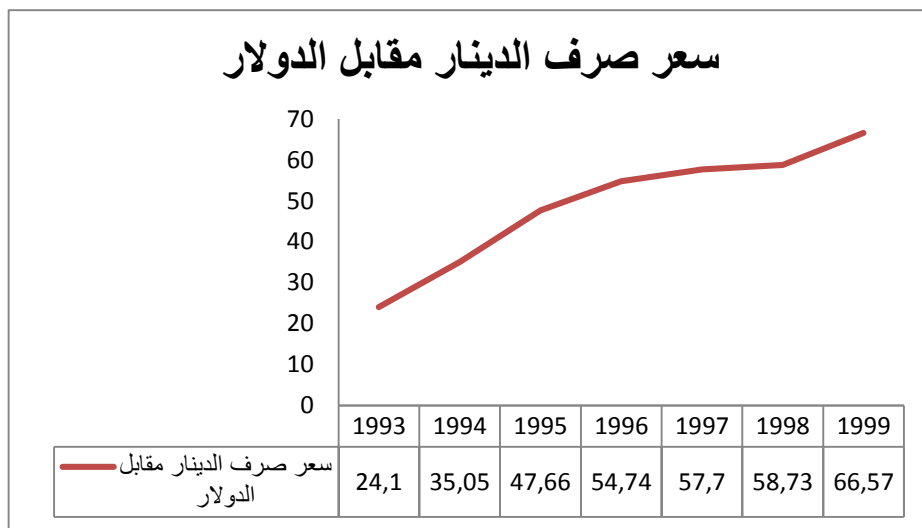
وفي عام 1995 أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة، وتم إنشاء سوق الصرف مابين البنوك عام 1996 للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية لعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996، وهي الخطوة الأولى في

اتجاه نظام تعويم الصرف، والسماح بإقامة مكاتب صرف العملة الصعبة في ديسمبر 1996، كما اتخذ إجراء السماح باستعمال العملة الصعبة لصالح نفقات السياحة في سنة 1997¹.

"لقد شهدت الفترة التي لحقت هذه الإصلاحات تراجع كبير في قيمة الدينار الجزائري على الصعيد الدولي كنتيجة حتمية لهذه السياسة ما انعكس سلبا على قدرته الشرائية داخليا وهذا للارتباط الشبه تام للاقتصاد الوطني آنذاك خارجيا والعجز المزمن في ميزان المدفوعات، حيث سجل الدينار الجزائري انخفاضا كبيرا جدا ابتداء من سنة 1993 إلى غاية 1999 حيث كان الانخفاض بين هاتين السنتين يفوق 43%².

وهذا مايمثله الشكل التالي:

الشكل رقم 24 يمثل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1993-1999



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بنك الجزائر

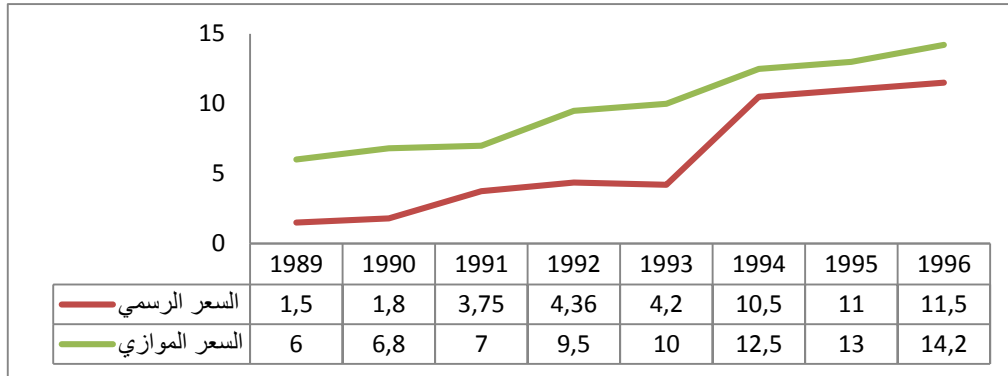
نلاحظ من الشكل رقم 24 أنه بالرغم من التخفيض الكبير الذي عرفه الدينار الجزائري سنة 1994 باتفاق مع صندوق النقد الدولي، فقد عرفت هذه المرحلة انخفاضا أو بالأحرى تخفيضا تدريجيا للدينار أمام الدولار الأمريكي، حيث أن الدينار الجزائري فقد من قيمته نسبة 151,4%، من 24,1 دج سنة 1993 إلى 58,73 دج سنة 1998، والسبب راجع في ذلك إلى برنامج التعديل الهيكلي.

لقد ساهمت مراقبة صندوق النقد الدولي لعملية التصحيح الهيكلي في تقليص الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسعر السائد في السوق الموازي، وبالتالي شهد سعر الصرف استقرارا نسبيا كان له دورا في انخفاض معدلات التضخم، وقد ظهر سوق الصرف الموازي في الجزائر بعد سنة 1974، وهذا نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة والشكل التالي يمثل ذلك :

¹ - بن طيرش عطا الله، كافي عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص125.

² - الأمين لياز، مرجع سابق الذكر، ص126.

الشكل رقم 25 يمثل تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال الفترة 1989-1996



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بن بوزيان محمد وزباني الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 21-22/05/2001، ص 19.

من خلال الشكل 25 نلاحظ أن سعر الصرف الموازي انخفض تدريجا ابتداء من سنة 1994 التي تعتبر سنة تخفيض العملة ب 40,17% ولا يعود هذا التراجع إلى تخفيض العملة فحسب بل إلى اتباع ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، الأمر الذي أنقص من الطلب على العملة الصعبة، زيادة على هذا فإن ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطني قلل أيضا من الطلب على العملة الصعبة¹.

ب- تطور سعر الصرف الجزائري (2000-2017):

"شهد الدينار الجزائري سنة 2000 تذبذبات شبه بسيطة في سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي، حيث تعتبر الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007 مرحلة الاستقرار النسبي للدينار الجزائري أمام الدولار في حدود 72 دج مقابل واحد دولار بعدما انخفض سعر صرفه من قيمة 79,72 دج سنة 2002 إلى 77,37 سنة 2003، فيما شهد تحسن في سعر صرفه ابتداء من سنة 2004 حيث أصبح الدولار يساوي 72,07 بعدما كان يساوي 77,37 سنة 2003، أي تحسن بقيمة 5 دنانير تقريبا، ويرجع ذلك أساسا إلى عمل السلطات النقدية للمحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار والأورو، وفي تقرير لبنك الجزائر حول وضعية الاقتصاد الجزائري تشير الأرقام الخاصة بأسعار الصرف إلى بلوغ متوسط سعر الصرف الرسمي السنوي 73,84 دينار في وقت قدر متوسط سعر الصرف غير الرسمي السنوي ما بين 77 و79 دينار لكل دولار، وبالرغم من أن هذا الفارق يبدو غير كبير إلا أنه يلزم تبعية السوق الرسمي للموازي ويبدو من خلال الشكل أن قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي قد عرف اتجاهها معاكسا تماما أمام الأورو بعد سنة 2003"².

تواصل التحسن في قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار حتى سنة 2008، وسجل أفضل مستوى له خلال هذه الفترة بسعر صرف قدره 64,58، ليعود شبح الانخفاض المتتالي له ابتداء من سنة 2009 دون الرجوع للمعدلات السابقة

¹ بن طبرش عطا الله، نفس المرجع السابق، ص 125.

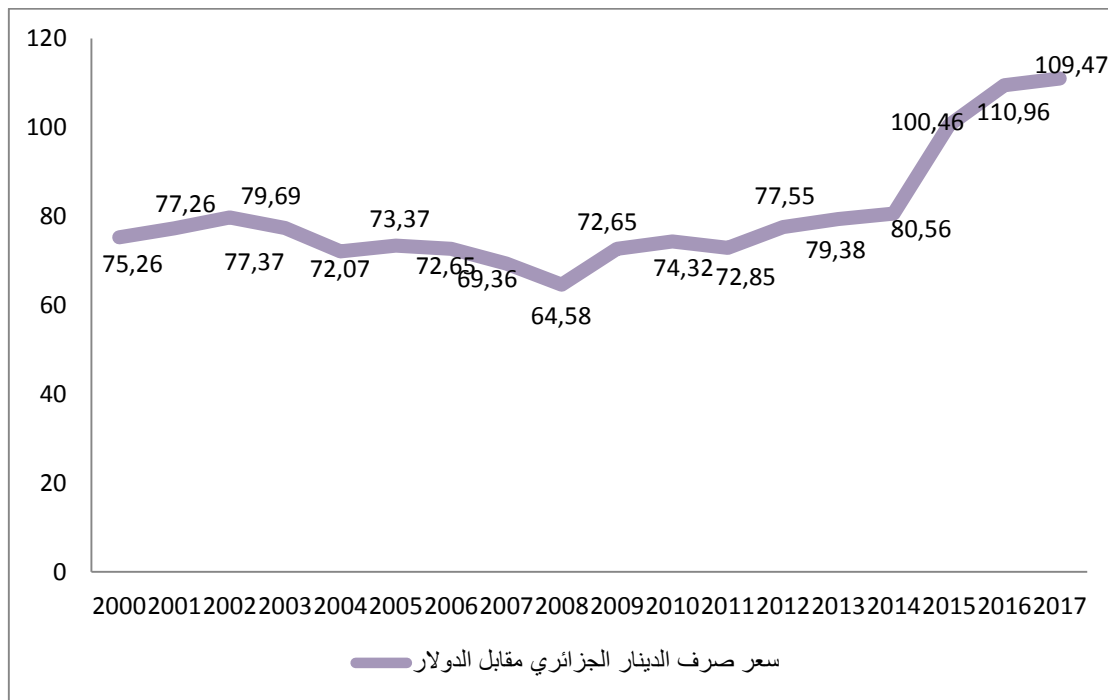
² هادف حزبية، مواجبة الأزمات المالية من خلال الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف (دراسة واقع سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية).

مقال منشور في مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 2، ص 39-40.

التي كان سببها سياسات حكومية إلزامية، والتي نصت على الحد من الاستيراد الذي تفاقم في سنوات البرامج التنموية (2001-2014)، وقد جاءت هذه السياسة قصد حماية الاقتصاد الوطني من التبعية الخارجية خاصة بعد ظهور بوادر أزمة الموارد المالية التي قد تمس الجزائر جراء تراجع معدلات النمو،

كذا وبالمتوسط السنوي انخفض سعر صرف الدينار بنسبة 3,3% مقابل الأورو في 2017 مقابل انخفاض بـ 0,8% بين 2015 و 2016 مقابل الدولار الأمريكي، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 109,4654 دينار للدولار الواحد في 2016 إلى 110,9610 دينار في 2017، أي بانخفاض طفيف قدره 1,4 مقابل انخفاض بـ 2,8% في السنة السابقة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 26 يمثل تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار من سنة 2000-2017



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء ONS

"يوضح الشكل رقم 26 انخفاض الدينار أمام الدولار والذي يتمثل في انخفاض أسعار النفط العالمية، والجزائر كغيرها من الدول تعتمد إيراداتها بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية المقومة بالدولار حيث توجد علاقة عكسية بين أسعار النفط وقيمة الدولار فعندما ترتفع قيمة الدولار تنخفض أسعار النفط والعكس صحيح، وبالطبع ترتبط عملة الجزائر بالدولار الأمريكي، وارتفاع الدولار يخفض أسعار النفط لأسباب عديدة منها أنه مع ارتفاع الدولار تنخفض تكاليف الإنتاج، ما يمكن الشركات من التنقيب عن النفط في أماكن منافسة لدول "أوبك"، خاصة في بريطانيا والنرويج وروسيا والبرازيل، فضلا عن اشتداد المنافسة بين الدول المنتجة للنفط ما أدى إلى زياده المعروض عن المطلوب" ورغم كل هذه الانخفاضات الكبيرة التي شهدتها الدينار في قيمته مقابل العملات الأخرى والتي لم يرضى عنها الكثيرون بسبب تأثيرها المباشر على القدرة الشرائية للدينار داخليا، إلا أنها كانت أساس التقييم الحقيقي للدينار الجزائري وهي

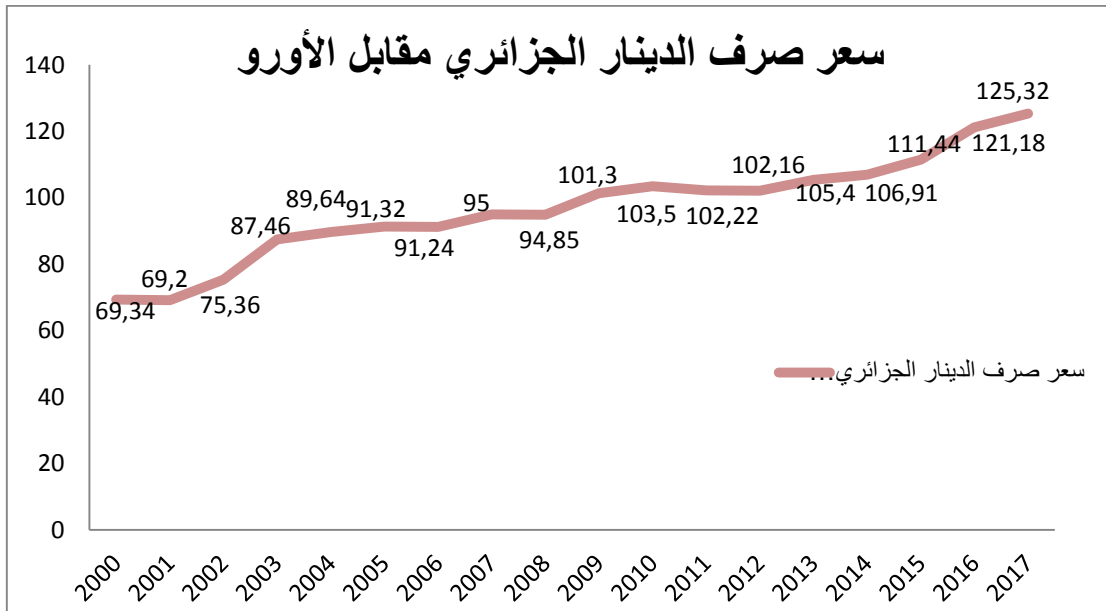
الطريقة الأنسب لتقييم العلاقات التجارية للجزائر مع شركائها التجاريون، الشيء الذي يدعونا الان إلى إعادة النظر في مسببات هذه الانخفاضات ذات الطابع الحقيقي وليس النقدي فقط.

في سياق التقلبات في أسواق الصرف العالمية وانخفاض أسعار النفط واصل بنك الجزائر بصفته المشتري والبائع الرئيسي للعملات الأجنبية تدخله النشاط في سوق الصرف ما بين المصارف الجزائرية، لضمان هدفه في هذا المجال، وهو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني الذي يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما أسعار النفط، المستوى العام للإنفاق والفارق في الإنتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين.

أدى تراجع أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات وكذا توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين إلى بقاء مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري فوق مستواه التوازني وهذا في سياق انخفاض حاد لعملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الأمريكي، وأمام هذا الوضع واصل بنك الجزائر تدخله اليومي لإبقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه.

فيما بلغت الاحتياطات الأجنبية للجزائر باستثناء الذهب أدنى مستوياتها عام 2015، في حين بلغت 156.6 مليار دولار عام 2010، وزيادة على ذلك وبما أن التجارة مع أوروبا تمثل أكثر من 50% من تجارة الجزائر الخارجية، فإن تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية في أوروبا، بما في ذلك تراجع قيمة اليورو سوف تؤدي إلى آثار سلبية على الميزان التجاري الجزائري والاحتياطات بسبب تراجع الطلب على صادرات الجزائر وتراجع أسعار النفط والغاز. وكل ذلك قد يضع المزيد من الضغوط على الدينار الجزائري، وهذا ما يوضحه الشكل التالي¹:

الشكل رقم 27 يمثل تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الأورو من سنة 2000 الى 2017



المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على بنك الجزائر

¹ - Salima Benzaama, Djilali Boudraf ,op cit.P12.

من الشكل 27 نلاحظ انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري أمام الأورو وكل هذا راجع إلى السياسة الحمائية المنتهجة من قبل الجزائر بغية تحقيق التوازن بين مكاسب الصادرات من الدولار والمصاريف الزائدة في عمليات الاستيراد لزيادة التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي ومحاولة توثيق العلاقة في إطار الشراكة و بالتالي التصدير بالأورو مقابل الدولار وهذا مكسب للاقتصاد الجزائري وهنا تجدر الإشارة إلى الصفقات النفطية للجزائر والتي تفوق 98% من مختلف الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي و 60% من الواردات من مختلف السلع مقومة بالأورو الأوروبي .

في ظرف يتميز باستمرار الاختلالات في الحسابات الخارجية والعامية و بالتطور غير المواتي لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني، لا سيما فارق التضخم مع شركائنا التجاريين الرئيسيين، يعكس انخفاض سعر صرف الدينار، خاصة مقابل الأورو إلى حد كبير تطور أسعار صرف عملي التسديد الرئيسيتين للجزائر- الأورو مقابل كل العملات تقريبا والدولار مقابل بعض عملات البلدان الشريكة.

ت- احتياطي الصرف في الجزائر

أولاً: هيكل ومكونات احتياطي الصرف في الجزائر

يتكون احتياطي الجزائر من :

أ. الذهب:

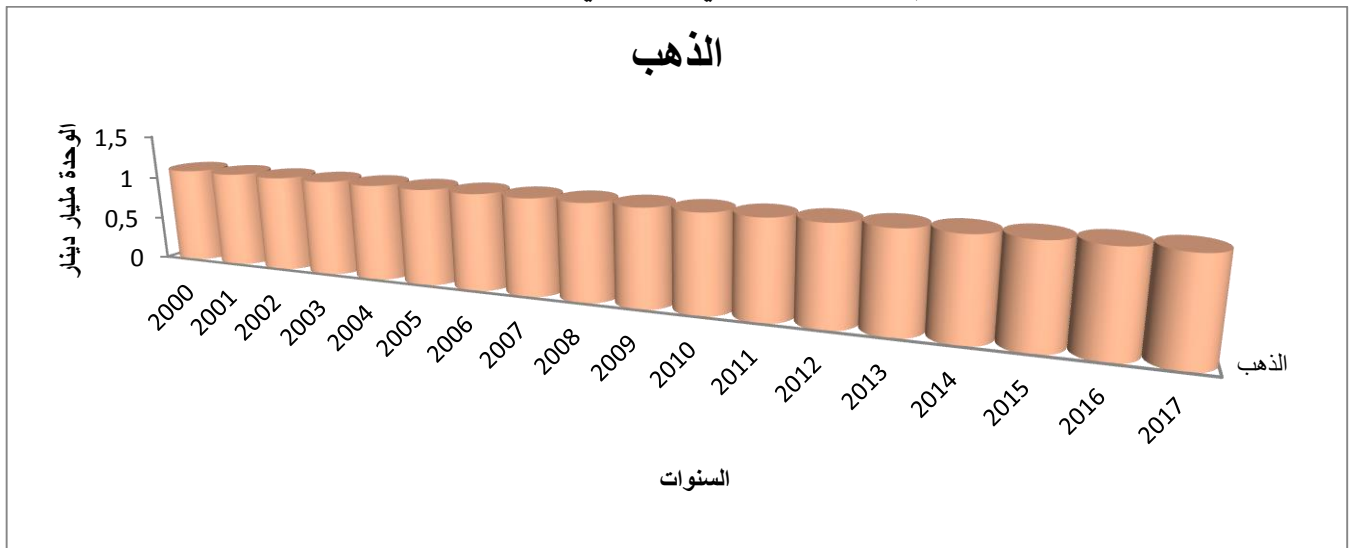
"يصنف صندوق النقد الدولية بالأهمية النسبية لدور الذهب في النظام النقد الدولي بالرغم من انهيار نظام بريتون وودز الذي خفض من الدور الذي كان يلعبه قبل عام 1973، غير ان الذهب ما زال مطلوباً لتضمينه كأحد مكونات الاحتياطيات الدولية لكثير من الدول ويبرز دور الذهب بعد تعدد العملات المتداولة بين الدول سواء أكانت الرئيسة منيا والتي تتمتع بمقبولية دولية في التعامل والحيازة او تلك التي تتم بصورة ثنائية بين بلدين تجارين بعملاتهم المحلية، ويعد لتقلبات سعر الصرف بين هذه العملات الدافع الأهم لحيازة الذهب لإيجاد التوازن فيما بينها، وهو لا يمثل بالدرجة الأولى احد أبواب الاستثمار عند حيازته من قبل البنوك المركزية وإنما يعد من قبيل التحوط ضد تقلبات أسعار الصرف، وهذا ما أثبتته الذهب في كونه الملاذ الأيمن ضد تلك التقلبات الحادة والتي تعصف بأسعار الصرف"¹

وفي الجزائر نلاحظ ثبات قيمة الاحتياطي من الذهب عند 1.1 مليار دينار خلال كامل الفترة، و هذا بالرغم من ارتفاع أسعاره و بلوغه مستويات قياسية، حيث لم تستفيد الجزائر من هذه الطفرة رغم ارتفاع احتياطياتها من الذهب و التي بلغت 173.6 طن حسب تقديرات مجلس الذهب العالمي لسنة 2015 و احتلالها المرتبة 25 عالمياً و الثانية عربياً بعد لبنان وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹ - هاشم جبار الحسيني، رياض رحيم العامري، عرض النقد وسعر الصرف وأثرهما في إدارة الاحتياطيات الدولية في اليابان للمدة (2003-2015)، المجلة العراقية

للعلوم الادارية، المجلد 13(العدد 5)، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء، ص ص 111-112.

الشكل رقم 28 يمثل احتياطي الذهب في الجزائر (2000-2017)



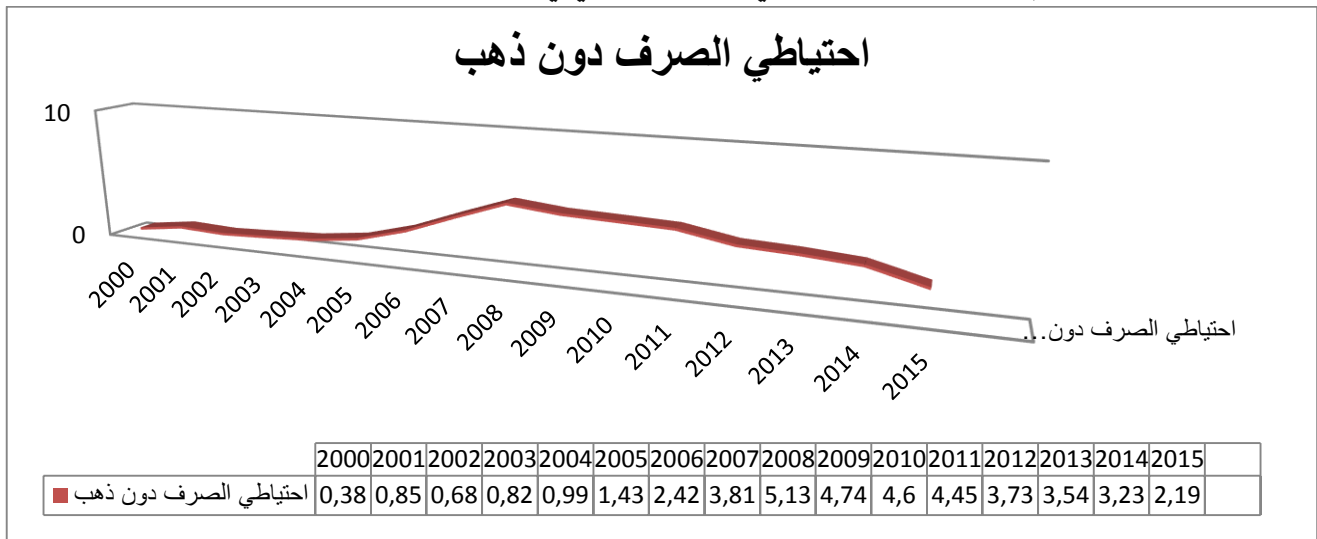
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

ب. احتياطات العملات الأجنبية :

منذ بداية تكوين الاحتياطات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياط، حيث وصلت نسبة احتياطي الدولار 48 % سنة 2000 ونسبة 45 % سنة 2001 وما أكسب الدولار ميزة العملة الصعبة يستخدم من خلالها كأساسي احتياطي هي مرونة تمويل العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية لأن تمويله يكون أكثر سهولة من تمويل العجز لدى الدول الأخرى على أساس أسعار الصرف السائدة، ومنذ بداية 2002 ظهر الأورو كعملة منافسة للدولار إذ سجلت الجزائر نسبة احتياطياتها من الدولار 42 % والملاحظ هو انخفاض هذه النسبة بنسبة 6,2 % عن سنة 2001، وبلغ احتياطي الجزائر من الأورو 30 % من إجمالي الاحتياطيات ومثلت باقي العملات الأخرى نسبة 28 % وقدرت نسبة الين الياباني منها 12 % ، ويتم تحديد الأصول الاحتياطية في الجزائر بالطلب حيث يعمل بنك الجزائر على تحديد حجم الاحتياطيات التي يمكن تكوينها وبعدها يقرر العملات التي يشكل منها هذه الاحتياطيات، ولإبراز علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار يمكن عرض الشكل التالي¹:

¹ - هدى بوحنيك، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 08، 2010، ص 7.

الشكل رقم 29 يمثل تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015



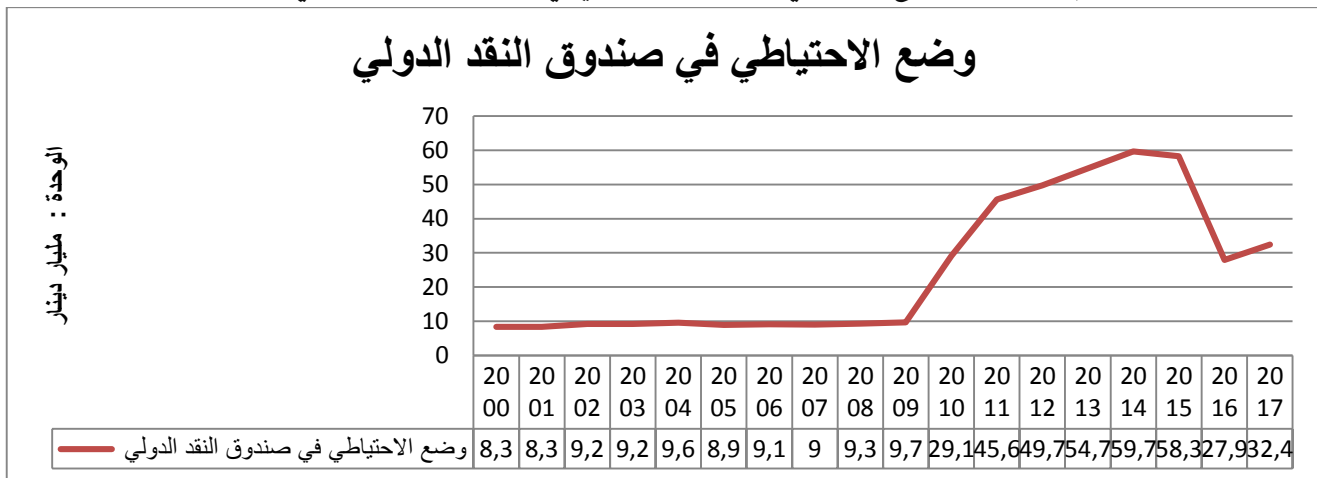
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول المرفقة في الرسم البياني

ج. وضعية الاحتياطي في صندوق النقد الدولي:

يتكون وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي من شريحة الاحتياطي، أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال فترة قصيرة (أي مديونية على صندوق النقد الدولي).

و بالإسقاط على الحالة الجزائرية نلاحظ ثبات وضعية الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 حيث تراوحت ما بين 8 و 9 مليار دينار ثم قفزت إلى 29 مليار دينار سنة 2009 و ما فتئت تتزايد خلال السنوات اللاحقة حتى بلغت ذروتها سنة 2014 بما مقداره 59,7 مليار دينار أي بنسبة زيادة تقدر ب 619.27% مقارنة بسنة 2000 و هذا راجع إلى الارتفاع الكبير في الأصول الخارجية و التي انتقلت من 909,9 مليار دينار سنة 2000 إلى 15306,4 مليار دينار سنة 2015، ليعاود الانخفاض سنتي 2016 و 2017 27,9 مليار دينار و 32,4 مليار دينار على التوالي وهذا راجع للانخفاض في الأصول الخارجية والذي قدر ب 12 533,4 مليار دينار و 11142 مليار دينار على التوالي:

الشكل رقم 31 يمثل وضع احتياطي الصرف الجزائري في صندوق النقد الدولي (2000-2017)

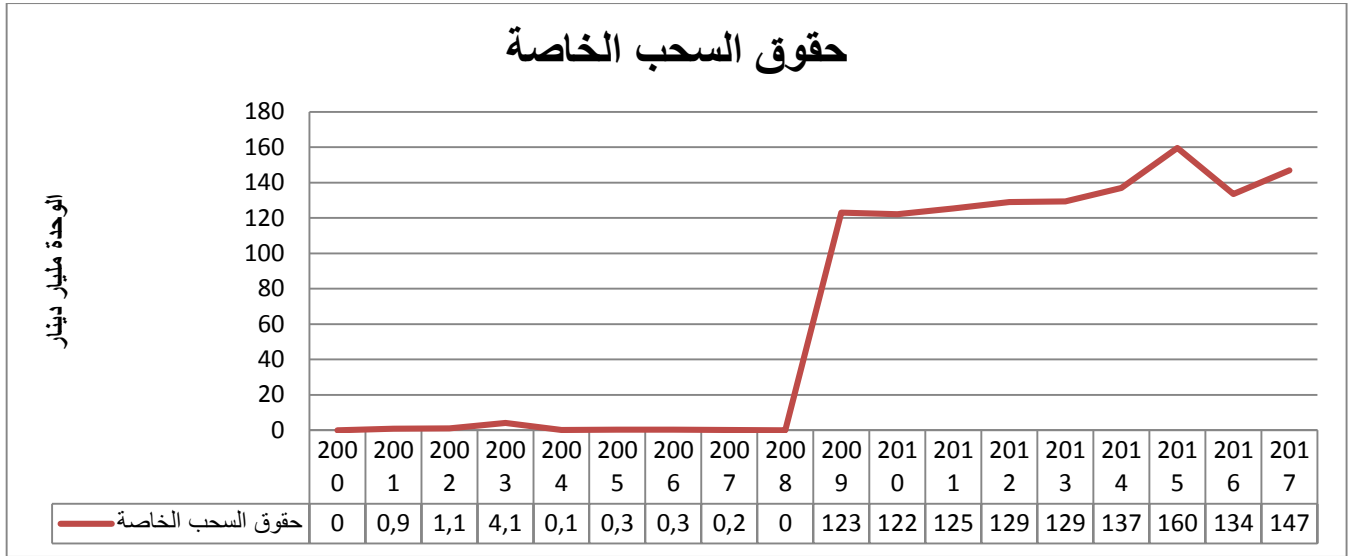


المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية

د. حقوق السحب الخاصة SDRs:

وهي أصول احتياطية دولية استحدثها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق ويوزع الأخير حقوق السحب الخاصة بين أعضاءه على أساس نسبة حصصهم في الصندوق.

الشكل رقم 32 يمثل حقوق السحب الخاصة الجزائرية (2000-2017)



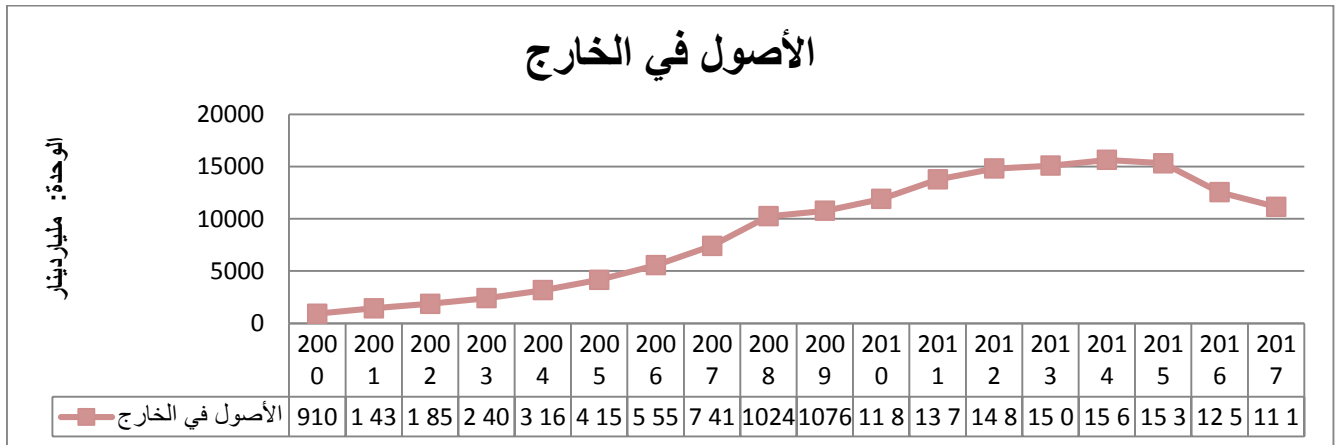
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

هـ. أصول احتياطية أخرى (الأصول في الخارج):

يشمل هذا البند الأصول السائلة والمتاحة تحت تصرف السلطات النقدية ولكنها غير مدرجة في الفئات الأخرى للأصول الاحتياطية.

وفي حالة الجزائر تمثل الأصول في الخارج ما مقداره 98% من إجمالي مكونات الاحتياطيات الأجنبية وهو ما يشكل عبئا إضافيا في إدارته، تنجر عنه تكلفة زائدة، إضافة إلى تقلبات أسعار الصرف والتي تؤثر على القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطيات. وهذا ما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم 33 يمثل الأصول في الخارج (2000-2017)

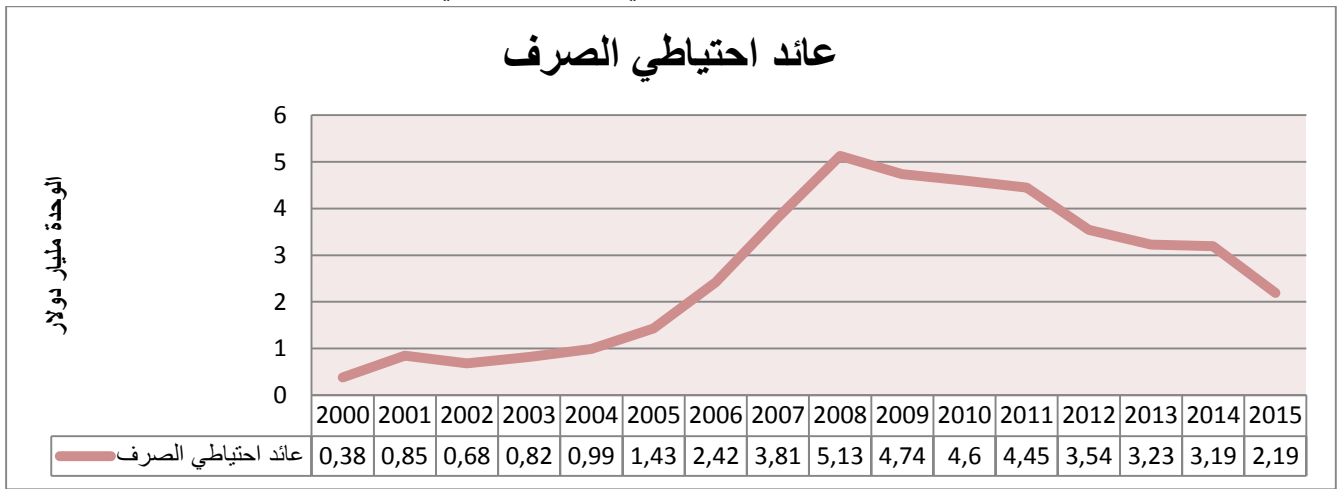


المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

و. مردودية احتياطات الصرف الأجنبي:

"من خلال الشكل رقم 33 والذي يوضح العوائد المتأتبة من توظيف الاحتياطات الأجنبية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015، فلقد بلغت عائدات توظيف احتياطات الصرف الأجنبي ما قيمته 2.19 مليار دولار سنة 2015 مسجلة بذلك تراجعاً كبيراً يقدر بـ 2.94 مليار دولار مقارنة بسنة 2008 والتي سجلت عائداً يقدر بـ 5.13 مليار دولار، وهذا على الرغم من التزايد المستمر في احتياطات الصرف وتراكمها بسبب ارتفاع أسعار النفط، غير أن هذه الزيادة لم تنعكس على عائد توظيف الاحتياطات بسبب انخفاض معدل الفائدة من أكثر من 3% سنوياً إلى أقل من 1,5% سنوياً وهو ما يفسر هذا التراجع في العوائد".¹

الشكل رقم 34 يمثل عوائد احتياطي الصرف الأجنبي (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الجدول رقم 5 من محمد العيد صلوح وآخرون، آليات إدارة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000-2015)، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 18، جانفي 2018، ص 221.

ز. معايير تحديد المستوى الأمثل للاحتياطات الأجنبية:

هناك عدة مؤشرات تقيس المستوى أو الحجم الأمثل (كفاية) لاحتياطات الصرف الأجنبي نذكر منها:

1. نسبة الاحتياطات الدولية إلى الواردات (R/IM):

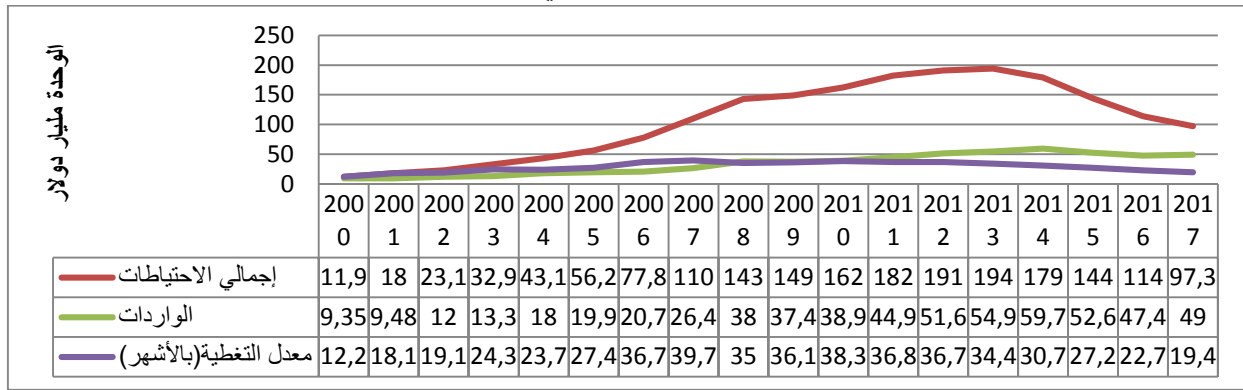
"تم اقتراح هذا النموذج من قبل تريفين "Triffin" سنة 1947 كمؤشر على كفاية الاحتياطات، وطبقاً لتريفن فإن الطلب على الاحتياطات يجب أن يتوافق مع اتجاهات التجارة الدولية بهدف مواجهة الصدمات الخارجية، حيث يعتبر أفضل مؤشر للحكم على مدى كفاية الاحتياطات وتقاس هذه النسبة من خلال عدد الشهور للواردات السلعية والخدمية التي يجب أن تغطيها صافي الاحتياطات الأجنبية، والتي تمتد من 3 إلى 4 شهور وطبقاً لتريفن فإن النسبة المقبولة تتراوح ما بين 20-40% والنسبة المثالية هي 25% باعتبار أن الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات".²

¹ - محمد العيد صلوح وآخرون، آليات إدارة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000-2015)، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 18، جانفي 2018، ص 217.

² - حسين جواد كاظم، عقيل عبد محمد الحمدي، واقع الاحتياطات الأجنبية ومعايير تحديد المستوى الأمثل لها في العراق للمدة 2004-2014، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 (العدد 1)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، 2018، ص 83.

و بالإسقاط على الحالة الجزائرية باعتبار الاقتصاد الجزائري يتميز بالتبعية المطلقة للخارج فيما يتعلق بالواردات فإن الملاحظ من خلال الشكل الموالي و الذي يوضح معدل تغطية الواردات خلال الفترة 2000-2017 أن أشهر التغطية المسجلة تجاوزت بكثير هذا المؤشر، فبلغ على سبيل المثال تقريبا 40 شهرا من التغطية سنة 2007، و هكذا لبقية السنوات بمعدلات متفاوتة حتى 2012، لينخفض ابتداء من سنة 2013 وهذا راجع لتراجع الاحتياطات الإجمالية ويفسر هذا المستوى الذي وصلت إليه الاحتياطات قدرة مقاومة الاقتصاد الوطني تجاه الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ جوان 2014. لهذا السبب، علاوة على ضرورة الحفاظ على مستوى ملائم، المعبر عنه بعدد الأشهر للاستيراد، ووفقا للممارسات الدولية الجيدة يصبح من الضروري أن يتم توجيه هذه الاحتياطات من الصرف أساسا نحو تمويل الواردات من السلع والخدمات التي تساهم في نمو الاستثمار الإنتاجي المسوق في الصناعات المعملية والخدمات الإنتاجية باعتباره الحل الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات خارج المحروقات.

الشكل رقم 35 يمثل معدل تغطية احتياطات الصرف الاجنبي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017



المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

2. مؤشر الاحتياطات إلى ميزان الدين الخارجي الإجمالي وقصير الأجل STD :

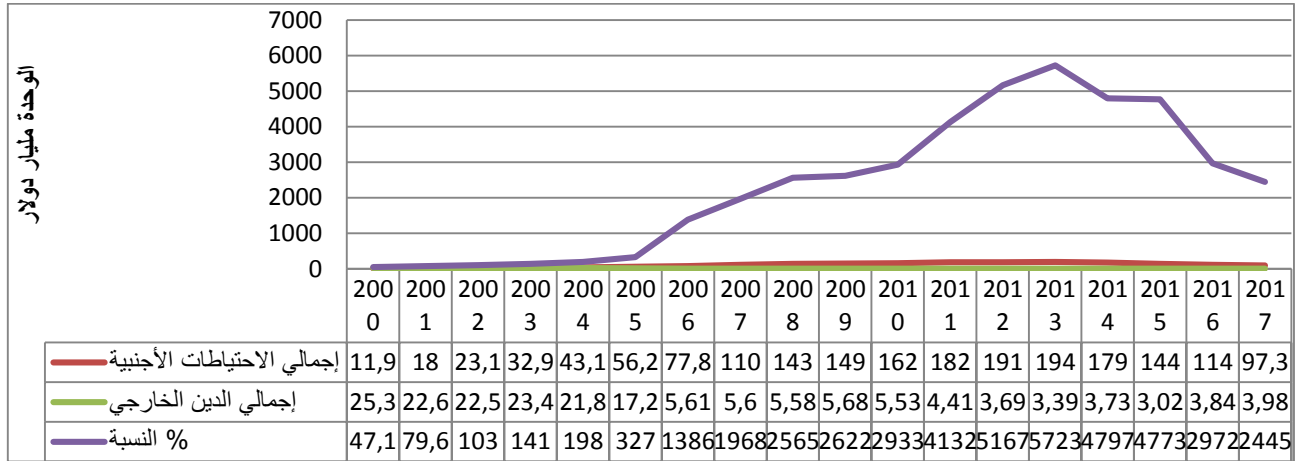
"تعد STD من اهم المؤشرات المستخدمة للحكم على كفاءة الاحتياطات والحكم على المركز المالي للدولة، كما أنها مقياس لقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، و عدم الوفاء بهذه الالتزامات يعني أن الدولة تعاني من نقص كبير في السيولة الدولية، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال منها. كما أنها تعد مؤشر مهم بالنسبة للبلدان في تحديد المدى الزمني المتاح للسلطات المحلية لإجراء تعديلات في سياستها الاقتصادية أو اتخاذ الإجراءات التي تحول دون الدخول في دوامة التعثر. وطبقا ل Greenspan and Guidotti فإن المقياس المرجعي لهذه النسبة هو (1) والذي يعني 100 % وعادة يجب أن لا تهبط النسبة دون هذا المستوى والتي تعني أن جميع الدين الأجنبي قصير المدى يدفع بسرعة في الامد القصير دون اللجوء الى المصادر الخارجية، أما فيما يتعلق بنسبة الاحتياطات إلى إجمالي الدين الخارجي من قبل Brown عام 1964 فهي تعكس قدرة البلد على تمويل ميزان ديونه الخارجية من الاحتياطات الأجنبية وأن نسبة 40% هي النسبة المثلى".

و بالإسقاط على الحالة الجزائرية نلاحظ أن هناك تحسن كبير في نسبة التغطية للديون قصيرة و طويلة الأجل و التي كانت لا تتجاوز 47,12% سنة 2000 إلى أن وصلت ذروتها سنة 2013 حيث بلغت 57,23 % نتيجة للتراكم المتزايد لاحتياطات الصرف الأجنبي بسبب الارتفاع القياسي لأسعار البترول خلال تلك الفترة. أما فيما يخص إجمالي الدين الخارجي فقد سجل ادنى مستوى له سنة 2015 تقدر ب3,02 مليار دولار، منذ سنة 2006، أي السنة التي تم فيها الدفع المسبق لجزء من قائمه.

1- حسين جواد كاظم، عقيل عيد محمد الحمدي، نفس المرجع السابق، ص 84.

وفي سنة 2017 سجل إجمالي الدين الخارجي ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 3,99 مليار دولار، بما في ذلك 1,529 مليار دولار كدين عام خارجي مقابل 3,85 مليار دولار في نهاية 2016 (بما في ذلك 1,372 مليار دولار كدين عام). وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 36 يمثل تطور نسبة احتياطي الصرف الأجنبي إلى إجمالي الديون الخارجية في الجزائر (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

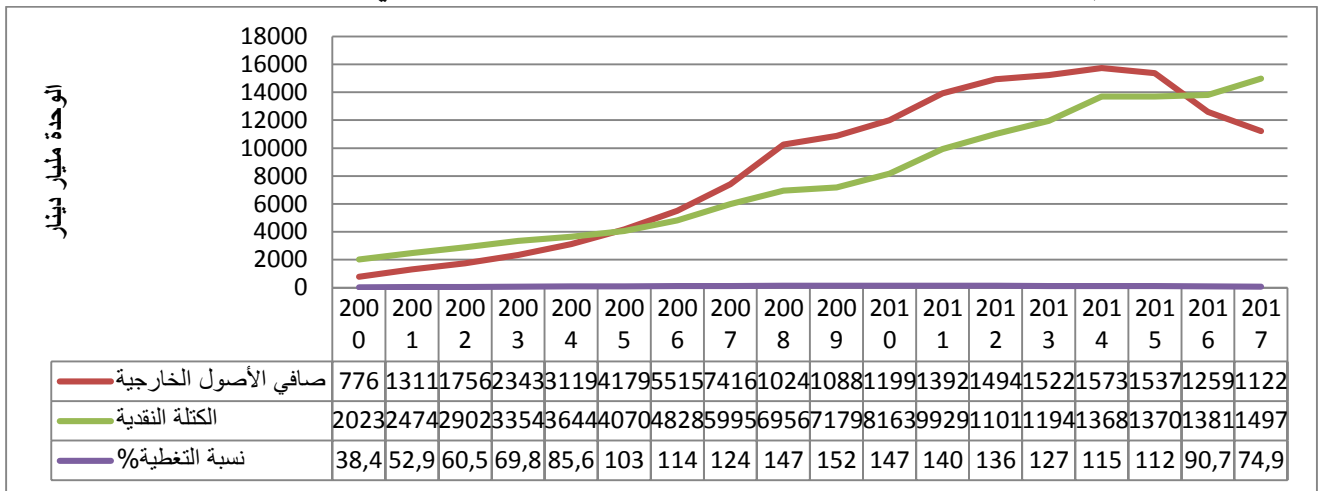
3. مؤشر احتياطي الصرف الأجنبي إلى عرض النقود: R/M2

"يستخدم هذا المؤشر أو هذه النسبة كمؤشر احترازي من الوقوع في الأزمات المالية، حيث ان العديد من ازمات راس المال في الوقت الحاضر تكون مصحوبة بتدفق للإيداعات للمقيمين في البلد، لذا فان هذا المؤشر عادة ما يهدف الى الإحاطة بالخطر المترتب على هروب رؤوس الاموال والتي من شأنها ان تضغط على الاحتياطيات أو قياس درجة الثقة في العملة ومدى كفاءة النظام المصرفي لذا فكلما كانت دالة الطلب على النقود مستقرة نسبيا فان الحاجة لهذه النسبة غير مهمة والعكس تماما في الدول ذات دالة الطلب على النقد غير مستقر، ويستخدم هذا النموذج بشكل عام بالنسبة للبلدان التي تتبع أسلوب سعر الصرف المربوط أو الثابت وتكون النسبة 10-20% مناسبة، بينما البلدان التي تتبع نظام الصرف الموعوم فان النسبة المناسبة تدور حول 5-10%".¹

بالإسقاط على حالة الجزائر ومن خلال الشكل رقم 37 الذي يوضح نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للمعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، يمكن أن نلاحظ أنه بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز 38.36% سنة 2000 حيث يفسر انخفاض النسبة لأسباب لا تتعلق بوجود أزمات خارجية كزيادة الثقة في العملة المحلية أو لجوء القائمين على السياسة النقدية لاستخدام سعر الفائدة في تحقيق نسبة تضخم مستهدفة وبالتالي يتزايد الطلب على النقود، فيما بلغت ذروتها سنة 2009 مسجلة نسبة تغطية بلغت 151.64%، مما يدل على أن بنك الجزائر له القدرة الكافية والمريحة على الوفاء بالتزاماته، و الدفاع عن سعر صرف عملته وإدارتها، كما نعلم ان ارتفاع النسبة لا يعكس تحول في حيازة العملة المحلية لأسباب مقلقة، فقد يكون هذا التحول للاستثمار في أصول أجنبية، وبالتالي يكون استخدام هذا المؤشر لوحده قاصرا حيث يتبين ضعف العلاقة بين هذه النسبة والاداء الاقتصادي للدولة.

¹ - حسين جواد كاظم، عقيل عيد محمد الحمدي، نفس المرجع السابق، ص 84.

الشكل رقم 37 يمثل نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للمعروض النقدي خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثة لبنك الجزائر

المبحث الثاني: وضعية الميزان التجاري الجزائري

المطلب الأول: تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده خلال التسعينات:

من المهم أن نشير إلى أن فترة التسعينات عرفت تخفيضات متتالية للدينار الجزائري وجهدا مبذولا في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج إصلاح الاقتصاد الجزائري مدعومة من طرف المنظمات الدولية فكيف استجابت مكونات ميزان المدفوعات لهذه التخفيضات، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 21 يبين تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده خلال التسعينات (1990-2000)

| البيان | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| ميزان العمليات الجارية | 1,35 | 2,39 | 1,3 | 0,8 | 1,8- | 2,2- | 1,2 | 3,45 | 1,12- | 0,02 |
| الميزان التجاري | 3,11 | 4,67 | 3,2 | 2,4 | 0,3- | 0,2 | 4,1 | 5,69 | 1,28 | 3,36 |
| الصادرات (فوب) | 12,88 | 12,44 | 11,51 | 10,41 | 08,89 | 10,25 | 13,20 | 13,82 | 10,15 | 12,32 |
| المحروقات | 12,35 | 11,97 | 11,0 | 9,9 | 8,6 | 9,7 | 12,6 | 13,18 | 9,77 | 11,91 |
| أخرى | 0,53 | 0,47 | 0,5 | 0,6 | 0,3 | 0,5 | 0,6 | 0,64 | 0,38 | 0,41 |
| الواردات | 9,77- | 7,77- | 8,3- | 8,0- | 9,2- | 10,1- | 9,1- | 8,13- | 8,87- | 9,96- |
| صافي خدمات غير العوامل | 1,20- | 1,35- | 1,1- | 1,0- | 1,2- | 1,3- | 1,4- | 1,08- | 1,5- | 1,84- |
| دائن | 0,51 | 0,42 | 0,6 | 0,6 | 0,7 | 0,7 | 0,8 | 1,07 | 0,74 | 0,72 |

| | | | | | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|-------|---|
| 2,56- | 2,24- | 2,15- | 2,2- | 2,0- | 1,9- | 1,6ذ- | 1,8- | 1,77- | 1,71- | مدين |
| 2,29- | 2,00- | 2,22- | 2,4- | 2,2- | 1,7- | 1,8- | 2,2- | 2,21- | 2,09- | صافي دخل العوامل |
| 0,22 | 0,37 | 0,26 | 0,2 | 0,1 | 0,1 | 0,2 | 0,1 | 0,07 | 0,07 | دائن |
| 2,51- | 2,37- | 2,47- | 2,56- | 2,31- | 1,84- | - | - | - | - | مدين |
| - | 1,95- | 2,11- | 2,6- | 1,3- | 1,8- | 1,9- | 2,4 | 2,29- | 2,16- | مدفوعات الفوائد |
| 0,79 | 1,09 | 1,06 | 0,9 | 1,1 | 1,4 | 1,1 | 1,4 | 1,29 | 1,53 | صافي التحويلات |
| 2,40- | 0,66- | 2,29- | 3,3- | 4,1- | 2,5- | 0,8- | 1,1- | -1,89 | 1,57- | ميزان حساب رأس المال |
| 0,46 | 0,47 | 0,26 | 0,3 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,08- | 0,04- | الاستثمار المباشر(صافي) |
| 1,97- | 1,33- | 2,51- | 3,4- | 3,9- | 2,4- | -0,3 | 0,1 | 1,23- | 0,44- | رأس العام(صافي) |
| 1,08 | 1,83 | 1,69 | 1,8 | 3,2 | 4,7 | 6,5 | 6,9 | 6,00 | 6,29 | السحب |
| 3,04- | 3,16- | 4,2- | 5,2- | 7,1- | 7,1- | 6,9- | 6,8- | 7,22- | 6,73- | السداد |
| 0,89- | 0,2- | 0,04- | 0,2- | 0,3-- | 0,1- | 0,5- | 1,2- | 0,56- | 1,03- | قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ |
| - | - | 0,16 | 0,2- | 0,1- | 0,1- | 0,5- | 0,2 | 0,56- | 1,03- | قروض قصيرة الاجل |
| - | - | - | 0,00 | 0,2- | 0,00 | 0,00 | 1,3- | = | -- | السهو والخطأ |
| 2,38- | 1,78- | 1,16 | 2,10- | 6,30- | 4,40- | 0,00 | 0,2 | 0,5 | 0,22- | الميزان الكلي |
| 2,38 | 1,78 | 1,16- | 2,1 | 6,3 | 4,4 | 0,00 | 0,2- | - | - | التمويل |
| 2,40 | 1,21 | 3,83- | 2,10- | 0,5 | 1,1- | - | 0,1 | 0,5 | 0,22 | التغير في الاحتياطات الاجمالية |
| 0,36- | 0,45- | 0,35- | 0,60 | 0,3 | 0,70 | 0,3- | 0,20- | 0,84-- | 0,09 | إعادة الشراء لدى الصندوق |

| | | | | | | | | | | |
|-------|------|------|-------|-------|------|------|------|------|------|---|
| 0,05- | - | 0,00 | 0,10- | 0,10- | 0,00 | 0,30 | - | - | - | التغير في الالتزامات الأخرى بنك الجزائر |
| 0,00 | 0,52 | 2,22 | 3,5 | 4,9 | 4,4 | - | - | - | - | الديون المعاد جدولتها |
| 0,08 | 0,13 | 0,80 | 0,94 | 0,60 | 0,44 | - | - | - | - | ميزان المدفوعات المدعم المتعدد الأطراف |
| 4,40 | 6,84 | 8,04 | 4,20 | 2,10 | 2,60 | 1,50 | 1,50 | 1,60 | 0,80 | الاحتياطات من غير الذهب |

المصدر: الجوزي جميلة، أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، مداخلة منشورة في الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة التقييم، 13 ماي 2013، ص 101.

نسجل انطلاقاً من سلسلة موازين المدفوعات ما يلي:

أ- على مستوى الميزان التجاري: نلاحظ أن الميزان التجاري عرف رصيذاً موجباً في كل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصيذاً سالباً ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة إلى فترتين:

✓ الفترة 90-94: في هذه الفترة سجل تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر ضئيلة جداً.

هذا الانخفاض في عوائد الصادرات كان له تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993، ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9,2 مليار دولار، وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزاً قدر بـ 0,3 مليار دولار¹.

✓ الفترة 95-99: نلاحظ في هذه الفترة الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998، وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي 17,6، 19,8، 21,7 دولار للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل جصيلتها إلى ما يقارب 14 مليار دولار سنة 1997.

وبالرغم من السعي إلى الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نمواً محسوساً نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه للأسواق الخارجية، ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول، ونظراً لتراجع أسعار

¹ - الجوزي جميلة، أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، مداخلة منشورة في الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة التقييم، 13 ماي 2013، ص 101-102.

البتروول سنة 1998 إلى 12,94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10,15 مليار وعرفت هذه الفترة تراجعاً أو على الأقل تحكماً في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات مما أدى إلى تراجع الطلب عليها وعزز هذا الاتجاه نحو هذا الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة على بعض المؤسسات العمومية وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملات تجارياً.

ب- على مستوى صافي خدمات غير العوامل ودخل العوامل ومدفوعات الفوائد:

سجلت خدمات غير العوامل وضعاً شبه مستقر تراوح بين (-1) و(-1,84) مليار دولار كصافي سلبي يعكس أن مستوى التدفقات الخارجية من الجزائر أكبر من تلك الداخلة إليها، وهذا يؤشر على الطبيعة المختلفة للعلاقات المالية للجزائر مع الخارج ذلك أن التدفقات الداخلة إليها وصلت مليار دولار خلال طول الفترة لنجد الخارجة وصلت إلى 2,56 مليار دولار. ونسجل نفس الاختلال على مستوى دخل العوامل، ذلك أن حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة مقارنة مع حجم التوظيفات الأجنبية بالنظر إلى عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج، ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب والتحويل العكسي للموارد اتجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات. إن المداخيل المحولة إلى الخارج تجاوزت دائماً حدود المليارين في حين أن الداخلة لم تستطع تجاوز ربع المليار في أفضل الأحوال باستثناء سنة 1998، وإذا أضيف إلى هذا التحويل مدفوعات الفوائد على القروض التي وصلت 2,4 مليار دولار سنة 1992 لتعرف تراجعاً في السنوات 1993، 1994، 1995 (نتيجة عملية إعادة الجدولة) لتعرف بعد ذلك عودة إلى الارتفاع. تعكس هذه الوضعية حالة من الاستنزاف للاقتصاد الجزائري يمتص الجهود المحلية للإنتاج وثمار التصدير.

ت- على مستوى الاحتياطات الخارجية الرسمية:

لقد شكلت هذه الأخيرة في بداية التسعينات تهديداً كبيراً للاقتصاد الجزائري، إذ نزلت في سنة 1990 إلى أقل من شهر واردات وكان يعكس هذا إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري والناجئة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات القادمة، إلا أنه بعد إعادة جدولته الدين الجزائري وبدءاً من سنة 1996 لوحظ تحسن محسوس في مستوى الاحتياطات بلغ أوجه سنة 1997، إذ وصل إلى 12 شهر و واردات تقريبا، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات بالانخفاض بنسبة 15% حيث تم استخدامها لمواجهة الالتزامات الخارجية للجزائر.

يتوقف مستوى الاحتياطات الخارجية في الجزائر على ثلاثة عوامل رئيسية:

- ✓ حجم المداخيل من الصادرات النفطية؛
- ✓ مستوى خدمات الدين الخارجي السنوية؛
- ✓ الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات¹.

¹ - الجوزي جميلة. أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، مداخلة منشورة في الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة التقييم، 13 ماي 2013، ص ص 103-104.

ث- الميزان الكلي: عرف وضعية غير مستقرة، انتقل فيها من الفائض إلى العجز، إلا أن أسوأ سنتين في هذه الفترة كانتا 1994-1995 أين بلغ العجز على التوالي 4,4، 6,6 مليار دولار أمريكي، وهي السنوات التي انخفض فيها سعر البرميل من النفط بشكل حاد.

المطلب الثاني: مجهودات الجزائر في إدارة الميزان التجاري

هيكل الميزان التجاري الجزائري قبل العام 2002:

لتكوين صورة واضحة تساعدنا على تحليل الميزان التجاري من خلال قطاعي الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة 2002-2017 سيتم أولا إعطاء خلفية تاريخية موجزة عن الميزان التجاري الجزائري في الفترة التي سبقت 2002 بالإضافة إلى متابعة تطور الميزان التجاري من خلال متابعة مكوناته المتمثلة في الصادرات والواردات السلعية.

تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات، أهم مؤشرات التوازن الخارجي، وارتبط تغير الميزان التجاري في الجزائر، بتغيرات عوائد المحروقات المرتبطة هي الأخرى بتغيرات أسعارها في السوق الدولية، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان.

وفيما يلي سنتطرق إلى كل من الصادرات والواردات السلعية، مع التعرض لتطورهما وهيكلهما، والوصول لمعرفة مدى أهمية مجهودات الجزائر في تحسين وضعية ميزانها التجاري.

1- الصادرات السلعية:

سجل تدهور في عوائد الصادرات للفترة (1994-1991) من مبلغ 12440 مليار دولار سنة 1991 إلى 8890 مليار دولار سنة 1994، ويرجع ذلك لتراجع أسعار البترول من 20,4 دولار إلى 16,3 دولار لسنة 1994-1991، وبفعل ارتفاع أسعار البترول إلى متوسط سنوي بلغ 21,7 دولار سنة 1996 و 19,49 سنة 1997، فإن عوائد الصادرات وصلت إلى 13,210 مليار دولار و13,824 مليار دولار سنتي 1996 و 1997 على التوالي بنسبتي ارتفاع تقدر ب 48,60 و 55,50% على الترتيب مقارنة بسنة 1994.

كما يلاحظ من تطور الصادرات السلعية، أنها في حالة ارتفاع مستمر منذ سنة 2003، حيث بلغت خلالها 24,465 مليار دولار، ووصلت إلى 60,59 مليار دولار سنة 2007، ثم إلى 78,233 مليار دولار سنة 2008، علما أنها سجلت انخفاضا شديدا لها سنة 1998 حيث بلغت 10,144 مليار دولار، ويفسر ذلك بتراجع أسعار البترول إلى 12,94 دولار للبرميل، وهو أدنى سعر له منذ سنة 1990.

وأن عوائد الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز عتبة المليار خلال الفترة (1990-2007)، إلا سنة 2006 بلغت 1,13 مليار دولار، وأما نسبة الصادرات السلعية خارج المحروقات فلم تتجاوز 5,16%، وبلغت 1,61% سنة 2007، وأيضا 2,42% سنة 2008. ومنه فإن الارتفاع في أسعار البترول يبقى المفسر الأساسي لارتفاع عوائد الصادرات السلعية، واستأثر باستثمارات ضخمة، قصد تشجيع الاستغلال، وظلت صادرات المواد الأخرى محدودة جدا، بفعل أزمة الإنتاج ونتيجة للسياسات المطبقة عبر مختلف البرامج الإصلاحية، وأن هذه الصادرات تشمل الفوسفات والتمور والخمور والبقوليات والحديد.

ويضاف لسعر البترول في السوق الدولية كمحدد لقيمة الصادرات حصة الجزائر من صادرات المحروقات في منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك، وهو العامل الثاني، وحسب مخطط التنمية لسوناطراك فإن إنتاج البترول الخام بين سنتي 1998 و2003 انتقل من 850000 إلى 1,3 مليون برميل يوميا، مع الإشارة أن عوائد البترول تمثل خمس العوائد الكلية للمحروقات (متضمنة الغاز الطبيعي)، ويخضع تسعير الأخير لقواعد متغيرة ترتبط بالبترول¹.

2- الواردات السلعية:

لم تتجاوز الواردات مبلغ 10 مليار دولار سنويا خلال الفترة (1990-2001)، عدا سنة 1995 حيث بلغت 10200 مليار دولار، ويفسر الارتفاع المفسر في هذه السنة بتحرير التجارة الخارجية، وتوجه بعض المستوردين إلى أخذ موقع لهم في السوق لتلبية الطلب المكبوت، بالإضافة لشدة الجفاف الذي عرفته البلاد، وأيضا الاتجاه نحو تعويم سعر الصرف. وأما تفسير تراجع الواردات إلى 9,090 مليار دولار سنة 1996 و 8,132 مليار دولار سنة 1997، واستقرار قيمتها دون 10 مليار دولار لغاية 2001 فيرجع ذلك للآثار المباشرة والغير مباشرة على الطلب الاستهلاكي نتيجة ارتفاع الاسعار، وأيضا تأثير الطلب الإنتاجي بفعل التعديلات التي حصلت على الدائرة الحقيقية. ويمكن حصر مبررات اتجاه الواردات للانخفاض المسجل في كل من سنة 1996 و1997 إلى حل المؤسسات العمومية، وغلق بعض مؤسسات القطاع الخاص بفعل عدم القدرة على منافسة المنتجات المستوردة بفعل تحرير التجارة الخارجية، ومشكلة تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، وتأثير التدهور الأمني على تراجع الاستثمارات.

3- رصيد الميزان التجاري:

تم تحقيق رصيد موجب في الميزان التجاري في كل مستويات للفترة قبل 2002، وعدا سنة 1994 التي تأزمت فيها حالة الاقتصاد الجزائري، وارتبط تطوره بارتفاع حجم وأسعار المحروقات وبضبط الواردات، حيث نسجل محاولات تقليص أو تجميد مستوى الواردات السلعية في بعض السنوات، خلال فترة تنفيذ البرامج المدعومة والتي تليها بقليل، أي خلال الفترة (1990-2001)، وهو ما يفسر سياسة الحذر والخوف من تدهور أسعار المحروقات، وأيضا بسبب انخفاض طلب الكثير من المؤسسات نتيجة التحولات التي مرت بها وبالنسبة لمعدل التغطية فقد ظل يتزايد باستمرار وهو أكبر من 100% (عدا سنة 1994)².

المطلب الثالث: تطور المبادلات التجارية خلال 2000-2017:

من خلال دراسة تحليل وتطور المبادلات الخارجية للجزائر سنحاول معرفة التغيرات التي حدثت على النتائج الكلية للتجارة الخارجية للجزائر والمتمثلة في تطور الصادرات و الواردات و علاقتهما بالمتغيرات الاساسية للاقتصاد وكذلك الهيكل السلعي للصادرات و الواردات بالإضافة الى التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية و معرفة الشركاء التجاريين الاساسيين للجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الفرع 1 : تطور الميزان التجاري

¹-عبد القادر خليل، الأمة المالية العالمية وانعكاساتها المحتملة على الميزان التجاري الجزائري، مجلة جديد الاقتصاد، العدد الرابع، ديسمبر 2009، ص18.

²-نفس المرجع، ص18.

الجدول رقم 22: يبين تطور الميزان التجاري من 2000 الى 2017 (الوحدة مليار دولار)

| السنوات | الصادرات خارج المحروقات | صادرات المحروقات | مجموع الصادرات | الواردات | الميزان التجاري |
|---------|-------------------------|------------------|----------------|----------|-----------------|
| 2000 | 0,59 | 21,06 | 21,65 | 9,35 | 12,30 |
| 2001 | 0,56 | 18,53 | 19,09 | 9,48 | 9,61 |
| 2002 | 0,61 | 18,11 | 18,71 | 12,01 | 6,71 |
| 2003 | 0,47 | 23,99 | 24,47 | 13,32 | 11,14 |
| 2004 | 0,67 | 31,55 | 32,22 | 17,95 | 14,27 |
| 2005 | 0,74 | 45,59 | 46,33 | 19,86 | 26,47 |
| 2006 | 1,13 | 53,61 | 54,74 | 20,68 | 34,06 |
| 2007 | 0,98 | 59,61 | 60,59 | 26,35 | 34,24 |
| 2008 | 1,40 | 77,19 | 78,59 | 37,99 | 40,60 |
| 2009 | 0,77 | 44,42 | 45,19 | 37,40 | 7,79 |
| 2010 | 0,97 | 56,12 | 57,09 | 38,89 | 18,20 |
| 2011 | 1,22 | 71,66 | 72,88 | 44,94 | 27,94 |
| 2012 | 1,153 | 70,58 | 71,73 | 51,56 | 20,17 |
| 2013 | 1,051 | 63,81 | 64,86 | 54,88 | 9,98 |
| 2014 | 1,667 | 58,46 | 60,12 | 59,67 | 0,24 |
| 2015 | 1,485 | 33,08 | 34,56 | 52,64 | -18,08 |
| 2016 | 1,391 | 27,91 | 29,3 | 49,43 | -20,13 |
| 2017 | 1,367 | 33,20 | 34,56 | 48,98 | -14,42 |

المصدر: النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

تحليل الجدول :

1- الصادرات من المحروقات :

تتميز الصادرات الجزائرية بالتبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، هذا على الرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومات والتي لم تكلل بالنجاح المرجو منها، ولا يزال الجهاز الإنتاجي المحلي يعاني من قصور كمي من حيث الحجم وركود نوعي من حيث الجودة، حيث تصنف التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية، على غرار المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك العالمي. الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات الهشة التي تعاني من تفشي ظاهرة التبعية المفترضة للثروة الناضبة، بيد أن الحكومات المتعاقبة في العقدين الأخيرين عازمون على تحقيق عائدات خارج المحروقات ويظهر ذلك جليا من خلال مجموعة من البرامج التنموية استكمالا وامتدادا لسلسلة الإصلاحات العميقة في فترة التسعينات .

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لا تزال تأخذ النصيب الأكبر من قيمة الصادرات الجزائرية، حيث نجدها تتراوح ما بين 94% و 97% منذ سنوات طويلة، حيث نلاحظ من الجدول أن حجم صادرات قطاع المحروقات وصل إلى 33,20 مليار دولار سنة 2017 وذلك بنسبة 94,54% من الحجم الإجمالي للصادرات، وذلك مقابل 27,91 مليار دولار سنة 2016 أي بزيادة قدرها 4,64%، وذلك راجع إلى الانتعاش في أسعار النفط مؤخرا، ففي ظل الارتفاع المتذبذب لأسعار النفط والذي بلغت ذروته ب 145 دولار للبرميل في الأسبوع الثاني من شهر جويلية 2008، انتقلت صادرات المحروقات من 45,59 مليار دولار في سنة 2005 لتصل إلى 77,19 مليار دولار في سنة 2008 مساهمة في تراكم مخزون احتياطي الصرف.

إن الاعتماد الكبير للجزائر على قطاع النفط والغاز غير قابل للاستمرار، والذي سوف يؤدي إلى تدهور رئيسي في الوضع المالي الخارجي للبلاد في ظل غياب استراتيجية شاملة لتنويع الصادرات وهو ما أثبتته الصدمات المتتالية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :

- ✓ أزمة 2009: وانخفاض سعر النفط إلى 62,25 دولار للبرميل وارتبط هذا التذبذب في الأسعار بالأزمة الاقتصادية العالمية، أي بعد بلوغه ذروة تاريخية في الأسبوع الثاني من شهر جويلية 2008؛
- ✓ أزمة 2013 : وذلك من خلال التراجع الكبير في الكميات المصدرة من المحروقات، حيث سجلت انخفاض يقدر ب 17,2% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 أي انخفاض من مبلغ يقدر ب 17,66 مليار دولار في الثلاثي الأول إلى 14,61 مليار دولار في الثلاثي الثاني من نفس السنة. في حين لم تتقلص أسعارها، خلال نفس الفترة، إلا بواقع 7,2% متبوعة باستقرار في الثلاثي الثالث عند 14,60 مليار دولار رغم ارتفاع الأسعار ب 9,5% خلال الفترة. بعد ذلك، ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات إلى 16,46 مليار دولار في الثلاثي الرابع لسنة 2013، أي تزايد في القيمة قدره 12,7% بينما استقرت الأسعار بين الثلاثي الثالث والرابع عند 110,6 دولار للبرميل¹؛
- ✓ أزمة 2014: انخفضت أسعار النفط بحوالي 50% حيث عرفت تراجع خلال النصف الثاني من سنة 2014 إلى أقل من 57,9 دولار للبرميل في ديسمبر 2014، مما أثر على الاقتصاد الوطني حيث أدى إلي تقلص كبير في حجم الموارد الأجنبية².

2- الصادرات خارج المحروقات :

يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل تضاعفت الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015، ما بين 22031 مليون دولار عام 2000 إلى 81238 مليون دولار عام 2008، ثم 60040 مليون دولار سنة 2015، وبتحليل سطحي لمكونات السلع المصدرة نجد انه لا يزال قطاع المحروقات يسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات في جميع سنوات الدراسة، إذ ترتفع بارتفاع أسعار

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص59.

² - La Banque d'Algérie, TENDANCES FINANCIERES ET MONITAIRES AU PREMIER TRIMESTRE 2015, SOUS L'EFFET DU CHOC EXTERNE, Juin 2015, p01.

المحروقات وتنخفض بانخفاضها وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات بأكثر من 35%، ويعكس ضعف هيكل الصادرات الجزائرية، ولا تشكل المنتجات غير النفطية إلا نسبة 2% و الملاحظ أن سنة 1996 هي الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة أكثر من 7% من إجمالي الصادرات الوطنية 784.79 مليون دولار، هذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع، كما أن انخفاض صادرات الجزائر خارج المحروقات بعد 2010، ناجم عن عدة عوامل بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية، فضلا عن حظر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة، ناهيك عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية.

لا تزال مساهمات الصادرات خارج المحروقات تسجل أداء ضعيفا حيث عرفت استقرارا خلال السنوات 2000-2005 بأقل من مليار دولار لترتفع إلى 1,67 مليار دولار في نهاية سنة 2014 مما يجعل من مساهمتها ضعيفة جدا في قابلية استمرارية ميزان المدفوعات ودعم احتياطات الصرف الأجنبي، كما أن ضعف وتدني الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يعتبر من المؤشرات السلبية في عدم نجاعة توظيف العوائد البترولية. وتمثلت أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2017 من حيث المبلغ في الأسمدة المعدنية والكيميائية بمبلغ يقدر ب 448 مليون دولار، أما الزيوت الأخرى فقد سجلت مبلغ يقدر ب 388,2 مليون دولار، كما سجلت الفوسفات والكالسيوم ما يقارب 1 من 78 مليون دولار. قد عززت السلطات النقدية الجزائرية العديد من الإجراءات قصد تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات منها مراجعة أجال إجلاء مداخيل العملة من 180 يوم إلى 360 يوم، مع التكفل بمصاريف وسم المنتجات الزراعية وتعميم الرواق الأخضر، والذي يشير إلى حتمية الاهتمام بالقدرة التنافسية الخارجية.

3- الصادرات الإجمالية:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات في تزايد مستمر، حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 21,65 مليار دولار، في حين بلغت هذه الصادرات القيمة 19,09 مليار دولار خلال سنة 2001 لتسجل بذلك انخفاضا يقدر ب 2,56 مليار دولار والذي يمثل ما نسبته 13,16% يرجع هذا الانخفاض خاصة إلى تدهور أسعار البترول، وواصلت التراجع في سنة 2002 ب 0,38 مليار دولار أي ما يعادل ما نسبته 1,57% مقارنة بسنة 2001 لتبلغ أدنى وأقل قيمة لها في هذه السنة مقارنة بسنوات فترة الدراسة حيث بلغت القيمة 18,71 مليار دولار، يعود هذا الانخفاض إلى التراجع الذي عرفته أسعار البترول. أما في سنة 2003 فقد بلغت الصادرات الجزائرية ما قيمته 24,47 مليار دولار وبالتالي تسجيل ارتفاعا يقدر ب 5,76 مليار دولار، و في سنة 2004 واصلت قيمة الصادرات الجزائرية في الارتفاع والزيادة حيث سجلت زيادة تقدر ب 7,75 مليار دولار لتصل إلى 32,22 مليار دولار والذي يعادل ما نسبته 23,49%، وفي سنة 2005 بلغت هذه الصادرات ما قيمته 46,33 مليار دولار لتسجل بذلك زيادة تقدر ب 14,11 مليار دولار والذي يعادل ما نسبته 23,03% مقارنة بالسنة السابقة، وفي سنة 2006 عرفت صادرات الجزائر ارتفاعا لتبلغ قيمة 54,74 مليار دولار، خلال سنة 2007 بلغت صادرات الجزائر 60,59 مليار دولار، تواصلت قيمة الصادرات الجزائرية في الزيادة والارتفاع خلال سنة 2008 لتصل أعلى قيمة لها في هذه السنة مقارنة بسنوات فترة الدراسة حيث بلغت 78,59 مليار دولار، يعود هذا الارتفاع في الصادرات إلى ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 140 دولار للبرميل، و خلال سنة 2009 سجلت صادرات الجزائر انخفاضا يقدر ب 33,4 مليار دولار لتسجل ما قيمته

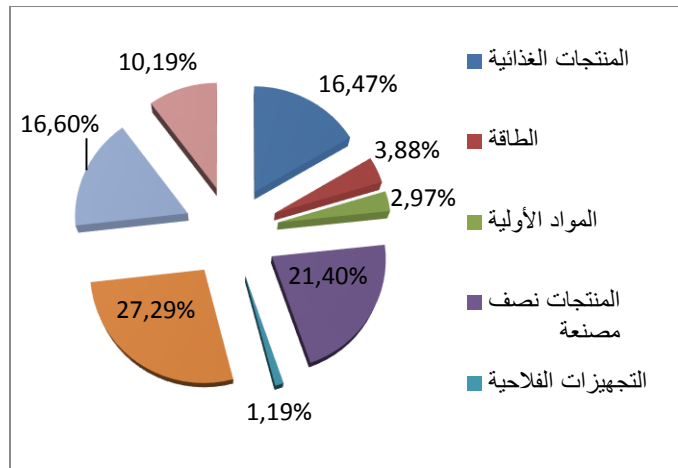
45,19 مليار دولار من الصادرات، وهذا التراجع في الصادرات يعود إلى الانخفاض الملحوظ لأسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2008 وبداية عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية في سنة 2010، ثم عاودت الصادرات الجزائرية الارتفاع لتبلغ القيمة 57,09 مليار دولار، وفي سنة 2011 واصلت الصادرات الجزائرية الارتفاع من حيث القيمة حيث بلغت ما قيمته 72,88 مليار دولار، وخلال سنة 2012 بلغت صادرات الجزائر القيمة 71,73 مليار دولار لتسجل تراجعا طفيفا مقارنة مع السنة السابقة، واصلت هذه الصادرات تراجعا طفيفا خلال كل سنة إلى غاية 2014، لتتخفف بصورة كبيرة سنة 2015 وتصل إلى 34,56 مليار دولار، وذلك راجع إلى الانخفاض الكبير في أسعار البترول، وسجلت قيمة الصادرات 29,3 مليار دولار و 34,56 مليار دولار سنتي 2016 و 2017 على التوالي، وذلك على الرغم من السياسة المتبعة من طرف الحكومة في تشجيع التصدير والتقليل من الاستيراد وإتباع سياسة التقشف.

4- الواردات :

عرفت الواردات منحي تصاعدي من 9,48 مليار دولار سنة 2000 لتبلغ أقصى حد لها 59,67 مليار دولار في نهاية سنة 2014، حيث شهدت سنوات 2008-2014 قفزة نوعية في الواردات بعد الارتفاع الكبير المسجل في سنة 2007 والبالغ 26,35 مليار دولار، وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسات الاقتصادية وبقيت الواردات الجزائرية في تزايد مستمر إلى غاية فترة الدراسة وبالتالي يمكن أن نربط تزايد حجم الواردات بالتزايد المستمر في صادرات المحروقات ومن العوامل المساهمة في ذلك ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية، وكذلك ارتفاع واردات التجهيزات والمنتجات النصف مصنعة والتي كانت سبب زيادة طلب الأعوان الاقتصاديين، حيث أدى ارتفاع برامج الاستثمارات العمومية إلى تغذية الواردات والإضرار بميزان المدفوعات في المدى المتوسط، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الخدمات المرافقة كالنقل البحري والبري، وخدمات البني التحتية والأشغال العمومية، والخدمات الفنية والتي ارتفعت قيمتها من 4,8 مليار دولار ليصل إلى 11,7 مليار دولار نهاية سنة 2014، وقد سجلت واردات المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا ب 1,51 مليار دولار مقابل 1,24 مليار دولار، أما سلع التجهيز فقد ارتفعت من 3 مليار دولار مقابل 2,67 مليار دولار خلال نفس السنة، كما عرفت التجهيزات الفلاحية ارتفاعا يقدر ب 106 مليون دولار مقابل 79 مليون دولار لتسجل المنتجات الخام ارتفاع من 290 مليون دولار مقابل 280 مليون دولار سنة 2013.

أما سنة 2017، فقد انخفضت الواردات من السلع للسنة الثالثة على التوالي، وذلك بعد أكثر من ثمانية عشر 18 من اتجاه تصاعدي دون انقطاع، باستثناء سنة 2009 بالفعل، تراجعت هذه الواردات من 59,67 مليار دولار في 2014 إلى 52,65 مليار دولار في 2015، ثم إلى 49,44 مليار دولار في 2016 لتصل 48,73 مليار دولار في سنة 2017، تعلق الانخفاض الطفيف البالغ 703 مليون دولار المسجل في 2017، بمجموعتين فقط من المنتجات: منتجات التجهيز الصناعية والمنتجات نصف المصنعة، في ظرف ارتفاع أو استقرار نسبي لمجموعات المنتجات الأخرى.

الشكل رقم 38 يمثل هيكل الواردات من السلع لسنة 2017 حسب المنتجات



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير السنوي 2017، ص42

ومن نستنتج أن الواردات الجزائرية في ارتفاع مستمر ومتزايد رغم سعي الجهات الحكومية إلى اعتماد سياسة التخفيض بسبب أنها أصبحت تشكل عائق حقيقي للبلاد وهاجس كبير، كون أن العائدات الجزائرية تقلصت بشكل محسوس مع تدهور أسعار النفط.

5- الميزان التجاري:

يمكن تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري من الجدول السابق، حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

من خلال الجدول يتبين لنا أن الميزان التجاري حقق فائضا خلال سنوات الدراسة لكنه غير منتظم، ففي سنة 2000 كان رصيد الميزان التجاري 12,30 مليار دولار، ثم انخفض في سنتي 2001 و 2002 برصيد 9,61 مليار دولار و 6,71 مليار دولار على التوالي بسبب انخفاض الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط، وبعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2003 ارتفعت الصادرات مما انعكس على رصيد الميزان التجاري ليصل إلى 11,14 مليار دولار.

ومنذ سنة 2003 حقق الميزان التجاري نمو مستمر حتى بلغ أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة سنة 2008 برصيد 40.60 مليار دولار، هذا ما يعكسه معدل تغطية الصادرات للواردات بين سنتي 2003 و 2008 حيث بلغ 181,85%، 175,24%، 225,97%، 254,53%، 217,74%، 200,86%، خلال هذه السنوات على التوالي، غير أن سنة 2009 شهدت أدنى مستوى تغطية خلال فترة الدراسة بمعدل 115,02%، نتيجة الانخفاض الحاد في الصادرات والتي سببه الكساد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، وبقاء مستوى الواردات على حاله، كما تراجع رصيد الميزان التجاري ليصل إلى 7,79 مليار دولار.

ومع التحسن المستمر للاقتصاد العالمي بعد الأزمة العالمية وارتفاع أسعار البترول ارتفعت الصادرات خلال الفترة 2010-2012 انعكست على تحسن رصيد الميزان التجاري بنسبة 262,41% سنة 2012 بالمقارنة مع رصيد الميزان التجاري لسنة 2009.

إن هذا التحسن لم يستمر بل انخفض إلى أدنى مستوياته في السنوات الأخيرة من الدراسة 2015، 2016، 2017، حيث عرف الميزان التجاري رصييدا سالبا، و سجل عجزا بقيمة 18,083 مليار دولار سنة 2015 و سجل رصييدا سالبا أيضا يقدر ب 17,844 مليار دولار سنة 2016 حيث تراجعت صادرات المحروقات ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول الخام ب 53,1 دولار للبرميل سنة 2016 منتقلا بذلك إلى 49 مليار دولار للبرميل سنة 2016 في السوق الدولية، واستمرت حالة العجز إلى غاية 2017 لتصل إلى 14,42 مليار دولار وثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة خاصة الجزائر التي كانت تصدر النفط الخفيف الحلو المماثل في النوعية للنفط الصخري، مع استقرار في الصادرات خارج المحروقات والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والافتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها.

وبعد التحليل الزمني للميزان التجاري يجب التعرف على تطوره الهيكلي والجغرافي.

الفرع 2: التوزيع الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية 2000-2017

يقصد بالتوزيع الهيكلي للتجارة الخارجية بيان السلع التي تتكون منها الصادرات والواردات قصد التعرف على دورها في النشاط الاقتصادي، أي هل هي سلع إنتاجية من شأنها زيادة الطاقة الإنتاجية الوطنية، أم أنها استهلاكية تدل على عدم قدرة الإنتاج الوطني على الاستجابة للطلب المحلي، وكذا يبين الوزن النسبي للسلع المصدرة والمستوردة.

1- البنية والتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2000-2017):

1) بنية الواردات الجزائرية (التوزيع السلي):

من خلال تحليل تطور وهيكل هذا المؤشر كذلك يمكن تقدير نتيجة معاملات البلد مع العالم الخارجي ولو نظريا، حيث يمكن من خلاله تحديد حجم المكاسب أو الخسائر التي يتكفلها الميزان التجاري والاقتصاد ككل من جراء تقلب أسعار صرف العملات الدولية، كما يمكن من خلاله معرفة وتحديد إمكانية تجنب أو التقليل من الآثار السلبية وغير المرغوبة لتقلب أسعار صرف العملات الدولية، والتي تنعكس في شكل تقلب في أسعار الواردات، ولذلك تعتبر التقلبات في أسعار العملات الدولية والآثار التي يمكن أن تترتب عنها على قيمة الواردات مسألة غاية في الأهمية، لاسيما بالنسبة للاقتصاديات الأكثر انكشافا على العالم الخارجي، إذ يستلزم الأمر معه التحكم والتعديل في حجم وهيكل الواردات من حين لآخر، تبعا للتطورات التي تحدث في سوق العملات الأجنبية، ويكون ذلك من خلال الضغط على هذه الواردات والتقليل من أحجامها أو العكس، تبعا لاتجاه التقلب في عملات الدول الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلد المعني، فإذا كان النصيب الأكبر من هذه الواردات يتمثل في صنف السلع الاستهلاكية الأساسية لتغطية الطلب المحلي، وصنف السلع نصف المصنعة اللازمة لتحريك دولاب الإنتاج للاقتصاد المحلي، فإن التقلب في قيمة عملات الدول الشريكة والرائدة دوليا سيكون أثره كبيرا على قيمة المدفوعات في مقابل هذه الواردات، ويصبح من الصعب تلافي الآثار التي يمكن أن تنجر عن هذا الارتفاع، أما إذا كانت الحصة الأكبر من الواردات تتمثل في صنف السلع غير الضرورية، فإنه يمكن التحكم أو التقليل من هذه الآثار غير المرغوبة من خلال الضغط في حجم هذا الصنف من الواردات.

الجدول رقم 23 يبين التوزيع السلعي للواردات الجزائرية للفترة 2000-2017 (الوحدة: مليون دولار)

| السنوات | المواد الغذائية | الطاقة | الناتج الخام | المواد النصف مصنعة | سلع فلاحية | سلع صناعية | سلع استهلاكية | المجموع |
|---------|-----------------|--------|--------------|--------------------|------------|------------|---------------|---------|
| 2000 | 2415 | 129 | 428 | 1655 | 85 | 3068 | 1393 | 9173 |
| 2001 | 2395 | 139 | 478 | 1872 | 155 | 3435 | 1466 | 9940 |
| 2002 | 2740 | 145 | 562 | 2336 | 148 | 4423 | 1655 | 12009 |
| 2003 | 2678 | 114 | 689 | 2857 | 129 | 4955 | 2112 | 15534 |
| 2004 | 3587 | 173 | 784 | 3645 | 173 | 7139 | 2797 | 18308 |
| 2005 | 3800 | 212 | 751 | 4088 | 160 | 8452 | 3107 | 20357 |
| 2006 | 4954 | 244 | 843 | 4934 | 96 | 9528 | 3011 | 21456 |
| 2007 | 7813 | 324 | 1325 | 7105 | 146 | 8534 | 5243 | 27631 |
| 2008 | 5813 | 594 | 1394 | 10014 | 174 | 13093 | 6397 | 37479 |
| 2009 | 5863 | 549 | 1200 | 10165 | 233 | 15139 | 6145 | 39294 |
| 2010 | 6058 | 955 | 1409 | 10098 | 341 | 15776 | 5836 | 40473 |
| 2011 | 9850 | 1164 | 1783 | 10685 | 387 | 16050 | 7328 | 47247 |
| 2012 | 9022 | 4955 | 1839 | 10629 | 330 | 13604 | 9997 | 50376 |
| 2013 | 9580 | 4385 | 1841 | 11310 | 508 | 16194 | 11210 | 55028 |
| 2014 | 11005 | 2879 | 1891 | 12852 | 658 | 18961 | 10334 | 58580 |
| 2015 | 9316 | 2376 | 1560 | 12034 | 664 | 17076 | 8676 | 51702 |
| 2016 | 8224 | 1292 | 1559 | 11482 | 501 | 15394 | 8275 | 46727 |
| 2017 | 8438 | 1992 | 1527 | 10985 | 611 | 13995 | 8511 | 46059 |

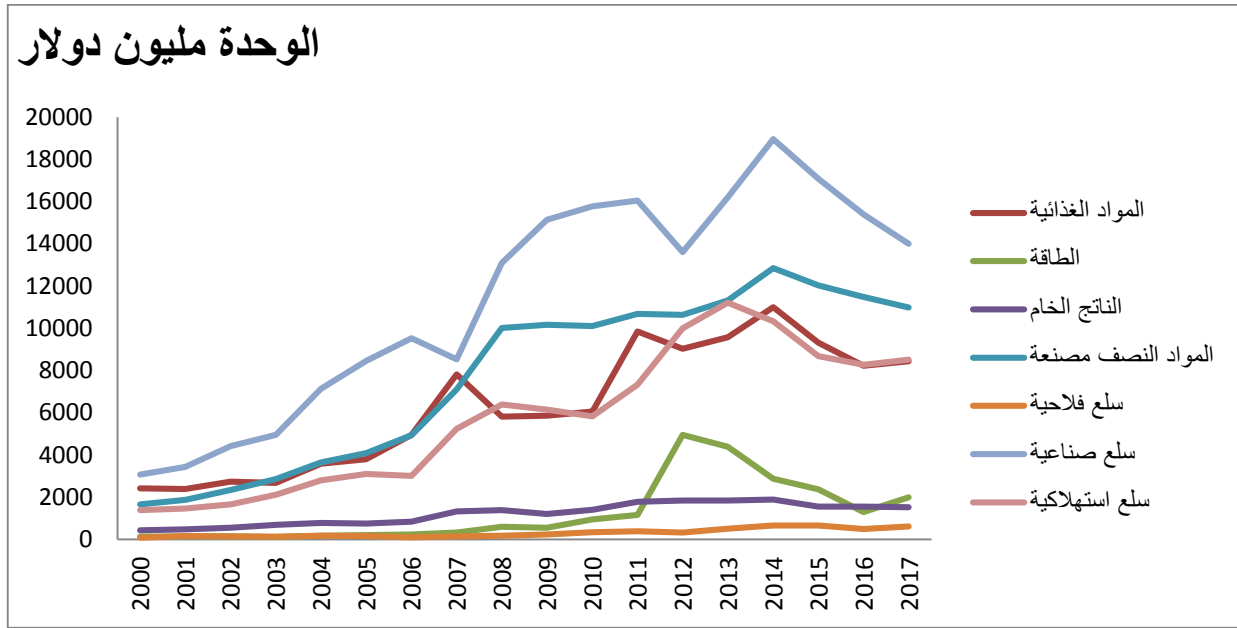
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية

من خلال تحليل الجدول يتضح جليا تزايد حجم الواردات إجمالا منذ مطلع الالفية الثالثة، تزامنا مع البرامج التنموية المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك على إثر تحقق فوائض مالية ضخمة ناجمة عن ارتفاع قيمة العائدات النفطية، حيث يتبين حدوث تغيرات هيكلية ملموسة في طبيعة الواردات الجزائرية، كالتغيرات في حصص السلع الاستهلاكية والرأسمالية والمواد الخام.

من الجدول نلاحظ أن هيكل الواردات الجزائرية 2000-2017 اتسم بارتفاع حصص كل من الواردات من السلع الرأسمالية والسلع النصف المصنعة والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى على التوالي، حيث مثلت مجتمعة ما نسبته 92,44% كمتوسط من إجمالي الواردات خلال هذه الفترة، إذ يتبين ارتفاع الأهمية النسبية للواردات من السلع الرأسمالية الصناعية بمتوسط قدره 34,82% من إجمالي الواردات محتلة المرتبة الأولى، ثم احتلت الواردات من السلع نصف

المصنعة المركز الثاني بنسبة مساهمة قدرها 22,14% كمتوسط من إجمالي الواردات خلال الفترة قيد التحليل، في حين ساهمت الواردات من المواد الغذائية بنسبة 19,19% في المتوسط من إجمالي الواردات لنفس الفترة، بينما شكلت الواردات من السلع الاستهلاكية الأخرى ما يعادل 16,29% كمتوسط سنوي من إجمالي الواردات، أما بقية الواردات من السلع الأخرى فقد مثلت في مجملها ما نسبته 7,56% كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة مع الإشارة فقط إلى الارتفاع المفاجئ في الواردات من السلع الهيدروكربونية سنتي 2013 و 2014، حيث تضاعفت قيمتها بأكثر من 4 مرات وبأكثر من 3,5 مرة على التوالي مقارنة بسنة 2011، ويرجع ذلك إلى التأثير المفاجئ بعد الإغلاق لثلاث مصافي.

الشكل رقم 39 يمثل بنية التوزيع السلعي للواردات الجزائرية للفترة 2000 – 2017



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على معطيات الجدول 23

شرح التوزيع السلعي للواردات:

من خلال الشكل 39 نلاحظ ما يلي:

تزايد الواردات بشكل كبير خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من 9173 مليون دولار إلى 9940 مليون دولار سنة 2001 بنسبة 36.8% ثم تواصل الصعود بنسب متفاوتة بلغت نسبة 78.28% ثم 88.42% سنتي 2007 و 2008 على التوالي بعد دخول اتفاق الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ لتبلغ قيمة الواردات خلال سنة 2008 حوالي 37479 مليون دولار، لتعرف الواردات الجزائرية استقراراً سنوي 2009 و 2010 ثم تعاود الصعود سنة 2011 بعد إطلاق برنامج التنمية الخماسي بنسبة 74.16% وتصل القيمة سنة 2012 لتبلغ 50376 مليون دولار أما من حيث طبيعة السلع المستوردة فنجد أن سلع التجهيز الصناعي تحتل المرتبة الأولى بنسبة تتراوح بين 29% كأدنى حد من نسبة الواردات سجلت سنة 2012 و 42% كأقصى حد سجل سنة 2005، لتبلغ قيمة 8452 مليون دولار وتستمر في الارتفاع إلى غاية نهاية فترة الدراسة سنة 2017 لتبلغ 13995 مليون دولار، بينما احتلت المواد النصف مصنعة المستوردة وهذا بسبب السياسة المطبقة خلال هذه الفترة والمتمثلة في دعم الدولة للمؤسسات المتوسطة والمصغرة قصد تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ورغم انخفاض

نسبة واردات المواد الغذائية من مجموع الواردات إلى 19% حتى سنة 2012 بعدما كانت 26% سنة 2000 إلا أن قيمتها ارتفعت من 2415 مليون دولار سنة 2000 إلى 8434 مليون دولار سنة 2017، وشهدت سنة 2014 أقصى قيمة لها حيث بلغت 11005 مليون دولار، وهذا يعكس فشل سياسة التنمية الفلاحية والإصلاح الفلاحي المطبقة وضعف القطاع الفلاحي بصفة عامة، وخاصة في ظل سياسة التحرير الموسع للتجارة الخارجية المطبق منذ 1998، وهذا ما يدعمه الارتفاع المستمر لنسبة السلع الاستهلاكية غير الغذائية من 15% سنة 2000 إلى 21% سنة 2012 حيث قدرت بـ 9997 مليون دولار سنة 2012 لترتفع إلى أقصى قيمة لها سنة 2013 قدرت بـ 11210 مليون دولار وهذا نتيجة ضعف القطاع الصناعي وعدم استغلاله للموارد المتاحة وخاصة الموارد البشرية، لتشهد السنوات الموالية انخفاض طفيف بنسب متقاربة حيث قدرت قيمتها وتراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية التي تحتل المرتبة الأولى بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها 27,4% بـ 1,37 مليار دولار، منتقلة من 14,71 مليار دولار في 2016 إلى 13,34 مليار دولار في سنة 2017، يفسر هذا التراجع معظم الانخفاض في إجمالي الواردات من السلع بحصة نسبية من إجمالي الواردات قدرها 21,5%، كما تراجعت الواردات من المنتجات نصف المصنعة من 10,97 مليار دولار في 2016 إلى 10,48 مليار دولار في سنة 2017 أي انخفاض يفوق 493 مليون دولار.

أما الواردات من المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية 16,6% من إجمالي الواردات بـ 169 مليون دولار لتبلغ 8,07 مليار دولار سنة 2017 مقابل 7,90 مليار دولار في 2016، وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع الواردات من السيارات السياحية ومجموعة CKD (+256 مليون دولار).

في المرتبة الرابعة وبحصة نسبية قدرها 16,6% من إجمالي الواردات، بلغت الواردات من المنتجات الغذائية 8,07 مليار دولار في 2017، مقابل 7,86 مليار دولار في 2016، أي بزيادة قدرها 213 مليون دولار، ترتبط هذه الزيادة أساسا بارتفاع الواردات من مسحوق الحليب (+425 مليون دولار).

أخيرا ارتفعت الواردات من مجموعة الطاقة "الوقود" بـ 664 مليون دولار لتبلغ 1,90 مليار دولار في 2017، مقابل 1,23 مليار دولار في 2016.

"إجمالا إن الانخفاض في الواردات من السلع، الذي كان مرتفعا نسبيا في 2015 وأقل ارتفاعا في 2016، قد خص جميع المجموعات الرئيسية للمنتجات في المقابل فإن الانخفاض الطفيف في سنة 2017 خص واردات مجموعة منتجات التجهيز الصناعية فقط، وبدرجة أقل مجموعة "المنتجات نصف المصنعة"، كما توجهت الواردات من المنتجات الغذائية وغير الغذائية نحو الارتفاع من جديد، حيث ارتفعت في 2017 بنسبة 2,7% و 2,1% على التوالي مقارنة بسنة 2016، وقد تدل هذه التوجهات لتطور مختلف المجموعات من المنتجات المستوردة، وفي سياق نمط التنظيم الحالي للاقتصاد الوطني، أن متغير التعديل الاقتصادي الكلي يكمن في الاستثمار، في وقت يعرف فيه الاستهلاك استمرارا في توسعه النسبي، مدعوما بعودة النمو الديموغرافي وكذا دعم أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية، كنتيجة لارتفاع الصادرات والتراجع

الطيف في الواردات، تقلص العجز التجاري بمقدار 5,96 مليار دولار، منتقلا من 20,13 مليار دولار في 2016 إلى 14,16 مليار دولار في 2017¹.

(2) بنية الواردات الجزائرية (التوزيع الجغرافي):

الجدول رقم 24 يبين التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 2000-2017 (الوحدة: مليون دولار)

| المجموع | دول إفريقية | دول المغرب العربي | دول اوروبية أخرى | دول عربية | أمريكا الجنوبية | OCDE | آسيا | الاتحاد الأوروبي | السنوات |
|---------|-------------|-------------------|------------------|-----------|-----------------|------|-------|------------------|---------|
| 9173 | 119 | 52 | 603 | 144 | 142 | 2194 | 599 | 5256 | 2000 |
| 9940 | 85 | 72 | 636 | 179 | 269 | 2125 | 579 | 5903 | 2001 |
| 12009 | 87 | 127 | 757 | 366 | 385 | 2485 | 943 | 6732 | 2002 |
| 13534 | 125 | 120 | 855 | 418 | 567 | 2242 | 1206 | 7954 | 2003 |
| 18308 | 175 | 169 | 1097 | 525 | 1166 | 3071 | 1952 | 10097 | 2004 |
| 20357 | 148 | 217 | 1058 | 387 | 1249 | 3506 | 2506 | 11255 | 2005 |
| 21456 | 148 | 235 | 777 | 493 | 1281 | 3738 | 3055 | 11729 | 2006 |
| 27631 | 231 | 284 | 715 | 621 | 1672 | 5363 | 4318 | 14427 | 2007 |
| 39479 | 395 | 395 | 659 | 705 | 2179 | 7245 | 6916 | 20985 | 2008 |
| 39294 | 350 | 478 | 728 | 1089 | 1866 | 6435 | 7574 | 20772 | 2009 |
| 40473 | 396 | 544 | 388 | 1262 | 2380 | 6519 | 8280 | 20704 | 2010 |
| 47247 | 578 | 691 | 579 | 1760 | 3931 | 6219 | 8873 | 24616 | 2011 |
| 50376 | 741 | 807 | 1652 | 1555 | 3590 | 6160 | 9538 | 26333 | 2012 |
| 55028 | 594 | 1029 | 1213 | 2414 | 3466 | 6965 | 10625 | 28724 | 2013 |
| 58580 | 440 | 738 | 886 | 1962 | 3815 | 8436 | 12619 | 29684 | 2014 |
| 51702 | 359 | 680 | 1229 | 1918 | 2822 | 7363 | 11850 | 25485 | 2015 |
| 46727 | 238 | 697 | 909 | 1934 | 2857 | 6295 | 11618 | 22179 | 2016 |
| 46059 | 186 | 592 | 1910 | 1542 | 3209 | 5953 | 12369 | 20298 | 2017 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية

ومن خلال الجدول نستنتج ما يلي:

تحتل السوق الأوروبية المرتبة الأولى للواردات الجزائرية بنسبة 53% من المستوردات الجزائرية خلال هذه الفترة ومن ثم تأتي أسواق دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الثانية، بحيث بلغت واردات الجزائر من هذه الأسواق ما نسبته 17% من إجمالي الواردات، في حين مثلت الواردات من مجموعة الدول الآسيوية ما نسبته 16% من إجمالي

¹ - التقرير السنوي 2017 (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)، ص 43-44.

الواردات محتلة بذلك المركز الثالث. مما يفيد بتحول المورد الجزائري اتجاه الأسواق الآسيوية المنخفضة التكلفة مقارنة بالأسواق الأخرى خلال هذه الفترة مقارنة بالعقود السابقة من القرن الماضي وهذا التحول يعتبر الميزة الأساسية والاستثنائية للسياسة التجارية للجزائر خلال هذه الفترة. ومن ثم تأتي دول أمريكا الجنوبية فبقية الدول الأوروبية بحصة مساهمة من اجمالي الواردات الجزائرية تقدر بحوالي 5% و3% على التوالي محتلين بذلك المركز الرابع والخامس تتقاسم النسبة المتبقية باقي الأسواق الدولية.

أ- مجموعة الاتحاد الأوروبي:

تحتل الواردات الأوروبية المرتبة الأولى، إذ تعتمد الجزائر بشكل كبير على الصادرات الأوروبية نحو السوق الجزائرية وذلك لعدة أسباب جغرافية وتاريخية حيث مثلت نسبة وارداتنا من هذه المنطقة حوالي 57% سنة 2000، ثم ارتفعت لتبلغ أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة بأكثر من 59% وذلك سنة 2014 حيث بلغت قيمة 29684 مليون دولار.

ب- الدول الآسيوية:

نلاحظ التطور المتزايد للواردات الجزائرية من أسواق آسيا واحتلت المرتبة الثانية حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2014 وذلك بقيمة 12619 مليون دولار، لذا يجب على السلطات الجزائرية إحلال هذه الواردات عن طريق تشجيع الصناعات الوطنية في هذه القطاعات.

ت- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

تعتبر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من بين أهم موردي الجزائر حيث بلغ نسبة الواردات الجزائرية من هذه المنطقة ما بين 23% و12% حيث كانت أعلى قيمة سنة 2014 حيث بلغت 8436 مليون دولار، لكن ما يلاحظ على الواردات الجزائرية من هذه المنطقة التناقص المستمر طوال الفترة 2000-2017 .

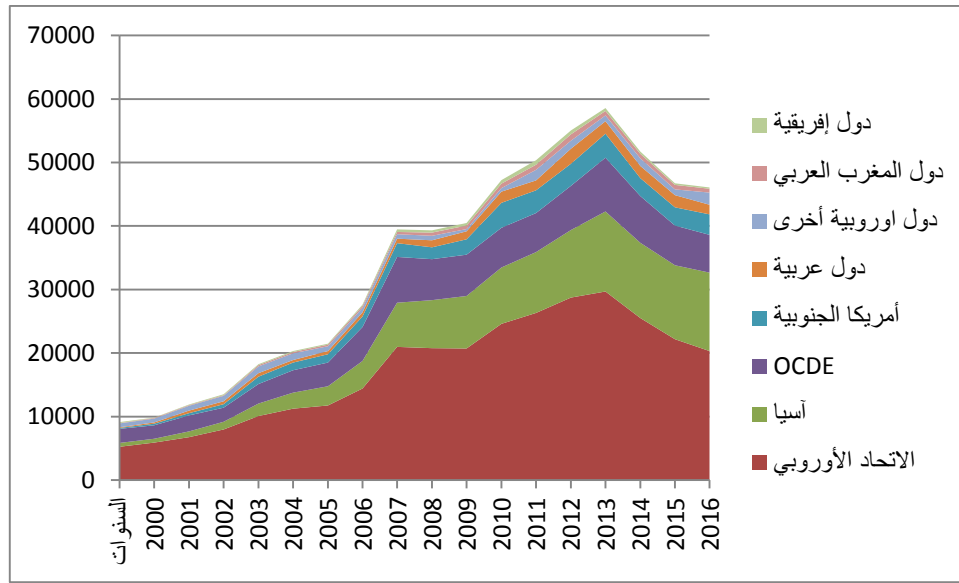
ث- دول أمريكا الجنوبية:

ارتفعت الواردات الجزائرية من سوق أمريكا الجنوبية من 142 مليون دولار سنة 2000 إلى 3209 مليون دولار سنة 2017 مما يعكس ضعف مختلف القطاعات الجزائرية خارج المحروقات.

ح. باقي المناطق:

أما باقي مجموعات الدول من دول نامية وعربية منها فقد كانت الواردات المتأتية منها في هذه المرحلة ضئيلة جدا وتفسير ذلك يعود إلى ضعف الهيكل الإنتاجي لهذه الدول؛ حيث تختص هذه الدول في إنتاج وتصدير المنتجات والسلع الأولية.

الشكل رقم 40 يمثل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 24

تحليل الشكل:

من خلال الشكل نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تبقى المتعامل الأول مع الجزائر بنسبة قدرها 63% في السنة من إجمالي الواردات، كما أن فرنسا تبقى تتصدر قائمة المتعاملين من الاتحاد الأوروبي مع الجزائر بنسبة 57% أما آسيا تبقى المتعامل الثاني مع الجزائر بعد الاتحاد الأوروبي بنسبة متوسطة قدرها 23%، وتحتل منطقة التجارة والتنمية الاقتصادية المرتبة الثالثة لأهم واردات الجزائر بعد الاتحاد الأوروبي.

ونلاحظ كذلك ضعف الواردات من المغرب العربي أيضا وإفريقيا حيث تبقى هذه الدول آخر المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر، ولعل الملاحظ من خلال الجدول أن التعامل مع الاتحاد الأوروبي في زيادة من سنة 2004 إلى 2014 حيث بلغ 10097 سنة 2004 إلى 29684 سنة 2014، ليشهد بعد ذلك انخفاض في السنوات 2015، 2016 و 2017 ليصل إلى 25485 مليون دولار و 22179، تم إلى 20298 على التوالي.

II- البنية والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2000-2017):

أ- بنية الصادرات الجزائرية (التوزيع السلعي):

الجدول رقم 25 بين التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية (2000-2017)

| المجموع | سلع استهلاكية | تجهيزات صناعية | التجهيزات الفلاحية | المواد النصف مصنعة | المواد الأولية | الطاقة | مواد غذائية | البيان |
|---------|---------------|----------------|--------------------|--------------------|----------------|--------|-------------|--------|
| 22031 | 13 | 47 | 11 | 465 | 44 | 21419 | 32 | 2000 |
| 19132 | 12 | 45 | 22 | 504 | 37 | 18419 | 28 | 2001 |
| 18825 | 27 | 50 | 20 | 551 | 51 | 18091 | 35 | 2002 |
| 24612 | 35 | 30 | 1 | 509 | 50 | 23939 | 48 | 2003 |
| 32083 | 14 | 47 | - | 571 | 90 | 31302 | 59 | 2004 |
| 46001 | 19 | 36 | - | 651 | 134 | 15094 | 67 | 2005 |
| 54613 | 43 | 44 | 1 | 828 | 195 | 53429 | 73 | 2006 |
| 60163 | 35 | 46 | 1 | 993 | 169 | 58831 | 88 | 2007 |
| 79298 | 32 | 67 | 1 | 1384 | 334 | 77361 | 119 | 2008 |
| 45194 | 49 | 42 | - | 692 | 170 | 44128 | 113 | 2009 |
| 57053 | 30 | 30 | 1 | 1056 | 94 | 55527 | 315 | 2010 |
| 73489 | 15 | 35 | - | 1496 | 161 | 71427 | 355 | 2011 |
| 71866 | 19 | 32 | 1 | 1527 | 168 | 69804 | 315 | 2012 |
| 64974 | 17 | 28 | - | 1458 | 109 | 62960 | 402 | 2013 |
| 62886 | 8 | 14 | - | 1278 | 77 | 27699 | 323 | 2014 |
| 34668 | 11 | 19 | 1 | 1597 | 106 | 32699 | 235 | 2015 |
| 28883 | 18 | 53 | - | 1299 | 84 | 27102 | 327 | 2016 |
| 35191 | 20 | 78 | 0,29 | 1410 | 73 | 33261 | 349 | 2017 |

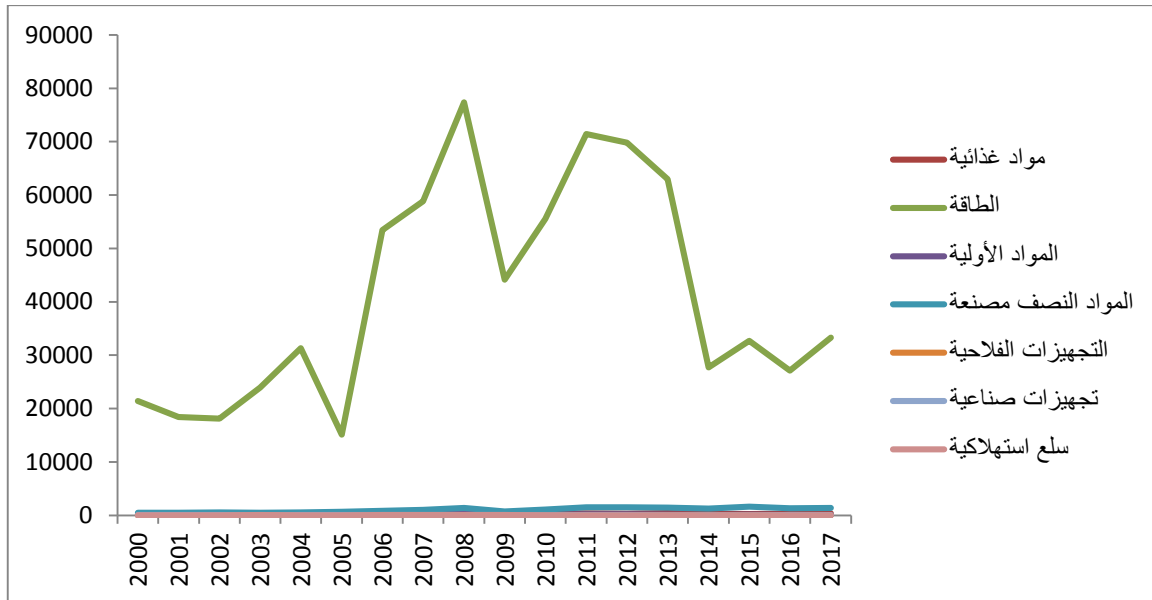
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية

تحليل الجدول:

تتميز الصادرات الجزائرية بهشاشتها التنافسية من حيث تركيبها السلعية وجودتها كذلك بسبب اعتمادها على سلعة وحيدة وهو ما يعرف بالمرض الهولندي، فهي ضعيفة من حيث قيمتها السوقية مقارنة ببعض الدول المصدرة للنفط، حيث يمثل القطاع في السعودية 87%، وفي قطر 64%، وهي بذلك تتفوق في تركيبها صادراتها على الجزائر، أما الدول المتقدمة فالقدرة التنافسية الجزائرية ضعيفة جدا، إذ أن الفارق الذي يفصل صادرات الجزائر من حيث القيمة عن صادرات بعض الدول المتقدمة يصل إلى أضعاف كبيرة، فصادرات ألمانيا كبلد غير نفطي تتفوق صادرات الجزائر خارج المحروقات ب 1301 ضعف.

وتوزع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات على مواد التجهيز الصناعي والمواد النصف مصنعة والمنتجات الغذائية التي بلغت نسبة تصديرها حدود 1%، والسبب يرجع إلى الضعف المسجل من المؤسسات العمومية في المشاركة والتأطير، من خلال حل الديوان الوطني للتمور، والمؤسسة الوطنية للفلين ومؤسسات النسيج والجلود، إلى جانب نقص التوعية والتأطير في المجال الفلاحي، ونقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، التي تعتمد على الشراكة في المجال التجاري من خلال تمهيش القطاع الصناعي والزراعي، ما نتج عنه توقف صادرات الفلاحة إلا على بعض المنتجات التي لا تمثل إلا قيمة لا تتعدى 50 مليون دولار سنويا وهو رقم ضعيف جدا، وهو ما يوضح فشل المخططات التنموية الساعية لرفع حصصها في الأسواق الدولية حيث يعود الضعف الحقيقي لتنافسية الصادرات الجزائرية إلى سيطرة المحروقات على هيكلها الإجمالي بأكثر من 97%، مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الفلاحي والصناعي الجزائري.

الشكل رقم 41 يمثل بنية الصادرات الجزائرية (التوزيع السلعي 2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 25

إن المتمعن في الشكل يلاحظ استمرار سيطرة صادرات المحروقات بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين الصادرات خارج النفط مازالت دون مستوى، فقد بلغت صادرات المحروقات 21419 مليون دولار سنة 2000 لتتخفف سنة 2001 إلى 18484 مليون دولار، ثم لتعود للارتفاع سنة 2003 لتبلغ 23939 مليون دولار، و31302 مليون دولار سنة 2004، تواصل الارتفاع في صادرات قطاع المحروقات حتى سنة 2008، ليشهد انخفاضا طفيفا سنة 2009 بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية، ثم عاد للارتفاع في سنة 2012، لتتخفف مجددا سنة 2014 إلى 27699 مليون دولار وهذا راجع إلى أزمة النفط العالمية وانخفاض أسعار البترول، كما تشير المعطيات كذلك إلى تراجع في الصادرات في السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة 2015، 2016 و 2017 نظرا لعدم تنوع الصادرات بالشكل الكافي في ظل تراجع عائدات المحروقات، فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا يعتمد على الربع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا.

ومما تقدم نلاحظ أنه على الرغم من الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي والإصلاحات التي قامت بها الجزائر، لازالت الصادرات الوطنية تمثل الحالة العامة الطبيعية لصادرات الدول النامية التي تظهر الاعتماد أساسا على المواد الخام مما يجعل الصادرات الوطنية عرضة إلى التقلبات في أسعارها والطلب عليها في السوق العالمية إذ تقلصت صادرات الجزائر نتيجة لتقلص الطلب العالمي على المحروقات وتدهور مستوى إيراداتها نتيجة انخفاض أسعار النفط من 147 دولار للبرميل الواحد إلى حوالي 40 دولار للبرميل الواحد وما يمكن ملاحظته أن تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 2002 لم ينجح في إعطاء دفع للصادرات الجزائرية نحو أوروبا غير أنه عمق العجز التجاري خارج المحروقات بالنسبة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي ويمكن ارجاع انخفاض الصادرات خارج النفط للأسباب التالية¹:

➤ المشاكل على المستوى الجزئي:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛
- تطبيق عشوائي وغير منظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي؛
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛

➤ المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشاك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية؛
 - غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير .
- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي:

¹ - ابتسام بن يحي، محددات التدفق التجاري الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية - دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013، ص ص 106-107.

- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات بين الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) والغرفة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية للمعارض والتصدير (SAFEX)، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة نتج عنه صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة، وال فشل في إنشاء شبكة معلومات وطنية تمكن من توفير المعلومات القانونية والتشريعية الدقيقة والموحدة عن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية لتصبح إحدى الأدوات الرئيسية في مجال اتخاذ قرارات تخص ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات، وبما ان الصادرات هي مرآة لهيكل الإنتاج ونوعيته لذلك فان تغير نوعية الصادرات وتوسيعها وتحقيق المزيد من القيمة المضافة يتطلب تغيرات أساسية ليس في الصناعة فحسب وإنما أيضا في مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمية.

ب- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

فيما يخص التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية، نجد أن الجزائر لها الكثير من الشركاء التجاريين من دول العالم المختلفة، غير أن تعاملها مع هؤلاء يختلف من حيث الأهمية من دولة إلى أخرى، ويعود هذا الاختلاف الى أسباب سياسية واقتصادية وجغرافية وتاريخية، حيث نجد أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أهم وأول شريك للجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لأسباب جغرافية متمثلة في قرب المسافة، واقتصادية تتمثل في اتفاقيات التعاون إضافة إلى أسباب تاريخية متمثلة في الماضي الاستعماري، كما أن هناك أسباب سياسية تتمثل في الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أما المرتبة الثانية فنجد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهذا راجع للاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع هذه الدول وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 26 يبين التوزيع الجغرافي للمصادرات الجزائرية (2000-2017)

| السنوات | الاتحاد الأوروبي | آسيا | OCDE | أمريكا الجنوبية | دول أوروبية أخرى | دول عربية | دول المغرب العربي | دول إفريقية | oceanie |
|---------|------------------|------|-------|-----------------|------------------|-----------|-------------------|-------------|---------|
| 2000 | 13792 | 210 | 5825 | 1672 | 181 | 55 | 254 | 42 | 0 |
| 2001 | 12344 | 476 | 4549 | 1037 | 87 | 315 | 275 | 26 | 23 |
| 2002 | 12100 | 456 | 4602 | 951 | 130 | 248 | 250 | 50 | 38 |
| 2003 | 14503 | 507 | 7631 | 1220 | 123 | 355 | 260 | 13 | 0 |
| 2004 | 17396 | 686 | 11054 | 1902 | 91 | 521 | 407 | 26 | - |
| 2005 | 25593 | 1218 | 14963 | 3124 | 15 | 621 | 418 | 49 | - |
| 2006 | 28750 | 1792 | 20546 | 2398 | 7 | 591 | 515 | 14 | - |
| 2007 | 26833 | 4004 | 25387 | 2596 | 7 | 479 | 760 | 42 | 55 |
| 2008 | 41246 | 3765 | 28614 | 2875 | 10 | 797 | 1626 | 365 | - |
| 2009 | 23186 | 3320 | 15326 | 1841 | 7 | 564 | 857 | 93 | - |
| 2010 | 28009 | 4082 | 20278 | 2620 | 10 | 694 | 1281 | 79 | - |
| 2011 | 37307 | 5168 | 24059 | 4270 | 102 | 810 | 1586 | 146 | 41 |
| 2012 | 39797 | 4683 | 20029 | 4228 | 36 | 958 | 2073 | 62 | - |
| 2013 | 41277 | 4697 | 12210 | 3211 | 52 | 797 | 2639 | 91 | - |
| 2014 | 40378 | 5060 | 10344 | 3183 | 98 | 648 | 3065 | 110 | - |
| 2015 | 22976 | 2409 | 5288 | 1683 | 37 | 572 | 1550 | 82 | 71 |
| 2016 | 16739 | 2331 | 6251 | 1678 | 80 | 385 | 1368 | 51 | - |
| 2017 | 20386 | 3595 | 6465 | 2930 | 40 | 799 | 1273 | 103 | - |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية

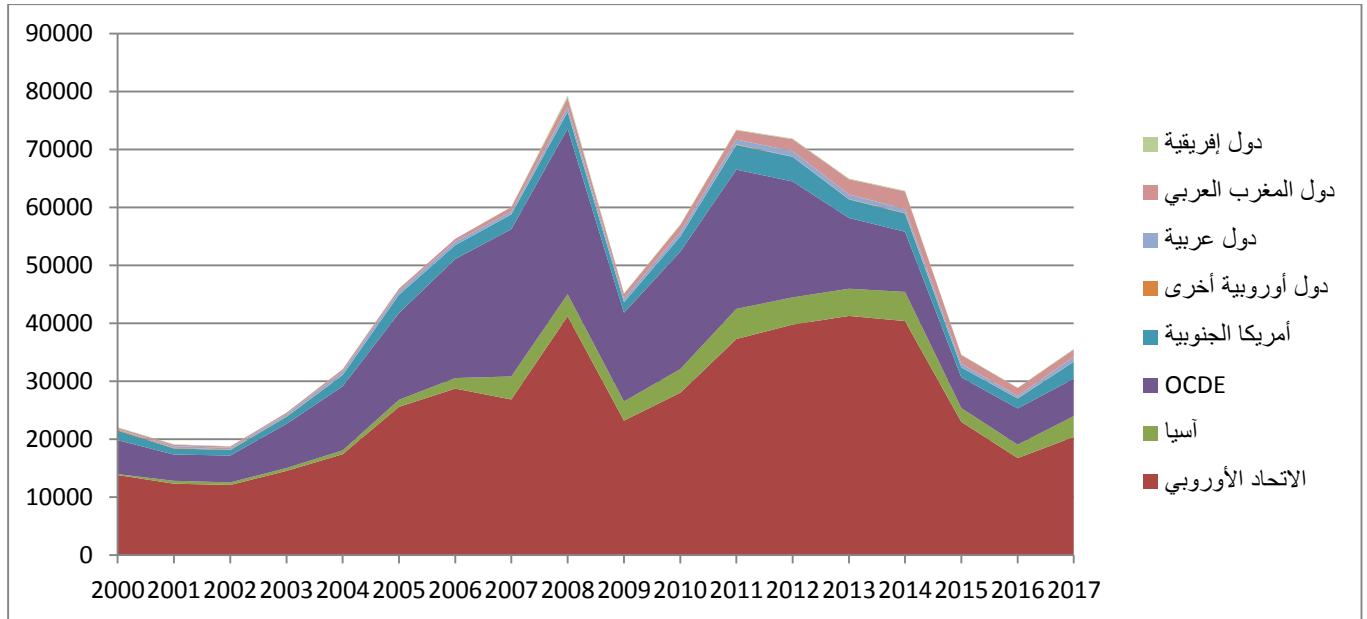
تحليل الجدول:

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تتعامل في أغلب محطاتها المتعلقة بالمصادرات مع العديد من دول العالم وهي قارات مختلفة منه، كما نلاحظ كذلك تلك المكانة الكبيرة التي تحتلها القارة الأوروبية بالإضافة إلى منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية من حصة المصادرات الجزائرية والتي قاربت 90% من إجمالي المصادرات. وبالنسبة للمناطق المتبقية الأخرى فإن المصادرات الجزائرية نحوها لا تتجاوز عموما 3% من إجمالي المصادرات فمثلا نجد أن بلدان المغرب العربي وآسيا وإفريقيا وباقي الدول الأوروبية من غير الاتحاد الأوروبي لا تمثل مجتمعة سوى 5% من إجمالي المصادرات الجزائرية إليها.

منطقة الاتحاد الأوروبي هي أهم سوق للصادرات الجزائرية حيث أن أكثر من 50 % من صادرات الجزائر توجه نحو سوق دول الاتحاد الأوروبي، ونلاحظ أن هذه النسبة قد عرفت ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2005 حيث ارتفعت من 17396 مليون دولار أمريكي سنة 2004 إلى 25593 مليون دولار أمريكي سنة 2005 وذلك بنسبة أكبر من 47% مقارنة بالسنة السابقة، ويمكن تفسير ذلك بأن دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ ابتداء من سبتمبر 2005 شجع زيادة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي، واستمرت قيمة الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي في الارتفاع، وقد وصلت قيمتها إلى أكثر من 40378 وذلك بنسبة 64,20% من إجمالي الصادرات سنة 2014.

تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول آسيا في المرتبة الثانية، ثم دول أمريكا الجنوبية ودول آسيا في مرتبة ثالثة، حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول في السنوات الأخيرة، وهذا سعيا من الدولة الجزائرية إلى تنوع شركائها التجاريين خارج المنطقة الأوروبية، ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الصادرات نحو دول آسيا من 210 مليون دولار أمريكي وذلك بنسبة 0,9% سنة 2000 إلى أكثر من 5060 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 8,40% سنة 2014، أي تضاعفت بأكثر من ثمانية (08 أضعاف)، وتأتي الدول العربية في المرتبة الأخيرة حيث لا تتجاوز نسبة الصادرات نحو الدول العربية في أحسن حالاتها نسبة 05%.

الشكل رقم 42 يمثل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 26

إن المتمعن في الشكل أعلاه يلاحظ استمرار سيطرة دول الاتحاد الأوروبي، حيث نجد أنها تستحوذ على أكبر حصة للصادرات الجزائرية في كل سنة من سنوات فترة البحث، حيث أن أكثر من 60% من صادرات الجزائر توجه إلى هذه الدول، وتوزع على 5 دول أساسية تعتبر الأكثر تعاملًا مع الجزائر هي إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، ألمانيا وهولندا، وعلى الرغم من انخفاض قيمة الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة ففي سنة 2016 سجلت تراجعًا بـ 33,28%

مقارنة بسنة 2015، ثم عرفت ارتفاع طفيف سنة 2017 بحوالي 3,70 مليار دولار، فهي ما تزال دائما في المرتبة الأولى من حيث القيمة مقارنة بالحجم الكلي للصادرات الجزائرية، وتأتي في المرتبة الثانية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فهي تستحوذ على ثاني أكبر حصة للصادرات الجزائرية في كل سنة ما عدا سنة 2007 أين وجدنا أن قيمة الصادرات نحوها تتساوى تقريبا مع دول الاتحاد الأوروبي لتتفوق عليها سنة 2008 أين كان لهذه الدول النصيب الأكبر من الصادرات الجزائرية بحوالي 28,62 مليار دولار، لتعود وتنخفض هذه القيمة تدريجيا لتصل إلى 5,43 مليار سنة 2015، وهنا نشير إلى أن أهم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والأكثر تعاملًا مع الجزائر هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من أمريكا الشمالية، ثم تأتي دول أمريكا اللاتينية كالثالث أكبر شريك تجاري مستورد من الجزائر بترقيم تتراوح بين 1 مليار دولار و 3,2 مليار دولار كحد أقصى والذي سجل سنة 2011 وعلى رأس هذه الدول البرازيل والأرجنتين، وأخيرا تأتي دول أخرى، غير أن مساهمة صادرات الجزائر إلى هذه الدول ضعيفة جدا، والتي تتمثل في دول المجموعات التالية: دول المغرب العربي التي لا تتعدى صادرات الجزائر النسبة 3% خلال جميع سنوات فترة البحث، وذلك على الرغم من الحدود المشتركة وقرب المسافة، دول المحيط الهادي التي لم تتعدى الصادرات النسبة 2% عدا سنتي 2001 و 2004. أما دول أوروبية أخرى والدول العربية باستثناء دول المغرب العربي والدول الأفريقية، فإن الصادرات الجزائرية إليها لم تتعدى النسبة 1% عدا بعض السنوات.

المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري 2002-2017

يتم التطرق في هذا المبحث إلى طريقة جمع بيانات الدراسة، كذلك مصادر جمع المعلومات وأدوات الدراسة، متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة بالإضافة إلى محددات الدراسة.

المطلب الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وتطورها

سنطرق في هذا المطلب أربعة فروع أساسية، حيث يحتوي الفرع الأول على تقديم المتغيرات، أما الفرع الثاني سنقوم بتحليل معطيات الدراسة عن طريق تفسير المنحنيات، أما الفرع الثالث الإحصاء الوصفي للمتغيرات (وسط حسابي، الانحراف المعياري، التباين) وأخيرا الفرع الرابع مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.

الفرع الأول: تقديم المتغيرات

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2017 أي أن حجم العينة المستعملة هي 18 مشاهدة بالنسبة للجزائر أي أن مجتمع الدراسة هي الدولة الجزائرية ككل وتشمل الدراسة المتغيرات التالية:

- متغيرة سعر الصرف: حيث تم استخدام سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار لقياس أثر تغيره على كل من الصادرات والواردات حيث يعرف على أنه سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، والمعبرة عن سعر الصرف الدينار الجزائري متوسط الفترة، والتي نرمز لها بـ TCN، ومعطيات المتغيرة مأخوذة من البنك الدولي:
- مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعبّر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عن مساهمة الصادرات من السلع و الخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، أي تبرز أهمية دور السلع و الخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية. حيث تم أخذ النسب من البنك الدولي والتي نرمز لها بEXPR:

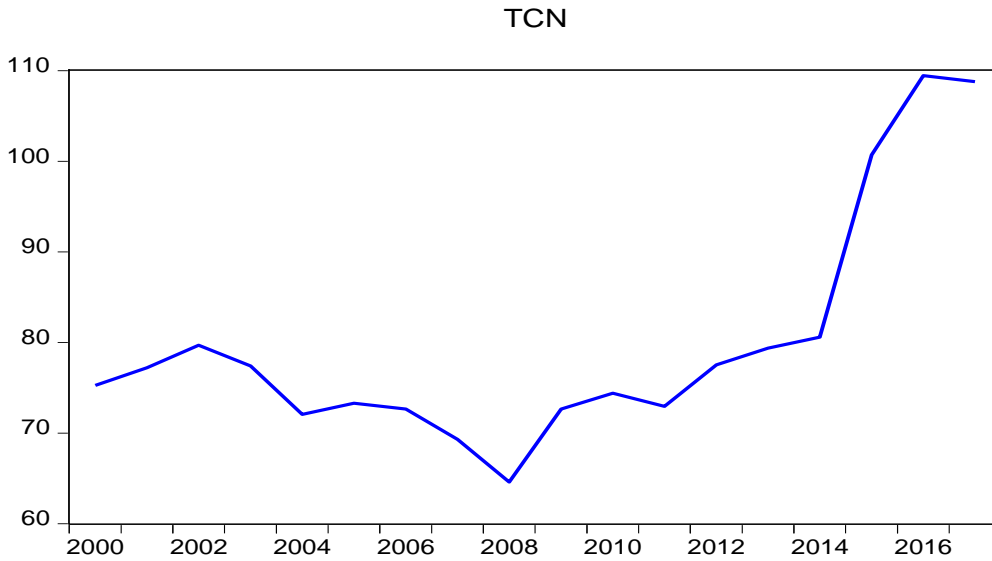
- مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي :

تعبّر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية حيث أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير و تذبذب مستمرين من سنة إلى أخرى، حيث تم أخذ النسب من البنك الدولي والتي نرمز لها بIMP:

الفرع الثاني : تطور متغيرات الدراسة (تحليل المتغيرات والتفسير)

لتوضيح تطور متغيرات الدراسة سنقوم بتمثيلها بيانيا ويمكن تمثيل متغيرات الدراسة بيانيا كما يلي : بالنسبة لسعر الصرف، يمكن تمثيل الصرف بيانيا على النحو التالي :

الشكل رقم 43 التمثيل البياني لسلسلة أسعار الصرف

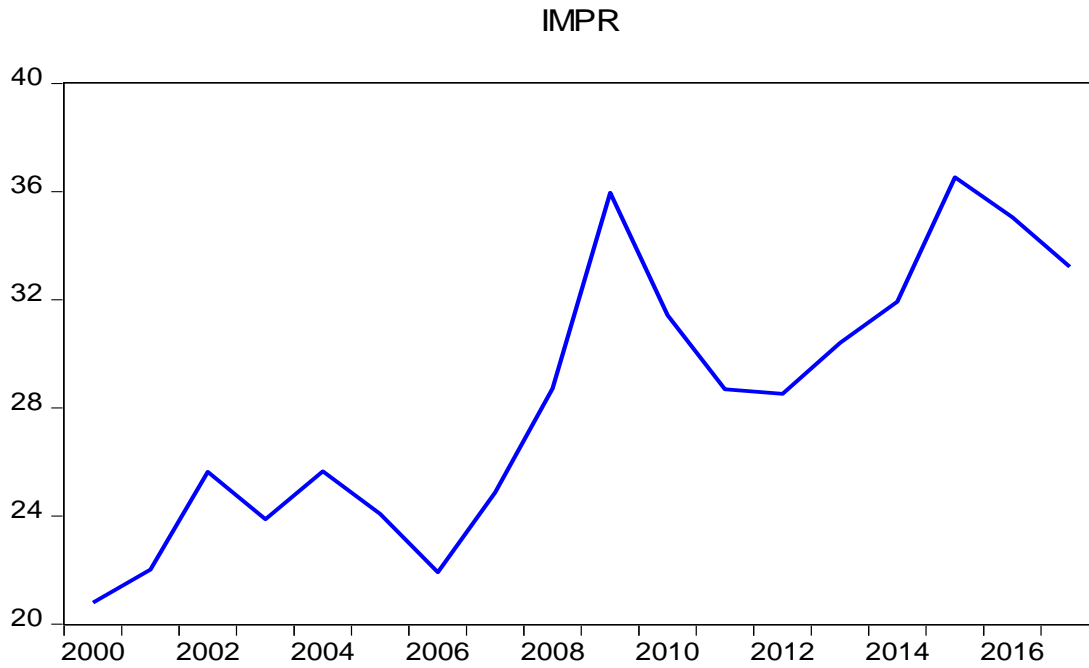


المصدر: مخرجات views9 بالاعتماد على الملحق رقم 1

يتضح من الشكل أعلاه تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2017)، حيث تعتبر سنة 2000 بداية انتعاش أسعار النفط حيث انتقل من 17,44 دولارا للبرميل سنة 1999 إلى 27,60 دولارا للبرميل سنة 2000، وواصل ارتفاعه بعد هذه السنة مما سمح بالحصول على احتياطي العملة الصعبة الذي يؤثر على تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري.

إن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2017) عرف اتجاه تصاعدي وهو ما يدل على تدهور قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة بنسبة 47%. حيث قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2002) بنسبة 5% لتقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، ومنه تقليل الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، ثم ارتفع خلال الفترة 2003 حتى سنة 2008 الذي تأثر فيها سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار بالأزمة المالية لسنة 2008 حيث نلاحظ أنه سجل انخفاض ملحوظ وصل إلى 64,58 وهذا ما يفسر انخفاض قيمة العملة الأمريكية، ثم قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2009-2010) لحماية الاقتصاد الجزائري من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك بكبح الطلب على الواردات من المنتجات الأولية والغذائية التي انخفضت أسعارها في السوق الدولية، ومن بعدها عاد سعر الصرف للارتفاع من جديد إلى غاية 2017.

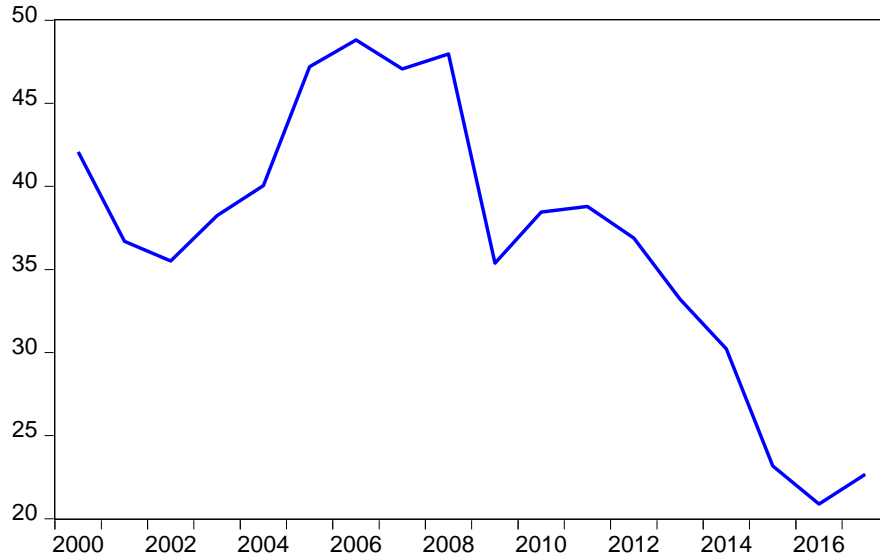
الشكل رقم 44 التمثيل البياني لمؤشر الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9 بالاعتماد على الملحق رقم 1

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير وتذبذب مستمر من سنة إلى أخرى، حيث سجلت ارتفاعا من سنة 2000 بنسبة 20.78% حتى سنة 2002 بنسبة 25.63%، وظلت هذه النسبة في تذبذب حيث انخفضت سنة 2006 لتصبح 21.91% ثم لتعود إلى الارتفاع سنة 2009 و سجلت أعلى نسبة في الدراسة وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول (الأزمة المالية العالمية 2008)، حيث قدرت النسبة بـ 35.95% لتواصل الارتفاع حتى سنة 2017 بنسبة 33.21%.

الشكل رقم 45 التمثيل البياني لسلسلة الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
EXPR



المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9 بالاعتماد على الملحق رقم 1

يتضح من خلال الشكل أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 32,26% مما يعني أنه حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، لذلك نجد أن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني فتنتعش بزيادته وتنكمش بتراجعها.

قد تطورت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرية الأولى من 1990-2000 بحيث قاربت قيمة الصادرات ثلث الناتج المحلي الإجمالي، أين بلغت نسبة إسهامها 28%، كما شهدت خلال الفترة 2001-2010 تذبذبا نسبيا أين بلغت سنة 2006 أعلى نسبة خلال طول فترة الدراسة بنسبة 48.80% وذلك بسبب تحسن إيرادات الصادرات ثم بدأت بالتناقص نتيجة الأزمة العالمية وتدهور أسعار البترول خاصة خلال 2014 - 2017 .

إن تباين هذه النسب بارتفاعها وانخفاضها معتدلا ومتقاربا نوعا ما، يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي شهده قطاع المحروقات آنذاك، من خلال ارتفاع أسعاره من جهة، والزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

الفرع 3: الإحصاء الوصفي للمتغيرات (وسط حسابي، الانحراف المعياري، التباين)

الجدول رقم 27 يبين الإحصاء الوصفي للمتغيرات

| | TCN | EXPR | IMPR |
|--------------|----------|-----------|----------|
| Mean | 79.87665 | 36.84750 | 28.29062 |
| Median | 76.23741 | 37.56913 | 28.59998 |
| Maximum | 109.4431 | 48.80909 | 36.52334 |
| Minimum | 64.58280 | 20.87242 | 20.78968 |
| Std. Dev. | 12.87284 | 8.502974 | 4.991841 |
| Skewness | 1.477833 | -0.431003 | 0.174660 |
| Kurtosis | 3.928353 | 2.404565 | 1.836197 |
| Jarque-Bera | 7.198350 | 0.823197 | 1.107346 |
| Probability | 0.027346 | 0.662590 | 0.574835 |
| Sum | 1437.780 | 663.2549 | 509.2311 |
| Sum Sq. Dev. | 2817.070 | 1229.110 | 423.6141 |
| Observations | 18 | 18 | 18 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

يشمل الجزء الأول نتائج اختبار الانحراف المعياري، وبما أن القيمة الاحتمالية 12.87284 فإن هذا دليل على أن قيم سعر الصرف الاسمي TCN أكثر تشتتاً، بالمقابل نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للواردات هي الأقل تشتتاً حيث بلغت نسبة 4.991841.

ويشمل الجزء الثاني اختبار نتائج Jarque-Bera، حيث نلاحظ أن القيم الاحتمالية لها أكبر من 5% وهذا يؤكد ولجميع معادلات النموذج أن البواقي (الصادرات والواردات) تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 ، أما بالمقابل نجد أن المتغير TCN يخضع لتوزيع طبيعي لكن عند مستوى معنوية 1% فقط.

الفرع 4: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

الجدول رقم 28 يبين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Covariance Analysis: Ordinary

Sample: 2000 2017

Included observations: 18

| Probability | Correlation | | |
|-------------|-------------|-----------|----------|
| | TCN | EXPR | IMPR |
| TCN | 1.000000 | | |
| | ----- | | |
| | ----- | | |
| EXPR | -0.895669 | 1.000000 | |
| | -8.056007 | ----- | |
| | 0.0000 | ----- | |
| IMPR | 0.573494 | -0.730781 | 1.000000 |
| | 2.800230 | -4.282261 | ----- |
| | 0.0128 | 0.0006 | ----- |

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

قدر معامل الارتباط بين سعر الصرف والصادرات بـ $r = -0.895669$ وهذا المعامل معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1% و 5%، واقتصادياً يفسر هذا التحليل وجود علاقة عكسية بين الصادرات وسعر الصرف فكلما انخفض سعر الصرف ارتفعت الصادرات، فيما قدر معامل الارتباط بين سعر الصرف والواردات بـ $r = 0.57$ وهذا المعامل موجب ومعنوي إحصائياً عند مستوى 5% معنى ذلك ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الواردات أي وجود علاقة طردية بين الواردات وسعر الصرف.

أما معامل الارتباط بين الصادرات والواردات فهو سالب وقدر بـ $r = -0.730781$ ومعنوي إحصائياً عند مستوى 1% و 5% معنى ذلك أن العلاقة بين الصادرات والواردات علاقة عكسية لأن ارتفاع الصادرات يؤدي إلى انخفاض الواردات والعكس صحيح.

المطلب الثاني: اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك

الفرع الأول: اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

إن الاعتماد على السلاسل الزمنية بالنسبة لمتغيرات الدراسة يدفعنا الى تحديد درجة تكامل هذه السلاسل من خلال اختبار جذر الوحدة "Unit root test" وسنعمد على اختبار ديكي فولير المعزز ADF وكذلك فيليب بيرون PP لتأكيد نتائج الاختبار الأول، حيث يركز اختبار ديكي فولير المعزز على صيغ الانحدار التالية :

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+2} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+2} + bt + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

P : عدد التأخيرات في النموذج؛

Δ : التفاضل الأول للمتغير؛

ε t : خطأ التقدير العشوائي؛

بعد تقدير النماذج الثلاثة يتم الحصول على الاحصائية $t(\phi_j)$ التي تخضع الى توزيع Student

1- اختبارات استقرارية المتغيرات (اختبار ديكي فولير المطور ADF)

أ- عند المستوى LEVEL:

الجدول رقم 29 يبين اختبارات استقرارية المتغيرات (اختبار ديكي فولير المطور ADF) عند المستوى LEVEL

Null Hypothesis: EXPR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.328808 | 0.8441 |
| Test critical values : | | |
| 1% level | -4.616209 | |
| 5% level | -3.710482 | |
| 10% level | -3.297799 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Null Hypothesis: IMPR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.047288 | 0.0312 |
| Test critical values : | | |
| 1% level | -4.728363 | |
| 5% level | -3.759743 | |
| 10% level | -3.324976 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: TCN has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 1.247860 | 0.9998 |
| :Test critical values | | |
| 1% level | -4.728363 | |
| 5% level | -3.759743 | |
| 10% level | -3.324976 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

نلاحظ أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى حيث أن القيم المطلقة الإحصائية الاختبار أصغر من القيم الحرجة لـ ADF وبالتالي نقبل فرضية العدم أي ان المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة أي انها غير مستقرة عند المستوى.

ب- عند الفرق الأول **First difference**:

الجدول رقم 30 يبين اختبارات استقرارية المتغيرات (اختبار ديكي فولير المطور ADF) عند الفرق الأول First difference

Null Hypothesis: D(IMPR) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|------------------------|--|-------------|--------|
| | Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.138129 | 0.0051 |
| Test critical values : | 1% level | -4.728363 | |
| | 5% level | -3.759743 | |
| | 10% level | -3.324976 | |

Null Hypothesis: D(EXPR) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|-----------------------|--|-------------|--------|
| | Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.063921 | 0.0285 |
| :Test critical values | 1% level | -4.667883 | |
| | 5% level | -3.733200 | |
| | 10% level | -3.310349 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 16

Null Hypothesis: D(TCN) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
|--|-------------|--------|

| | | |
|--|-----------|-----------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.688639 | 0.0107 |
| :Test critical values | 1% level | -4.728363 |
| | 5% level | -3.759743 |
| | 10% level | -3.324976 |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 15

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

نلاحظ أن متغيرات الدراسة قد استقرت بعد اجراء الفروق الأولى للمتغيرات وبالتالي نرفض فرضية العدم أي انها الفروق الأولى للسلاسل الزمنية قد استقرت بعد اجراء الفرق الأول، وبالتالي يمكن استنتاج ان متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل (1) .

بما أن متغيرات الدراسة قد استقرت عند الفرق الأول، فإن هذه النتائج ستسمح لنا بالمرور إلى اختبار التكامل المشترك بمنهجية Engle Granger.

1- اختبار التكامل المشترك بمنهجية Engle Granger:

مفهوم التكامل المشترك : تنحصر فكرة التكامل المشترك أنه في المدى القصير السلسلتين x_t و y_t يمكن أن يشهدا تطورا و مسارا مختلفا، لكن في المدى الطويل يسيران جنبا الى جنب . أي أنه توجد علاقة مستقرة في المدى الطويل بين x_t و y_t بحيث أن انحدار المدى الطويل أو انحدار التكامل المشترك يأخذ الصيغة التالية:

$$y_t = a x_t + b$$

لتكن لدينا السلسلتين x_t و y_t حيث أن $x_t \rightarrow I(1)$ و $y_t \rightarrow I(1)$ ، فاذا تحصلنا على المزج الخطي التالي :

$$y_t - a x_t - b = \epsilon_t \quad \text{.....} I(0) \quad (9)$$

فيمكن القول في هذه الحالة أن السلسلتين x_t و y_t تربط بينهما علاقة تكامل مشترك (أو متكاملتين تكاملا مشتركا) ونكتب:

$$x_t, y_t \quad C I (1, 1) \quad \text{.....} (10)$$

بصفة عامة، اذا كان لدينا سلسلتين زمنيتين x_t و y_t متكاملتين من الدرجة d ، انه من الممكن أن يكون المزج الخطي التالي : $y_t - a x_t - b = \epsilon_t$ غير متكامل من الدرجة d وإنما من الدرجة $d-b$ حيث أن b عدد صحيح موجب $(0 < b < d)$ ، حيث أن المتجه $(1-a-b)$ يسمى بمتجه " التكامل المشترك " . أما السلسلتين x_t و y_t هما متكاملتين تكاملا مشتركا .

وبالتالي نقول عن سلسلتين زمنيتين x_t و y_t أنهما متكاملتين تكاملا مشتركا اذا تحققت الشروط التالية :

- السلسلتين x_t و y_t متكاملتين من نفس الدرجة d :

- المزج الخطي بين السلسلتين عبارة عن سلسلة زمنية متكاملة من درجة أقل من درجة تكامل السلسلتين أي أقل من I(d).
أ- تقدير واختبار النموذج الأول

في هذا النموذج سوف نختبر العلاقة في الأجل الطويل بين سعر الصرف TCN والصادرات EXPR
نعتبر النموذج القياسي التالي :

$$EXPR = a + b * TCN + U_t$$

حيث EXPR يمثل الصادرات كنسبة من الناتج؛

TCN سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي؛

U_t الخطأ العشوائي من الشكل تشويش أبيض؛

➤ تقدير النموذج :

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم 31 يبين نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: EXPR

Method: Least Squares

Sample: 2000 2017

Included observations: 18

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C | 84.10425 | 5.937536 | 14.16484 | 0.0000 |
| TCN | | 0.073439 | -8.056007 | 0.0000 |
| R-squared | 0.802223 | Mean dependent var | | 36.84750 |
| Adjusted R-squared | 0.789862 | S.D. dependent var | | 8.502974 |
| S.E. of regression | 3.897831 | Akaike info criterion | | 5.663157 |
| Sum squared resid | 243.0894 | Schwarz criterion | | 5.762087 |
| Log likelihood | -48.96841 | Hannan-Quinn criter. | | 5.676798 |
| F-statistic | 64.89925 | Durbin-Watson stat | | 0.935346 |
| Prob(F-statistic) | 0.000001 | | | |

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

➤ اختبار استقراريه بواقي النموذج UT:

الجدول رقم 32 يبين اختبار استقراريه بواقي النموذج UT

Null Hypothesis: UT has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.974546 | 0.5730 |
| :Test critical values | | |
| 1% level | -4.616209 | |
| 5% level | -3.710482 | |
| 10% level | -3.297799 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

من خلال نتائج اختبار سكون البواقي تتضح لنا أن القيمة المطلقة للإحصائية $|t\Phi_j|$ اقل من القيم الحرجة، مما يدفعنا الى قبول الفرضية العدمية أي عدم استقراريه بواقي الانحدار عند المستوى، وبالتالي يمكن استنتاج ان نسبة الصادرات الى الناتج لا تتكامل تكاملا مشتركا مع سعر الصرف الاسمي عند مستوى معنوية 5 % .

- ✓ يقدر معامل التحديد (R^2) بـ 0,80 وهذا ما يدل على قدرة النموذج على تفسير ما يربو عن 80 % من تغيرات معدل الصادرات، أما باقي التغيرات أي نسبة 20% هي ناتجة عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، وارتفاع معامل التحديد دليل على قوة العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في النموذج؛
- ✓ احصائية F-Statistic والخاصة باختبار المعنوية الكلية للنموذج تقدر بـ 64,89 و باحتمال يقدر بـ 0.0000 وهو أقل من ($P=0,01$) وهذا ما يدفعنا الى رفض الفرضية العدمية أي أن معاملات انحدار النموذج غير معدومة عند مستوى معنوية 1% وكذلك 5% ؛
- ✓ معامل انحدار العنصر الثابت ايجابي ويقدر بـ 84,10 و معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 1 % وكذلك 5 %؛

✓ معامل انحدار سعر الصرف الاسمي سالب يقدر بـ -0.591622، وهذا معناه أن ارتفاع سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة سوف يؤدي الى انخفاض معدل الصادرات بنسبة -0.591622% (مع ثبات المتغيرات الأخرى) وهو تأثير معنوي عند مستوى 1%، وهذه النتائج تتوافق مع فرضيات النظرية الاقتصادية.

ب- تقدير واختبار النموذج الثاني:

في هذا النموذج سوف نختبر العلاقة في الأجل الطويل بين سعر الصرف TCN والواردات IMPR نعتبر النموذج القياسي التالي:

$$IMPR = a + b * TCN + U_t$$

حيث: IMPR يمثل الواردات كنسبة من الناتج الإجمالي الوطني:

TCN سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي:

U_t الخطأ العشوائي من الشكل تشويش أبيض:

➤ تقدير النموذج

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 33 يبين نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: IMPR

Method: Least Squares

Date: 31/01/20 Time: 20: 16

Sample: 2000 2017

Included observations: 18

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| C | 10.52685 | 6.421012 | 1.639438 | 0.1206 |
| TCN | 0.222390 | 0.079418 | 2.800230 | 0.0128 |

| | | | |
|--------------------|-----------|-----------------------|----------|
| R-squared | 0.328895 | Mean dependent var | 28.29062 |
| Adjusted R-squared | 0.286951 | S.D. dependent var | 4.991841 |
| S.E. of regression | 4.215221 | Akaike info criterion | 5.819720 |
| Sum squared resid | 284.2894 | Schwarz criterion | 5.918650 |
| Log likelihood | -50.37748 | Hannan-Quinn criter. | 5.833361 |
| F-statistic | 7.841288 | Durbin-Watson stat | 0.509231 |

Prob(F-statistic) 0.012835

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

✓ يقدر معامل التحديد (R^2) بـ 0,32 وهذا ما يدل على قدرة النموذج على تفسير ما يربو عن 32% من تغيرات معدل الواردات، أما باقي التغيرات أي نسبة 68% هي ناتجة عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج؛

✓ إحصائية F-Statistic والخاصة باختبار المعنوية الكلية للنموذج تقدر بـ 7,84 و باحتمال يقدر بـ 0.012835 وهو أقل من ($P=0,01$) وهذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية العدمية أي أن معاملات انحدار النموذج غير معدومة عند مستوى معنوية 5%:

✓ معامل انحدار سعر الصرف الاسمي موجب يقدر بـ 0.222390، وهذا معناه أن ارتفاع سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل الواردات بنسبة 0.222390% (مع ثبات المتغيرات الأخرى)، وهو تأثير معنوي عند مستوى 5%.

ج- اختبار استقراره بواقي النموذج UT:

الجدول رقم 34 يبين نتائج اختبار استقراره بواقي النموذج UT

Null Hypothesis: UT2 has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -2.197718 | 0.4592 |
| :Test critical values | | |
| 1% level | -4.667883 | |
| 5% level | -3.733200 | |
| 10% level | -3.310349 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

نتائج اختبار سكون البواقي تتضح لنا أن القيمة المطلقة للإحصائية $|t\Phi_j|$ أقل من القيم الحرجة، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية أي عدم استقراره بواقي الانحدار عند المستوى، وبالتالي يمكن استنتاج أن نسبة الواردات إلى الناتج لا تتكامل تكاملاً مشتركاً مع سعر الصرف الآسي عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثالث: نمذجة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR:

الفرع 1: مفاهيم أساسية حول نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

- متجه الانحدار الذاتي :

هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية. ويعمل متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية لمتغيرات الأخرى في النموذج. إن نموذج VAR يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات k من المتغيرات الداخلية في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها ($T, \dots, 2, 1 = t$) وإن مجموعة المتغيرات سيتم وضعها في متجهه (Y) أبعاده $(k \times 1)$ ، إذ أن عناصر هذا المتجه هي مجموعة المتغيرات y_{it} .

يمكن تمثيل متجه الانحدار الذاتي من الرتبة p ويسمى متجه الانحدار الذاتي بارتداد زمني مقداره P الصيغة الآتية:

$$Y_t = c + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + e_t$$

إذ أن:

c : متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي أبعاده $k \times 1$;

A_i : مصفوفة ذات أبعاد $k \times k$ لكل $P; \dots; 2; 1; i$;

e_t : متجه أبعاده $k \times 1$ لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصفر ($E e_i = 0$)، وإن $E e_t e_t = \Omega$ مصفوفة متغير متعاصرة contemporaneously covariance matrix أبعاده $n \times n$ وأن $E e_t e_{t-K} = 0$ لكل K لا تعتمد على الزمن.

وللتبسيط فإنه يمكن كتابة المعادلة عندما $P=2$ أي VAR (2) بالصيغة الآتية:

$$Y_{1t} = c_1 + A_{11} y_{1t-1} + A_{12} y_{2t-1} + e_{1t}$$

$$Y_{2t} = c_2 + A_{12} y_{1t-1} + A_{22} y_{2t-1} + e_{2t}$$

يلاحظ من المعادلتين أنهما عبارة عن معادلتين انحدار للمتغيرين (Y_{1t}, Y_{2t}) متغيرات خارجية مرتدة زمنياً. وعليه يمكن القول أن VAR_p ما هو إلا منظومة من المعادلات غير المرتبطة SUR ظاهرياً *unrelated seemingly* regression

¹ - صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحيى، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، البورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، 2008، ص ص 21-22.

- نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR :

من الشائع جدا في الاقتصاد أن يكون هناك نماذج فيها بعض المتغيرات ليست فقط متغيرات مفسرة لمتغير تابع، ولكن هي أيضا تُفسر بالمتغيرات التي كانت تفسرها. في هذه الحالة نحصل على نماذج المعادلات الآتية. والتي يجب تحديد أي منها داخلية والمتغيرات الخارجية او المحددة سابقا .

انتقد (Sims 1980) قرار التمييز بين المتغيرات. وفقا لـ Sims اذا كان هناك آنية بين عدد من المتغيرات اذا يجب ان تعامل جميع المتغيرات بنفس الطريقة. بمعنى آخر يجب ان لا يكون هناك تمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، بناء على ذلك عند نبذ هذا الفصل، جميع المتغيرات تعامل كمتغيرات داخلية، هذا يعني في شكلها المخفض كل معادلة تأخذ نفس المتغيرات مما يقود الى بناء نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR¹.

- خصائص نماذج الانحدار الذاتي VAR :

نموذج VAR لها بعض الخصائص الجيدة نذكر منها:

- ✓ منها أنها بسيطة وانه لا يلزم التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية؛
- ✓ التقدير سهل حيث كل معادلة تقدر باستخدام المربعات الصغرى العادية؛
- ✓ التنبؤ باستخدام نماذج VAR افضل من تلك التي يتحصل عليها من المعادلات الآتية .

لقد تعرضت نماذج VAR لبعض الانتقادات نذكر منها:

- ✓ انها غير مبنية على النظرية الاقتصادية فليس هناك تقييد على أي من معاملات النموذج فكل متغير يسبب الآخر .
- ولكن باستخدام الاختبارات الإحصائية يمكن تقدير النموذج والتخلص من المعاملات التي تظهر غير معنوية من اجل الحصول على نموذج قد يحوي النظرية. الاختبارات تستخدم ما يسمى باختبار السببية.
- ✓ انتقاد آخر، هو فقد درجات الحرية باستخدام متباطئات عديدة. اخيرا بالحصول على المعاملات من الصعب ترجمة النتائج وذلك لنقص الخلفية النظرية.

للتغلب على هذه الانتقادات، المؤيدين لنموذج VAR قاموا بتقدير ما يسمى دالة نبض الاستجابة function response

impulse دالة نبض الاستجابة تختبر استجابة المتغير التابع في نموذج VAR الى الصدمات في حد الخطأ.

تفيد دالة نبض الاستجابة في دراسة التفاعل بين المتغيرات في نموذج الانحدار الذاتي. هذه الدوال تمثل ردة فعل المتغيرات للصدمات التي يتعرض لها النظام. عادة ال يكون واضح أي الصدمات ذات الصلة لدراسة مشكلة اقتصادية محددة. لذلك تستخدم المعلومات الهيكلية لدراسة مشكلة اقتصادية محددة. نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية وتقدير نبض الاستجابة يناقش بتوسع في التكامل المشترك.

في الاقتصاد الحديث دالة نبض الاستجابة تصف ردة فعل الاقتصاد عبر الزمن لصدمات خارجية ويتم نمذجتها في سياق نماذج الانحدار الذاتي VAR الصدمات تعامل كمتغيرات خارجية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي متضمنة الإنفاق الحكومي، الضرائب ومتغيرات السياسة المالية الأخرى. التغير في قاعدة النقود والمتغيرات الأخرى في السياسة النقدية، التغير في

¹ - عدنان الصنوي، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء، ص ص 197-198.

الإنتاجية، التغييرات التكنولوجية . دالة نبض الاستجابة تصف ردة فعل المتغيرات الداخلية عبر الزمن مثل الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار البطالة عند وقت الصدمة والفترات الزمنية اللاحقة¹.

الفرع2: تقدير نموذج VAR للعلاقة بين سعر الصرف والصادرات

الجدول رقم 35 يبين نتائج تقدير نموذج VAR للعلاقة بين سعر الصرف والصادرات

Vector Autoregression Estimates

Sample (adjusted): 2002 2017

Included observations: 16 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

| | TCN | EXPR |
|----------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| TCN(-1) | 0.650732 (0.42719) [1.52328] | 0.023891 (0.35849) [0.06665] |
| TCN(-2) | -0.207611 (0.49716) [-0.41760] | 0.087924 (0.41720) [0.21075] |
| EXPR(-1) | -0.696523 (0.49322) [-1.41219] | 1.047255 (0.41390) [2.53023] |
| EXPR(-2) | -0.192873 (0.55321) [-0.34864] | -0.019037 (0.46424) [-0.04101] |
| C | 78.69123 (49.3527) [1.59447] | -10.48105 (41.4153) [-0.25307] |

¹ - عدنان الصنوي، نفس المرجع السابق، ص 198.

| | | |
|----------------|-----------|-----------|
| R-squared | 0.846452 | 0.749051 |
| Adj. R-squared | 0.790617 | 0.657797 |
| Sum sq. resids | 427.6861 | 301.1793 |
| S.E. equation | 6.235427 | 5.232584 |
| F-statistic | 15.15972 | 8.208399 |
| Log likelihood | -48.98942 | -46.18395 |
| Akaike AIC | 6.748678 | 6.397994 |
| Schwarz SC | 6.990112 | 6.639428 |
| Mean dependent | 80.33155 | 36.53066 |
| S.D. dependent | 13.62684 | 8.944872 |

| | |
|---|-----------|
| Determinant resid covariance (dof adj.) | 527.6271 |
| Determinant resid covariance | 249.3862 |
| Log likelihood | -89.55806 |
| Akaike information criterion | 12.44476 |
| Schwarz criterion | 12.92762 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

$$TCN = 0.650732003161*TCN(-1) - 0.207611090815*TCN(-2) - 0.696523108155*EXPR(-1) - 0.192872625268*EXPR(-2) + 78.6912298504$$

$$EXPR = 0.0238914196214*TCN(-1) + 0.0879242468417*TCN(-2) + 1.04725470405*EXPR(-1) - 0.0190365983632*EXPR(-2) - 10.4810511503$$

➤ اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم 36 يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h

Date: 01/31/20 Time: 20:25

Sample: 2000 2017

Included observations: 16

| Lags | LM-Stat | Prob |
|------|----------|--------|
| 1 | 0.420903 | 0.9807 |
| 2 | 3.758530 | 0.4397 |
| 3 | 0.612191 | 0.9617 |
| 4 | 2.151025 | 0.7080 |

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

يتضح لنا أنه نموذج متجه تصحيح الخطأ لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي Serial correlation حيث أن احصائية اختبار LM أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية والتي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء .

➤ اختبار تجانس التباين:

الجدول رقم 37 يبين نتائج اختبار تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)

Date: 01/31/20 Time: 20:26

Sample: 2000 2017

Included observations: 16

: Joint test

| Chi-sq | df | Prob. |
|----------|----|--------|
| 32.52252 | 24 | 0.1146 |

: Individual components

| Dependent | R-squared | F(8,7) | Prob. | Chi-sq(8) | Prob. |
|-----------|-----------|----------|--------|-----------|--------|
| res1*res1 | 0.780535 | 3.111960 | 0.0762 | 12.48855 | 0.1307 |
| res2*res2 | 0.774284 | 3.001560 | 0.0827 | 12.38855 | 0.1347 |
| res2*res1 | 0.672970 | 1.800592 | 0.2265 | 10.76751 | 0.2152 |

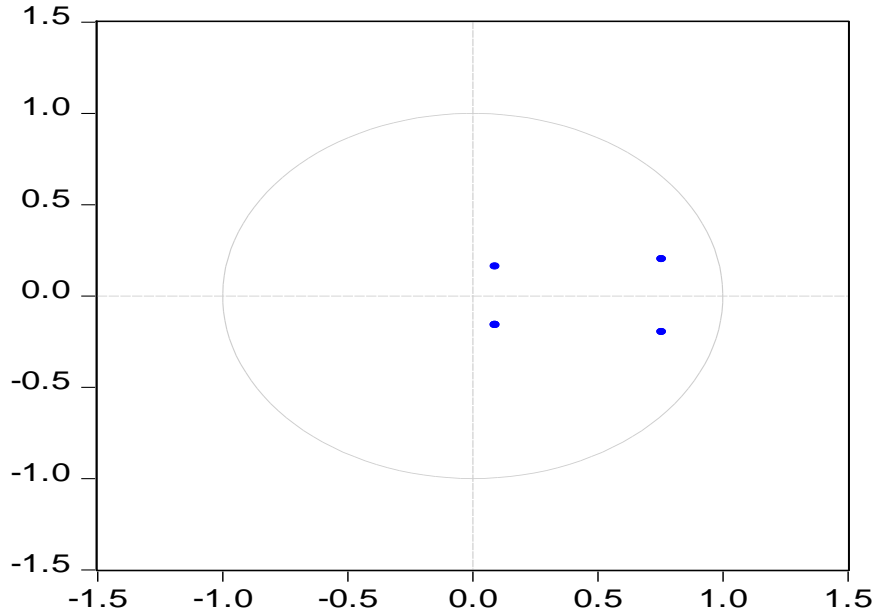
المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

من خلال الجدول يتضح لنا أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، حيث أن نتائج الاختبار تدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية والتي تنص على ثبات تباين التباين

➤ استقرارية نموذج var:

الشكل رقم 46 يمثل نتائج استقرارية نموذج var

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

من خلال الجدول والشكل يتضح لنا النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار (VAR satisfies the stability condition.) إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

➤ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم 38 يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

VAR Residual Normality Tests

Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)

Null Hypothesis: residuals are multivariate normal

Date: 01/31/20 Time: 20: 28

Sample: 2000 2017

Included observations: 16

| Component | Skewness | Chi-sq | df | Prob. |
|-----------|----------|----------|----|--------|
| 1 | 1.100033 | 3.226858 | 1 | 0.0724 |
| 2 | 0.338462 | 0.305484 | 1 | 0.5805 |
| Joint | | 3.532341 | 2 | 0.1710 |

| Component | Kurtosis | Chi-sq | df | Prob. |
|-----------|----------|----------|----|--------|
| 1 | 3.848350 | 0.479798 | 1 | 0.4885 |
| 2 | 3.462609 | 0.142671 | 1 | 0.7056 |
| Joint | | 0.622470 | 2 | 0.7325 |

| Component | Jarque-Bera | df | Prob. |
|-----------|-------------|----|--------|
| 1 | 3.706656 | 2 | 0.1567 |
| 2 | 0.448155 | 2 | 0.7993 |
| Joint | 4.154811 | 4 | 0.3855 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

من خلال الجدول يتضح لنا أن أخطاء التقدير في متجه تصحيح الخطأ تتوزع طبيعياً بناء على نتائج اختبارات كل من (Jarque-Bera، Kurtosis، Skewness).

من خلال نتائج تحليل التباين متغير الصادرات الموضحة في الجدول أعلاه، يتضح لنا جلياً أنه في المدى القصير نسبة تباين خط التنبؤ لمتغير الصادرات الناتجة عن صدمات في المتغير نفسه بلغت حوالي 50% في المدى القصير ثم ازدادت هذه النسبة في المدى الطويل لتصل إلى حوالي 61%، من جانب آخر نلاحظ أن نسبة تباين خطأ التنبؤ الناتجة عن تغيرات في سعر الصرف بلغت حوالي 49% في المدى القصير ثم تنخفض هذه النسبة في المدى الطويل لتصل إلى حوالي 38%، بصفة عامة نلاحظ أن نسبة تباين الصادرات المفسرة بتغيرات سعر الصرف متوسطة وهذا ما يدل على تأثير سعر الصرف على متغيرة الصادرات لكن بنسبة قليلة مقارنة بالتباين المفسر عن طريق تغيرات في المتغير نفسه.

أ- تحليل التباين Variance décomposition

الجدول رقم 39 يبين نتائج تحليل التباين Variance décomposition

| Variance Decomposition of TCN | | | |
|-------------------------------|----------|----------|----------|
| Period | S.E. | TCN | EXPR |
| 1 | 6.235427 | 100.0000 | 0.000000 |
| 2 | 9.467461 | 92.65489 | 7.345115 |
| 3 | 12.47724 | 79.27745 | 20.72255 |
| 4 | 15.05340 | 68.62767 | 31.37233 |
| 5 | 16.98837 | 61.54756 | 38.45244 |
| 6 | 18.29879 | 57.02469 | 42.97531 |
| 7 | 19.10628 | 54.22008 | 45.77992 |
| 8 | 19.55664 | 52.56704 | 47.43296 |
| 9 | 19.78027 | 51.66928 | 48.33072 |
| 10 | 19.87615 | 51.23888 | 48.76112 |

| Variance Decomposition of EXPR | | | |
|--------------------------------|----------|----------|----------|
| Period | S.E. | TCN | EXPR |
| 1 | 5.232584 | 50.43648 | 49.56352 |

| | | | |
|----|----------|----------|----------|
| 2 | 7.501423 | 49.43472 | 50.56528 |
| 3 | 9.023352 | 46.28874 | 53.71126 |
| 4 | 10.05382 | 43.38528 | 56.61472 |
| 5 | 10.70463 | 41.24550 | 58.75450 |
| 6 | 11.08010 | 39.82359 | 60.17641 |
| 7 | 11.27499 | 38.96280 | 61.03720 |
| 8 | 11.36371 | 38.49997 | 61.50003 |
| 9 | 11.39760 | 38.29116 | 61.70884 |
| 10 | 11.40772 | 38.22357 | 61.77643 |

Cholesky

Ordering:

TCN EXPR

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

ب- دوال الاستجابة للصدمات العشوائية

الجدول رقم 40 يبين نتائج دوال الاستجابة للصدمات العشوائية

| : Response of TCN | | | |
|-------------------|--------|----------|-----------|
| | Period | TCN | EXPR |
| | 1 | 6.235427 | 0.000000 |
| | 2 | 6.645949 | -2.565859 |
| | 3 | 6.353829 | -5.067301 |
| | 4 | 5.665100 | -6.231378 |
| | 5 | 4.702714 | -6.315404 |
| | 6 | 3.649033 | -5.738058 |
| | 7 | 2.643066 | -4.818584 |
| | 8 | 1.765971 | -3.780677 |
| | 9 | 1.054325 | -2.772209 |
| | 10 | 0.514166 | -1.880985 |

: Response of EXPR

| | Period | TCN | EXPR |
|--|--------|-----|------|
|--|--------|-----|------|

| | | |
|----|-----------|----------|
| 1 | -3.716110 | 3.683811 |
| 2 | -3.742741 | 3.857888 |
| 3 | -3.141834 | 3.908762 |
| 4 | -2.482910 | 3.673362 |
| 5 | -1.846426 | 3.178121 |
| 6 | -1.275958 | 2.559601 |
| 7 | -0.800440 | 1.927686 |
| 8 | -0.429990 | 1.350415 |
| 9 | -0.160490 | 0.863536 |
| 10 | 0.020572 | 0.479989 |

Cholesky Ordering:
TCN EXPR

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

الفرع 3: تقدير أثر سعر الصرف على الواردات باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

الجدول رقم 41 يبين نتائج تقدير أثر سعر الصرف على الواردات باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates

Date: 01/31/20 Time: 20: 33

Sample (adjusted): 2002 2017

Included observations: 16 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

| | IMPR | TCN |
|----------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| IMPR(-1) | 1.116886 (0.34757) [3.21344] | 1.031796 (0.68936) [1.49674] |
| IMPR(-2) | -0.265477 (0.30630) [-0.86673] | -0.314143 (0.60751) [-0.51710] |

| | | |
|---|--------------------------------------|--------------------------------------|
| TCN(-1) | -0.219633 (0.19001) [-1.15590] | 0.799208 (0.37687) [2.12067] |
| TCN(-2) | 0.279438 (0.25066) [1.11482] | 0.179233 (0.49715) [0.36052] |
| C | 0.601719 (10.7158) [0.05615] | -16.65324 (21.2536) [-0.78355] |
| R-squared | 0.643333 | 0.840746 |
| Adj. R-squared | 0.513636 | 0.782836 |
| Sum sq. resids | 112.7592 | 443.5794 |
| S.E. equation | 3.201693 | 6.350228 |
| F-statistic | 4.960272 | 14.51802 |
| Log likelihood | -38.32435 | -49.28132 |
| Akaike AIC | 5.415543 | 6.785165 |
| Schwarz SC | 5.656977 | 7.026599 |
| Mean dependent | 29.15147 | 80.33155 |
| S.D. dependent | 4.590911 | 13.62684 |
| Determinant resid covariance (dof adj.) | | 278.1889 |
| Determinant resid covariance | | 131.4877 |
| Log likelihood | | -84.43734 |
| Akaike information criterion | | 11.80467 |
| Schwarz criterion | | 12.28754 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

$$IMPR = 1.1168855916*IMPR(-1) - 0.265476775589*IMPR(-2) - 0.219633072955*TCN(-1) + 0.279438256026*TCN(-2) + 0.601718644094$$

$$TCN = 1.03179558431*IMPR(-1) - 0.314143482751*IMPR(-2) + 0.799207788728*TCN(-1) + 0.179233263469*TCN(-2) - 16.6532396146$$

➤ اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم 42 يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h

Date: 01/31/20 Time: 20: 35

Sample: 2000 2017

Included observations: 16

| Lags | LM-Stat | Prob |
|------|----------|--------|
| 1 | 1.462648 | 0.8332 |
| 2 | 10.89901 | 0.0277 |
| 3 | 7.267073 | 0.1224 |
| 4 | 1.181403 | 0.8812 |

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: مخرجات برنامج Eviewse9

من خلال الجدول رقم 42 يتضح لنا أنه نموذج متجه تصحيح الخطأ لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي Serial correlation حيث أن احصائية اختبار LM أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية والتي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء .

➤ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

الجدول رقم 43 يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

VAR Residual Normality Tests

Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)

Null Hypothesis: residuals are multivariate normal

Sample: 2000 2017

Included observations: 16

| Component | Skewness | Chi-sq | df | Prob. |
|-----------|-----------|----------|----|--------|
| 1 | -0.121273 | 0.039219 | 1 | 0.8430 |
| 2 | 0.778115 | 1.614569 | 1 | 0.2039 |
| Joint | | 1.653788 | 2 | 0.4374 |

| Component | Kurtosis | Chi-sq | df | Prob. |
|-----------|----------|----------|----|--------|
| 1 | 2.100291 | 0.539651 | 1 | 0.4626 |
| 2 | 3.364250 | 0.088452 | 1 | 0.7662 |
| Joint | | 0.628103 | 2 | 0.7305 |

| Component | Jarque-Bera | df | Prob. |
|-----------|-------------|----|--------|
| 1 | 0.578870 | 2 | 0.7487 |
| 2 | 1.703021 | 2 | 0.4268 |
| Joint | 2.281890 | 4 | 0.6841 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول يتضح لنا أن أخطاء التقدير في متجه تصحيح الخطأ تتوزع طبيعياً بناءً على نتائج اختبارات كل من (Skewness، Kurtosis، Jarque-Bera) .

➤ اختبار تجانس التباين:

الجدول رقم 44 يبين نتائج اختبار تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)

Date: 01/31/20 Time: 20:36

Sample: 2000 2017

Included observations: 16

: Joint test

| Chi-sq | df | Prob. |
|----------|----|--------|
| 22.77674 | 24 | 0.5330 |

: Individual components

| Dependent | R-squared | F(8,7) | Prob. | Chi-sq(8) | Prob. |
|-----------|-----------|----------|--------|-----------|--------|
| res1*res1 | 0.516238 | 0.933742 | 0.5427 | 8.259812 | 0.4085 |
| res2*res2 | 0.421019 | 0.636275 | 0.7306 | 6.736300 | 0.5653 |
| res2*res1 | 0.459560 | 0.744051 | 0.6583 | 7.352961 | 0.4991 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول يتضح لنا أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، حيث أن نتائج الاختبار تدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية والتي تنص على ثبات تباين التباين.

الفرع 4: نتائج تحليل التباين:

الجدول رقم 45 يبين نتائج تحليل التباين

| Period | S.E. | IMPR | TCN |
|--------|----------|----------|----------|
| 1 | 3.201693 | 100.0000 | 0.000000 |
| 2 | 4.390802 | 93.20971 | 6.790286 |

| | | | |
|----|----------|----------|----------|
| 3 | 4.842554 | 92.10373 | 7.896273 |
| 4 | 5.064677 | 92.77713 | 7.222870 |
| 5 | 5.281640 | 92.77374 | 7.226261 |
| 6 | 5.540744 | 92.31334 | 7.686659 |
| 7 | 5.843497 | 91.83392 | 8.166084 |
| 8 | 6.187562 | 91.44468 | 8.555324 |
| 9 | 6.573406 | 91.12345 | 8.876547 |
| 10 | 7.003801 | 90.84060 | 9.159397 |

Varian
ce

Deco

mposit

ion of

:TCN

| Period | S.E. | IMPR | TCN |
|--------|----------|----------|----------|
| 1 | 6.350228 | 32.70208 | 67.29792 |
| 2 | 9.806673 | 53.75709 | 46.24291 |
| 3 | 12.70762 | 66.58342 | 33.41658 |
| 4 | 15.36933 | 73.81840 | 26.18160 |
| 5 | 17.96435 | 78.05794 | 21.94206 |
| 6 | 20.60334 | 80.71752 | 19.28248 |
| 7 | 23.35004 | 82.51579 | 17.48421 |
| 8 | 26.24338 | 83.81140 | 16.18860 |
| 9 | 29.31297 | 84.78594 | 15.21406 |
| 10 | 32.58622 | 85.53846 | 14.46154 |

Chole
sky

Orderi

ng:

IMPR

TCN

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج تحليل تباين متغير الواردات الموضحة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن في المدى القصير حوالي 93 % من تباين خطأ التنبؤ ناتجة عن صدمات في المتغير نفسه أي في الواردات وهي نسبة كبيرة جدا كما بلغت نسبة التباين المفسرة بتغيرات في سعر الصرف حوالي 7 % في المدى القصير ثم ترتفع هذه النسبة لتصل الى حوالي 15 % في المدى الطويل مقابل نسبة 85 % كتباين مفسر بتغيرات في المتغير نفسه (أي نسبة الواردات)، بصفة عامة نلاحظ تأثير طفيف لسعر الصرف على نسبة الواردات في المدى الطويل بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهي نتائج تتوافق مع خصوصيات و هيكل الاقتصاد الوطني.

➤ دوال الاستجابة للصدمات العشوائية :

الجدول رقم 46 يبين نتائج دوال الاستجابة للصدمات العشوائية

| Response of :IMPR Period | IMPR | TCN |
|--------------------------------|----------|-----------|
| 1 | 3.201693 | 0.000000 |
| 2 | 2.778344 | -1.144163 |
| 3 | 1.904887 | -0.736609 |
| 4 | 1.483102 | -0.032142 |
| 5 | 1.442803 | 0.403835 |
| 6 | 1.568486 | 0.586494 |
| 7 | 1.737232 | 0.654703 |
| 8 | 1.911129 | 0.697895 |
| 9 | 2.088948 | 0.748359 |
| 10 | 2.277303 | 0.810835 |

| Response of :TCN Period | IMPR | TCN |
|-------------------------------|----------|----------|
| 1 | 3.631424 | 5.209429 |
| 2 | 6.205755 | 4.163417 |
| 3 | 7.471452 | 3.080596 |
| 4 | 8.176176 | 2.807660 |

| | | |
|----|----------|----------|
| 5 | 8.805447 | 2.994286 |
| 6 | 9.525596 | 3.323054 |
| 7 | 10.35627 | 3.670766 |
| 8 | 11.28385 | 4.020583 |
| 9 | 12.30049 | 4.385619 |
| 10 | 13.40808 | 4.778558 |

Cholesky

Ordering:

IMPR TCN

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9

ثانيا- اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات (اختبار Granger) :

إذا افترضنا لدينا سلسلتين زمنيتين x_t و y_t ، فإن النموذج الديناميكي التبادلي بين المتغيرين يوضع على النحو التالي :

$$y_t = \beta_{1.0} + \beta_{1.1} * y_{t-1} + \beta_{1.2} * x_{t-1} + \varepsilon_1 \dots \dots \dots [1]$$

$$x_t = \beta_{2.0} + \beta_{2.1} * y_{t-1} + \beta_{2.2} * x_{t-1} + \varepsilon_2 \dots \dots \dots [2]$$

كلا المعادلتين تظهران أن كل متغير يعتمد على فترة ابطاء ذاتية و على فترة ابطاء للمتغير الاخر، و كلا المعادلتين تشكلان نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) بإبطاء فترة واحدة ؛ و اذا كان كل من x_t و y_t مستقرتان فيمكن تقدير المعلمات أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية Ols . أما اذا كان كل من x_t و y_t غير مستقرتين في المستوى الأصلي¹، و لكنهما مستقرتان عند الفروق الأولى، فإنه يتم تقدير النموذج التالي :

$$\Delta y_t = \beta_{1.0} + \beta_{1.1} * \Delta y_{t-1} + \beta_{1.2} * \Delta x_{t-1} + \varepsilon_1 \dots \dots \dots [3]$$

$$\Delta x_t = \beta_{2.0} + \beta_{2.1} * \Delta y_{t-1} + \beta_{2.2} * \Delta x_{t-1} + \varepsilon_2 \dots \dots \dots [4]$$

يكن لدينا نموذج الانحدار الذاتي VAR (p) بالنسبة للمتغيرين y_{t1} و y_{t2} المستقرين حيث:

$$y_{1t} = \gamma_1 + \alpha_{11} y_{t1-1} + \alpha_{12} y_{t1-2} + \dots + \alpha_{1p} y_{t1-p} + \beta_{11} y_{t2-1} + \beta_{12} y_{t2-2} + \dots + \beta_{1p} y_{t2-p} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t} = \gamma_2 + \alpha_{21} y_{t1-1} + \alpha_{22} y_{t1-2} + \dots + \alpha_{2p} y_{t1-p} + \beta_{21} y_{t2-1} + \beta_{22} y_{t2-2} + \dots + \beta_{2p} y_{t2-p} + \varepsilon_{2t}$$

¹ م.م وسام حسن علي، "أثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية، دراسة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 5 العدد 10 (2013 م)، ص 84.

$$+ \beta_{1p}y_{t2-p} + \varepsilon_{2t}$$

يرتكز اختبار علاقات السببية على وضع الفرضيتين التاليتين :

H_0 : y_{2t} لا يسبب y_{1t} ، اذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 التالية :

$$= \beta_{1p} = 0 \dots\dots\dots \beta_{13} = \beta_{12} = \beta_{11} : H_0$$

H_0 : y_{1t} لا يسبب y_{2t} ، اذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 التالية :

$$= \alpha_{1p} = 0 \dots\dots\dots \alpha_{13} = \alpha_{12} = \alpha_{11} : H_0$$

كما يمكننا اجراء الاختبار على النحو التالي :

فرضية أن y_{2t} يسبب y_{1t}

$$= \beta_{1p} = 0 \text{ et } y_{1t} = \gamma_1 + \alpha_{11}y_{t1-1} + \alpha_{12}y_{t1-2} + \dots\dots\dots \alpha_{1p}y_{t1-p} \dots\dots\dots \beta_{13} = \beta_{12} = \beta_{11} : H_0$$

y_{1t} لا يسبب y_{2t}

$$y_{2t} \text{ يسبب } y_{1t} \quad H_1: \beta \neq 0 \text{ يوجد على الأقل معامل انحدار يختلف عن الصفر أي}$$

فرضية أن y_{1t} يسبب y_{2t}

$$= \alpha_{1p} = 0 \text{ et } y_{2t} = \gamma_2 + \beta_{21}y_{t2-1} + \beta_{22}y_{t2-2} + \dots\dots\dots \beta_{2p}y_{t2-p} \dots\dots\dots \alpha_{13} = \alpha_{12} = \alpha_{11} : H_0$$

$$y_{2t} \text{ لا يسبب } y_{1t} \quad H_1: \alpha \neq 0 \text{ يوجد على الأقل معامل انحدار يختلف عن الصفر أي}$$

y_{1t} يسبب y_{2t}

يرتكز الاختبار على تحديد قيمة الاحصائية F^* و مقارنتها بالاحصائية $F_{statistic}$ (احصائية فيشر) الجدولية، وفقا للقواعد التالية :

$F^* < F_{statistic}$: أي أنه لا توجد علاقات السببية H_0 نقبل الفرضية :

$F^* > F_{statistic}$: أي أنه توجد علاقات السببية H_0 نرفض الفرضية؛

حيث أن الاحصائية F^* تحدد وفق العلاقة التالية :

$$F^* = \frac{(SCRR - SCR U) / c}{SCR U / (n - k - 1)}$$

حيث SCRR : مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة المختزلة (constraint)؛

SCR U : مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة غير المختزلة (non constraint)؛

c : عدد المعلمات المراد اختبار معنويتها احصائيا ؛

n-k-1 : درجة الحرية :

➤ اختبار العلاقات السببية على المدى القصير Granger Test:

الجدول رقم 47 يبين نتائج اختبار العلاقات السببية على المدى القصير Granger Test

| Pairwise Granger Causality Tests | | | |
|--|-----|-------------|--------|
| :Null Hypothesis | Obs | F-Statistic | Prob. |
| D(EXPR) does not Granger Cause D(TCN) | 15 | 0.44506 | 0.6529 |
| D(TCN) does not Granger Cause D(EXPR) | | 0.18441 | 0.8344 |
| D(IMPR) does not Granger Cause D(TCN) | 15 | 0.13267 | 0.8773 |
| D(TCN) does not Granger Cause D(IMPR) | | 1.39347 | 0.2925 |
| D(IMPR) does not Granger Cause D(EXPR) | 15 | 0.09265 | 0.9123 |
| D(EXPR) does not Granger Cause D(IMPR) | | 0.49117 | 0.6259 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج اختبار غرانجر Granger العلاقات السببية على المدى القصير، يتضح لنا عند وجود أي علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يدل أن كل من الصادرات والواردات لا تتأثر بتغيرات سعر الصرف على المدى القصير بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهذا يعود إلى أسباب هيكلية تتعلق بخصوصية الاقتصاد الجزائري، حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى ضئيلة جدا لا تتعدى نسبة 6%، أي بعبارة أخرى أن الطلب على العملة المحلية خارج هذا القطاع (المحروقات) ضئيل جدا.

خلاصة:

أردنا من خلال هذا الفصل تحليل وقياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر، وقياس أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري في الأجل القصير، من خلال الدراسة التحليلية لاحظنا أن قيمة الدينار الجزائري شهدت حالة ارتفاع مؤقتة سنة 2011 بسعر متوسط 72,65 دينار للدولار الأمريكي الواحد، ليأخذ بعدها منحى معاكس طيلة الفترة (2012-2017) حيث عرف تدهورا حوالي 20% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ويرجع ذلك لرغبة السلطات النقدية في رفع حصيلة الصادرات المتأتية من النفط والمقومة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ربح الفارق بالدينار الجزائري، وهو ما يساهم حسب خبراء اقتصاديين في تقليل نسيب للعجز المسجل في الميزان التجاري، وهذا على خلفية انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014، ليواصل تراجع سنة 2016 بنسبة 9,5% الاستمرار انخفاض أسعار النفط ومحاولة من بنك الجزائر في الحد من عجز الميزان التجاري، ليواصل تراجع سنة 2017 بنسبة 1,4% لامتصاص السيولة. ومن خلال نتائج الدراسة القياسية تبين لنا وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات، وعلاقة طردية بين سعر الصرف والواردات، كما أكدت لنا غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، كما أن نتائج متجه الانحدار الذاتي VAR أشارت إلى أن كل من الصادرات والواردات تتأثر بتقلبات سعر الصرف في الأجل القصير.

خاتمة

أولا. نتائج الدراسة:

تم استخلاص مجموعة من النتائج عند دراسة الجانبين النظري والتطبيقي، حيث تم التطرق في دراستنا إلى العلاقة الموجودة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري للفترة 2002-2017، وفيما يلي نتائج الدراسة.

1- نتائج الجانب النظري:

لقد كانت دراستنا لموضوع العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري شاملة لتغطية الجانب النظري حيث تطرقنا لسعر الصرف وكذا التجارة الخارجية بصفة عامة، لما لهذا القطاعين من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية كونهما يعتبران من أهم صور العلاقات الاقتصادية، فالتجارة الخارجية بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة، وعليه اقتنر نجاحه بوضعية الميزان التجاري، لهذا انصبت دراستنا في هذا الموضوع على الميزان التجاري أي على كل من الصادرات والواردات، حيث يعتبر الفائض في الصادرات هو المحفز الأساسي للنمو ويساعد على استيراد وسائل الإنتاج ذات التكنولوجيا المتطورة لرفع الإنتاجية وتنمية الدخل الوطني لهذا قمنا بدراسة الموضوع ليمكننا من الإجابة على الفرضيات المطروحة واستخلاص نتائج الدراسة، حيث كانت الدراسة مقسمة لثلاثة فصول،

فيما يخص الفصل الأول كانت دراسة شاملة لموضوع سعر الصرف الذي يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فالتغير في سعر الصرف الاسمي بين بلدين هو التغير في سعر الصرف الواقعي الذي يسود في السوق، أما التغير في سعر الصرف الحقيقي يساوي التغير في سعر الصرف الاسمي معدل الفروقات في معدلات التضخم في كلا البلدين، وبالطبع فإن القيمة الحقيقية للعملة، هي التي تؤثر على تنافسية منتجات البلد وبالتالي صادراته و وارداته؛

كما أن نظام الصرف عرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب ثم نظام الرقابة على الصرف وانتهت اليوم إلى نظام الصرف العائم، وقوة سعر صرف عملة ما هي إلا انعكاس لقوة اقتصاده وارتفاع صادراته، كما حاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلال في أسعار الصرف بين البلدان وكل منيا ليا فرضيات أو منطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

أما سوق الصرف للعمليات فهو سوق غير منظم، أي سوق موازي يقصد بذلك أنه لا يوجد مكان محدد يتم فيه التعامل على العملات المختلفة، إذ يجري التعامل من خلال شبكة اتصال عالمية للتجار الأساسيين في تلك السوق وهي عادة البنوك التجارية الكبيرة والبنوك المركزية، ومن أبرز المراكز نيويورك ولندن وطوكيو وباريس وسنغافورة وهونغ كونغ، ومع هذا يوجد استثناء على تلك القاعدة ففي أوروبا يوجد عدد محدود من الأسواق المنظمة للعملات، بما يفي وجود مكان محدد يتم فيه التعامل. وتكمن الوظيفة الأساسية لسوق الصرف الأجنبي في أنها تحوي الأرصدة النقدية أو القوة الشرائية من قطر وعملة إلى قطر وآخر وعملة أخرى.

أما الفصل الثاني في هذه الدراسة تعلق بالجانب النظري للتجارة الخارجية، مكتشفين من خلاله أهمية التجارة الخارجية وأسس قيام التبادل الدولي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، بداية من آدم سميث الذي بنى فكرته على أساس نفقات الإنتاج بما تعطي للبلد ميزة مطلقة أو بصفة نسبية حسب ريكاردو، وأما المدرسة النيوكلاسيكية التي قدم روادها (هكشر- أولين) تفسيراً مبني على الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، إلى أن جاءت النظرية الحديثة التي هي الأخرى طرحت العديد من الأفكار مثل نموذج دورة حياة المنتج الذي يجعل من التقدم التكنولوجي مصدراً للميزات النسبية، فرغم اختلاف زوايا التفسير عند كل نظرية إلا أنه جاءت متكاملة في مجملها توضح تفسير قيام التبادل الدولي،

أما المبحث الثاني والذي تطرقنا فيه إلى ميزان المدفوعات الذي يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، إذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط

السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي. إن لم يكن الميزان متوازنا، فهو حتما في وضعية اختلال، ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال وكذلك محاولة علاجه بعدة طرق.

وكما أشرنا من خلال هذا الفصل إلى المفاهيم العامة للصادرات والواردات والميزان التجاري الذي يمثل أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، فهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

وكآخر مبحث من الفصل الثاني فقد تم الإشارة لسياسة سعر الصرف والتي تعتبر إحدى أهم السياسات المرتبطة بالإصلاح وتنمية الاقتصاد الكلي للدولة، بل وربما أكثرها تأثيرا على أرض الواقع

2- نتائج الدراسة التطبيقية:

أ- نتائج الدراسة التحليلية:

لقد تم تخصيص الفصل الثالث من الدراسة لتحليل وقياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، حيث أظهرت النتائج التحليلية من الدراسة أن التجارة الخارجية الجزائرية ترتبط صادراتها وواراداتها بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية أكثر من ارتباطها بسعر صرف الدينار من خلال تحليل الصادرات الجزائرية وجدنا أنها تعتمد بشكل شبه كامل على تصدير المحروقات، وهذه الصادرات بالعملة الصعبة تستخدمها الجزائر في تمويل وارداتها، من دون وجود بديل آخر.

بالنسبة لطبيعة التركيبة السلعية والجغرافية للصادرات والواردات فيتحضح لنا بحسب ما استخلصناه من مؤشرات التجارة الخارجية مدى تمركز تجارتنا الخارجية سواء من حيث توزيعها سلعيا وجغرافيا، ففي الجانب السلعي نجد حدة تركيز توزيع صادراتنا السلعية التي تكاد تنحصر في منتج واحد بسيطرة قطاع المحروقات بسنة 98% من إجمالي الصادرات، مما يدل على مدى تبعية الاقتصاد الوطني لمورد مالي واحد للمداخيل بالعملة الصعبة يكون مرهونا بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية من جهة وتركز واردتنا السلعية ولكن بدرجة أقل عن الصادرات تتمثل في سلع التجيير الصناعية والمنتجات النصف المصنعة والسلع الاستهلاكية، أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي فقد كانت تعاملاتنا مع شركائنا التجاريين زبائننا وموردنا منحصرة في (القارة الأوروبية، وشمال أمريكا، آسيا)، ونجد أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الزبون والمورد الرئيسي باستحواذه على أكثر من 50% من إجمالي الصادرات، وأما بالنسبة للميزان التجاري فكان خلال الفترة الدراسية بين الفائض والعجز غير أنه غالبا ما يسجل فائضا وذلك لارتباطه بالصادرات التي تهيم عليها المحروقات ما يجعله تحت رحمة المتغيرات الدولية وتذبذبات الأسعار، حيث يسجل عجزا بالنسبة للصادرات خارج المحروقات التي مثلت نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات.

وبالتالي يتبين أن:

- الفائض في الميزان التجاري لا يعبر عن طبيعة النمو الاقتصادي، حتى وإن سلمنا بالتحسن في السنوات الأخيرة فإنه يبقى ضئيلا جدا رغم الإجراءات التي أعطت اهتماما بترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها بقيت تراوح مكانها فهي لم تتجاوز طيلة المرحلة 5% فلم تكن إجراءات تخفيض العملة كفيلا بإخراج الصادرات خارج المحروقات من ركودها؛

- المداخيل من العملة الصعبة من عوائد البترول ما هي إلا مخدرا، لم يتسنى الاستفادة منها والمتماشي وفق ما يخلق اقتصاد قوي وتحسين خصائصه الهيكلية؛
 - فقدان الميزة التنافسية للسلع الجزائرية ما يخلق تدهور مساهمة القطاعات في إجمالي الصادرات بسبب ضعف مردودية الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي، ما أدى إلى ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية ومواد التجهيز.
 - يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأبرز للجزائر حيث يستقبل النسبة الأكبر من حجم الصادرات الجزائرية المتكونة أساسا من المحروقات
 - هناك علاقة عكسية بين كل من المسافة الجغرافية، والماضي الاستعماري وحجم صادرات الجزائر مع الشركاء التجاريين لها.
 - هناك تأثير معنوي إيجابي للمتغيرات الوهمية الممثلة الحدود المشتركة، اللغة الرسمية المشتركة، الواجهة البحرية و الاتفاقات التجارية على انسياب صادرات الجزائر الى الدول الشريكة لها تجاريا.
- وعليه يمكن أن نستخلص نتيجة عامة حول مسار التجارة الخارجية ونتضمن بذلك الميزان التجاري على أنه لا يوجد اختلاف ما بين مرحلة الاحتكار والتحرير، فقد ظلت الصادرات خارج المحروقات تشكل جانب هامشي في النمو الاقتصادي، ويمكن إرجاعه كون أن المؤسسات الجزائرية تعودت أكثر على الشراء منها على البيع، فيبقى الفرق الوحيد بين المرحلتين يتمثل في ضخامة المبالغ المالية، وهذا ما يظهر فشل الإصلاحات المتخذة لعدم توفر شروط تحققه.

ب- نتائج الدراسة القياسية:

نتائج اختبار التكامل المشترك لأنجل غرانجر Engel granger أكدت لنا أن كل من الصادرات و الواردات لا تتكامل تكاملا مشتركا مع سعر الصرف الاسمي، أي أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، من جانب آخر نتائج تحليل التباين لنموذج متجه الانحدار الذاتي VAR أكدت ان سعر الصرف يفسر تباين خطأ التنبؤ للصادرات أكثر مقارنة بالواردات.

ج- اختبار الفرضيات:

بالرجوع إلى التساؤلات المطروحة في مقدمة البحث وبالاعتماد على الجانب النظري والتطبيقي من الدراسة يمكن اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إثبات صحة الفرضية الأولى والتي تقضي بأن سعر الصرف له أثر سلبي على الصادرات (علاقة عكسية)؛ حيث أكدت لنا الدراسة القياسية صحة هذه الفرضية، حيث قدر معامل الارتباط بين سعر الصرف والصادرات ب - $r = 0.895669$ وهذا المعامل معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% و 5%، واقتصاديا يفسر هذا التحليل وجود علاقة عكسية بين الصادرات وسعر الصرف فكلما انخفض سعر الصرف ارتفعت الصادرات.

الفرضية الثانية:

إثبات صحة الفرضية الثانية والتي تقضي بأن سعر الصرف له أثر إيجابي على الواردات (علاقة طردية)؛ حيث أكدت لنا الدراسة القياسية صحة هذه الفرضية، حيث قدر معامل الارتباط بين سعر الصرف والواردات ب $r = 0.57$ وهذا المعامل

موجب ومعنوي إحصائيا عند مستوى 5% معنى ذلك ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الواردات أي وجود علاقة طردية بين الواردات وسعر الصرف.

الفرضية الثالثة:

تم إثبات نفي صحة الفرضية الثالثة، فقد تبين لنا من الدراسة القياسية أن نتائج اختبار سكون البواقي توضح لنا أن القيمة المطلقة للإحصائية أقل من القيم الحرجة، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية أي عدم استقراره بواقي الانحدار عند المستوى، وبالتالي يمكن استنتاج أن نسبة الواردات والصادرات إلى الناتج لا تتكامل تكاملا مشتركا مع سعر الصرف الاسمي عند مستوى معنوية 5%. ومنه نستنتج نتائج اختبار التكامل المشترك أن سعر الصرف لا يتكامل تكاملا مشتركا مع كل من الصادرات والواردات أي أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات وهي نتائج لاتتوافق مع فرضيات النظرية الاقتصادية نظرا لابتعاد سعر الصرف على مستواه التوازني بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ثانيا: اقتراحات الدراسة:

توصي هذه الدراسة استهدافا للحد من الاختلالات في الميزان التجاري كأحد المؤشرات الهامة والتي تكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة فضلا عن كونه مؤشرا هاما للعجز في ميزان المدفوعات الجزائري بعدد من المقترحات وذلك خلال السنوات القليلة القادمة حيث أن المدخل الأساسي لإصلاح الميزان التجاري الجزائري يتمثل في الآليات الآتية:

- الوقف الفوري لاستيراد السلع الاستهلاكية خاصة بتحفيز المنتجين على توفيرها محليا (الاكتفاء الذاتي) عن طريق الاهتمام بقطاع الزراعة بحيث يؤدي ذلك إلى تقليل الاحتياج من استيراد المواد الغذائية؛
- إنشاء بنوك صرف خاصة للقضاء على السوق الموازية التي كانت سببا وجيها في تدني قيمة الدينار الجزائري؛
- تشجيع وتنمية التبادل التجاري العربي خاصة مع دول المغرب العربي، لقربها الجغرافي واشتراكها في لغة واحدة وماضي واحد، والعمل على تشجيع إنشاء منطقة تجارية حرة بينها؛
- الانخراط في اتفاقيات تجارية مع الدول التي تنخفض معها قيمة الصادرات؛
- تشجيع المصدرين والمنتجين على التقيد أكثر بشروط الصحة والسلامة في منتوجاتهم، وذلك لاستقطاب أسواق أخرى لتصديرها نحوها؛ وضرورة رقمنة جميع القطاعات؛
- ضرورة إنعاش صندوق ضبط الإيرادات لاسيما بعد سنة 2017 الذي عرف رصيذا معدوما مما أثر على تآكل احتياطي الصرف في الجزائر؛
- البحث عن الإجراءات الكفيلة بمضاعفة حصة الموارد من الإيرادات باستثناء المحروقات، وحسن استخدام موارد النقد الأجنبي في تصحيح الاختلال القائم بين الإنتاج والاستهلاك؛
- تجديد وتكييف الهياكل القاعدية حسب التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني، هياكل قاعدية جديدة تسمح بتحسين أكثر للمزايا التنافسية الوطنية؛
- الاستفادة من الموارد الطبيعية المتنوعة، بما يخلق للسلع الميزة التنافسية، سواء ما تعلق الأمر بالثروات الباطنية والطبيعية، وخاصة ما تعلق الأمر بمستقبل الفلاحة باعتباره ثروة غير زائلة

- الاهتمام و التتبع الجيد والصارم للقطاعات خارج المحروقات وخلق الترابط بينها، والعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم الدور الذي تؤديه في تنويع الصادرات، وبما يسمح كذلك بتنويع الإنتاج الوطني وتلبية متطلبات الاستهلاك؛
- ضرورة تكييف الموارد البشرية الموجودة مع التغيرات المعرفية والتكنولوجية الحاصلة على المستوى العالمي؛ وأمام هاته التوصيات التي نرى انها قد ترفع من الإنتاج الوطني وتساهم في زيادة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي، وتحسن من وضعية الميزان التجاري، وفي إطار ما حاولنا ان نبذله من خلال هذه الدراسة لإعطاء ولو صورة مبسطة على دراسة الميزان التجاري في الجزائر فإنني أرى أنه يعطي مجال للبحث بما يتماشى والتطورات الدولية الحاصلة .

ثالثا: أفاق الدراسة:

- من خلال ما توصلنا إليه من نتائج نظرية وتطبيقية واقتراحات حول موضوع الدراسة نرى أنه هناك دراسات ينبغي البحث فيها مستقبلا ومن بين هذه الدراسات مايلي:
- آليات تحسين قيمة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط على ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.
- إدارة احتياطي سعر الصرف وأثرها على توازن ميزان المدفوعات(حالة الجزائر)؛
- تحديات انتعاش قيمة سعر صرف الدولار في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 "دراسة استشرافية لميزان المدفوعات الأمريكي خلال الفترة 2020-2030"؛
- دور الأدوات الحديثة للسياسات المالية والنقدية في إدارة سعر الصرف الجزائري-دراسة قياسية 2010-2020-

المراجع

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب

- 1- أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
- 2- أحمد مندور، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990.
- 3- أشرف أحمد العدلي، "التجارة الدولية"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.
- 4- أمين صيد، "سياسة الصرف (كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات)"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
- 5- إيمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- 6- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008.
- 7- برنييه و سيمون، ترجمة د عبد الامير إبراهيم شمس الدين، "أصول الاقتصاد الكلي"، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1989.
- 8- بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت لبنا، 2003.
- 9- بسام الحجار، "نظام النقد العالمي وأسعار الصرف"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، سنة 2009.
- 10- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، عمان .
- 11- حسام علي داود وآخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الاولى 2002.
- 12- حمدي عبد العظيم، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة"، دارزهراء الشرق، مصر القاهرة، 1998.
- 13- راتول محمد، "مطبوعة الاقتصاد الدولي"، الجزائر، 2006/2005.
- 14- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، "تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 15- رشاد العصار، وآخرون، "التجارة الخارجية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000.
- 16- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- 17- سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، 2005.
- 18- سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة 1، جامعة حلوان – القاهرة، 1991.

المراجع

- 19- سعود جايد مشكور العامري، "المالية الدولية"، دار زهران للنشر والتوزيع، بدون بلد، 1994 .
- 20- سمير فخري نعمة، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
- 21- سميرة إبراهيم أيوب: "صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية"، مطبعة سامي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000 .
- 22- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد ترجمة محمود حسن حسني، "النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
- 23- "الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002 .
- 24- شقري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، دار المسيرة، عمان، 2012.
- 25- طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010 .
- 26- طالب محمد عوض، "التجارة الدولية نظريات وسياسات"، دار وائل للنشر، الأردن، 2004 .
- 27- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003.
- 28- عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 29- عبد الرحمان يسري احمد، "الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 30- عبد الرزاق بن الزاوي، "سعر الصرف الحقيقي التوازني"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2016، عمان الأردن.
- 31- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- 32- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2016 .
- 33- عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
- 34- علي حاتم القريشي، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الضياء للطباعة، العراق، الطبعة الأولى، 2014.
- 35- علي حاتم القريشي، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الضياء للطباعة، العراق، الطبعة الأولى، 2014.
- 36- علي حافظ منصور، "اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة النهضة الشرق، 1990 .
- 37- عوض طالب محمد، "التجارة الدولية نظريات وسياسات"، معهد الدراسات المصرفية، الأردن الطبعة 1، 1995.
- 38- فليح حسن خلف، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004 .

المراجع

- 39- كامل بكري، "الاقتصاد الدولي" التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية – الاسكندرية، 2001
- 40- لعلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- 41- ماهر كنج شكري، مروان عطوان، "العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 2004.
- 42- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
- 43- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2004.
- 44- محمد السريني وآخرون، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 45- محمد علي الجاسم، "الاقتصاد الدولي"، الجزء الأول، دار الجاحظ، بغداد، 1996.
- 46- محمد كمال الحمزاوي، "سوق الصرف الأجنبي"، الناشر، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
- 47- محمود طنطاوي الباز، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مصر، الدار الجامعية، 1984.
- 48- محمود يونس، "اساسيات التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، بيروت، 1993.
- 49- مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
- 50- مروان عطوان، "أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة النشر مجهولة.
- 51- موسى سعيد مطرو وآخرون، "التمويل الدولي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 52- ميراندا زغلول رزق، "التجارة الدولية"، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، 2010.
- 53- نعمان سعدي، "العلاقات النقدية الدولية"، دار بلقيس، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.
- 54- نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- 55- هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الدولي"، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 56- هيثم صاحب عجام، "التمويل الدولي"، زهران للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة.
- 57- الوليد نور الهدى كنة، "برنامج الاقتصاد الإسلامي" الاقتصاد الدولي"، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الأولى 2014.

II. الأطروحات والرسائل:

المراجع

- 1- بهلول لطيفة، "نظرية "المرض الهولندي" و" سعر الصرف" في الدول المصدرة للمحروقات - حالة الجزائر نموذجاً"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة.
- 2- بربري محمد الأمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.
- 3- برياطي حسين، "أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول (حالة الجزائر)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2016. 2017.
- 4- بغداد زيان، "تغيرات سعر صرف الأورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2012. 2013.
- 5- بن حمودة فاطمة الزهراء، " أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 6- بن شلاط مصطفى، "إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016.
- 7- بن عيني رحمة، "سياسة سعر الصرف وتحديد دراسته قياسية للدينار الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2014، ص132.
- 8- بنين بغداد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015/2016.
- 9- جبوري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي : دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012/2013.

المراجع

- 10- حنان العروق، "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر-"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة .
- 11- خالد الحبيب التجاني عبد الرحمن، "سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها في الميزان التجاري السوداني(1993-2012)"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التمويلي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، نوفمبر 2014.
- 12- خليفة عزي، "سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985 . 2008) دراسة مقارنة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011 / 2012.
- 13- خليفة عزي، "سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات(1985-2008)، دراسة مقارنة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة 2001/2012.
- 14- دوحة سلمي، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة 2014 / 2015.
- 15- راقى بديع حبيب، "دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، 2014. 2015.
- 16- رقية سهلي، "تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرة الأخيرة لكل من (الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية) دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.
- 17- سامح عوض محجوب حمد الله، "أثر الأزمة المالية على الميزان التجاري في السودان(1999-2008)"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم 2017.
- 18- صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف : دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بمدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان .

المراجع

- 19- صلاح الدين أحمد يوسف، "تغيرات سعر الصرف و أثرها في الاستثمار الأجنبي في السودان (2000 - 2012)"، رسالة مقدمة للاستيفاء الجزئي لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا
- 20- صلاح الدين أحمد يوسف، "تغيرات سعر الصرف وأثرها في الاستثمار الأجنبي في السودان (2000_ 2012)"، مقدمة للاستيفاء الجزئي لمتطلبات درجة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014.
- 21- عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011/ 2012.
- 22- عويشات حياة، "مخاطرة الصرف في إطار العلاقات التجارية الدولية"، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر، 2012.
- 23- قارة إبراهيم، "أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018-2019.
- 24- لقمان معروز، "انعكاسات تقلبات اسعار صرف العملات الارتكازية على الموازين التجارية لدول شمال إفريقيا"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2011/2012.
- 25- مبارك برعي مبارك، "دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري في السودان في (2007-2016)"، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، أوت 2018.
- 26- محمد ياسر زيدان النحال، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية"، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال 2016، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة.
- 27- موسليم مريم، "أثر سعر صرف الدولار-الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016/2017.

المراجع

- 28- مولاي بوعلام، "سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 01: 04/1990: 2003"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2005.
- 29- هيثم عبد الكريم شعبان، "التحليل الاقتصادي الكلي"، محاضرة حول ميزان المدفوعات و سعر الصرف.
- 30- يسين سي لاخضر غربي، "علاقة سعر صرف الدينار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية 1970-2015)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، شعبة علوم اقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، 2019/2018.
- 31- يعقوبي محمد، "تأثير أسعار صرف العملات على مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف.
- 32- زاهر عبد الحليم خضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.
- iii. المقالات والمداخلات:
- 1- أحمد بن خليفة، عزي خليفة، "مقاربات منهجية وعلمية حول أنظمة أسعار الصرف العالمية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 2، سبتمبر 2017، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوشريسي، تيسمسيلت الجزائر.
- 2- أحمد مبارك مصطفى الإمام، "قيمة العملة المحلية في السودان وأثرها على الميزان التجاري للفترة 2005-2014"، كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الخرطوم السودان .
- 3- أحمد هادي سلمان، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة، العدد الحادي والعشرون، 2009.
- 4- أسماء محمد عطية طه وآخرون، "الأثار التوزيعية لتخفيض قيمة العملة المحلية : دراسة حالة بوليفيا مع التطبيق على حالة مصر"، الدراسات البحثية الاقتصادية، بالمركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا المنشور بتاريخ 13 يونيو 2017،
- 5- أقاسم قادة، كبير سمية، "تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994"، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013.
- 6- أكسل بيرتوس وآخرون، "اليورو الأكثر عالمية دائما"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 44، العدد 01، مارس 2007.
- 7- برياطي حسين، زيدان محمد، "خيارات نظم سعر الصرف وتأثيرها على اقتصاديات الدول (دراسة حالة الدول العربية)"، مجلة الجزائر للاقتصاد والتسيير المجلد 10، العدد الثاني.

المراجع

- 8- بسدات كريمة، "دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 5.
- 9- بلال بوجمعة، ملوك عثمان، "تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12.
- 10- بلجرش عائشة، "سعر الصرف الحقيقي التوازني «حالة الدينار الجزائري»"، مجلة Les cahier de Mecas، العدد 07، ديسمبر 2011، جامعة تلمسان.
- 11- بلقاسم العباس، "سياسات سعر الصرف"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003 .
- 12- بلقاسم ليندة، "أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية (حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998-2010)"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 24، العدد الأول.
- 13- بن طيرش عطا الله، كافي عبد الكريم، "تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثره على تطور قيمة الكتلة النقدية M2"، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الأول.
- 14- بن عبد العزيز سمير وآخرون، "أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية دراسة تحليلية للفترة 2001-2016"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3.
- 15- بورحلة خالد وآخرون، "فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1986-2014"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، 2015.
- 16- بورحلي خالد وآخرون، "فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2014)"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، 2015.
- 17- بوشري عبد الغاني، منصورى حاج موسى، "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الجزائرية بالصادرات خارج المحروقات 1985-2014 باستعمال منهج ARDL"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2.
- 18- بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "أثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 27، جوان 2007.
- 19- تمار أمين، "اختبار سببية TODA-YAMAMOTO بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2016)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 9، جوان 2018، ص 254.
- 20- تماضر جابر البشير الحسن، "قياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970-2013)"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

المراجع

- 21- تماضر جابر البشير الحسن، "قياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970-2013)"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- 22- الجوزي جميلة، "أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، 13 ماي 2013.
- 23- الجوزي جميلة، "أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر"، مداخلة منشورة في الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم، 13 ماي 2013.
- 24- حسن توكل أحمد فضل، "أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان 1980-2014"، قسم الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد غير مذكور.
- 25- حسين جواد كاظم، عقيل عيد محمد الحمدي، "واقع الاحتياطات الأجنبية ومعايير تحديد المستوى الأمثل لها في العراق للمدة 2004-2014"، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14(العدد 1)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، 2018.
- 26- خالد حسين علي المرزوك، "أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات"، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.
- 27- خالد محمد السواعي، "محددات الميزان التجاري الأردني نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة"، المؤتمر العلمي الدولي العاشر حول استشرف مستقبل التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة العالمية، للفترة 3-4 كانون الأول 2014، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء.
- 28- خضير سفيان، صالح حميداتو، "تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري(دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة الامتياز لبحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 2، 2017.
- 29- دردوري لحسن، فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016.
- 30- دردوري لحسن، لقلطي لخضر، "سياسة سعر الصرف في الجزائر"، مقال منشور في مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد الأول، مارس 2017.
- 31- رائد فاضل جويد، "النظرية الحديثة في التجارة الخارجية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 17، 2013.
- 32- رجاء صادق بيجان، "إدارة مخاطرة أسعار صرف العملات باستخدام عقود المشاركة بالمخاطرة"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 21، 2016.

المراجع

- 33- رفاه عدنان نجم، "أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة (1980-2012)"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 10، العدد 34، 2014.
- 34- رفاه عدنان نجم، "أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة (1970 - 2012)"، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 10، العدد 34، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق،
- 35- رملي محمد، دربال عبد القادر، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري تحقيق تجريبي لحالة الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، 2017.
- 36- زبير عياش، نوفل بعول، إختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الدينار ورسيد ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، جوان 2017.
- 37- زاوي الحبيب، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2007)، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد الاول، المجلد الثاني، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.
- 38- ساميه سالم المحمدي، نشوى مصطفى علي محمد، "تقلبات سعر العملة في الصين وتأثيرها على التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية"، جامعة الملك سعود.
- 39- سعد علي الجبوري، علي فارس مانع العزاوي، تحليل أثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة (2005-2015)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، الصادرة عن جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد الثالث، من سنة 2017.
- 40- سليمان موصلبي وحازم السمان، "دراسة الكفاءة السعرية لسوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد الثاني، 2013.
- 41- سماعيل فوزي، "محاضرات غير منشورة في اقتصاد معدلات الصرف"، مقدمة لطلبة سنة جامعة 8 ماي 1945 قالم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 42- سيماء محسن علاوي، سميرة فوزي شهاب، "العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي و الميزان التجاري للمدة 1990 - 2010"، مجلة الدنانير، العدد 9، 2016، الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد .
- 43- سيماء محسن علاوي، سميرة فوزي شهاب، "العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي و الميزان التجاري للمدة 1990 - 2010"، مجلة الدنانير العدد التاسع 2016، الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد .
- 44- الشاذلي عيسى حمد، "أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات السوداني 1990-2011"، مجلة النيل الأبيض للدراسات والأبحاث، العدد 3، مارس 2014.
- 45- شتاتحة عمر، عبد الحفيظي امحمد، "أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية-الجزائر نموذجا"، مقال منشور في مجلة البديل الاقتصادي، العدد 3.

المراجع

- 46- صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، "أثر التغيرات في سعر الصرف على التضخم المحلي دراسة حالة الجزائر 1990 - 2016"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد الثاني، جوان 2018، جامعة الأغواط.
- 47- صباح صابر محمد خوشناو، "تحليل وقياس أثر سعر صرف الدينار العراقي في الطلب على الدولار الأمريكي في العراق للمدة (2003-2015)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 9 العدد 18، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل.
- 48- صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4، العدد 7، من سنة 2011.
- 49- صرامة عبد الوحيد، نوفل بعلول، "قياس العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات - دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2016"، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 2، العدد 2. ديسمبر 2018.
- 50- صلاح الدين حامد، "أسعار صرف العملات"، مجلة إضاءات مالية و مصرفية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 12، 2011.
- 51- طارق زياد الدويري، أحمد إبراهيم ملاوي، "التحرر التجاري و الصرف الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، 2015.
- 52- طلال سليمان، "أثر تقلبات أسعار الصرف في المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية للمدة (2011-2015)"، مجلة جامعة البعث، كلية الاقتصاد جامعة طرطوس، المجلد 38، العدد 60، 2016.
- 53- عامر عمران كاظم المعموري و سليم رشيد عبود الزبيدي "أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005.2011)"، قسم العلوم المالية و الإسلامية، جامعة كربلاء، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد 3، العدد 12.
- 54- عامر عمران كاظم المعموري، سليم رشيد عبود الزبيدي، "أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية - في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005.2011)"، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد 3 العدد 12، جامعة كربلاء كلية الإدارة و الاقتصاد.
- 55- عباس الفياض، "مجموعة مؤلفات في قضايا معاصرة التمويل و الإدارة و إدارة الأعمال الدولية"، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- 56- عبد الحسين جليل الغالبي، ليلي بديوي مطوق، "صدمة أسعار الصرف الثابتة الأسمية و مقارنتها مع أسعار الصرف المحتسبة بطريقتي تعادل القوة الشرائية و الميزان التجاري (دراسة تقويمية لدقة قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول)"، كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 19، السنة العاشرة، 2016.

المراجع

- 57- عبد الرحمن علي الجيلاني، "أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 3، سبتمبر 2015.
- 58- عبد القادر خليل، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها المحتملة على الميزان التجاري الجزائري"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد الرابع، ديسمبر 2009.
- 59- عبد الله إبراهيم نور الدين، "العلاقة السببية بين عرض النقد و سعر الصرف في ليبيا"، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة سيها، المجلد 23، العدد 2، 2013، arobic.
- 60- عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، "تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد الثالث، 2016.
- 61- عبدات مراد، "التبادل الدولي بين طروحات نظريات التجارة الدولية وواقع المتغيرات الاقتصادية العالمية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 14، العدد 1.
- 62- عبدالله خضر عبطان السبعاعي، "اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات إيران نموذجا"، مجلة دراسات إقليمية، الصادرة عن جامعة الموصل، العدد 33، سنة 2014.
- 63- عبود عبد المجيد، "اثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي var خلال الفترة 1990-2015"، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المجلد 1، العدد 4، أكتوبر 2017.
- 64- عدالة العجال، سحنون مريم، "تأثير الصدمات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7، المجلد 11، جويلية 2015.
- 65- عزيزي أحمد عكاشة، الأجهزة والإجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 4.
- 66- عقبة مخنان، أميرة مخنان، "قياس وتقييم محددات سعر صرف الدينار الجزائري 1990-2014 دراسة قياسية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 5، 2017.
- 67- عقون شراف وآخرون، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد الثاني، أفريل 2018.
- 68- علي توفيق الصادق وآخرون، "نظم وسياسات أسعار الصرف"، وقائع الندوة المنعقدة في الإمارات العربية المتحدة في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي، أبوظبي، ديسمبر 2002.
- 69- علي عبد الرضا حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

المراجع

- 70- عماد غزالي، محمد بولصنام، " السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة-تجارب بعض الدول النامية"، مجلة الاقتصاد والتنمية.
- 71- عبيد عبد النبي، " ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
- 72- غازي عبد المجيد الرقيبات، أحمد سالم الخزعلي، " أثر سعر صرف الدينار الأردني مع العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات الأردني للفترة (1990-2015)"، المجلة العربية للإدارة، قسم التمويل والمصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت المملكة الأردنية الهاشمية، المجلد38، العدد3، سبتمبر 2018.
- 73- فراس الأشقر، " مقدمة في التجارة الدولية"، المحاضرة الأولى حول التجارة الدولية لطلاب السنة الثالثة، جامعة حماة كلية الاقتصاد، 2017/03/10.
- 74- قاسم جبار خلف، " الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2016)"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد14، العدد41، 2018.
- 75- لباز الأمين، " مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964-2015"، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد11، ديسمبر2016.
- 76- لزعر علي، آيت يحيى سمير، " معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث 2012/11، الجزائر.
- 77- مانع سهام، محمد حداد، " أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد11، العدد الأول، 2018.
- 78- محمد العيد صلوح وآخرون، آليات إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000-2015)، مجلة الباحث، المجلد18(العدد1)، جانفي 2018، الجزائر.
- 79- محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر2004.
- 80- محمد صقر، مضر شيجا، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سوريا خلال الفترة (2000-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد40، العدد الثالث، 2018.
- 81- محمد عبد الحميد شهاب، تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري المصري، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 107، العدد521، جانفي 2016.

المراجع

- 82- محمد عبيلة، وليد لوشان، محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتشجيع الصادرات، مجلة المدير، العدد6، جوان 2018.
- 83- محمد عطا الله عليمات، إبراهيم بطاينة، أثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني، Global Journal of Economics and Business، المجلد4، العدد الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت الأردن.
- 84- محمود زنبوعة، راقى بديع حبيب، تأثير تقلبات سعر الصرف الاسمي على حجم التبادل التجاري في سورية خلال الفترة(1990-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد38، العدد6، 2016.
- 85- محمود محي الدين و أحمد كجالك، نظم وسياسات سعر الصرف "سياسة سعر الصرف في مصر"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 16.17 ديسمبر 2002، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة.
- 86- مختاري فتيحة، بلحاج فراحي، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL للفترة(1990-2015)"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد3، العدد4، ديسمبر 2017.
- 87- مراس محمد، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2015.
- 88- مصراوي منيرة، يوسف رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مقال منشور في مجلة دفاتر بواداكس، العدد7، مارس 2017، جامعة مستغانم.
- 89- مهدي صالح داوي، عمر محمود عكاوي، "القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية -دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2012"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، السنة 38، العدد 105، من سنة 2015
- 90- مورا تهمتان، إسماعيل صاري، "اختيار نظام الصرف بين الثبات والمرونة في ظل استدامة عجز الحساب الجاري-حالة الجزائر من 1980 إلى 2015"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد7، أبريل 2017.
- 91- ميلود وعيل، محمد هاني، "تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي"، مجلة أوراق اقتصادية، العدد2، جوان 2018.
- 92- نور الدين عبابسة، بوراس أحمد، "الخيارات الائتمانية في استخدام احتياطات الصرف الأجنبي" دراسة حالة الجزائر"، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد18، ديسمبر 2016.

المراجع

93- هادف حيزية، "مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف (دراسة واقع سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية)"، مقال منشور في مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد2، العدد2.

94- هاشم جبار الحسيني، رياض رحيم العامري، "عرض النقد وسعر الصرف وأثرهما في إدارة الاحتياطات الدولية في اليابان للمدة(2003-2015)"، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد13(العدد53)، كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة كربلاء.

95- هدى بوحنيك، "دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج"، مجلة الباحث، العدد 08، 2010 .

96- يوسف جزان وآخرون، "أثر تعويم الروبل في الميزان التجاري الروسي تحليل الميزان التجاري الروسي خلال الفترة 2010-2016"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 39، العدد 5، 2017.

97- يوسف جزان وآخرون، "أثر تعويم الروبل في الميزان التجاري الروسي(تحليل الميزان التجاري الروسي خلال الفترة 2010-2016)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد39، العدد5، 2017.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

.IV الكتب

1. Arady Met, "Nominal effective exchange rate of the coruna," the ARRAD time series database, copyright ©Czech National Bank P3.
2. Bernard GUILLOCHON , "économie internationale", 2eme édition, dunod1998 .
3. Bernard Guillochon et Annie Kawecky, "Économie internationale commerce et macroéconomie", DUNOD, Paris, 2009.
4. Cardinineau, et Portier, " comment comprendre et mieux utiliser les marches des changes ",DUNOD , paris , 1987.
5. Claude DUFLOUX, Michel KARLINE , "La balance des paiements", Economica, Paris, 1994.
6. David Eiteman et autres , "gestion et finance internationales" ,10 edition ,person education ,France,2014
7. Jean Langaut et autres "Economie Général" ,Dunod, Paris.
8. jean Marc Siroen , "Finance internationale", amaud colin, paris,1993.
9. Josette Peyrard , "Gestion Financière Internationale" , 5eme édition, Vuibert, Paris, 1999.

المراجع

10. laharach youcef, "estimation du taux de change réel d'équilibre du maroc", center yamama for economic strategic studies , avril 2005.
11. Odile Jacob, Pascal Salin "Libéralisme," 2000 .
12. RAJAN GOVIL ; "exchange rates concepts ; measuments and assesment of; comptitiveness" ; bangkok thailand november 28 : 2014.
13. Romain BAYLE, "les déterminants de taux de change," finance internationale 02 .
14. Yves SIMMON, "Techniques financiers internationales, 05 Édition, económico 93.

.V الرسائل والأطروحات:

1. Adouka lakhdar, "modélisation de taux de change de dinar algérien a l'aide des modelés ECM", thèse pour l'obtention de doctorat Es sciences en science économique ,option gestion , université de Tlemcen .2010-2011
2. Adouka Lakhdar, "Modélisation du taux change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM" ,thèse pour obtention de doctorat ES- sciences Economique, option : Gestion, univercite de Tlemcen, 2010-2011.
3. Boucheta yahia, "Etude des facteurs déterminants du taux de change du dinar algérien" thèse pour l'obtention de doctorat –sciences en science économiques ; option finance 2013 -2014.
4. Denise Delgey_troise "le taux de change réel définitions et interprétations" ,cours RMI université de renne 1 2002.
5. Razafindramanana Olivaso Miaranirainy, "variabilité du taux de change ,flux commerciaux, croissance économique: le cas de Madagascar", thèse pour l'obtention du grade du docteur en sciences économiques ,spécialité économie monétaire –économétrie ,université de pau et des pays de l'Adour , académie de bordeau,2015.
6. Socrat ghadban , "le taux de change et la demande touristique" , thèse en vue de l'obtention du doctorat de l'université de Toulouse , discipline ou spécialité : économie sociale,27 septembre 2013.
7. xavier Bruckert et autre, "le marché des changes et la zone franc", université francophones , paris.

.VI المقالات (Les articles)

1. Farid BOUKERROU, Samira DJAALAB, "Balance des paiements, taux de change et dévaluation de la monnaie en Algérie", revue sciences humaines ,N 40;Décembre 2013

المراجع

2. Farid BOUKERROU, Samira DJAALAB, Balance des paiements, taux de change et dévaluation de la monnaie en Algérie, revue sciences humaines ,N 40; Décembre 2013
3. Ghufran Hatem Alwan AL-juboori , The Analysis of the Relationship between the Public Budget and the Balance of Payment in Iraq for the period (1991 to 2008) , Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences , Vol. 4, No. 8,2012 .
4. Maachi Malika, An Empirical Study On Real Exchange Rate Levels And The Role Of Macro-Economic Indicators : Evidence From Algeria, Economic Development Review, University of Echahid Hamma Lakhdar, Eloued, Algeria, Issue 2 Dec 2016.
5. Michel LELART, "comment le dollar devient_ il une monnaie internationale ?", revue d'économie financière .
6. Salima Benzaama, Djilali Boudraf, Analytical reading of the impact of the exchange rate of the dollar and euro on foreign trade (case of Algeria 2005-2016) , Dialogue Méditerranéen, Vol.10 (n°1) Mars 2019 .

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

- 1- <http://agr.p.alexu.edu.eg>
- 2- <http://business.uobabylon.edu.iq>
- 3- <http://cpos.tu.edu.iq/psd>
- 4- <http://cyess.e-monsite.com>
- 5- <http://dspace.univ-bouira.dzm>
- 6- <http://dspace.univ-chlef.dz>
- 7- <http://dspace.univ-tlemcen.dz>
- 8- <http://fsecg.univ-guelma.dzF>
- 9- <http://iefpedia.com/arab/wp-content/>
- 10- <http://library.iugaza.edu>
- 11- <http://mohe.gov>
- 12- <http://mohe.gov.sy>
- 13- <http://mohe.gov.syf>
- 14- <http://public.iutenligne.net>

- 15- <http://theses.univ-oran1.dz>
- 16- <http://www.alshargahlia.edu.sd/journal/>
- 17- <http://www.ao-academy.org>
- 18- <http://www.arab-api.org>
- 19- <http://www.arab-api.org/i>
- 20- <http://www.bibliotheque.auf.org>
- 21- <http://www.damascusuniversity.edu>
- 22- <http://www.kibs.edu.kw>
- 23- <http://www.ons.dz>
- 24- <https://docplayer.fr/7078657->
- 25- <https://dspace.univ-ouargla.dz/>
- 26- <https://fac.ksu.edu.sa/>
- 27- <https://perso.univ-rennes1.fr>
- 28- <https://revues.univ-ouargla.dz>
- 29- <https://tel.archives-ouvertes.fr>
- 30- <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6892>
- 31- <https://www.bank-of-algeria.dz>
- 32- <https://www.bank-of-algeria.dz>
- 33- <https://www.caci.dz/fr>
- 34- <https://www.cnb.cz>
- 35- <https://www.iasj.net>
- 36- <https://www.imf.org>
- 37- <https://www.imf.org>
- 38- <https://www.persee.fr>
- 39- <https://www.politics-dz.com>

مالأق

قائمة الملاحق

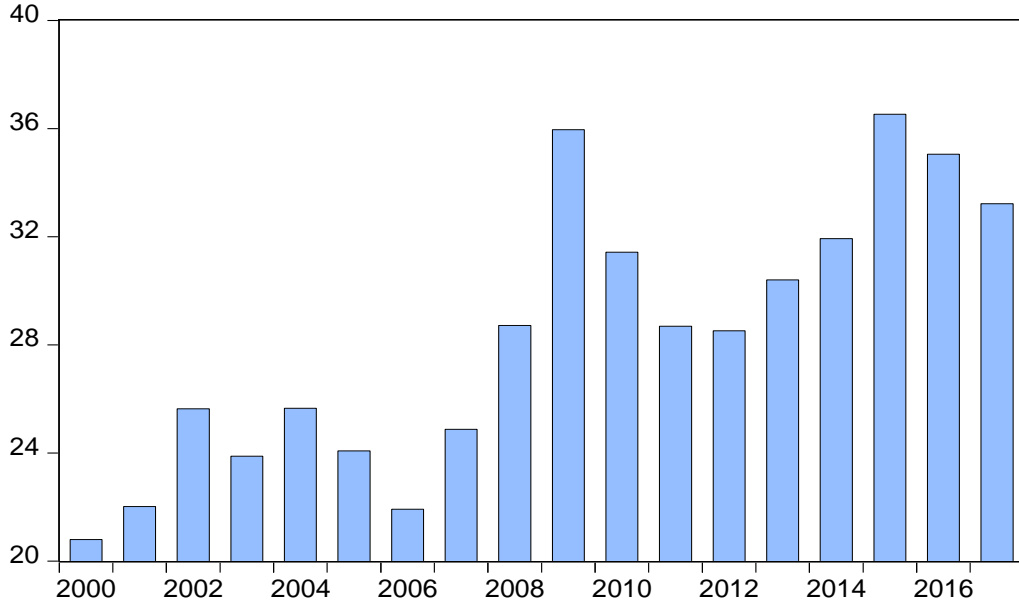
قائمة الملاحق:

الملحق رقم 1: يمثل سعر الصرف، الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2017-2000)

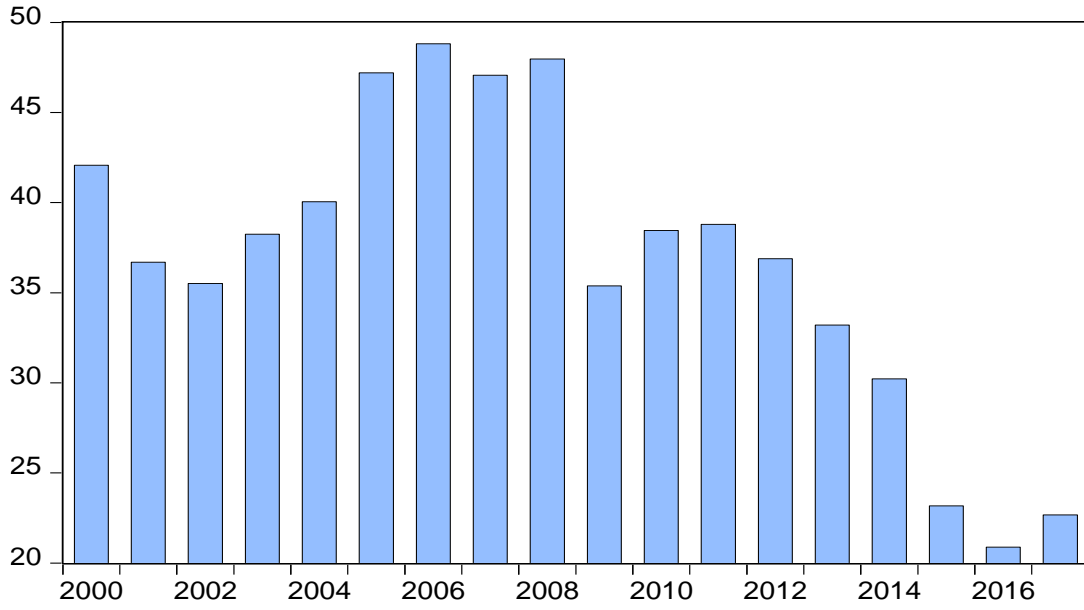
| Année | EXPR | IMPR | TCN |
|-------|-------------------|-------------|-------------------|
| 2000 | 42.07411719 | 20.78967792 | 75.25979167 |
| 2001 | 36.69032411 | 22.01797965 | 77.21502083 |
| 2002 | 35.5061248 | 25.63127405 | 79.6819 |
| 2003 | 38.24845312 | 23.87434555 | 77.394975 |
| 2004 | 40.05301589 | 25.64765575 | 72.06065 |
| 2005 | 47.20444327 | 24.07299656 | 73.27630833 |
| 2006 | 48.80908972999999 | 21.91862995 | 72.64661667 |
| 2007 | 47.06725115 | 24.87009516 | 69.2924 |
| 2008 | 47.97392131 | 28.71191198 | 64.5828 |
| 2009 | 35.37112647 | 35.95196774 | 72.64741667 |
| 2010 | 38.44505229 | 31.42251947 | 74.38598333 |
| 2011 | 38.78755475 | 28.68590073 | 72.93788333 |
| 2012 | 36.88980191 | 28.51405622 | 77.53596666999998 |
| 2013 | 33.21019468 | 30.40083134 | 79.3684 |
| 2014 | 30.21911368 | 31.92674928 | 80.57901667 |
| 2015 | 23.17173869 | 36.52334167 | 100.6914333 |
| 2016 | 20.87241999 | 35.0532416 | 109.4430667 |
| 2017 | 22.66120436 | 33.21795024 | 108.78 |

الملحق رقم 2 يمثل تطور متغيرات الدراسة

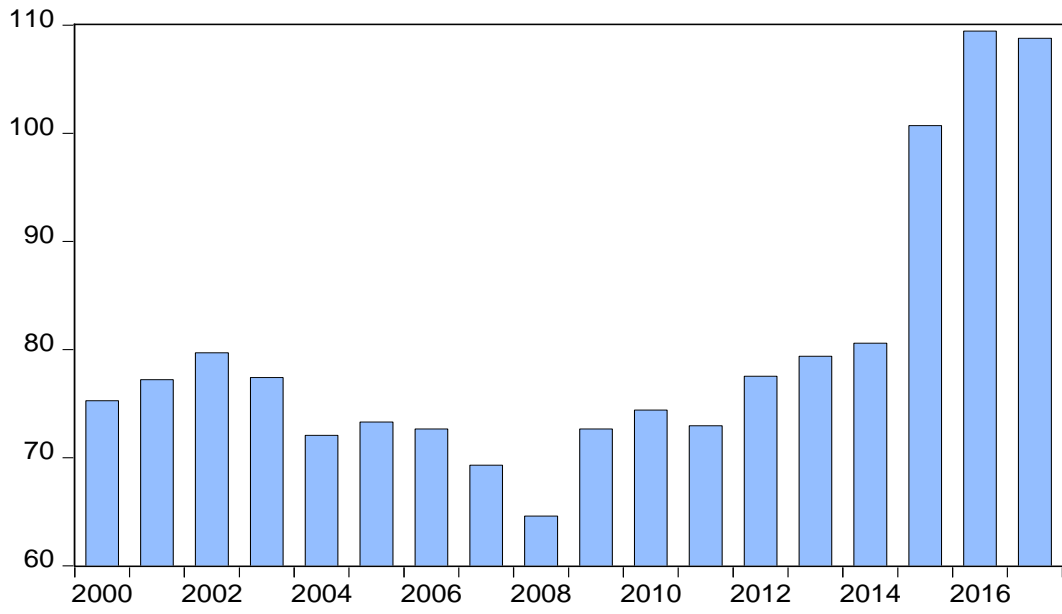
IMPR



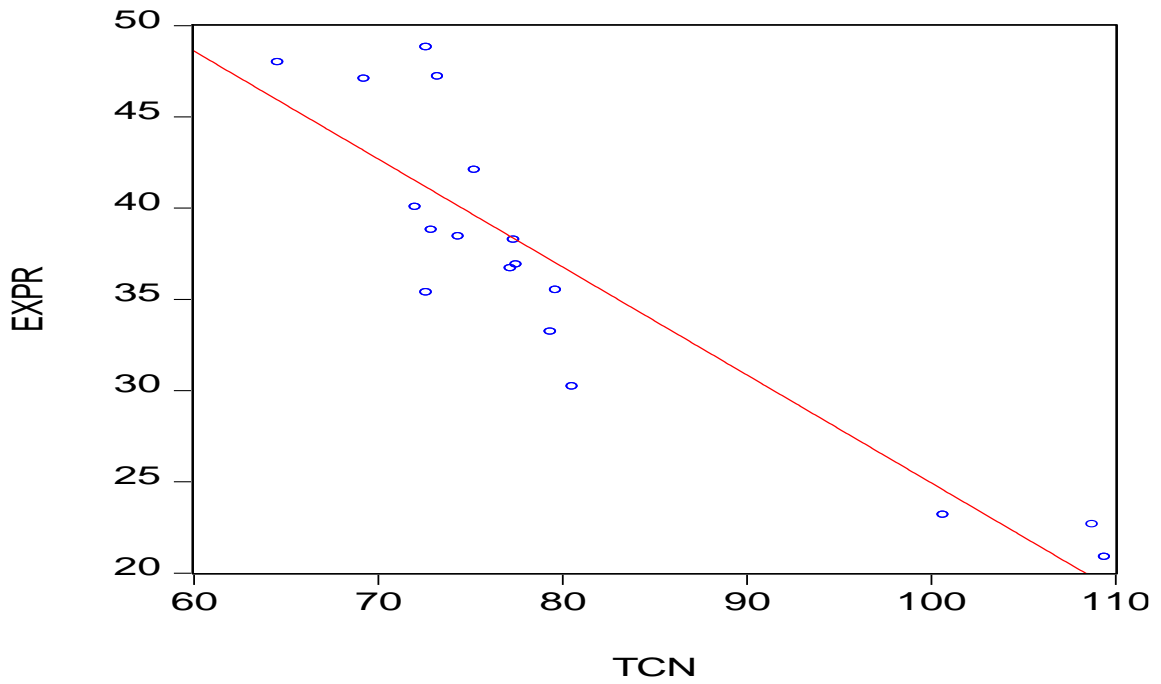
EXPR



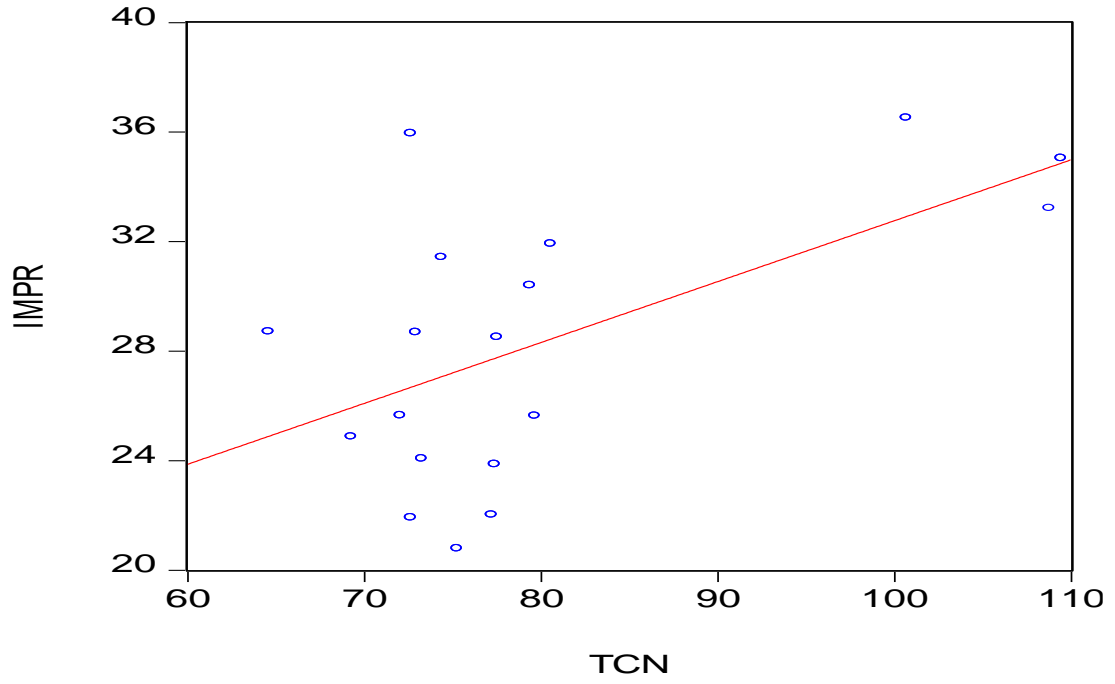
TCN



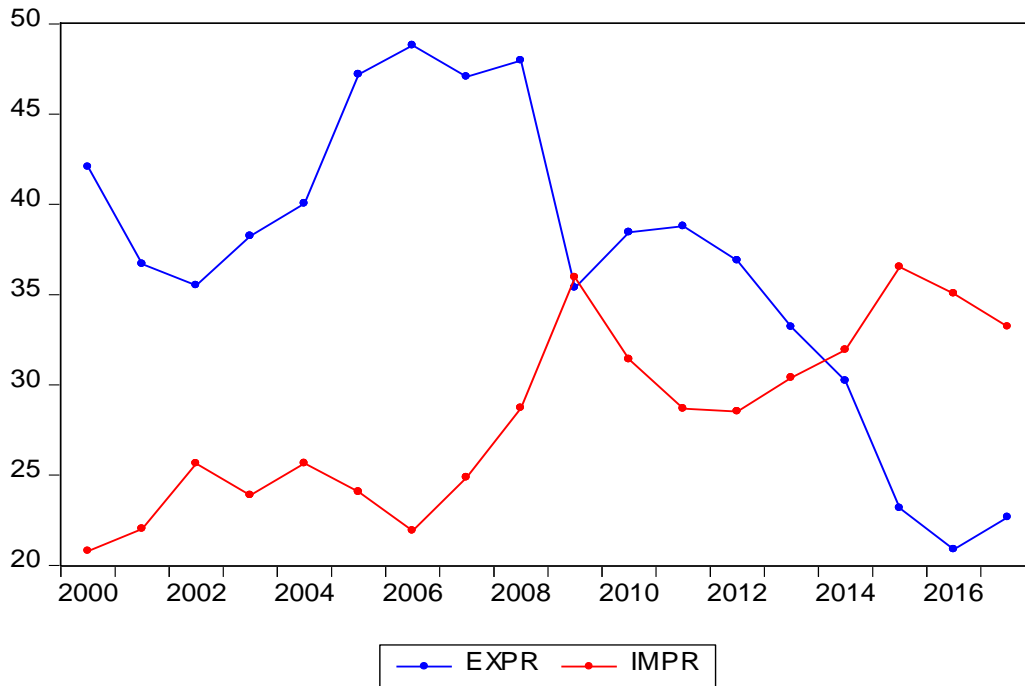
الملحق رقم 3 يمثل الانحدار بين سعر الصرف الاسمي و الصادرات



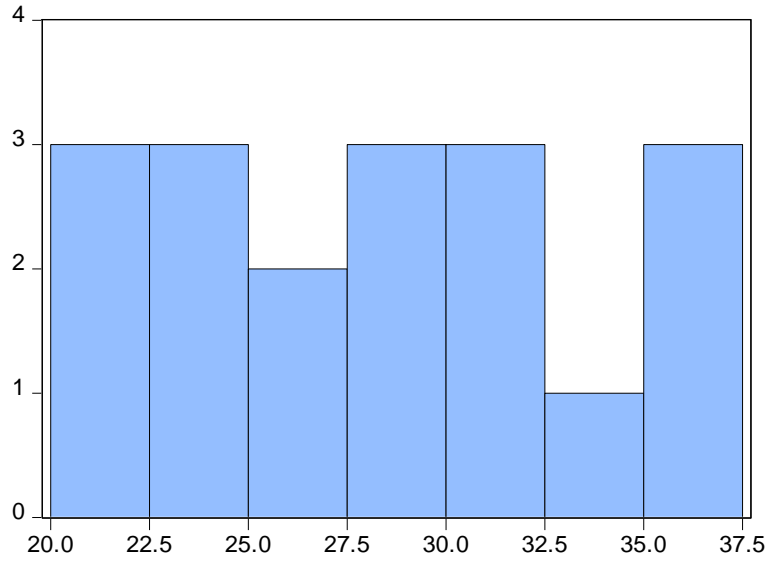
الملحق رقم 4 يمثل الانحدار بين سعر الصرف الاسمي و الصادرات



الملحق رقم 5 تطور الصادرات والواردات



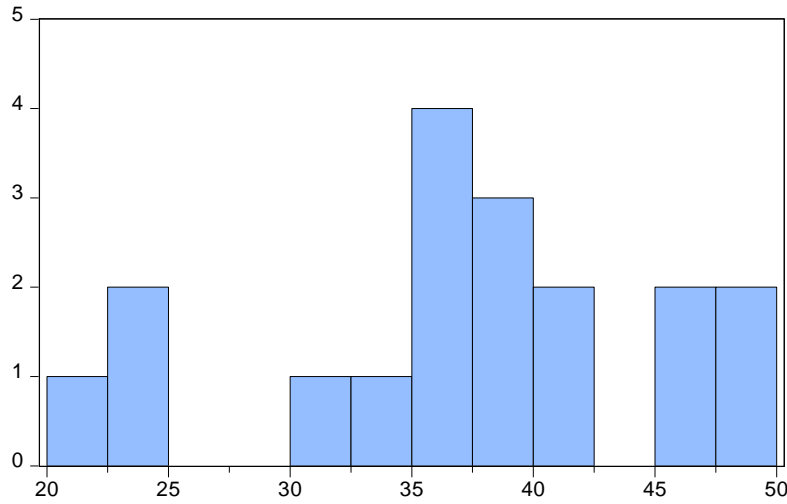
الملحق رقم 6: الإحصاء الوصفي للمتغيرات



Series: IMPR
Sample 2000 2017
Observations 18

Mean 28.29062
Median 28.59998
Maximum 36.52334
Minimum 20.78968
Std. Dev. 4.991841
Skewness 0.174660
Kurtosis 1.836197

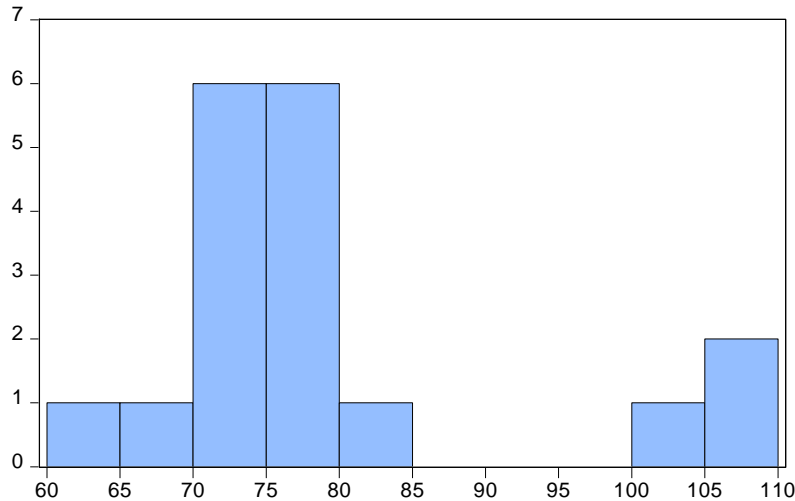
Jarque-Bera 1.107346
Probability 0.574835



Series: EXPR
Sample 2000 2017
Observations 18

Mean 36.84750
Median 37.56913
Maximum 48.80909
Minimum 20.87242
Std. Dev. 8.502974
Skewness -0.431003
Kurtosis 2.404565

Jarque-Bera 0.823197
Probability 0.662590



Series: TCN
Sample 2000 2017
Observations 18

Mean 79.87665
Median 76.23741
Maximum 109.4431
Minimum 64.58280
Std. Dev. 12.87284
Skewness 1.477833
Kurtosis 3.928353

Jarque-Bera 7.198350
Probability 0.027346

قائمة الملاحق

الملحق رقم 7: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

| Correlation | | | |
|-------------|-----------|-----------|----------|
| t-Statistic | | | |
| Probability | TCN | EXPR | IMPR |
| TCN | 1.000000 | | |
| | ----- | | |
| | ----- | | |
| EXPR | -0.895669 | 1.000000 | |
| | -8.056007 | ----- | |
| | 0.0000 | ----- | |
| IMPR | 0.573494 | -0.730781 | 1.000000 |
| | 2.800230 | -4.282261 | ----- |
| | 0.0128 | 0.0006 | ----- |

الملحق رقم 8: نموذج متجه الانحدار الذاتي (النموذج الأول TCN) $EXPR = f(TCN)$

Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: TCN EXPR

Exogenous variables: C

Lagspecification: 1 2

| Root | Modulus |
|----------------------|----------|
| 0.757426 - 0.198890i | 0.783104 |
| 0.757426 + 0.198890i | 0.783104 |
| 0.091567 - 0.160353i | 0.184655 |

$$0.091567 + 0.160353i$$

$$0.184655$$

No root lies outside the unit circle.

VAR satisfies the stability condition.

$$TCN = C(1,1)*TCN(-1) + C(1,2)*TCN(-2) + C(1,3)*EXPR(-1) + C(1,4)*EXPR(-2) + C(1,5)$$

$$EXPR = C(2,1)*TCN(-1) + C(2,2)*TCN(-2) + C(2,3)*EXPR(-1) + C(2,4)*EXPR(-2) + C(2,5)$$

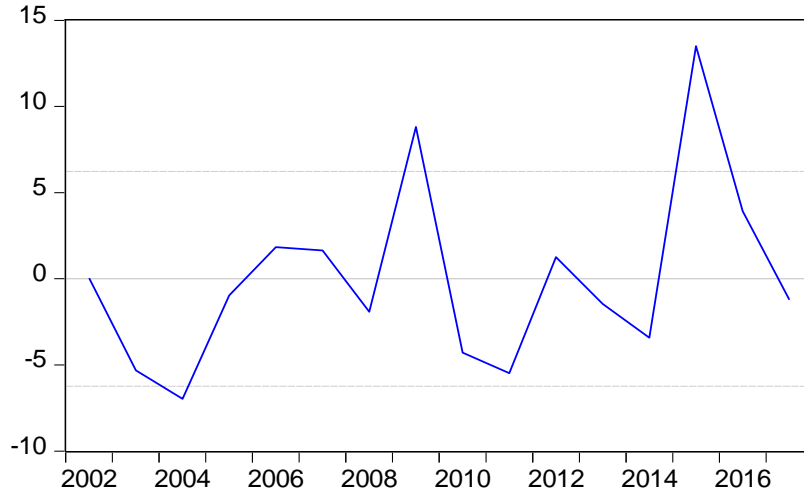
:VAR Model - Substituted Coefficients

$$TCN = 0.650732003161*TCN(-1) - 0.207611090815*TCN(-2) - 0.696523108155*EXPR(-1) - 0.192872625268*EXPR(-2) + 78.6912298504$$

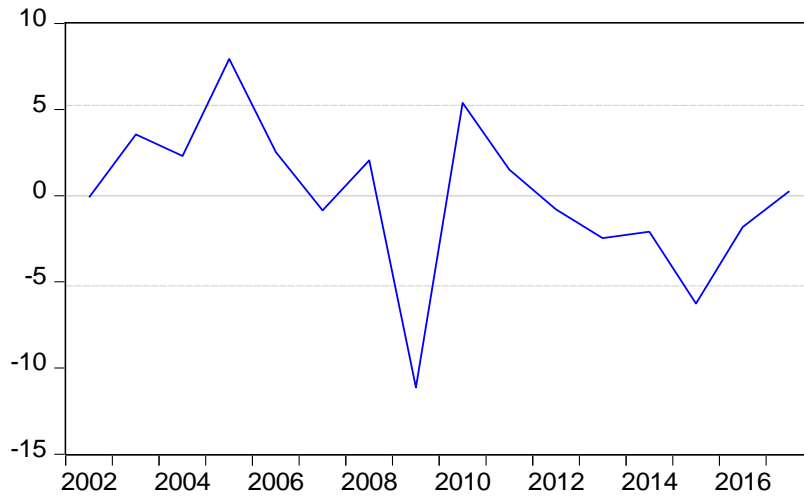
$$EXPR = 0.0238914196214*TCN(-1) + 0.0879242468417*TCN(-2) + 1.04725470405*EXPR(-1) - 0.0190365983632*EXPR(-2) - 10.4810511503$$

الملحق رقم 9: تقدير بواقى (تقدير النموذج)

TCN Residuals



EXPR Residuals



الملحق رقم 10: مصفوفة التباين و التباين المشترك

| | TCN | EXPR |
|------|----------|------------|
| TCN | 38.8805 | -23.171535 |
| EXPR | -23.1715 | 27.379 |

الملحق رقم 11: نتائج تقدير المربعات الصغرى العادية للنماذج VAR

Dependent Variable: TCN

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardtsteps)

$$TCN = C(1)*TCN(-1) + C(2)*TCN(-2) + C(3)*EXPR(-1) + C(4)*EXPR(-2) + C(5)$$

| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| C(1) | 0.650732 | 0.427192 | 1.523277 | 0.1559 |
| C(2) | -0.207611 | 0.497156 | -0.417598 | 0.6843 |
| C(3) | -0.696523 | 0.493222 | -1.412191 | 0.1856 |
| C(4) | -0.192873 | 0.553210 | -0.348642 | 0.7339 |
| C(5) | 78.69123 | 49.35273 | 1.594466 | 0.1391 |
| R-squared | 0.846452 | Meandependent var | 80.33155 | |
| Adjusted R-squared | 0.790617 | S.D. dependent var | 13.62684 | |
| S.E. of regression | 6.235427 | Akaike info criterion | 6.748678 | |
| Sumsquaredresid | 427.6861 | Schwarz criterion | 6.990112 | |
| Log likelihood | -48.98942 | Hannan-Quinn criter. | 6.761041 | |
| F-statistic | 15.15972 | Durbin-Watson stat | 1.955571 | |
| Prob(F-statistic) | 0.000189 | | | |

Dependent Variable: EXPR

$$EXPR = C(6)*TCN(-1) + C(7)*TCN(-2) + C(8)*EXPR(-1) + C(9)*EXPR(-2) + C(10)$$

| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|------|-------------|------------|-------------|--------|
| C(6) | 0.023891 | 0.358487 | 0.066645 | 0.9481 |

قائمة الملاحق

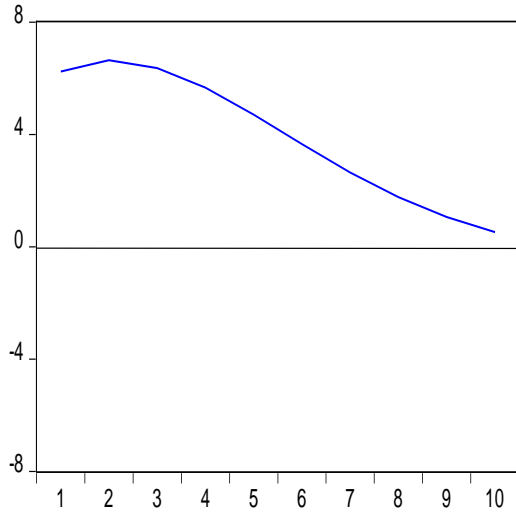
| | | | | |
|-------|-----------|----------|-----------|--------|
| C(7) | 0.087924 | 0.417198 | 0.210749 | 0.8369 |
| C(8) | 1.047255 | 0.413897 | 2.530231 | 0.0280 |
| C(9) | -0.019037 | 0.464238 | -0.041006 | 0.9680 |
| C(10) | -10.48105 | 41.41533 | -0.253072 | 0.8049 |

| | | | |
|--------------------|----------|-----------------------|----------|
| R-squared | 0.749051 | Meandependent var | 36.53066 |
| Adjusted R-squared | 0.657797 | S.D. dependent var | 8.944872 |
| S.E. of regression | 5.232584 | Akaike info criterion | 6.397994 |
| Sumsquaredresid | 301.1793 | Schwarz criterion | 6.639428 |
| F-statistic | 8.208399 | Durbin-Watson stat | 2.014680 |
| Prob(F-statistic) | 0.002553 | | |

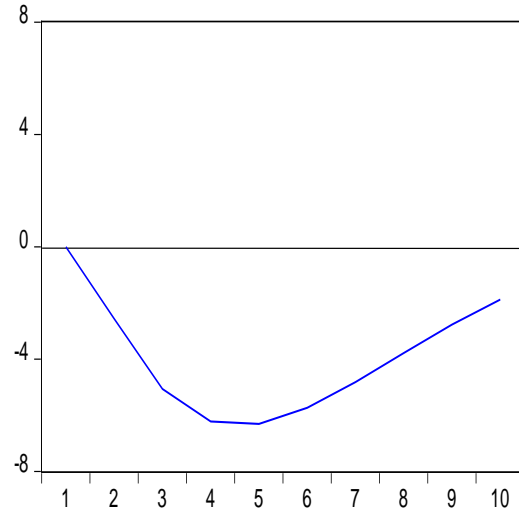
الملحق رقم 12: الدوال الاستجابة للصدمات العشوائية في نموذج VAR

Response to Cholesky One S.D. Innovations

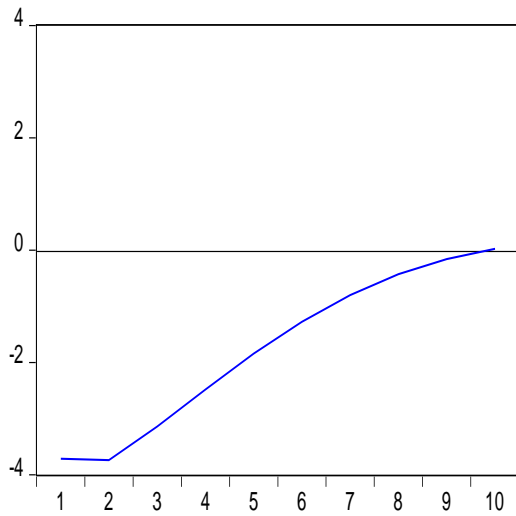
Response of TCN to TCN



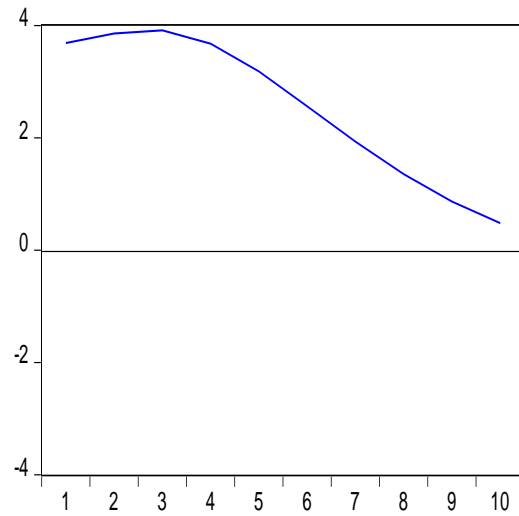
Response of TCN to EXPR



Response of EXPR to TCN



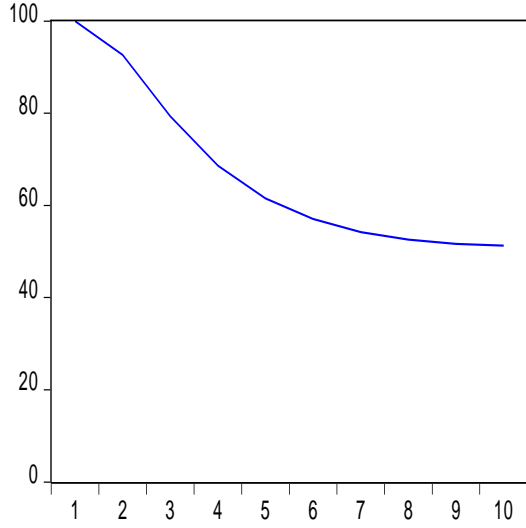
Response of EXPR to EXPR



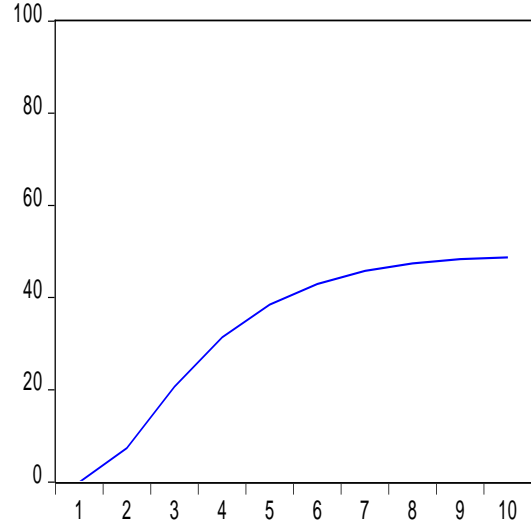
الملحق رقم 13 نتائج تحليل التباين

Variance Decomposition

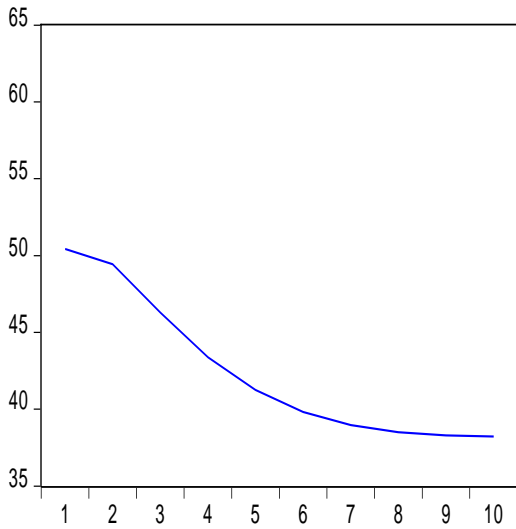
Percent TCN variance due to TCN



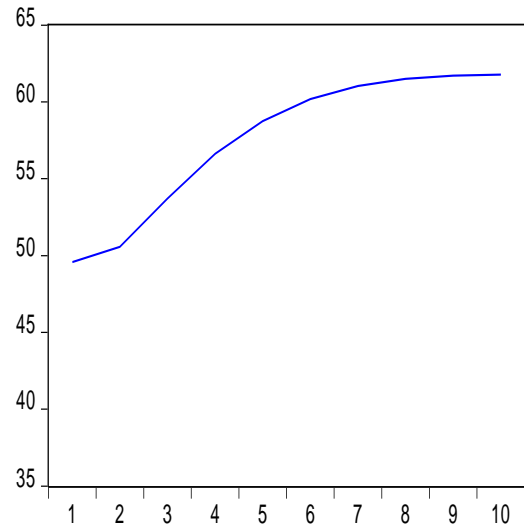
Percent TCN variance due to EXPR



Percent EXPR variance due to TCN



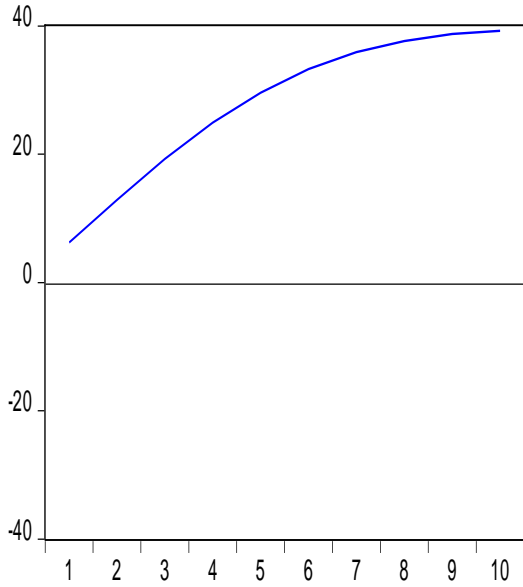
Percent EXPR variance due to EXPR



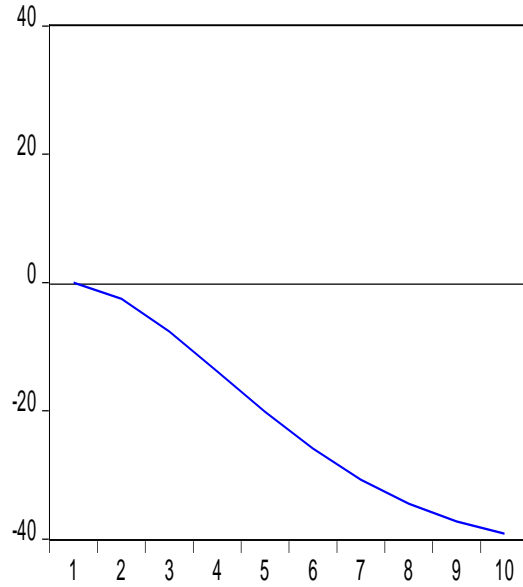
الملحق رقم 14 دوال الاستجابة المتجمعة للصدمات العشوائية

Accumulated Response to Cholesky One S.D. Innovations

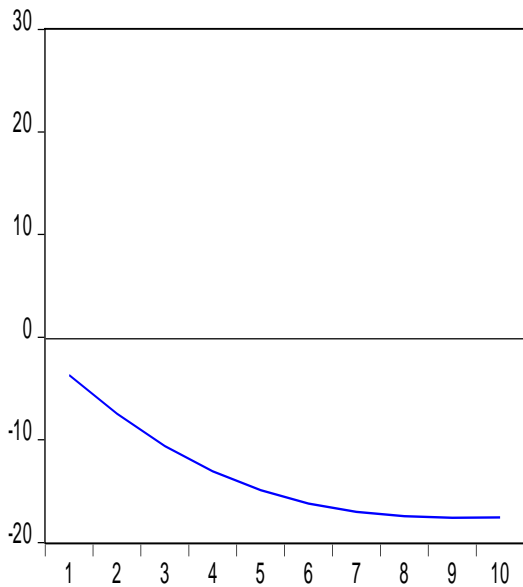
Accumulated Response of TCN to TCN



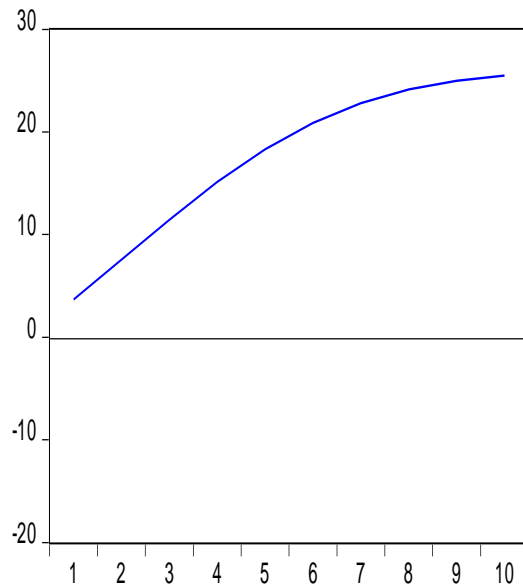
Accumulated Response of TCN to EXPR



Accumulated Response of EXPR to TCN

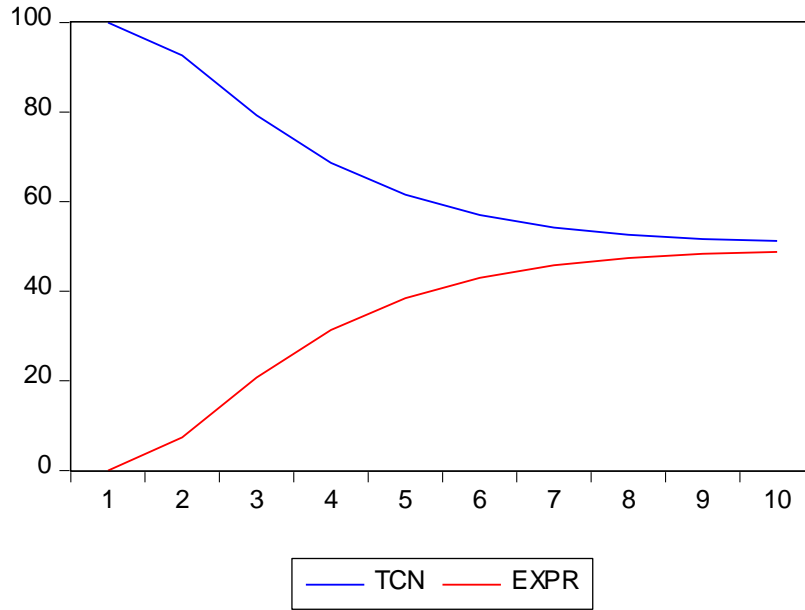


Accumulated Response of EXPR to EXPR

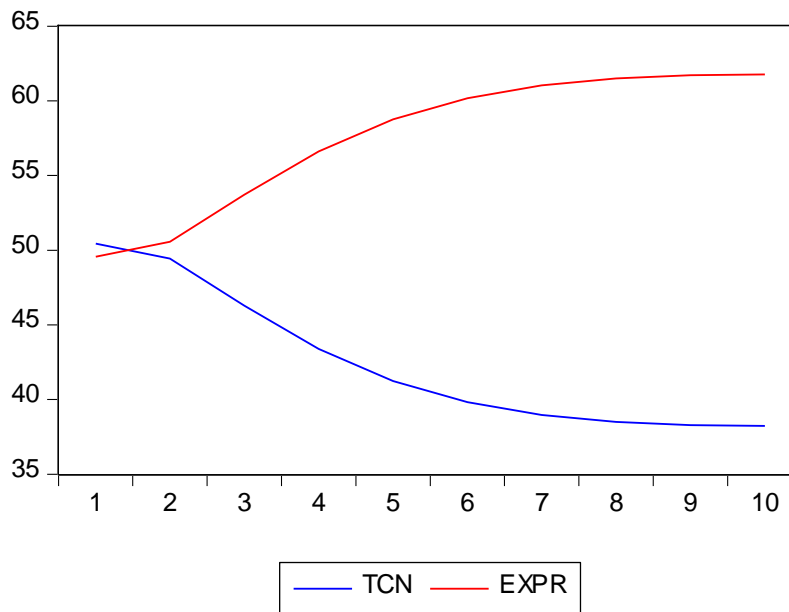


الملحق رقم 15 تحليل التباين (مقارنة بين المتغيرات في منحنى واحد)

Variance Decomposition of TCN



Variance Decomposition of EXPR



قائمة الملاحق

الملحق رقم 16 نموذج متجه الانحدار الذاتي (النموذج الثاني) $IMPR = f(TCN)$

Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: IMPR TCN

Exogenous variables: C

Lagspecification: 1 2

| Root | Modulus |
|----------------------|----------|
| 1.089874 | 1.089874 |
| 0.308056 - 0.284008i | 0.418998 |
| 0.308056 + 0.284008i | 0.418998 |
| 0.210108 | 0.210108 |

Warning: At least one root outside the unit circle.

VAR does not satisfy the stability condition.

$$IMPR = C(1,1)*IMPR(-1) + C(1,2)*IMPR(-2) + C(1,3)*TCN(-1) + C(1,4)*TCN(-2) + C(1,5)$$

$$TCN = C(2,1)*IMPR(-1) + C(2,2)*IMPR(-2) + C(2,3)*TCN(-1) + C(2,4)*TCN(-2) + C(2,5)$$

:VAR Model - Substituted Coefficients

=====

$$IMPR = 1.1168855916*IMPR(-1) - 0.265476775589*IMPR(-2) - 0.219633072955*TCN(-1) + 0.279438256026*TCN(-2) + 0.601718644094$$

$$TCN = 1.03179558431*IMPR(-1) - 0.314143482751*IMPR(-2) + 0.799207788728*TCN(-1) + 0.179233263469*TCN(-2) - 16.6532396146$$

قائمة الملاحق

الملحق رقم 17 نتائج تقدير المربعات الصغرى العادية

System: UNTITLED

Estimation Method: Least Squares

Sample: 2002 2017

Included observations: 16

Total system (balanced) observations 32

| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| C(1) | 1.116886 | 0.347567 | 3.213438 | 0.0040 |
| C(2) | -0.265477 | 0.306298 | -0.866728 | 0.3954 |
| C(3) | -0.219633 | 0.190010 | -1.155901 | 0.2601 |
| C(4) | 0.279438 | 0.250658 | 1.114817 | 0.2770 |
| C(5) | 0.601719 | 10.71578 | 0.056153 | 0.9557 |
| C(6) | 1.031796 | 0.689364 | 1.496736 | 0.1487 |
| C(7) | -0.314143 | 0.607510 | -0.517100 | 0.6102 |
| C(8) | 0.799208 | 0.376866 | 2.120669 | 0.0455 |
| C(9) | 0.179233 | 0.497155 | 0.360518 | 0.7219 |
| C(10) | -16.65324 | 21.25364 | -0.783548 | 0.4417 |
| Determinantresidual covariance | | 131.4877 | | |

$$\text{Equation: } \text{IMPR} = \text{C}(1) * \text{IMPR}(-1) + \text{C}(2) * \text{IMPR}(-2) + \text{C}(3) * \text{TCN}(-1) + \text{C}(4) * \text{TCN}(-2) + \text{C}(5)$$

Observations: 16

| | | | |
|--------------------|----------|--------------------|----------|
| R-squared | 0.643333 | Meandependent var | 29.15147 |
| Adjusted R-squared | 0.513636 | S.D. dependent var | 4.590911 |
| S.E. of regression | 3.201693 | Sumsquaredresid | 112.7592 |

Durbin-Watson stat 1.862685

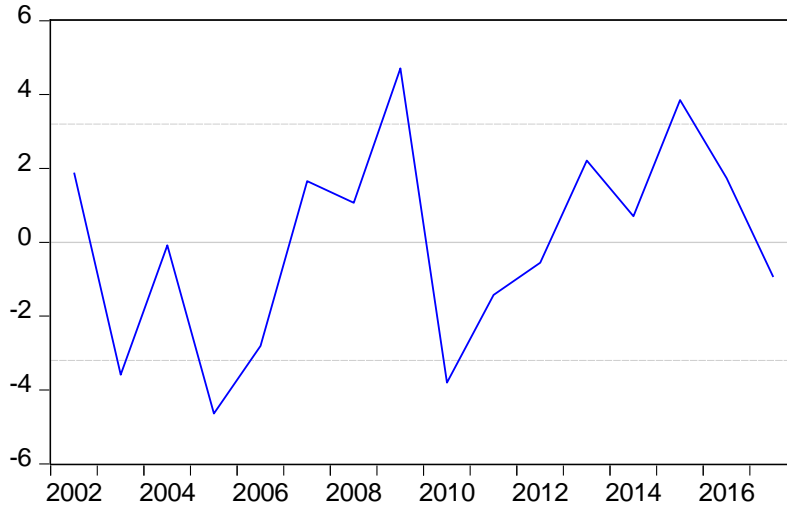
$$\text{Equation: } TCN = C(6)*IMPR(-1) + C(7)*IMPR(-2) + C(8)*TCN(-1) + C(9) \\ *TCN(-2) + C(10)$$

Observations: 16

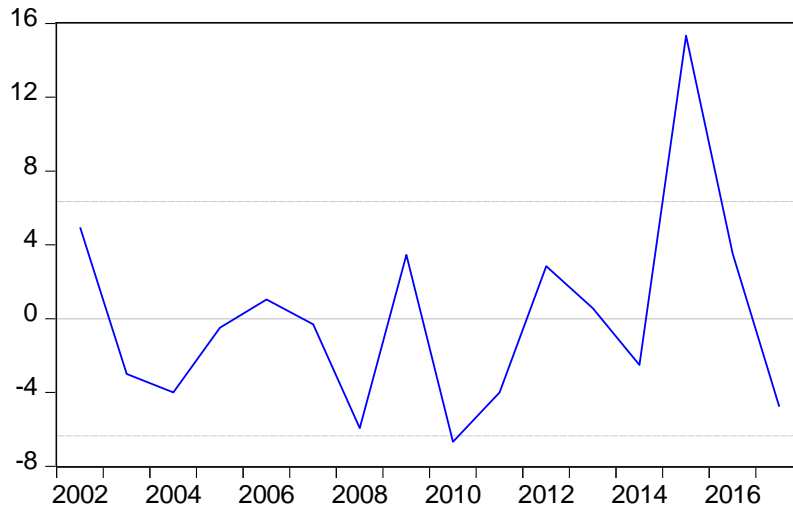
| | | | |
|--------------------|----------|--------------------|----------|
| R-squared | 0.840746 | Meandependent var | 80.33155 |
| Adjusted R-squared | 0.782836 | S.D. dependent var | 13.62683 |
| S.E. of regression | 6.350228 | Sumsquaredresid | 443.5794 |
| Durbin-Watson stat | 2.024642 | | |

الملاحق رقم 18 انتشار بواقى تقدير النموذج VAR

IMPR Residuals



TCN Residuals



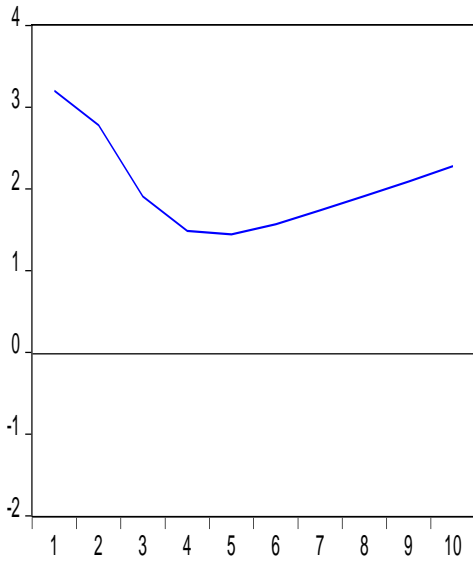
الملحق رقم 19 مصفوفة التباين المشترك للبواقي

| | IMPR | TCN |
|------|-----------|------------|
| IMPR | 7.0474515 | 7.9933607 |
| TCN | 7.9933607 | 27.7237118 |

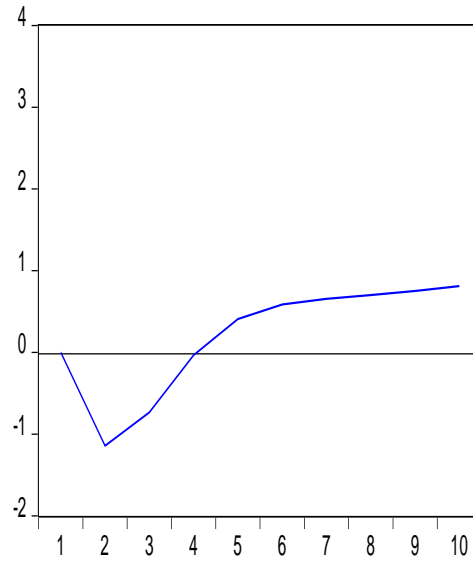
الملحق رقم 20: دوال الاستجابة للصدمات العشوائية في نموذج VAR

Response to Cholesky One S.D. Innovations

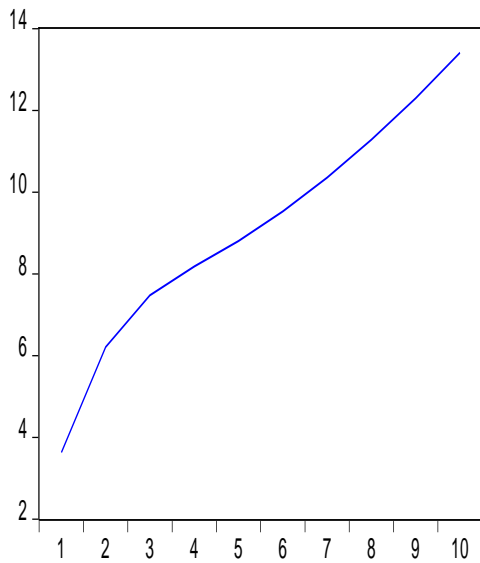
Response of IMPR to IMPR



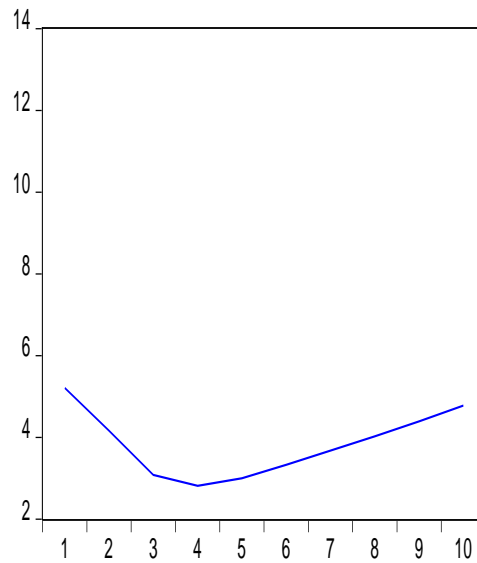
Response of IMPR to TCN



Response of TCN to IMPR



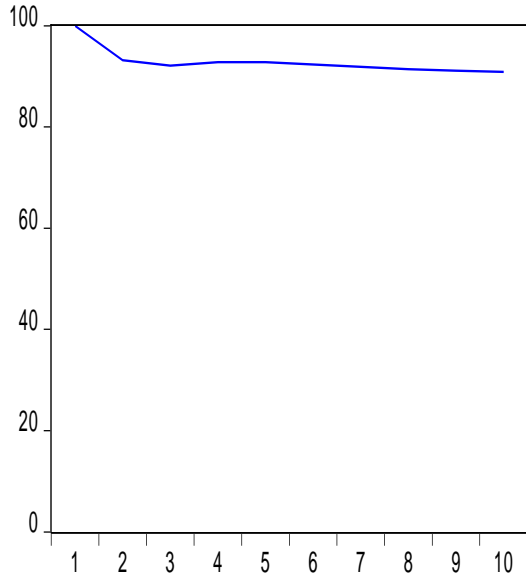
Response of TCN to TCN



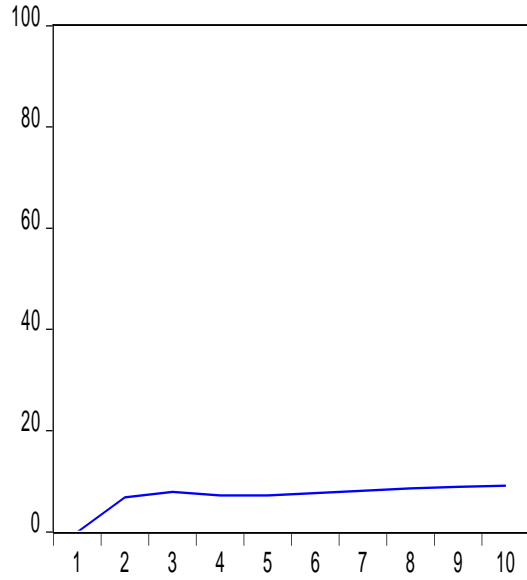
الملحق رقم 21: نتائج تحليل التباين

Variance Decomposition

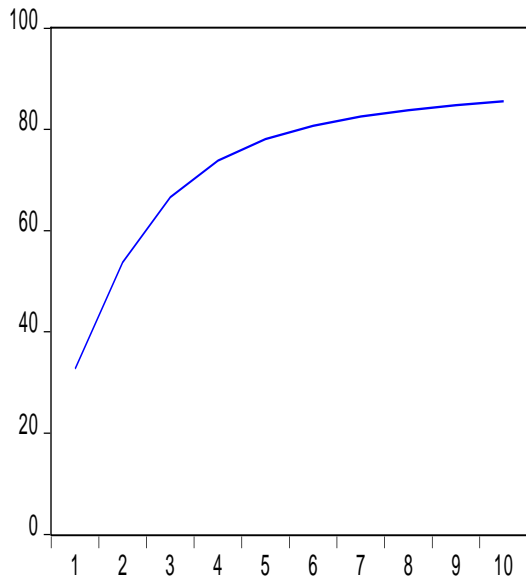
Percent IMPR variance due to IMPR



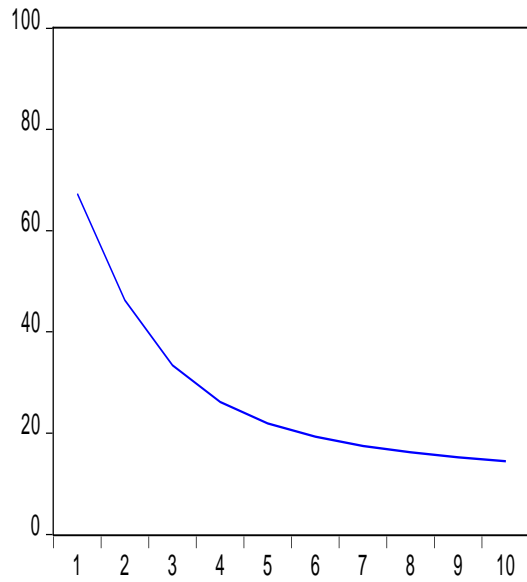
Percent IMPR variance due to TCN



Percent TCN variance due to IMPR



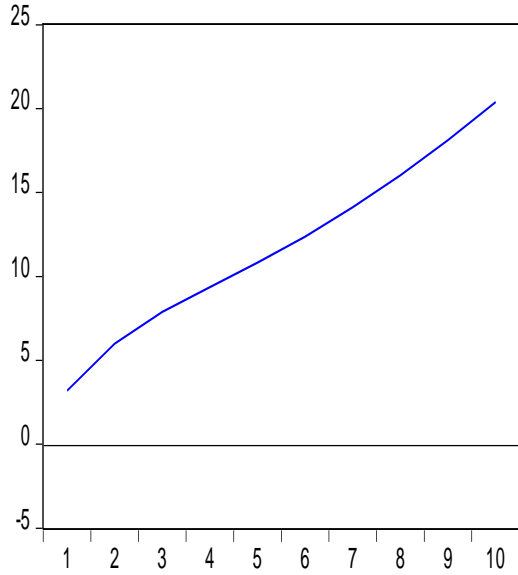
Percent TCN variance due to TCN



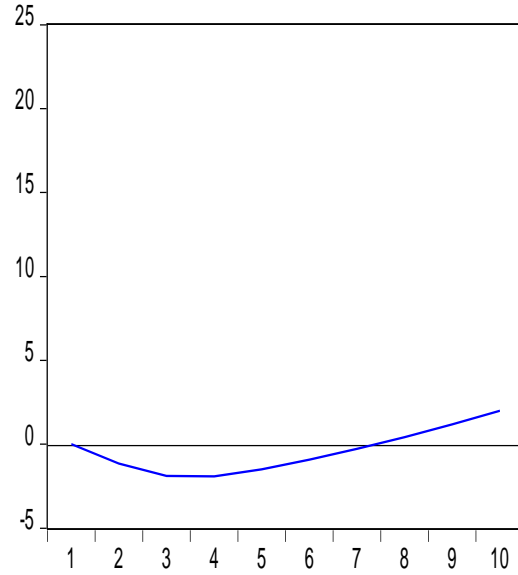
الملحق رقم 22 دوال الاستجابة المتجمعة للصدمات العشوائية

Accumulated Response to Cholesky One S.D. Innovations

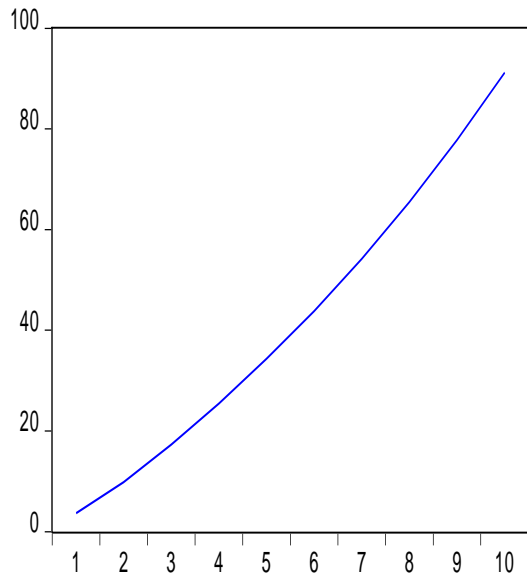
Accumulated Response of IMPR to IMPR



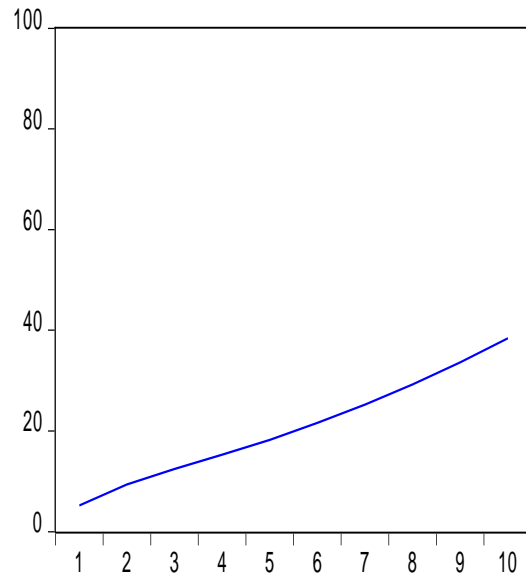
Accumulated Response of IMPR to TCN



Accumulated Response of TCN to IMPR

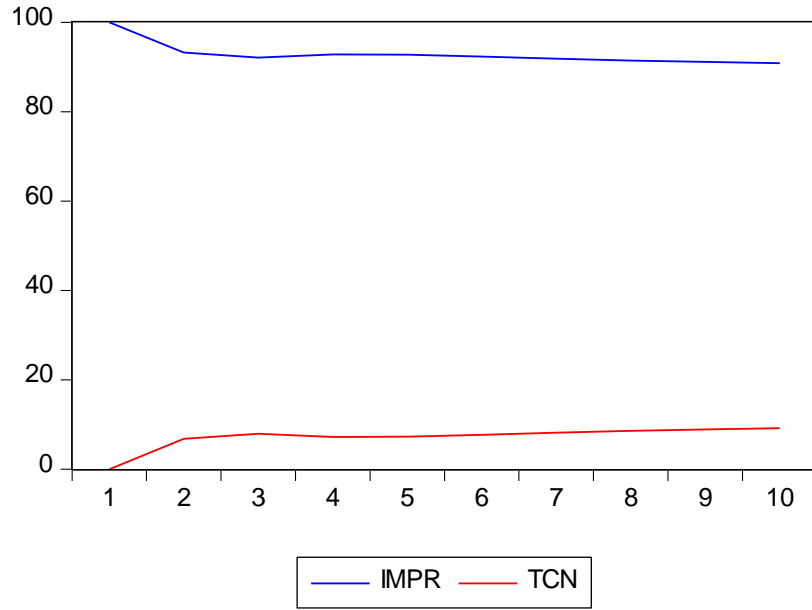


Accumulated Response of TCN to TCN



الملحق رقم 23 تحليل التباين (مقارنة بين المتغيرات في منحنى واحد)

Variance Decomposition of IMPR



Variance Decomposition of TCN

